

المجلس العربي للعلوم
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القري
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم الدراسات العليا الشرعية
فرع الفقه والأصول

د. محمد بن عبد الله بن محمد
د. محمد بن عبد الله بن محمد
د. محمد بن عبد الله بن محمد

دراسة مقارنة

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الفقه الإسلامي

إعداد

محمد بن عبد الله بن محمد

١٤٠٧ هـ



إشراف

فضيلة الدكتور

فؤاد بن عبد الله بن محمد

١٤٠٧ - ١٤٠٨ هـ

وَبِالْحَمْدِ لِلَّهِ
سَمْعًا وَبَصَرًا
وَبِالْحَمْدِ لِلَّهِ

(أ)

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله ، الواحد الاحد فى الأولى والأخيرة ، وله الشكر
كما يحب ويرضى ، وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ،
وأشهد أن محمدا عبده ورسوله .

وبعد ، لا يسعنى الا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير الى
القائمين على ادارة كلية الشريعة والدراسات الاسلامية بجامعة
أم القرى ، اذ هياؤا لى ولزملائى فرصة الدراسة بهذا
البلد الأمين ، فقد احسنوا الينا وأكرموا وفادتنا فجزاهم
الله عنا وعن العلم خيرا .

كما يسرنى أن أتقدم بالشكر والعرفان مصحوبا بالاعتزاز
بالفضل بعد الله سبحانه وتعالى الى استاذى الفاضل الدكتور
فؤاد عبد المنعم أحمد الذى فتح لى صدره وبيته وبسط لى علمه
وجهد فى رعايته لهذا البحث منذ أن كان فكرة الى أن استوى
على سوقه ، وقد منحه من علمه الجم وفكره النير ورايه السديد ،
مما جعلنى أجلس معه الساعات الطوال فى المتابعة والمراجعة
دون أن يشعرنى أنى أخذ من وقته الغالى شيئا بل يطلب
المزيد من اللقاء وليلى ما أكافئه به على هذا الاحسان الا
الدعاء له بأن يمتع الله بالصحة والعافية وبارك له فى
علمه وأن يجزيه الله عنى وعن العلم وطلابه خيرا .

كما أتقدم بالشكر لادارة مراكز البحث العلمى والمكتبة المركزية
على ما يسروا لنا من خدمات جليلة للعلم وطلابه ، كما أشكر ادارة
المركز العربى للدراسات الأمنية بالرياض على المطبوعات والبحوث التى
منحونى اياها ، والشكر موصولا لكل من قدم لهذا البحث
يد معونة ، فجزاهم الله خيرا .

المقدمة

(ب)

المقدمة وهي تتضمن :
~~~~~

١- أهمية البحث وسبب اختياره .

٢- خطة البحث .

٣- منهج البحث .

٤- صعوبات البحث .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ورغم الجهود المبذولة من تلك الدول ذات القوانين  
الوضعية للقضاء على جرائم الاحداث ومقاومة الانحراف  
وذلك بعقد المؤتمرات والنسبات للوقوف على

أسباب جرائم الأحداث وتقدير الوسائل لعلاج ذلك ،  
 الا أننا نؤمن بأن الشريعة الإسلامية متصفة بالسمو  
 والشمول والكمال والدوام فهي خاتمة الشرائع السماوية  
 والرسول صلى الله عليه وسلم خاتم الانبياء والمرسلين  
 فهي شاملة لكل خير ومصلحة مانعة لكل شر ومفسدة  
 في الأولى والأخيرة . فاصلحت أول الأمة فجعلتها  
 خير أمة أخرجت للناس <sup>فهم تكفيلة</sup> بأن تصلح آخرها  
 أن عادت الى تطبيقها عملاً بقوله تعالى : ( وَعَدَ  
 اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي  
 الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ  
 دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا  
 يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ  
 فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ) (١) فواجب على العالم الإسلامي  
 اليوم تحكيم شرع الله في جميع الأمور <sup>منا</sup> عقائد  
 وعبادات ومعاملات وحكم وسياسة وعلاقات داخلية  
 وخارجية ، وأحكام حدود وتجزيرات . معاملات  
 مدنية واحكام جنائية لأن الاسلام بين للعالم  
 ما هو جريمة وما هو غير ذلك ، فوضع لبعض الجرائم  
 عقوبات مقدرة ملائمة ، وترك لولى الأمر تقدير بعضها  
 ومكنه من استيفائها دون حيف أو ظلم ، هذا حكم  
 الله : ( وَمَنْ أَحْسَنَ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ) (٢)

( ١ ) الآية ٥٥ من سورة النور .

( ٢ ) الآية ٥٠ من سورة المائدة .

(هـ)

وبفضل الله تتجه بعض الدول الإسلامية اليوم في محاولة لتغيير نظمها وفقا للشريعة الإسلامية السمحة .  
لذا يجب على العلماء والباحثين مضاعفة الجهود لسد كل فراغ باستغلال كل قانون أو نظام وضعي بنظام شرعي إسلامي أصيل ، حتى ينفك العالم الإسلامي من قيود التبعية للشرق أو الغرب وصبغا لحياة المسلمين بصبغة الله حتى تفوز الأمة الإسلامية برضا الله وتمكين الشرع في الأرض . ومن ثم يدرك العالم أجمع أن النظام الإسلامي متكامل الجوانب ، وهو -  
المقدير على حل مشاكل العالم مهما تعددت وتعقدت  
قال تعالى : ( اَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ) (١)  
وهذا البحث أكتبه عن الاجرام بالنسبة للصغار  
ومحاكمتهم في الفقه الاسلامي اسهاما متواضعا مني  
نحو نظام موحد لاجرام الصغار في العالم الاسلامي  
الذي فشلت فيه القوانين الوضعية في مكافحة  
اجرام الصغار الذي أصبح مؤشرا مستقبلي عن اجرام  
الكيبار .

---

(١) الآية ١٤ من سورة الملك .



### خطة البحث :

اقتضت خطة البحث أن تكون من سبعة فصول تسبقها مقدمة وتليها خاتمة ، أما المقدمة فنتناول فيها أهمية الموضوع وسبب اختياره ، ومنهجه ، والصعوبات التي قابلتني فيه .

أما الفصول فتتكون من مباحث والمباحث من مطالب غالباً .

فالفصل الأول يتكون من أربعة مباحث :

المبحث الأول : أهم التعريفات في البحث وهي : الطفل والصبي والفلان والصغير والحدث والجريمة والجنحة والانحراف .

المبحث الثاني : أهم المراحل <sup>التي</sup> يمر بها الحدث إلى البلوغ .

المبحث الثالث : البلوغ وعلاماته وموقف الفقهاء من ذلك .

المبحث الرابع : تحديد سن الحدث في النظام السعودي والقانون المصري والكويتي .

أما الفصل الثاني ، فيتكون من خمسة مباحث ، تحدثت

فيها عن : الرعاية الوقائية للأحداث والمباحث هي :

المبحث الأول : تعريف الرعاية وأهميتها ومراحلها .

المبحث الثاني : الرعاية الوقائية للأحداث قبل الولادة .

المبحث الثالث : الرعاية الوقائية للأحداث بعد الولادة .

(ح)

المبحث الرابع : رعاية اليتيم والقيط .

المبحث الخامس : رعاية الاحداث الوقائية في المملكة

العربية السعودية ومصر والكويت .

الفصل الثالث وفيه ثلاثة مباحث هي :

المبحث الأول : مدى اعتبار الوراثة سببا للاجرام .

المبحث الثاني : الأسباب الخاصة بذات الحدث .

المبحث الثالث : الأسباب الخارجية المحيطة بالحدث .

الفصل الرابع وتحدثت فيه عن ارتكاب الأحداث جرائم

الحدود وفيه ثمانية مباحث . :

المبحث الأول : جريمة الردة .

المبحث الثاني : جريمة البغى .

المبحث الثالث : جريمة الزنا .

المبحث الرابع : جريمة القذف .

المبحث الخامس : جريمة شرب الخمر .

المبحث السادس : السرقة

المبحث السابع : الحُرابة .

المبحث الثامن : جرائم الحدود في المملكة العربية

السعودية ومصر والكويت .

الفصل الخامس في ارتكاب الاحداث لجرائم القصاص

وفيها ستة مباحث :

المبحث الأول : القصاص تعريفه ومشروعيته وحكمه

المبحث الثاني : ارتكاب الحدث لجريمة توجب القصاص .

(ط)

- المبحث الثالث : الاعتداء على النفس .  
المبحث الرابع : الأشتراك في جريمة القتل .  
المبحث الخامس : الديّة والكفارة والميراث .  
المبحث السادس : التطبيق في المملكة العربية السعودية  
ومصر والكويت .

الفصل السادس ويتحدث عن : تأديب الأحداث وفيه  
ثلاثة مباحث هي :

- المبحث الأول : الأساليب التأديبية للأحداث  
في الفقه الاسلامي .  
المبحث الثاني : تعريف التأديب وحق ولي الأمر في  
ذلك .

المبحث الثالث : تأديب الأحداث في المملكة العربية  
السعودية ومصر والكويت .

- الفصل السابع - محاكمة الأحداث وفيه فئحة مباحث هي :  
المبحث الأول : تخصيص شرطة للأحداث  
المبحث الثاني : إجراءات محاكمة الأحداث في الفقه الاسلامي  
المبحث الثالث : تخصيص محاكم للأحداث في الفقه الاسلامي .  
المبحث الرابع : إجراءات محاكمة الأحداث في النظام السعودي  
والقانون المصري والكويتي .  
المبحث الخامس : تشكيل محاكم للأحداث في النظام  
السعودي والقانون المصري والكويتي .  
الخاتمة وفيها أهم نتائج وتوصيات البحث .

## منهج البحث:

نلتزم في البحث بالمنهج التالي :

( ١ ) نستدل بالقرآن الكريم والسنة النبوية ثم  
الاجماع ، واذا كان في المسألة خلاف تذكر آراء  
المذاهب الاربعة حسب الاسبقية الزمنية في  
الوجود بالنظر الى مؤسس كل مذهب ، المذهب  
الحنفي <sup>المذهب</sup> المالكي <sup>المذهب</sup> الشافعي <sup>المذهب</sup> الحنبلي  
والمذهب الظاهري أحياناً . وذلك من المصادر الأصلية  
للمذاهب ، وأسوق الأدلة وأرجح بحسب  
قوتها بما يحقق مقاصد الشرع الكلية ويتفق مع  
مبادئ الاسلام العامة . واقتصرت في بعض  
المباحث على مذهب أو مذهبين لعدم ورود نصوص  
في المسألة في بقية المذاهب .

( ٢ ) حرصت بعد كل فصل أو مبحث أن أذكر ما نص  
عليه النظام السعودي بحكم استقائه من الفقه  
الاسلامي . والقانون المصري بحكم اسبقيته ،  
والقانون الكويتي بحكم أنه أحدث قانون للأحداث  
في الدول العربية والاسلامية . وتضمن أبرز  
السياسات الحديثة في الفقه الجنائي للأحداث  
وقيل أن أصوله مستمدة من الفقه الاسلامي .

( ٣ ) أبين مواضع الآيات الواردة في البحث وذلك  
بذكر رقم الآية واسم السورة .

أخرج الأحاديث والحكم عليها أحيانا إلا إذا كان الحديث في صحيح البخارى ومسلم أو فى أحدهما .

٤) حرصت على أن أستند فى الأحكام على الأحاديث الصحيحة .

٥) اكتب المصدر او المرجع كاملاً فى البداية ثم أشير اليه إن ورد مرة أخرى .

### المصعوبات التى واجهت البحث:

لا يخلو بحث من الصعوبات ، وهذا البحث فضلا عن أهميته على درجة من السعة فى الفقه الإسلامى والنظم الحديثه ، وكان يكفى أن أتناول فصلا منه ليكون موضوعا للبحث ولكن آثرت الموضوع كله طمعا فى الفائدة العلمية من الفقه الإسلامى .

وضيق الوقت جعلنى أوجز بعض المواضع بالقدر الذى يتناسب وحجم البحث مما وضع أمامى صعوبة التعمق فى كل جزئية ، ثم صياغتها وإيجازها بالقدر الذى يخدم فكرة قياس نظام موحد للأحداث فى الدول الإسلامية مستمدا من الفقه الإسلامى . وزاد صعوبة الموضوع تبعثر أبحاثه فى ثنايا أبواب الفقه الإسلامى ، وعلاقته بعلوم مختلفة كالقانون وعلم الإجرام والاجتماع وعلم النفس وغيرها . وهذا الشمول أفقد الموضوع كثيرا من عناصر تماسكه .

(ل)

وهذا جهد الباحث في بدايته الطريق . فإن  
أصاب فيفضل الله وتوفيقه ، وإن أخطأ فحسبه  
أنه كان يسعى مخلصا لادراك الصواب وبذل كافة  
جهده وطاقته للوصول اليه وما توفيقى الا بالله  
عليه توكلت واليه انبت . اللهم أجعله عملا صالحا وصالصا  
لوجهك الكريم ، ولا تجعل لأحد فيه شيئا  
وأصلى واسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن  
تبعهم باحسان الى يوم الدين .

# الفصل الأول

التعريفات ومراحل بلوغ الأحداث

( ن )

### الفصل الأول

## التعريفات ومراحل البلوغ الإحداث

ويحتوى على ثلاثة مباحث :

الأول : التعريفات

الثانى : المراحل التى يمر بها الحدث  
منذ مولده إلى البلوغ

الثالث : تحديد البلوغ وعلاماته  
وموقف الفقهاء منه مع بيان الراجح



(س)

## المبحث الأول

### التعريفات

|    |       |          |
|----|-------|----------|
| ١- | تعريف | الطفل    |
| ٢- | "     | المسبي   |
| ٣- | "     | الصفير   |
| ٤- | "     | الفلام   |
| ٥- | "     | الحدث    |
| ٦- | "     | الجريمة  |
| ٧- | "     | الجنحة   |
| ٨- | "     | الانحراف |

المبحث الأولالتعريفاتتمهيد :

وردت ألفاظ الصبي والطفل والفلان والصغير والحدث في القرآن الكريم ، والسنة النبوية ، وأقوال الصحابة رضوان الله عليهم وعلماء اللغة والعقلاء والنظم ، ثم علينا البحث لبيان مدى مطابقة هذه الألفاظ لبعضها البعض أو مخالفتها ، كما سنتناول ألفاظ الاجرام والجنح والانحراف بنفس الطريقة السابقة .

## تعريف الطفل

في اللغة :

يرى الجوهري (١) أن الطفل هو المولود ولم يحدد نهاية مدة الطفولة ، بينما ذهب الأزهرى (٢) وتبعه ابن منظور (٣) أن الطفل هو الصغير من كل شيء \* منذ أن يولد إلى أن يبلغ الحلم . ويرى بعضهم أن بقاء الاسم للمولود حتى يميز .

والعرب تقول للطفل غلام ، وللصغير طفل (٥) .  
وقد ورد لفظ الطفل في القرآن مفردا وجمعا فـ  
أربع آيات هي :

قوله تعالى : ( هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ تَرَابٍ ثُمَّ مِنْ نَظْفٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشَدَّكُمْ ثُمَّ لَتَكُونُوا سُيُوخًا ) (٦)

وقوله تعالى : ( ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ) (٧)

وقوله تعالى : ( أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوَاتِ النِّسَاءِ ) (٨)

وقوله تعالى : ( وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ ) (٩)

(١) تاج اللغة وصحاح العربية لإسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ)

ط دار الملايين بيروت ١٧٥١/٥ تحقيق أحمد عبد الغفور عطار .

(٢) تهذيب اللغة ، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى (ت ٣٧٠هـ)

ط الدار المصرية ٤٠٥/٤

(٣) لسان العرب ، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور

الأفريقي المصري (ت ٦٦١هـ) ط دار صادر بيروت : (١/١٠١-٤٠٢)

(٤) المصباح المنير ، أحمد المصري الفيومي (ت ٧٧٠هـ) ط البابي الحلبي ٢١/٢

(٥) لسان العرب ١١/٢٠٢ ويطلق الطفل على المذكر والمؤنث - المفرد والمثنى والجمع ، وتجاوز المطابقة فيقال طفل وطفلات وأطفال وطفلان وطفلتان - تهذيب اللغة للأزهري

(٦) الآية ٦٧ غافر ٧٧ الآية ٥ الحج (٨) الآية ٣٠ النور (٩) الآية ٥٩ النور  
٤٠٥/٤ ، والمصباح المنير ١٢/٢

حدّد المفسرون الطفل بكل من لم يحتلم من الصبيان  
أو القلمان أو الصفار (١).

وورد في السنة النبوية في عدة أحاديث منها قول  
الرسول صلى الله عليه وسلم: ( رفع القلم عن ثلاث - النائم حتى يستيقظ  
والطفل حتى يحتلم ، والمجنون حتى يفيق . ) (٢)

واستعمله الفقهاء والمفسرون بمعنى الصغير الذي لم  
يبلغ الحلم . (٣)

قال ابن الجوزي : 'الأطفال يعني الصفار' (٤)

(١) - جامع البيان عن تأويل آي القرآن - أبي جعفر محمد بن جرير الطبري

(ت ٣١٠ هـ) - الثانية البابي الحلبي ١٦٤/١٨ .

- تفسير القرآن العظيم - لعماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير

القرشي الدمشقي (ت ٧٧٤ هـ) ط دار القلم ٢٨٥/٣ .

(٢) وفي لفظ عن الصبي حتى يبلغ ، وفي لفظ أخر حتى يكبر ، وحتى يعقل

وفي لفظ حتى يشب ، مسند الامام أحمد بن حنبل ١/١١٦ ، ١٤٠ : ١٥٥ ،

١٠١/٦ . سنن أبي داود ٤/١٣٩ - ١٤٠ ، سنن الترمذي ٤/٣٢ ،

سنن النسائي ٦/١٥٦ ، سنن ابن ماجه ١/٦٥٨ ، سنن الدارمي

٢/١٧١ سنن البيهقي ٨/٢٦٤ ، المستدرك للحاكم ٤/٣٨٩ ، وقال

صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي . وقال الألباني في ارواء الغليل

٢٦٥/٧ صحيح .

(٣) حاشية الدر المختار لمحمد أمين الشهير بابن عابدين ، على الدر المختار

تنوير الأبصار الطبعة الثانية ط مصطفى البابي الحلبي بمصر ٣/٦١٢ ،

المفني ويليه الشرح الكبير لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد -

ابن محمود بن قدامه (ت ٦٣٠ هـ) دار الكتاب العربي بيروت ١٣٩٢ هـ ٣٠/٩٠

(٤) زاد المسير في علم التفسير لأبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن محمد بن علي

ابن محمد الجوزي القرشي البغدادي (ت ٥٩٧ هـ) المكتبة الإسلامية بيروت

٣٤/٦ .

- قال القرطبي : طفل، ما لم يراهق الحلم. (١)
- وقال ابن حجر: إنَّ الولد يطلق عليه صبي وطفل إلى أن يبلغ. (٢)
- وقال ابن كثير : الطفل الصغير. (٣)
- ويراد بكلمة طفل صبي . وذلك يتضح لنا أنَّ الطفل هو الصغير من المولود إلى البلوغ .

- 
- (١) الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري  
القرطبي (ت ٦٧١هـ) دار إحياء التراث الاسلامي بيروت ٢٣٦/١٢
- (٢) فتح الباري بشرح صحيح البخاري لأحمد بن علي بن حجر  
العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) المطبعة السلفية ٢٧٦/٥ - ٢٧٧ .
- (٣) تفسير القرآن العظيم ٢٨٥/٣ .

### تعريف الصبي

الصبي : مصدر الفعل (صَبَاً) والصبي بالصفر والحدائثه (١) وقال الأزهري : الصبيان بمعنى الفلمان (٢) .  
وقال بعضهم : يقال غلاماً بمد التمييز ، وبعضهم قال :  
ما دام رضيعاً (٣) فالصبي يدعى طفلاً منذ أن يولد  
إلى أن يحتلم .

---

(١) المصباح المنير ٣٥٦/١ ، والافصح في فقه اللغة لعبد الفتاح  
الصعدي وحسين يوسف موسى ١٠/١

(٢) تهذيب اللغة ٢٥٦/١٢

(٣) المصباح المنير ٣٥٦/١  
ويستعمل لفظ الصبي للمذكر والمؤنث ، ويؤنث مع الأنثى فيقال  
صبية ، وللجماعة صبايا وصبية وصبوة بكسر الصاد  
وصبيان وصبوان وهذه أضعفها عند سيهويه .

القاموس المحيط لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي  
(ت ٨١٧ هـ) ط المدرسة العربية بيروت ٣٥١/٤ ، المخصص لأبي الحسن  
علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده  
(ت ٤٥٨ هـ) بيروت دار الأمان ٣٠/١ .

٢ ، ولسان العرب ٤٤٩/١٤ .

وقد ورد لفظ صبي في آيتين في القرآن الكريم :  
 في قوله تعالى : في يحيى بن زكريا ( وَأَتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا ) (١)  
 قال قتاده : (٢) ابن سنتين وثلاث سنين وحدد ابن عباس (٣)  
 الصبي بمن لم يصل إلى الاحتلام . (٤)  
 وفي حكاية قوم مريم عن عيسى عليه السلام - قوله تعالى :  
 ( كَيْفَ نَكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ) (٥) - بمعنى الطفل  
 والصغير . (٦)

- 
- (١) الآية ١٢ من سورة مريم .  
 (٢) قتاده : هو قتاده بن دعامة بن قتاده السدوسي أبو الخطاب  
 البصري ، ثقة - ثبت أنه توفي سنة بضعة عشر ومائته من  
 الهجرة ( تقريب التهذيب ١٢٣/٢ ) .  
 (٣) ابن عباس : هو عبد الله بن عباس الهاشمي ، ابن عم رسول الله  
 حبر الامم - توفي بالطائف عام ( ٦٧٠ هـ ) وهو ابن اثنين وسبعين  
 سنة ( وفیات الاعيان لابن خلكان ( ت ٦٨١ هـ ) ٦/٣ .  
 (٤) تفسير القرطبي ٨٧/٦ ورد قول ابن عباس : من قرأ القرآن  
 ولم يحتلم .  
 (٥) الآية ٢٩ من سورة مريم .  
 (٦) تفسير القرطبي ١٠٢/٦ فتح القدير الجامع بين فن الرواية والدراب  
 في علم التفسير - محمد بن علي بن محمد الشوكاني ( ت ١٢٥٠ هـ ) -  
 ط الباني الحلبي بمصر ١٩١/٣ .





### تعريف الغلام

لغة : قال ابن منظور : الابن الصغير دون تحديد . وخص  
الذكر دون الأنثى وقال : المولود حين يولد ذكرا إلى  
أن يشب . (١)

وقال البعض : - الغلام إذا طرَّ شاربه (٢) ويرى البعض  
إن الغلام يطلق على من فطم إلى أن يبلغ سبع سنين (٣) - وفي  
قول لمن قارب البلوغ (٤) .

والراجح أن الغلام هو الصبي منذ ولادته إلى أن يبلغ  
الحلم . (٥)

والغلام شرعا : اسم لمن لم يبلغ الحلم . (٦)  
قال البعض : الغلام - الطائر الشارب . (٧)

- 
- (١) لسان العرب ٤٣٩/٢  
(٢) تهذيب اللغة للأزهري ١٠/٨ ، لسان العرب ١٠٤٤٠/١  
(٣) الافصاح في فقه اللغة - عبد الفتاح الصعيدي وحسين يوسف ١٠/١  
(٤) مجمع اللغة العربية . المعجم الوسيط ، إبراهيم مصطفى وأحمد حسن  
الزيات وحامد عبد القادر ومحمد علي النجار - أشرف عليه عبد السلام  
هارون ٦٦٦/٢  
(٥) الصحاح للجوهري ٢٠٨/٢ والمصباح المنير ١٠٥/٢  
وجمع غلام أعظمه وظمان وظمه والأنثى غلامه .  
(٦) جامع أحكام الصفار ٦٦/٢  
(٧) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٨٠/٤  
زاد المسير في علم التفسير ٣٨٤/١

وقال ابن القيم : الغلام في الذي قارب البلوغ<sup>(١)</sup> .  
ويقال للكهل غلام ، وللطفل غلام ، ويقال للجارية غلام<sup>(٢)</sup> .  
ولقد ورد لفظ الغلام بهذا المعنى مفرداً ومثنىً وجمعاً في  
ثلاث عشرة آية<sup>(٣)</sup> منها قوله تعالى :  
( يَا زَكَرِيَّا إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ اسْمُهُ يَحْيَىٰ )<sup>(٤)</sup>  
وورد في السنة النبوية في أحاديث كثيرة منها - قول الرسول  
صلى الله عليه وسلم : ( رفع القلم عن الغلام حتى يحتلم . )<sup>(٥)</sup> وقوله  
لابن عباس : ( يا غلام - احفظ الله يحفظك )<sup>(٦)</sup>  
فـالغلام إذا هو الحدث الذي لم يبلغ الحلم .

- 
- (١) التفسير القيم - لشمس الدين محمد بن أبي بكر المعروف بابن القيم  
الجوزية ( ت ٧٥١ هـ ) - حققه محمد حامد الفضل - المركز الدولي  
للتراث العربي - بيروت ص ٩١ - ٧٥١ .
- (٢) تفسير ابن كثير ٤٠٦ / ٢ ، زاد المسير ٣٨٤ / ١
- (٣) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم - محمد فؤاد عبد الباقي  
ط ٥٠٤ مطابع الشعب ص ٥٠٤
- (٤) الآية ٧ من سورة مريم .
- (٥) سبق تخريج الحديث ص ٣٣
- (٦) مسند أحمد ٢٩١ / ١ ، والترمذي ٧٦ / ٤ وقال حنن وصحيح
- (٧) سورة القصص طبع في ( الموطأ )

### تعريف الصغير

- الصغير لفة: ضد الكبير (١) ، والصبي من صبيان أى  
 الصغار (٢) والصغير صفة للولد من الإنسان والدواب. (٣)  
 فالصغير إذاً هو الصبي ، والطفل والفلان (٤) . وقد سبق  
 أن عرّف اللغويّون الطفل بأنه الصغير الذى لم يبلغ الحلم  
 فالصغير صفة للولد ذكرًا كان أو أنثى دون البلوغ. (٥)  
 ولقد ورد لفظ الصغير فى القرآن الكريم فى قوله تعالى :  
 (وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْنِي وَمَا كُنْتُ بِرَبِّكَ بِغَافِلًا) (٦)  
 وفى السنة فى قول الرسول صلى الله عليه وسلم :  
 (رفع القلم عن الصغير حتى يكبر) (٧)

- 
- (١) الصحاح للجوهري ١/٢١٣ - لسان العرب ١/٤٥٨  
 (٢) تهذيب اللغة للأزهري ٨/٢٤  
 (٣) الصحاح المنير ١/٣٦٥  
 (٤) المرجع السابق ١/٣٥٦  
 (٥) الصغير بين أهلية الوجوب وأهلية الأداء - محمود مجيد بن سعود  
 دار احياء التراث بقطر ص ٢٨  
 (٦) الآية ٢٤ من سورة الاسراء .  
 (٧) سبق التفريغ ص ٢

الصفير في الشرع :

قال الماوردي : " فالصفير من لم يبلغ الحلم <sup>(١)</sup> واستدل بقوله تعالى : ( وَالَّذِينَ لَمْ يَلْفَوْا الْحِلْمَ مِنْكُمْ ) <sup>(٢)</sup>

وقال البعض : ( هو مدة عسر الشخص ما بين الولادة إلى حين البلوغ ) <sup>(٣)</sup> وقال آخر <sup>الصفير</sup> هو حالة الشخص بعد ولادته وقبيل بلوغه <sup>(٤)</sup> لذلك فالصفير هو الغلام الذي لم يبلغ الحلم .

(١) النكت والعيون - لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الكمال الماوردي المصري ( ت ٤٥٠ هـ ) ط دار الأوقاف الكويت ١٢٤ / ٣ .

(٢) الآية ٥٨ من سورة النور .

(٣) فتح الغفار شرح المنار المعروف بمشكاة المصابيح .

اصول المنار للشيخ زين الدين بن ابراهيم السعيد بن النجيم ٨٥ / ٣  
(٤) المدخل لدراسة الفقه الاسلامي حسين حامد حسان ط الثانية سنة ١٩٧٩ مكتبة المتنبي ص ٣٢٧ .



### تعريف الحدث

الحدث لغة : هو الفتى السن ، أى الشاب ، فإذا ذكرت السن قلت : حديث السن - وهو لا \* غلمان حدثان أى أحداث (١) فهو أول العمر كناية عن الشباب ويقال للغلام القريب السن والمولود حدث . (٢) وهو لا \* غلمان حدثان أى أحداث ، وكل فتى من الناس والدواب حدث ، والأنثى حدثة (٣) وجميعه أحداث . (٤) ومن هنا يتضح أن الحدث يطلق بمعنى صغير السن الذى لم يبلغ الحلم . أما لفظ الحدث بمعنى صغير السن فلم يرد فى القرآن الكريم . (٥) وورد فى السنة النبوية بهذا المعنى فى أحاديث كثيرة منها :-

- 
- (١) لـ حاج للجوهري ٢٧٨/١ ، لسان العرب ٢/٢٢٠-٢٢٣ .  
والصباح المنير ١/١٣٥ .
  - (٢) تهذيب اللغة ٤/٤٠٥ ، لسان العرب ٢/١٣٣ .
  - (٣) الصباح للجوهري ١/٢٧٨ ولسان العرب ٢/١٣٣ .
  - (٤) الصباح المنير ١/١٣٥ .
  - (٥) المعجم المفهرس لآل لفظ القرآن الكريم ص ١٩٥ .
- \* وأن كان تعارف على لفظ الحدث بأنه الحالة الناقضة للطهارة  
موسوعة سعدى أبو حبيب ص ٧٠٩ .

- قال اياس بن معاوية: (١) ( وكان غلاما حدثا ). (٢)  
وعن أبي هريرة رضي الله عنه (٣) قال : سمعت الصادق المصطفى  
يقول : ( هلكة أمتي على يدي غمة . فقال أبو هريرة : لو شئت  
أن أقول بني فلان وبني فلان لفعلت . فكنت أخرج مع جدي  
على بني مروان حيث ملكوا الشام ، فإذا رأيهم غمنا أحدا  
قال لنا : عسى هؤلاء أن يكونوا منهم ؟ قلت أنت اعلم ) (٤) .

---

(١) اياس بن معاوية بن قرّة المزني - ذكرى يضرب به المثل تولى  
قضاء البصرة ( ت ٨٠ هـ ) - وفیات الاعيان لابن خلكان ١/ ٢٤٩ -

(٢) مسند الإمام أحمد ٢٧/٥ .  
قال اياس بن معاوية : ( لما قدم أبو الحليس أنس بن رافع مكه ومعه  
فقيه من بني الأسهل فيهم اياس بن معاذ يلتصقون الحلف من قريش  
على قومهم من الخزرج - سمع بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فاتاهم  
فجلس اليهم فقال : هل لكم الى خير مما جئتم له ثم ذكر الاسلام وتلا  
عليهم القرآن ، فقال : اياس بن معاوية وكان غلاما حدثا - اى قوم  
هدوا لله خير مما جئتم له . )

(٣) أبو هريرة : هو عبد الرحمن بن صخر الدوسي - صحابي جليل روى  
كثيراً من الأحاديث مات سنة ( ٥٧ هـ ) الاصابه ٨٤/٢ .

(٤) صحيح البخارى للإمام أبي عبد الله محمد بن اسماعيل البخارى الجعفي (ت ٢٥٦ هـ)  
ط دار القلم بيروت ٢٥٨/٦ حديث رقم ٦٦٤٩ .

وورد لفظ الحدث في بعض الأحاديث بمعنى الصغير المنحرف  
كما في قول الرسول صلى الله عليه وسلم : ( يخرج قوم في آخر  
الزمان ، سفهاء الأحلام أحداث - أو قال : حدثاء السن يقولون  
من خير قول الناس يقرأون القرآن بالسنتهم لا يعدوا تراقيمهم  
يمرقون من الإسلام كما يهرق السهم من الرميصة ، فمن أدركهم  
فليقتلهم ، فإن في قتلهم أجراً عظيماً عند الله لمن قتلهم . ) (١)  
واستعمله بهذا المعنى عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما بلغه  
أن رجلاً يجتمع إليه الأحداث فمنعهم الاجتماع به لمجرد الرميصة . (٢)  
وقد استعمل لفظ الأحداث كصورة من صور الانجراف وكان عمر  
ابن عبيد (٥١) قد هدد ابن العرجاء وأمره بفائدة البصرة <sup>(٤)</sup> وقال  
له بلغني أنك تخلو بالحدث من أحداثنا وتفسده وتستزله  
وتدخله في دينك فإن خرجت من مصرنا وإلا قمت فيك مقاماً اتى  
فيه على نفسك . (٦) ٦  
( فهنا يقصد الصغير المنحرف )

- 
- (١) صحيح البخاري ٢٥٤/٦ وسند الامام أحمد ٣١٩/٥  
وسنن ابن ماجه للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥هـ)  
تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ط دار الكتاب ٣٩/١ .  
(٢) عمر بن الخطاب بن نفيل العدوي يلتقي نسيه بالرسول صلى الله عليه  
وسلم في كعب بن لؤي ، الخليفة الثاني ، دامت خلافته عشر سنين وشهر .  
توفي سنة ٢٣ هـ عن خمس وخمسين سنة ( الاصابه في تمييز الصحابه  
٥١٨/٢ .  
(٣) الاختيارات لشيخ الإسلام أحمد بن تيميه (ت ٧٢٨هـ) اختارها الشيخ  
علاء الدين ابو الحسن علي بن محمد بن عباس البعلبي الدمشقي (ت ٨٠٣هـ)  
ط دار المعرفة بيروت - مكتبة الباز مكه المكرمة ص ٦٣ .  
(٤) عمر بن عبيد شيخ المعتزله (ت بالبصرة ١٤٣هـ)  
(٥) عبد الكريم بن أبي العوجاء - اتهم بالزندقة والافساد بالبصرة  
(٦) ضحى الاسلام ط/ ثالثه مكتبة النهضة بالقاهره سنة ١٩٧٣ ٦٦-٦٧/٣

### معنى الحدث في الأنظمة المعاصرة :

ورد لفظ الحدث في النظام السعودي ، ويقصد به الذي يبلغ من العمر سبع سنوات ولم يتجاوز سنه ثمانى عشرة سنة<sup>(١)</sup> وفى القانون المصرى من لم يتجاوز ثمانى عشرة سنة ميلاديه وقت ارتكاب الجريمة<sup>(٢)</sup> أو عند وجوده فى إحدى حالات التعرض للانحراف . (٢)

وتابعه فى ذلك القانسون الكويتى . (٣)

---

(١) لائحة دار الملاحظة الاجتماعية للملكة العربية السعودية الموافقة عليها بقرار مجلس الوزراء السعودى رقم ٦١١ / ( تاريخ ١٣ / ٥ / ٩٥ هـ المادة الاولى ) .

(٢) القانون المصرى رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤م المادة ( ١ ) بشأن الأحداث .

(٣) القانون الكويتى رقم ٣ لسنة ١٩٨٣م بشأن الأحداث المادة الأولى الفقرة (أ)



### خاتمة

لقد ثبت من الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية والدلالات اللغوية وأقوال الفقهاء وعلماء القانون أن ألفاظ الطُّقُل والصَّبِي والصَّغِير والغلام والحدث - مترادفة تحمّل معنى واحداً وهو صغير السن الذى لم يبلغ الحسب فعند البلوغ تنتهى هذه الصفة ويأخذ الشخص لفظاً مختلفاً عن هذه الألفاظ .

ونجد أن لفظ الحدث أكثر المصطلحات استعمالاً في العالم اليوم للصغير المنحرف . فيمكننا أن نستعمله أو نستعمل أى لفظ من الألفاظ السابقة طالما كانت مترادفة له في الاصطلاح ولا مشاحة فيه .

## تعريف الأجرام والجثمة والا نحراف

### ( ١ ) الأجرام :

الأجرام لفظة : مصدر جرم والجرم التعدي والذنب ، والجمع أجرام وجروم ، وهو الجريمة . والجرام : الجاني ، والمجرم : المذنب . فالجناية : الذنب والجرم ، وهو ما يفعله الانسان ويوجب عليه العقاب . (١) ويطلق لفظ جرم بمعنى كسب وقطع . (٢) فنجد أن لفظ أجرام يأتي بمعنى الذنب والتعدي والقطع والكسب المكروه غير المستحسن وهو اقتسراف السيئة . (٣) وورد في القرآن الكريم بهذا المعنى في قوله تعالى : ( قُلْ إِنْ أَفْتَرَيْتُهُ فَعَلَائِي أَجْرَانِي ) (٤) أي جزاء جرمي وكسبي وقال تعالى : ( وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ۖ أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ) (٥) أي لا يحطنكم حسلا آثما بعض قوم على ألا تعدلوا معهم . (٦) كما اشتقت منها كلمة أجرام وأجرموا كما في قوله تعالى : ( لَنْ الَّذِينَ أَجْرَمُوا كَانُوا مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا يَضْحَكُونَ ) (٧)

- 
- (١) لسان العرب ١٢ / ٩١-٩٢ ، ونفس المرجع ١٤ / ١٥٤
  - (٢) مختار الصحاح - محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ( ت ٦٦٦ هـ ) ط دار الباز ص ١٠٠
  - (٣) الجريمة للإمام محمد أبو زهره ط دار الفكر العربي سنة ١٩٧٦ م ٢٥
  - (٤) الآية ٣٥ من سورة هود
  - (٥) الآية ٨ من سورة المائدة
  - (٦) أحكام القرآن - لأبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي ( ت ٥٤٣ هـ ) تحقيق علي البجاوي ط البابي الحلبي ، وروح المعاني تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني لأبي الفضل شهاب الدين محمود الألوسي ( ت ١٢٧٠ هـ ) ط دار احياء التراث العربي بيروت ٩٥ / ٦
  - (٧) الجاسع لأحكام القرآن للقرطبي ١١٠ / ٦ الآية ٢٩ من سورة المائدة

ورد لفظ أجرام في السنة النبوية في قول الرسول صلى الله عليه وسلم: ( من قتل ذمياً بغير جرم ) (١) - أي ذنب . وعرف الفقهاء الجريمة: ( بأنها محظورات شرعية زجر الله تعالى عنها بحمد أو تعزير ) (٢) .

والمحظورات : إما اتیان فعل منهي عنه أو ترك فعل مأمور به ، وقد وصفت بأنها شرعية لأن الشريعة هي التي تحدّد ما هو إجرام وما هو غير إجرام - بمعنى أن الفعل أو الترك لا يعتبر جريمة إلا إذا نصت عليه الشريعة . - لأن القاعدة الفقهية تنص على أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص . والحد هو العقوبات المقدّرة شرعاً ، ويدخل فيها القصاص والديات . والتعازير : هي العقوبات التي يترك لولي الأمر أو القاضي تقديرها بحسب ما يرى به درأً للمفاسد والشر وجلباً للمصالح . (٣) وعرفها بعضهم - بأنها كل فعل عدواني على الدين أو النفس أو العقل أو النسب أو المال . (٤)

(١) صحيح البخاري ٢٥٣/٦

(٢) الأحكام السلطانية والولايات الدينية لأبي الحسن علي بن محمد ابن حبيب البصري البغدادي الماوردي (ت. ٤٥٥هـ) ط دار الكتب العلمية بيروت ص ٢١٩ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) معيّن الحكام فيما تردد بين الخصمين لعلي بن خليل الطرابلسي (ت ٨٤٤هـ) ط/البابي الحلبي ص ١٨٠ - تبصرة الحكام في أصول الاقضية ومناهج الأحكام لابن رجون المالكي (ت ٧٩٩هـ) سهامش نتج العلي المالكي ط/البابي الحلبي مصر سنة ١٣٧٨هـ ص ٢٢٩/٢ - المغني ٢٥٩/٨ - الخرشي على مختصر خليل : عمر بن عبد الله الخرشي (ت ١١٠١هـ) ط/دار صادر بيروت ص ٣٠٢/٨

واصطلح ..... . جمهور الفقهاء / اسم الجريمة على الجناسيات (١)  
 والبعض الدماء (٢) والجراح . (٣) فإذا صرفنا النظر عما تعارف  
 عليه الفقهاء من إطلاق لفظ الجناسية على بعض الجرائم دون البعض  
 الآخر أمكننا القول بأن لفظ الجناسية في الاصطلاح مرادف  
 للفظ الجريمة . (٤)

### تعريف الإجرام في القانون الوضعي ::

عرّفه علماء القانون الوضعي بأنه: (كل فعل أو ترك يعاقب  
 عليه القانون بعقوبة جنائية ، ولا يبرره استعمال حق أو أداء واجب . ) (٥)  
 وقال آخر بأنه ( فعل أو امتناع يخالف قاعدة جنائية يقررها  
 القانون جزاء جنائياً ) (٦) - فنجد تعريف الشريعة يختلف  
 عن تعريف القانون الوضعي .

والتميز عقوبة لم ينص عليها الشرع بقدر محدود من  
 العقاب ، ولكن بالتدقيق في التعريفين نجد ههما متفقين في الجملة (٧)  
 لأن هدف التمييز هو منع الفساد ودفع الشرر لقوله تعالى : ( وَلَا تَعْتَوْا  
 فِي الْأَرْضِ مُسِيدينَ ) (٨)

- 
- (١) تبين الحقائق ٢٦٢/٦ ، المفتي ٢٥٩/٨
  - (٢) الخرشى ٣٠٢/٨
  - (٣) المفتي ٢٥٩/٨ ، الخرشى ٣٠٢/٨
  - (٤) الجناسية بين الفقه الاسلامي والقانون الوضعي . مسفر غم الله ط دار طيبة بالرياض ص ٣٦
  - (٥) الموسوعة الجنائية - عبد الملك الجندى ١٢٢/٤
  - (٦) علم الاجرام وعلم العقاب د . عيود السراج ط الكويت ص ٣٤
  - (٧) الجريمة لأبي زعره ص ٢٦ والجناسية بين الفقه الاسلامي والقانون الوضعي مسفر غم الله ص ٣٢
  - (٨) الآية ٨٥ من سورة هود

ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم: ( لا ضرر ولا ضرار ) (١)  
فكذلك القانون لا يقيّد جريمة إلا بنص حسب القاعده : ( لا جريمة  
ولا عقوبة إلا بنص ) .

### تعريف الجنح

الجنح لغة : ذر الميل إلى الاثم أو هو الميل عن الحق (٢)  
ومن ثم سمي كل اثم جناحا ، ولقد ورد بهذا المعنى في القرآن  
الكريم في قوله تعالى : ( وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْتَنَحْ لَهَا ) (٣) أى : إن  
مالوا للسلم (٤) ، وقال تعالى : ( وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ) (٥) أى لا اثم  
عليكم .

- 
- (١) مسند الامام أحمد ٣٤٢/٥  
(٢) لسان العرب ١٥٠/١٤ ، مختار الصحاح للرازي ص ١١٣ ، مفردات  
غريب القرآن ١٠١  
(٣) الآية ٦١ من سورة الأنفال  
(٤) أحكام القرآن للقرطبي ٢٤٠/٦  
(٥) الآية ٢٣٦ من سورة البقرة .

### لفظ جناح في السنة والاصطلاح

ورد هذا اللفظ في السنة النبوية أيضا في قوله صلى الله عليه وسلم : ( ففقت عينيه ما كان عليك جناح ) (١) .  
والجناح في الاصطلاح : هو محظورات شرعية يرتكبها الحدث قبل سن الرشد والتي إذا ارتكبها بالغ عتدت جريمته وعوقب عليها بحد أو تعزير (٢) فيكون جناح الأحداث : ( هو ارتكاب أو ترك فعل إذا صدر من بالغ يحد جريمته ) (٣) .

### الجناح في القانون الوضعي :

يختلف مفهوم الجناح من بلد إلى آخر بل : يختلف في البلد الواحد .

فالقانون المصري عرفها بالجريمة المعاقب عليها بإحدى العقوبتين الآتيتين : ( الحبس من سنة إلى ثلاث سنوات ، أو الغرامة ) (٤) .

(١) سنن ابن ماجه ٢ / ٨٩٠ وقال صفة رجاله ضعاف .

(٢) حلقة الدراسات الإقليمية الثانية للدول العربية بمدينة كوينهاجن بالدنمارك من ١٣ سبتمبر إلى ١٦ أكتوبر سنة ١٩٥٩ م ، من معالجة الشريعة لانحراف الأحداث ص ١٥٢ أبحاث الدراسات الإسلامية ومفهوم الحدث في الاسلام عبد الغنى محمد سليمان ، أبحاث الدراسات الأمنية بالرياض ص ١٥٨ .  
(٣) نفس المراجع .

(٤) مشروع قانون العقوبات العراقي عن شرح قانون العقوبات - د . على حسين الخلف ٢٧٨ / ١٠

الموسيط في شرح قانون العقوبات . القسم العام ٢٧٨ / ١

فوصف الجريمة قبل الحكم أمر لازم وضرورى لأجل تطبيق أحكام قانون الاجراءات الجنائية). (١) لذا فإن تقسيم الشريعة أوضح ، فتدوع الجريمة فيها يكون معلوما قبل صدور الحكم ، وهنا يظهر سبقها للقانون. (٢)

ويتضح أن مفهوم الشريعة للجنح واحد فى أى مكان وزمان ، بينما يختلف مفهوم الجنح فى القانون الوضعى حسب الزمان والمكان ، فما يعد جنحا فى بلد ما ، لا يعد جنحا فى بلد آخر . فالهروب من المدرسة مثلا يعد سلوكا جانحا فى بلد ، فى حين لا يعد كذلك فى بلد آخر . (٣)

- 
- (١) الوسيط فى شرح قانون العقوبات القسم العام ٢٧٨/١ .  
 (٢) الجنائية فى الفقه والقانون - مسفر غرم الله ص ٣٦  
 (٣) أثر التفكك العائلى وحنوح الأحداث . جعفر عيد الأمير  
 الياسين ص ٣٢ - ط عالم المعرفة - بيروت . من كتاب أوجست  
 ايكهوره الشباب الجانح ، ترجمة السيد محمد غنيم - القاهرة - دار  
 المعارف بمصر سنة ١٩٥٤م ص ٦١ .

## تعريف الانحراف لغة واصطلاحاً

انحرف لغة : مال ، حرف عن الشيء يحرف حرفاً وانحراف ، وتحريف وأحرف ورف عدل ومال أو الميل عن الاعتدال . (١)

فالانحراف هو الميل عن الحق والعدل والطريق المستقيم وكل ميل عنها هو مألوف يعتبر انحرافاً . (٢) وقد ورد في القرآن الكريم بمعنى يحرفون وتحرفون الكلم عن مواضعه أى يتأولونه فى غير تأويله (٣) ، كما فى قوله تعالى : ( يحرفون الكلم عن مواضعه ) (٤)

ولقد حدد مؤتمر جنيف للجريمة سنة ١٩٥٥م الانحراف بالجرائم التى يرتكبها الحدث والمعاقب عنها جزئياً ثم قصر معناها على مخالفة القانون الجزائى ، دون استيعاب الأفعال اليسيرة ثم عرّف الانحراف بأنه ارتكاب فعل يعاقب عليه المبالغ العاقل ولا يشمل الانحراف المتوقع . (٥)

- (١) لسان العرب ٤٣/٩
- (٢) انحراف الأحداث ومشكلة العوامل - د . منير العصه - ط المكتب المصرى الحديث سنة ١٩٧٤م ص ٣٠
- (٣) تفسير القرطبي ٢٥٤/٦
- (٤) الآية ١٣ من سورة المائدة .
- (٥) موضوع انحراف الأحداث بين الوقاية والاصلاح للاستاذ محمد منصور ص ٨٠ - ٨١ بالمجلة القانونية بتونس التى يصدرها مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية بتونس العدد الأول السنة الأولى أكتوبر ١٩٧٤ ، ٨٥/١٠



وعرفها بعضهم بأنها الحدث في الفترة بين سن التمييز  
وسن الرشيد الحنائى الذى يثبت أمام السلطة القضائية  
أو أى سلطة أخرى مختصة ، أنه قد ارتكب احدى الجرائم  
ووجد فى إحدى الحالات الخطرة التى يحددها القانون . (١)  
فهذه الانحراف هنا مفهوم عام لا يقف عند الجريمة (٢)

### مناقشة

من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا أن معنى ألفاظ  
الجرام وجنايه ألفاظ مترادفه بمعنى واحد لغة ، وكذلك  
انحراف وجنح لغة بمعنى واحد ولكنها تختلف فسى  
المفهوم بين الشريعة والأنظمة الوضعية ، فأن بعضها  
يقصر الانحراف الأحداث على الجرائم التى تكون بدرجسة  
الجسامة وتخضع للمحاكم كما سبق أن وضحنا تقسيم  
الجرائم عندهم . بيد أن الفقه الإسلامى لا يعتبر الحدث  
منحرفاً أو جانحاً بحيث يعرض على المحاكم ، إلا إذا ارتكب  
جريمة من الجرائم التى يعاقب عليها الشرع لأن القاعدة  
تنص ( لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص ) فإذا قصد لفظ الانحراف  
بمعنى الحدث الذى ارتكب جريمة من الجرائم التى يعاقب

(١) المراجع السابقة ، وأشارت إلى مؤتمر لندن سنة ١٩٦٠م -

ومؤتمر كوينهاجن سنة ١٩٥٩م .

(٢) انحراف الأحداث - لمحمد منصور ص ٨١ .

عليها القانون فلا مانع أن نطلق لفظ انحراف وجناح على جرائم الأحداث لأن كلمة انحراف كلمة عامه ربما لا زمتها كلمة اعوجاج ، فلا تفهم بالمقصود ، أما كلمة أجرام وجنحه فنا يتيان ووقعيهما قاس في النفس ولكنهما يفيدان بالمقصود ، ولا مشاحة في الاصطلاح . لأن النصوص مهما اتسع مداها فانها لا تستطيع حصر حالات الانحراف حصرا كاملا .

والقانون أدخل في تعريف الانحراف أولئك الذين يوجودون في ظروف أو حالات تؤدى بهم إلى ارتكاب الجرائم ولئن كان هذا الأمر مهماً ويفره الشرع لأن الوقاية خير من العلاج ولكن هذه حالات تقتضى الرعايه وتلزم أولياء الأمور بوقايتهم ورعايتهم ، وتمنعهم من أماكن الفسق والدعارة ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، واجب في الشرع .

فلا داعى <sup>للمحكمة</sup> . حالات الانحراف <sup>فينبغي</sup> وضربها إلى حالات الاجرام ولئن تعمس الأمراء <sup>فينبغي</sup> لتخصيص مؤسسات اصلاحيه خاصه بهم بعيدة عن المحاكم واجراءاتها .

لذلك قصدت باجرام الأحداث الجنائيات والجرائم التي تقع من صفار السن والتي إذا ما وقعت من البالغ الراشد جُرّم وعوقب عليها بحد أو تعزير . لأن كل اجرام أو جنوح يعتبر انحرافا لا العكس . فالكذب يعتبر انحرافا ولكنه لا يشكل جريمة إلا إذا كانت شهادة كاذبة أمام المحاكم .

وقد حددت الشريعة الحرائم بأنها محظورات شرعية زجر الله عنها بحد أو تعزير . لذا تعتبر الشريعة

الحدث مجرماً أو منحرفاً أو جانحاً إذا ارتكب جريمة  
حدية أو تعديرية تبيح للقضاء سلطة العقاب وإن كان وفقاً  
لمقتضيات المصلحة العامة .

## المبحث الثاني

المراحل التي يمر بها الحدث منذ ولادته إلى البلوغ

### تمهيد :

ميزت الشريعة الإسلامية بين الصغير المميز وغير المميز (١) والبالغ من حيث المسؤولية الجنائية تمييزاً كاملاً، ووضعت قواعد خاصه منظمة لمسئوليتهم حسب المراحل التي يمرون بها . وبذلك سبقت الأنظمة الوضعية في بعد نظرتها إلى إجرام الأحداث وانحرفهم وأثر ذلك على العقوبة التي نأمت على حسب المراحل التي يمر بها الحدث ، فشرعت عقوبات خاصة بهم حماية للنظام العام ومراعاة لشخص الحدث ، ولم تكن القوانين القديمة تفرق بين الصغير والكبير إلى أن جاءت الثورة الفرنسية التي أسست المسؤولية على أساس الإدراك - والاختيار ، ورفعت العقوبة عن الأحداث غير المميزين (٢) ووضعت عقوبات تأديبية وتدريبية للمميزين على ما أرتكبه من الجرائم حسب المراحل المختلفة التي يميناى تقسيمها .

(١) رد المحتار على الدر المختار - ٤٥٧/٢

- الأحكام في أصول الأحكام لسيف الدين على بن على محمد الأمدى -

(ت ٦٣١ هـ) ط الأولى ١٣٩/١ .

(٢) - بعض المتغيرات النفسية والاجتماعية في جنوح الأحداث - د . عزت

سيد اسماعيل ص ٣٤ .

### المراحل التي يمر بها الحدث

قسم الفقه الاسلامي في المراحل التي يمر بها

الحدث إلى الآتي :

المرحلة الأولى : مرحلة ما قبل سن التمييز .

المرحلة الثانية : مرحلة التمييز .

المرحلة الثالثة : مرحلة البلوغ .

وقد تابعهم في هذا التقسيم رجال القانون الوضعي ،  
ونعرض لكل مرحلة بالآتي :

تبدأ المرحلة الأولى - مرحلة عدم التمييز - منذ ولادة الحدث  
إلى أن يبلغ السابعة من عمره اتفاقاً (١) - ويطلق الفقهاء على  
الصغير في هذه المرحلة : الصبي غير المميز (٢) وقالوا للصبي  
حالان : حال لا يعقل فيها معنى العبادة والقرية ، وحال  
يعقل فيها معناها (٣) .

(١) التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي عبد القادر عوده

بيروت دار الكتاب العربي ١/٦٠١ .

(٢) الأحكام في أصول الأحكام للامدني ١/١٣٤ والمستعني من عليم

الأصول لمحمد بن محمد الفيزاني (ت ٥٠٥هـ) الطبعة الأولى

بمصر ١/٨٣ ، الجريمة لمحمد أبوزهره - مطبعة دار الفكر العربي -

ص ٤٧٧ .

(٣) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع لعلاء الدين أبي بكر بن مسعود

الكاساني الحنفى (ت ٨٧٧هـ) ط دار الكتاب العربي - بيروت - ط

الثانية سنة ١٩٧٤م - ٢٨٧/٦ ، بداية المجتهد لابن رشد ٤/١

- مغنى المحتاج للمخطيب الشربيني ط المكتبة الإسلامية ١/٤٦٠ .

- الاقناع للشيخ أبي النجا شرف الدين موسى الحجاوي المقدسي

المتوفى سنة (٩٦٨هـ) ط المكتبة التجارية بمصر ٢/١٤٤ .

ويطلق بعضهم على هذه المرحلة : ( مرحلة انعدام الإدراك ) (١)  
 ويفصل ابن القيم الجوزية هذه المرحلة فيقول : هو رضيع سادام  
 يرضع وإذا فطم عن اللبن فهو فطيم ، وينشأ معه التمييز  
 إذا تم شهرين والعقل يتدرج شيئاً فشيئاً إلى سن التمييز (٢)  
 وفي الواقع ليس للتمييز سن معينة ليحكم فيها على الطفل  
 بالتمييز من عدمه . (٣) فمن الأحداث من يميز لخمس كما قال  
 محمد بن الربيع . (٤) ( عقلت مع النبي صلى الله عليه وسلم هجعة  
 مجها في وجهه أي وجهه محمد بن الربيع وأنا ابن خمس ) (٥)  
 ولذلك جعلت الخمس حداً لصحة سماع الصبي والمعتبر فيه  
 أهلية الفهم والتمييز . (٦) وبعضهم يميز لأقل منها كما  
 قال إياس بن معاوية : ( أذكر يوم ولدتني أمي بأني خرجت من ظلمة  
 إلى ضوء ثم صرت إلى ظلمة فسئلت أمه عن ذلك فقالت : صدق  
 لها انفصل مني لم يكن عندي ما ألقه به ، فوضعت عليه قصعة ) (٧) .

- 
- (١) التشريع الجنائي ٦٠١/١ .  
 (٢) تحفة المودود في أحكام المولود لشمس الدين أبي عبد الله محمد ابن  
 القيم الجوزية ( ت ٧٥١ هـ ) تحقيق عبد القادر الأرناؤوط ط دار البيان  
 دمشق ص ١٨٠ .  
 - الأهلية وعوارضها - مقال للشيخ أحمد إبراهيم محطية القانون والاقتصاد  
 القاهرة - سنة الأولى ١٩٢٠ م - العدد الثاني  
 (٣) المدخل الفقهي الخام - لمصطفى الزرقا ٢ / ٧٦٠ ، الصغير بين أهلية  
 الوجوب وأهلية الأداء ص ٣٥  
 (٤) محمد بن الربيع الأتصاري الصحابي الذي كان عمره عند وفاة النسبي  
 صلى الله عليه وسلم خمس سنين .  
 (٥) صحيح البخاري ١٧/١ ومسند الإمام أحمد ٣٢١/٥ ، ٤٢٧/٥ .  
 المجه : هي رمى الماء من الفم بقوة - وقال الذهبي الطفل يعقل المجه  
 لأنها فعل بسيط .  
 (٦) علم مصطلح الحديث للذهبي ص ٦١ - ٦٢  
 (٧) تحفة المودود بأحكام المولود ص ١٩١ ، اخبار القضاء لوكيع محمد  
 ابن خلف بن حبان ( ت ٣٠٦ هـ ) ط عالم الكتب - بيروت ١ / ٣٢٩ .

وصدق ابن القيم رحمه الله إن قال : وهذا من أعجب  
الأشياء وأندرهما (١) ، وقد تتأخر القدرة على التمييز حسب  
اختلاف الأشخاص من حيث الظروف البيئية وقواهم العقلية  
والصحية . (٢)

### تحديد سن التمييز

اتفق معظم الفقهاء والعلماء على تحديد مرحلة التمييز بالسنة  
السابعة من العمر (٣) حتى ينضبط الحكم فيما يتعلق بالصغار  
ويتجنبوا الخلاف في اضطراب الأحكام بالنسبة للأحداث لأن التحديد  
بالسن منضبط (٤) ويسهل التعرف عليه .

وهذا يكون الحدث غير مميز ما لم يبلغ السابعة من عمره  
ولو كان أكثر تمييزاً ممن بلغ السابعة لأن الحكم للغالب ففى  
الأحداث (٥) ، وثبت بالمشاهدة والتجربة أن الحدث متى بلغ

(١) تحفة المودود ص ٢٩١

(٢) التشريع الجنائي عبد القادر عوده ٦٠١/١ ، الحدث والسوء عليه  
الجنائية فى الشريعة الإسلامية ، الحسن على رضى بحث فى كتاب  
حنوح الأحداث ط الكويت ص ٣٦٣ . وورد ضمن الحلقة الدراسية  
لرعاية الأحداث الجانحين فى الدول العربية الخليجية التى نظمها  
مكتب المتابعة فى المنامه فى ٤/١١/٤٠ هـ

(٣) وقيل ابن ثمانية ، وقيل يميز لعشره ، وقيل لخمس عشرة .

(٤) المبسوط لشمس الدين احمد حسن ط دار المعرفه بيروت الطبعة  
الثانية ١٦٢/٢٤ - انظر حاشية ابن عابدين ٢٥٨/٤ الانصاف

لعلاء الدين المرداوى ٣٦٥/١

(٥) التشريع الجنائي ٦٠١/١ ، وحنوح الأحداث ٣٦٣ .

السابعة نمت مداركه بحيث يميز بين الخير والشر (١) ولذلك  
يخبر في الاختصار بين أبيه إذا تنازعا فيه .

قال ابن قدامة : إذا بلغ الفلام سبع سنين خير بين  
أبيه إذا تنازعا فيه . (٢)

وقد تضى بذلك عمرو وشريح وهو مذهب الشافعي وروى  
عن عمارة الحرقي (٣) أنه قال : خيرني على بين عمي وأمي وكنت  
ابن سبع أو ثمان . وروى نحو ذلك عن أبي هريرة وهذه قصص  
في مظنة الشهرة ولم ينكرها أحد فكانت اجماعا . (٤)

(١) الشيخ أحمد أحمد إبراهيم بحث في الأهلية وموارضها (سبق ذكره)

(٢) المغني لابن قدامة ٣٠٠/٩ المنن الكبرى للبيهقي بسبب

الحضانه ط دار صادر بيروت ٤/٨ .

(٣) عمارة بن ربيعة الحرقي - نسبة ابن المبارك علي عن غثيه أن سعيد

قال عن سفيان : عن يوسف عن عمارة - خيرني على رضى الله عنه ،  
فاختبرت أمي فعملني معها .

- التاريخ الكبير لأبي عبد الله محمد بن اسماعيل بن إبراهيم

الجعفي البخاري (ت ٢٥٦هـ) ٤٩٧/٣ والجرح والتعديل

لإمام الرازي أبي محمد بن عبد الرحمن الإمام الكبير ال حاتم محمد

ابن إدريس بن المقرئ التميمي الحنظلي الرازي (ت ٣٢٧هـ) ط دار

الكتب العلمية بيروت ٣٦٥/٦ .

(٤) المغني ٣٠٠/٩



### عديم التمييز في النظام السعودي والقانون الوضعي

نجد أن النظام السعودي (١) حدد سن التمييز بالسابعة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. وفي القانون المصري (٢) نصت المادة ٢/٤٥ ( أن كل من لم يبلغ السابعة يعتبر قاصداً للتمييز ، وكذلك المادة ٢/٨٦ من القانون الكويتي . (٣)

فكل شخص لم يبلغ السابعة من عمره يعتبر عديم التمييز وقد أخذت هذه الأنظمة من الاتجاه الغالب والراجح في الشريعة الإسلامية .

فمتى بلغ الحدث سبع سنوات عمد مميزاً دون أن يصاب بمرض عقلي لقول الرسول صلى الله عليه وسلم : ( مروا أولادكم بالصلاة لسبع ) (٤) . فالمشاهدة أن الضئيل متى ما بلغ سبع سنين يميز بين الخير والشر .

وعليه فإن الحدث في هذه المرحلة لا يعاقب إذا ارتكب أي جريمة جنائية كانت أو تأديبيه فلا يحد ولا يعزر

---

(١) انظر اللائحة دور الملاحظة بالمملكة العربية السعودية  
(٢) القانون الجنائي - مبادئ الأساسية ونظريات المامه  
دراسة مقارنه سنة ١٩٧٥م لمحمد محي الدين عوض الفقرة ٤٥٠ -  
ماده اربع .

(٣) المذكرة الايضاحية للقانون الكويتي

(٤) سبق تخريج الحديث

ولا يخضع لأي اجراء عقابي ولا يحرم من الميراث ولو قتل مورثه إلا أن هذا لا يعفيه من الضمان<sup>(١)</sup> أو المسؤولية المدنية ( كضمان المتلفات ) ولا من دية<sup>(٢)</sup> وأرشد جنائية أوجس .

- 
- (١) بحث مدى مسؤولية عديم التمييز التقصيرية في القانون المقارن ، د . أبو زيد عبد الباقي مصطفى عر ١٤ - ١٥ من مجلة الحقوق تصدرها كلية الحقوق بجامعة الكويت - السنة السادسة العدد الثالث ذو القعدة ٤٠٣ هـ الموافق سبتمبر ١٩٨٢ م .  
- وحاشية ابن عابدين ٢٥٧/٤ ، والتشريع الجنائي ٦٠١/١ .
- (٢) الدية : هي العوض المالي للنفوس المجنى عليه <sup>من الجاني</sup> والعوض الموقوف <sup>للمرثين</sup> له . هو العوض المحدد لما لا يرضى عنه الجاني .  
لدى الأمير يحدده بمعرفة الخبراء . انظر المدخل الفقهي العام مصطفى أحمد الزرقا ٢٥٤/٢ .

مرحلة التمييز :

ميز - لغة : فرق بعضه عن بعض (١) فالمميز هو الذى يفرق بين الأشياء ويفصل بعضها عن بعض.

والحدث المميز : هو الذى يفرق بين التمسرو والجمسر والنفيع والضرر ، ويكون مدركا لبعضى عباراته فاهما لكثير مما يقصد من قول أو فصل .

ولذلك يسمى بعض العلماء مرحلة التمييز بمرحلة الإدراك الضعيف (٢) ويدخل فى هذه المرحلة المراهقة وتعتبر من أخطر المراحل بالنسبة للحدث ليكون سبوا (٣) أو مجرما .

وقد عرّف فقهاء الحنفية المميز شرعا بقولهم ( هو الذى يعقل البيع والشراء ، بأن يعرف أن البيع سالب للملك والشراء جالب له ، ويقصد بالبيع والشراء تحصيل الربح والزيادة ) . (٤)

(١) لسان العرب ٤١٢/٥

(٢) مجلة القانون والاقتصاد : الأحداث فى التشريع المصرى سنة ١٩٣٦ م

ص ٥٩٩ - التشريع الجنائى ٦٠٢/١ ، أصول الفقه لأبى زهره

- مجلة القانون التونسى ١٩٧٤ م .

(٣) . الحدث واللاجرم : المبادئ العامة للدفاع الاجتماعى ص ٢٧ .

د . نايه عيد الرحمن ، د . محمد نجم ، د . هيفاء ابو غزاله

ط / الاردنية سنة ١٩٨٣

(٤) تبين الحقائق الزيلعى لمجد الدين يحيى بن على الزيلعى الحنفى

ط دار المعارف - بيروت ١٩١/٥ - وحاشية ابن عابدين ٢٥٧/٤

وقالوا أيضا إنَّ الحدث في هذه المرحلة ( ينظر - في الدين و يقيم الحج الظاهرة حتى إذا ناظر الموحدين أفهم وإذا ناظر الملحدين أفهم ) (١) وقال ابن عابدين ( ان يقول - إن المسلم في الجنة والكافر في النار )، ولم قيل له لا ينبغي أن تخالف دين أبيك يقول نعم لو كان دينهم حقا . وعرفه فقهاء المالكية والشافعية والحنابلة بأنه ( الذي يفهم الخطاب ويحسن رد الجواب ومقاصد الكلام ) (٢) .

وفي هذه المرحلة **تتم** عبارة المميز كالصلاة والصيام باجماع ولو لم تكن مفروضة عليه . (٣) وقال الآمدي : ( وأما الصبي المميز وإن كان يفهم ما لا يفهمه غير المميز غير أنه أيضا غير فاهم على الكمال ما يعرفه كامل العقل . (٤) وقال آخرون : ( وأما الصبي المميز فتكليفه ممكن إلا أن الشرع حذاه عنه التكليف ) . (٥)

- 
- (١) المبسوط للسرخسي ١٠ / ١٢١ وحاشية ابن عابدين ٤ / ٢٥٨ .  
 (٢) انظر الخرشي على مختصر خليل ط دار صادر بيروت ٢ / ٢٨٢ .  
 (٣) - والشرح الكبير بحاشية الدسوقي لأبي البركات سيد أحمد الدرديري ط الباهي الحلبي ٢ / ٣ والمجموع شرح المذهب للإمام أبي زكريا محمد الدين بن شرف النووي ( ت ٧٦٦ هـ ) ط المنبرية بمصر ٢ / ٢٦ كشف القناع ١ / ٢٣٥ .  
 (٣) المدخل لمصطفى الزرقا ٢ / ٢٥٩ .  
 (٤) الأحكام للآمدي ١ / ١١٤ .  
 (٥) روضة الناظر وجنة المناظر لابن قدامة المقدسي ١ / ١٣٩ ، والمجموع شرح المذهب للإمام أبي زكريا النووي - ٩ / ١٥٦ .

وقال البعض ان التمييز هو ( إدراك ووعى يفهم به الحـكم الشرعى ) (١) ولذلك فرقت الشريعة بين الأحكام فى كل مرحلة من المراحل فى الأحكام .

---

(١) الفقه الإسلامى فى شمه الجديد ، المدخل الفقهى العام  
- مصنف فى أحمد الزرقا - دار الفكر بيروت ٢ / ٧٥١ الطبعة  
العاشرة - دمشق .

### المبحث الثالث

#### مرحلة البلوغ :

تعريف البلوغ وعلاماته وموقف الفقهاء منه مع بيان الراجح :

البلوغ لغة : الوصول والانتها - يقال بلغ الشيء يبلغ  
بلوغاً وبلاغاً : وصل وانتهى وبلغ الصبي احتلم  
وادرى وقت التكليف . (١)

شعرًا : هو الحد الفاصل بين الحداثة والكبر . فعرفه  
ابن عابدين بأنه ( انتهاء حد الصغر ) (٢) وعند فقهاء  
المالكية : ( عبارة عن قوة تحدث في الشخص يخرج بها  
من حالة الطفولة إلى غيرها ) (٣)

وقال عمر بن عبد العزيز : ( البلوغ الحد بين الصغير والكبير ) (٤)

وقال السيوطي : ( الاشتداد والقوه ) (٥)

- 
- (١) لسان العرب ٤١٩/٨ - ٤٢٠
  - (٢) حاشية ابن عابدين ( ١٥٣/٦ ) وحاشية الطحاوي على الدر المختار ٨٧/٤
  - (٣) الخرشي ٢٩١/٥ ، الموسوعة الفقهية (وزارة الاوقاف والشئون الإسلامية) الكويت ط الاولى سنة ١٤٠٦ هـ - ١٨٦/٨
  - (٤) فتح الباري ٢٧٦/٥
  - (٥) الأنشاه والنظائر للسيوطي ٢٢٣

وقد اجمع العلماء على أنَّ البلوغ مناط التكليف (١)  
 فسقى بلغ الحدث الحلم وجب تكليفه لقوله تعالى :-  
 ( وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ  
 مِنْ قَبْلِهِمْ ) (٢) وقال تعالى (٣) وَإِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ  
 آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ (٤).

وفي السنة النبوية قول الرسول صلى الله عليه وسلم : ( رفع  
 القلم عن ثلاث ..... منها الصبي حتى يبلغ ) (٥)

فهذه الأدلة تدل على أنَّ التكليف يجب على من يبلغ  
 الحلم ذكرًا كان أو أنثى . وعبر عنه الشارع الحسك  
 بالتكليف والمقل والإدراك . (٦)

فالمقل شرط في التكليف، وهو القدر الذي ينطاط به  
 التكليف وترتبط به الأوامر والنواهي . (٧)

(١) المعنى لابن قدامة ٥١٣/٤

(٢) الآية ٥٩ من سورة النور

(٣) الآية ٦٠ من سورة النور

(٤) الآية ٦ من سورة النساء

(٥) وقال السيوطي : ان البلوغ فن الحقيقة المعنى للتكليف هو

البلوغ وقت النكاح - نقر المرجع ٢٢٣

(٦) سبق تخريج الحديث ص ٢

(٧) الأشباه والنظائر للسيوطي ٢٢٤ .

والمسئولية في الاسلام والتنمية الزاوية د . حسن صالح العتات

ط الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية ع ١٠٦

(٨) تيسير التحرير لمحمد أمين المعروف بامير باد شاه الحسيني -

ط - الهابي الحلبي سنة ١٣٥٠ هـ - ٢٤٨ / ٢ ، التلويح على التوضيح

لسعد الدين التفتازاني (ت ٧٤٧ هـ) ط الأولى الخيرية ١٥٠ / ٣ .

ولما كانت المقول غير ظاهره ، ومتفاوتة وغير منضبطة  
جعل الشارع البلوغ علامات ، لأن الانسان به يستكمل شرائط  
العقل وأسبابه . (١)

ولذا حدد الشارع علامات وأمارات يعرف بها البلوغ  
فمنها ما هو مشترك بين الذكر والأنثى : كالإحتلام والإنبات  
والسن ، ومنها ما تختص به الأنثى كالحيض والحمل (٢) ومنها  
ما هو متفق عليه بين الفقهاء (٣) والبعض مختلف فيسه  
ومن الفقهاء من أناف علامات أخرى (٤) ، ولما كان الأمر  
كذلك فيجب أن نوضح الملامات والوقت الذي يحدث فيه  
البلوغ ويكتمل به عقل الحدث بحيث يصبح أهلاً للشواحب  
والعقاب ، محاسباً عما يصدر عنه من أفعال وأقوال ، وهذا  
ما سنبينه فيما يلي :-

- 
- (١) تيسير التحرير لمحمد أمين المعروف بأمير بادشاه الحسيني -  
ط البابى الحلبي سنة ١١٥٠ هـ ٢٤٨/٢ ، التلويح على التوضيح  
لسعد الدين التفتازاني (ت ٧٤٧ هـ) ط الأولى الخيرية ١٥٠/٢  
(٢) تبين الحقائق - فخر ... - ط دار المعارف  
بيروت ٢٠٣/٥ حاشية الدسوقي على الشرح الكبير لمحمد بن عرفة  
الدسوقي ط المكتبة التجارية بيروت ٢٦٤/٣  
(٣) المجموع للإمام النووي شرح المذهب ... ٣٥٩/١٣ روضة الطالبين  
كلاهما لتركيا يحيى بن شرف النووي الدمشقي (ت ٧٦٦ هـ) ط المكتب  
الإسلامي ١٧٨/٤ المثنى لابن قدامة ٥١٤/٤  
(٤) حاشية الدسوقي ٢٦٤/٣ ، الخرشي ٢٩١/٥ روضة الطالبين  
١٧٨/٤



الاحتلام والإنزال :

وهو خروج المنى من قبل الذكر أو الأنثى يقظة أو مناما بجماع أو غيره (١) ، أو وهو الماء الدافق الذي يخلق منه المولود (٢) ، وأما الإنزال فهو إنزال المنى فمضى ما أنزل صار بالنساء (٣) ، وقد اتفق العلماء على أن الاحتلام والإنزال هو حد البلوغ وتجب به الفرائض والأحكام .

وقال ابن قدامة : ( لا تعلم في ذلك خلافا ) (٤)

وقال ابن حجر : ( وقد أجمع العلماء على أن الاحتلام في الرجال والنساء يلزم به العبادات والحدود وسائر الأحكام ) (٥)

والأدلة على ذلك من الكتاب :

قوله تعالى : ( وَلَئِنْ بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا ) (٦)

(١) ابن عابدين ١٥٣/٦ ، روضة الطالبين ١٧٨/٤ ، فتح الباري ٢٧٧/٥ ، المغني ٤٣/٤ - والمحلى لابن حزم أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد

ابن حزم ( ت ٤٥٦ هـ ) ط دار الافاق ٨/١

(٢) حاشية ابن عابدين ١٥٣/٦ ، المغني ٤٣٤/١ ، المحلى ٨٨/١ ،

تفسير القرطبي ٦٩١١/٨ - المجموع .

(٣) المجموع ٣٥٩/١٠ ، فتح الباري ٢٧٧/٥ ، تبين الحقائق ٢٠٣/٥ ،

الخرشي ٢٩١/٥ ، حاشية الدسوقي ٢٦٤/٣ ، المجموع ٣٥٩/١٣ ،

أحكام القرآن - الجصاص ٣٣١/٣ .

(٤) المغني ٣٤٣/٤ وعلى الإجماع في المغني والمحلى ٨٨/١ الأوسط .

كتاب الحدود - لابن المنذر تحقيقاً / أحمد محمد ضيف رسالة ماجستير / المدينة المنورة

(٥) فتح الباري ٢٧٧/٥

(٦) الآية ٥٩ من سورة النور .

ففي هذه الآية تعليل الحكم ببلوغهم الحلم (١) وأمرهم بالاستئذان بعد الاحتلام مما يدل على أنه بلوغ. (٢)  
وقال أبو بكر الجصاص: فيه دلالة على أن الاحتلام بلوغ (٣)  
استدللا بقوله تعالى :  
( وَالَّذِينَ لَمْ يَلْبُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ) (٤)

وفي السنة النبوية قول الرسول صلى الله عليه وسلم :  
( الفصل يوم الجمعة واجب على كل محتلم ) (٥)  
وفيه إشارة على أن البلوغ يحصل بالإنزال المبرور  
به الاحتلام (٦) والوجوب لا يكون إلا على البالغ العاقل .  
وقوله صلى الله عليه وسلم : ( رفع القلم عن ثلاثة : الصبي  
حتى يحتلم (٧) . وقوله لمعان رضى الله عنه : ( خذ من  
كل حال ديناراً ) (٨) .

- 
- (١) فتح الباري ٢٧٧/٥ ، أحكام القرآن لابن عربي ٣٢٠/١ ،  
والقرطبي ٥٣/٥ .  
(٢) المجموع ٣٥٩/١٢ .  
(٣) أحكام القرآن ٣٢/٣ .  
(٤) الآية ٥٨ من سورة النور .  
(٥) صحيح البخاري ٩/٤ .  
(٦) فتح الباري ٣٤٤/٢ .  
(٧) سنن أبي داود ١٥١/٢ وسند أحمد ٣٠/٥ ، والترمذي  
٣٢/٤ - وقال حديث حسن .  
(٨) انظر سنن أبي داود ١٥١/٢ وسند أحمد ٣٠/٥ والترمذي  
٢٠/٣

وقالت أم سليم : إن الله لا يستخى من الحق - فهل  
على المرأة الغسل . إذا هي احتلمت ؟ قال : ( نعم إذا  
رأت الماء . فقالت أم سلمة : أوتحتلم المرأة ؟ فقال :  
تربت يدك غيم يشبهها ولدها . (١)  
فيدل على أن الاحتلام بلوغ للذكر والأنثى شرعا .

---

(١) سند الامام احمد ٣٠٦/٦ ، صحيح مسلم لابي الحسين مسلم بن الحجاج  
القشيري النيسابوري ( ت ٢٦١ هـ ) ط / دار الفكر ٢٥١/١

### الحيض والحمل

اتفق الفقهاء (١) على أن الحيض والحمل متى حصل أحدهما أو كلاهما فقد بلغت الانثى وجرت عليها التكاليــــــــــــــــف وقد حكى الإجماع ابن المنذر<sup>(٢)</sup> قال : ( واجمعوا على أن الفســــــــــــــــرائض والأحكام تجب على المحتلم العاقل ، وعلى المرأة بظهور الحيض منها . ) (٣)

وقال القرطبي : ( فاما الحيض والحمل فلم يختلف العلماء في انهما بلوغ وان الفرائض والأحكام تجب بهما . ) (٤) والحمل بلوغ لان الله تعالى أجرى العادة ان الولد يخلق من ماء الذكر والانثى . (٥) لقوله تعالى : ( قَلَيْظُـرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ . ) (٦)

( ١ ) تبين الحقائق ٢٠٣/٥ ، المبسوط ١٨٤/٩ ، المدونة الكبرى للإمام مالك بن أنس ط / دار صادر ٢٢١/٦ ، الخرشى ٢٩١/٥ ، تحفة المحتاج ١٦٥/٥ ، المجموع ٣٥٩/١٣ ، المغنى ٥١٣/٤ ، المحلى ٨٩/١ ، فتح البارى ٢٧٧/٥ ، القرطبي ٣٥/٥

( ٢ ) هو أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابورى الفقيه المجتهد له كتاب المبسوط فى الفقه والإشراف فى اختلاف العلماء والإجماع . ( ت / سنة ثمان عشرة وثلاثائه على الصحيح وقيل سنة تسع عشر وثلاثائه ) تذكرة الحفاظ ٣/٢٨٢-٢٨٣ .

( ٣ ) الإجماع لابن المنذر ص ١٢٢ ، للمغنى ٥١٣/٤ ، المحلى ٨٨/١ شرح المنهاج لشهاب الدين أحمد بن حجر الهيئى ط / مصطفى الحلبي

٣٠١/٢ ، نهاية المحتاج ٣٦/٤

( ٤ ) الجامع لأحكام القرآن = للقرطبي ٣٤/٣

( ٥ ) تفسير القرطبي ٦٩١١/٨ ، ٧٠٩٤ ،

( ٦ ) الآيات ٧٥ و ٧٦ من سورة الطارق .

ومن الأدلة على البلوغ بالحيز قوله تعالى : ( وَاللَّائِئِي  
يَعْسُنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِّنْ نِّسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةٌ  
أَشْهُرٌ وَاللَّائِئِي لَمْ يَحِضْنَ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ  
حَمْلَهُنَّ . ( ١ )

وقال الرسول صلى الله عليه وسلم : ( لا يقبل الله صلاة  
حائض الا بخمار ) ( ٢ )

وقالت عائشة رضي الله عنها : ( ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم دخل على وكانت في حجرى جارية فالتقى على  
حقوه فقال : شقيه بين هذه وبين الفتاة التى فى حجر  
ام سلمه فاني لا اراها الا قد حاضتا ) ( ٣ )

ففى هذا الحديث دليل على تكليف الحائض بلبس  
الخمار . وقيل ان ابن مسعود رضى الله عنه اتى بجارية قد  
سُرقت فوجدوها لم تحض فلم يقطعها . ( ٤ )  
فدل على ان الانثى متى ما حاضت اوجب حكم ببلوغها .

( ١ ) الآية ٤ من سورة الطلاق

( ٢ ) سنن أبى داود ٢٤٤/١ ، الحاكم ٤٥١/١ وصححه ووافقه الذهبى  
وسنن ابن ماجه (سعد بن منصور بن شعثه الخرساني المكي (ت ٢٢٧هـ)  
تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ط/ دار احياء المكتبة العربية  
٢١٥/١ ، وسنن الترمذى ٢١٥/٢ وقال حديث حسن . والمستدرك  
للحاكم ٢٥١/١ وقال هذا حديث صحيح على شرط مسلم .

( ٣ ) مسند الامام احمد ٩٦/٦

( ٤ ) السنن الكبرى للبيهقى - أبى بكر حمد بن الحسن بن على البيهقى -  
(ت ٤٥٨هـ) ط/ دار المعارف بالهند ٢٦٤/٨ ، وتلخيص الحبير  
٦٦/٤ وقال موقوفا على ابن مسعود .

الانبيات :

يقصد به ظهور الشعر الخشن الفزير حول ذكر الرجل  
أو فرج المرأة ، وهو الذي يحتاج في إزالته إلى حلق ،  
أما الزغب الضميف فلا اعتبار له فإنه ينبت للصفار (١) فإذا  
نبت هذا الشعر حول القبل ، اختلف الفقهاء فيما  
إذا سبق جميع العلامات إلى ثلاثة مذاهب :

المذهب الاول :

قال به فقهاء الحنفية ورواية عن المالكية : (٢) أن الانبيات  
لا يعتبر في اثبات البلوغ ما لقا مسلما أو كافرا .

---

(١) المعنى لابن قدامة ٣٤٥/٤ ، الموسوعة الفقهية الكويت ١٨٨/٨

(٢) حاشية ابن عابدين ١٥٢/٦ ، والمبسوط ١٨٤/٩ ، أحكام

الجماع ٣٣٢/٣ شرح : الكبير ٥٩٠/٢ ، بداية المجتهد  
ونهاية المقتصد ٣٠٤/٢ - الاشراف على مسائل الخلاف - للقاضي  
عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي (ت ٥٤٢٢هـ) -

١٤/٢ .

وقد زاد المالكية علامات أخرى كغلظ الصوت ، وتنتن الابسط  
وحذرت أرنبية المارن وثنية الخيط وتد يره برقبة الانسان وتجمع  
مارفيه في أسنانه فان دخل رأسه منه فقد بلغ الحلم والإفلا .

الخرشي ٢٩١/٥ .

وقد روى عن بعض السلف في اعتبار طول الانسان وحدد بخمس أشتار  
وهي أقاويل شاذة .

أحكام الجصاص ٣٣٢/٣ - ٣٣٣ .

المذهب الثاني :

قال به مشهورو فقلها المالكية (١) ومذهب الحنابلة والظاهرية  
وقول للشافعية وقول عند أبي يوسف من الحنفيه .  
ان الاثبات يعتبر به البلوغ مطلقا في حق المسلم والكافر .

المذهب الثالث للشافعية :

في الاصح عندهم ان الانبات تعتبر الحكم فيه ببلوغ ولد الكافر  
ومن جهل اسلامه دون المسلم والمسلمة . (٢)

ادلة المذهب الاول :

استدل القائلون بعدم اعتبار الانبات بلوغ بانه شعر من  
بدن الانسان فلا يستدل به كسائر شعر البدن ، وكذلك  
ظاهر الاية في قوله تعالى : ( والذين لم يبلغوا الحلم منكم )  
تنسفي ان يكون انبات الشعر بلوغا ما لم يحتلم الحدث . وكذلك  
حديث الرسول صلى الله عليه وسلم : ( وعن الصبي حتى يحتلم ) . وقد  
استعمله السلف والخلف في رفع الحكم عن الصغر ( ٣ ) .

---

( ١ ) المدونة الكبرى ٢٢١/٦ ، حاشية الدسوقي ٢٦٤/٣ ، الخرشى ٢٩١/٥  
الاشراف على مسائل الخلاف ، للقاضي عبد الوهاب ١٤/٢  
- كشف القناع ، لمنصور بن يوسف بن ادريس البهوتي (ت ١٠٥١هـ) ط/  
النصر بالرياض ٤٤٣/٣ ، الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف / لعلاء الدين  
على بن سليمان المرادوى (ت ٨٨٥هـ) ٣٢٠/٥ ، روضة الطالبين ١٧٨/٤  
الاشباه والنظائر ٢٢٣ ، المحلى ١١٥/١ ، ابن عابدين بن علي -  
حاشية شلبي - عبد الله بن احمد النسقي (ت ٧١٠هـ) بهامش تبين الحقائق  
للزيلعي ٢٠٣/٥

( ٢ ) مغنى المحتاج ١٦٧/٢ ، روضة الطالبين ١٧٨/٤ ، المذهب ٣٣٠/١

( ٣ ) احكام الجصاص ٣٣٢/٣ ، المغنى ٥١٤/٤ ، حاشية شلبي

وأما حديث عطية (١) : أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بقتل من أنبت (٢) وهذا لا يجوز اثبات الشرع بمثله لأن عطية هذا مجهول لا يعرف إلا من الخبر - سيما مع تعارض الآية والخبر في نفي البلوغ إلا بالاحتلام للحدث بل المقصود منه طاقته القتال .

فالشعر كاللحية ، بل اللحية أولى بالاعتبار فإذا لم تكن اللحية دليل البلوغ فالمعانة من باب أولى ، وعليه لا اعتبار للبلوغ بالإنيات .

واستدل أصحاب المذهب الثاني : القائلون بأن الإنيات يحصل به البلوغ ولو لم يحتلم ولم يبلغ سن البلوغ بالآتي :  
روى عن عطية القرظي ( عرضت على النبي صلى الله عليه وسلم يوم بنى قريظته فشك في ) ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يندأروا إلي هل أنبت بعد . فنذروا فلم يجدوني أنبت فخلى عني (٣) فهذا الحديث يدل على أن من أنبت فقد بلغ .

- 
- (١) عطية القرظي ( قال ابن حجر لا يعرف اسم أبيه وشوم بنى قريظته سكن الكوفة وروى حديثه أصحاب السنن .  
(٢) سنن أبي داود ١٩٢/٤ ، وسنن أحمد ٣١٠/٤ ، الترمذي ١٤٥/٤ وقال حديث حسن صحيح .  
(٣) سنن أبي داود ١٩٩/٤ ، سنن الإمام أحمد ٣١٠/٤ ، سنن النسائي أحمد بن شعيب النسائي ( ت ٧٤٨ هـ ) ومذاهب معاصره شرح الحافظ جلال الدين السيوطي وحاشية الامام السند ط . المطبعة المصرية بالأزهر ١/٢٦ ، وسنن ابن ماجه ٨٤٩/٢ .  
سنن الدارمي للإمام أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل ابن بهرام الدارمي ( ت ٢٠٠ هـ ) ط دار احياء السنة النبوية المستدرك للحاكم ٣١٩/٤ وقال حديث غريب صحيح ووافقه الذهبي في التلخيص ٢٩/٤ .



وأن الصحابة إذا شكوا في الحدث أنه بلغ أو لم يبلغ كشفوا عنه هل أنبت أم لا . (١)

واستدلوا كذلك بما روى أن غلاما ابتهر امرأة فبشعره أي قذفها بنفسه . فرفع إلى عمر رضي الله عنه فقال : ( انظروا إلى مؤثره فلم يجدوه أنبت الشعر ، فقال : لو أنبت الشعر لجلدته الحد . ) (٢)

وما روى عن عمر رضي الله عنه أنه كتب إلى عامله : ( أن لا تأخذوا الجزية إلا ممن جرت عليه الموسى وكان لا يشرب الجزية على النساء والصبيان . ) (٣)

وما روى عن عثمان رضي الله عنه أنه أتى بفلام وقد سرق فقال : ( انظروا إلى مؤثره ) فنظروا فلم يجدوه أنبت الشعر فلم يقطعوه . (٤)

وما روى عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : ( انظروا إلى عاتقه ) (٥) .

فقد دلت هذه الإشارات على أن الانبات بلوغ تجب به الحدود . (٦) لأن آية الانبات غالبا ما يلزمه البلوغ ويستوي فيه الذكر والأنثى فكل من ثبت بلوغه بالاحتلام جازيا لانبات . (٧)

- 
- (١) الصغيرين أهلية الوجوب وأهلية الأداء ص ٤٧
  - (٢) مصنف عبد الرزاق ، ابن الهمام الصنعاني (ت ٢١١ هـ) تحقيق مجيب الرحمن الأعظمي - ١٧٧/١٠ ، سنن البيهقي ٥٨/٣
  - (٣) مصنف عبد الرزاق ٨٨/٦ شرح الآثار للطحاوي ٢١٧/٣ سنن البيهقي ١٩٨/٩
  - (٤) مصنف عبد الرزاق ١٧٧/١ - ١٧٨ ، وسنن البيهقي ٥٨/٦
  - (٥) سنن البيهقي ٥٨/٦
  - (٦) السعولية الجنائية ، رسالة دكتوراه - عبد الله بن سعيد الرشيد ص ٢٦٤
  - (٧) الاشراف على مسائل الخلاف - المقاضي عبد الوهاب ٤/٢

وأستدل أصحاب المذهب الثالث الذين قالوا إن الانبيات  
بلوغ ولد الكافر لا المسلم بالآتي :

بأن حديث عايه القرطبي السابق صريح وخاص بأولاد  
الكفار ، ولا يشمل أولاد المسلمين ، لأن المسلم مثلهم  
ربما استعجل الانبيات بالمعالجة طافيا للمجد وتشوقا  
للولايات ، بخلاف الكافر فإنه يؤمن به إلى القتل  
أو الجزية . (١) ويمكن مراجعة آباء وأقارب المسلمين  
وأولاد الكفار لا يمكن أن نغرق احتلامهم إلا منهم وأقوالهم  
غير مقبولة ، خاصة في قول يترتب عليه هلاكهم وأضرارهم  
أما المسلمين فيمكن أن نعرف احتلامهم أو سنهم حسب  
أقوالهم فلهذا ضرورة أن نتقل من الاحتلام أو السن إلى الانبيات . (٢)

### الترجيح :

من خلال العرض السابق نجد أن الراجح اعتبار الانبيات  
بلوغا إذا سبق الاحتلام والسن سواء كان من أولاد الكفار  
أو المسلمين إذ من المستبعد استعجال الصبي البلوغ  
ثم أن كل ما جاز أن يكون علامة بلوغ في حق الكافر جاز  
أن يكون علامة في حق المسلم والتهمة ليست قوية ، وأدلة  
الانبيات قوية إذ أن الرسول صلى الله عليه وسلم أمر بقتل من  
أنبت مع أنه نهى عن قتل الصبيان .

(١) مغنى المحتاج ١٦٧/٢ ، روضة الطالبين ١٢٨/٤  
(٢) المذهب في فقه الإمام الشافعي لأبي اسحق ابراهيم بن علي  
ابن يوسف الفيروزي الشيرازي (ت ٤٧٦هـ) ٣٣٦/١ ط مصطفى  
الحلبى وأولاد به بمصر .

وكذلك اثبتت الاشار الواردة عن عمر وعثمان <sup>رضي الله عنهما</sup> باعتبار  
الصغير متى انبت فقد بلغ وحكم عليه حكم البالغ

### أقبحار البلوغ بالسن

أختلف الفقهاء في اعتبار البلوغ بالسن إلى قولين :  
القول الاول :

ليس في السن المعتبرة في البلوغ حد - وهذا قول لبعض  
فقهاء المالكية ومذهب الظاهرية . (١)

القول الثاني :  
جعل لسن البلوغ حدا معينا - وهذا مذهب الفقهاء  
... ونفصل أدلة رأي كل منهم ومناقشتها وصولا إلى  
الراجح بقوة دليله .

---

(١) الاشراف في مسائل الخلاف ١٤/٢ ، المحلى ٨٨/١  
(٢) المسوا ١٨٤/٩ ، حاشية الدسوقي ٢٦٤/٣ ، المجموع  
٣٥٩/١٣ - كشف القناع ٤٤٣/٣ .

## سنة البلوغ

عمره  
أختلف الفقهاء في تعيين سن البلوغ إلى خمسة أقوال :-

القول الأول :

خمس عشرة سنة قمرية للذكر والأنثى . وهو مذهب فقهاء الشافعية والحنابلة والظاهرية و قول عند المالكية (١)

القول الثاني :

ست عشرة سنة . وهو قول فقهاء المالكية (٢)

القول الثالث :

سبع عشرة سنة . وهذا قول للمالكية والحنفية في الأنثى دون الذكر . (٣) باعتبار أن الإناث أكثر إدراكا وأسرع نشوءا ، ولاختلاف فصول السنة .

القول الرابع :

ثمان عشرة سنة . وهذا مشهور المالكية وقول عند الحنفية في الذكر دون الأنثى . (٤)

- (١) الأم لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤ هـ) ط دار المعرفه بيروت ١٣٢/٦ ، روضة الطالبين ١٧٨/٤ كشفاف القناع ، ٤٤٣/٢ ، المقتنى ٥١٣/٤ ، المبسوط ١٨٤/٤ - تعيين الحقائق ٢٠٣/٥ ، بدائع الصنائع ١٧٢/٧ .
- (٢) الاشراف في مسائل الخلاف ١٤/٢ ، الخرشي ٢٩١/٥ .
- (٣) مواهب الجليل ٥٩/٥ ، الخرشي ٢٩١/٥ .
- (٣) مواهب الجليل ٥٩/٥ ، بدائع الصنائع ١٧٢/٧ ، تبیین الحقائق ٢٠٣/٨ ، المبسوط ١٨٤/٩ .
- (٤) الخرشي ٢٩١/٥ ، مختصر خليل ٢٢٥ المبسوط ١٨٤/٩ .

## القول الخامس :

تسع عشرة سنة . وهذا قول عند أبي جنيته  
في الذكـر والمالكـية ومذهب ابن حزم الظاهري . (١)

الأدلة :

أستدل اصحاب المذهب الأول : بحديث عبد الله بن عمر  
رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عرضه يوم  
أحـد وهو ابن أربع عشرة سنة فقال : قلم يجزني . قال :  
عرضني يوم الخندق وأنا ابن خمس<sup>عشرة</sup> فأجازني ورأني بلغت . (٢)  
فهذا يدل على أن الرسول صلى الله عليه وسلم رده لأنه  
لم يبلغ ، ولما بلغ الخامسة عشرة أجاز له ولم يجزه إلا للبلوغ  
ولأن البلوغ لا يتأخر عنها عادة . (٣)

وقال عمر بن عبد العزيز في هذا الحديث : هذا الحد  
بين الصغير والكبير . وكتب إلى عماله بأن يفرضوا لمن  
بلغ خمس عشرة سنة (٤) الجزية

وقال الإمام الشافعي : تقام الحدود على من استكمل  
خمس عشرة إن لم يحتلم ، لأنه فصل بين المقاتلة والذرية  
وذلك أنه إنما يجب القتال على من تجب عليه الفرائض .

(١) الميسوط . ١٨٤/٩ . / ١ ، مواهب الجليل ٥٩/٥  
المحلى ١١٥/١ .

(٢) صحيح البخاري ٢١٩/٣ ، وقال حديث حسن صحيح -  
وأبي داود ٤٥٣/٢ .

(٣) تبين الحقائق ٢٠٤/٥ ، بدائع الصنائع ١٢٢/٢ ، الأم للشافعي  
١١٨/٦ ، المغني لابن قدامة ٥١٣/٤ .

(٤) صحيح البخاري ٣١٩/٣ .

ومن وجبت عليه الفرائض وجبت عليه الحدود ، ولم أعلم  
في هذا مخالفا ، وقد أجاز الرسول صلى الله عليه وسلم  
في القتال ابن خمس عشرة سنة (١) .

واستدلوا كذلك بقبول الرسول صلى الله عليه وسلم : ( إذا  
استكمل المولود خمس عشرة سنة كتب ماله وما عليه وأقيمت  
عليه الحدود . ) (٢)

فهذه النصوص واضحة الدلالة في الحكم بنبيلوغ لمن  
أكمل خمس عشرة سنة والشخص عادة لا يتأخر عنده البلوغ  
عن الخامسة عشرة والعادة شريعة محكمة فيما لا نص فيه (٤)  
أدلة المذهب الرابع :

استدل الذين اعتبروا سن البلوغ ثمانى عشرة بالآتى :-  
يقول الله عز وجل : ( وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ  
حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ ) (٥)

قال ابن عباس رضى الله عنه : ( أشد الصبى ثمانى عشرة سنة )  
وهى أقل ما قيل فيه ، فأخذ به احتياطاً هذا أشد الصبى  
فيمنى الحكم عليه . (٦)

- 
- (١) الأمل للشافعى ١١٨/٦  
(٢) سنن البيهقى ٥٧/٦ وقال اسناده ضعيف لا يصح ، تلخيص الحبير  
٤٢/٣ .  
(٣) الأوسط فى كتاب الحدود ٣٠١/١ - رسالة سبق أن أشرنا إليها .  
(٤) الهداية للمرغيانى ٣٢٣/٧ ، تبیین الحقائق ٢٠٣/٥ .  
(٥) الآية ١٥٢ من سورة الانعام .  
(٦) الهداية للمرغيانى ٣٢٣/٧ ، وتبيين الحقائق ٢٠٣/٥ .  
الموسوعة الفقهية ط. وزارة الاوقاف والشئون الدينية بالكويست  
١٩٢/٨ .

وقالوا : أن الشرع علق الحكم والخطاب بالاحتلام في قوله تعالى : ( وَأَبْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا ) (١) .

واستدلوا كذلك من السنة بحديث ( رفع القلم عن ثلاث ، عن الصبي حتى يحتلم ) (٢) .

فلا يجوز لإزالة الحكم الثابت بالاحتلام عنه مع احتمال دون أن يتم هذه المدة التي يمكن أن يقع بها اليأس .

ونتأكد من عدم حصول البلوغ ، لأن اليأس يكون باستكمال ثمانى عشرة سنة عادة ، أما قبلها فلا احتلام غير ميؤوس منه بل يحتمل أن يحصل بعد الخامسة عشرة وكذلك الأنثى يلزمها حكم الصغيرة إلى أن تحيض أو تصل سن اليأس . (٣)

وقال السرخسى : ( لم يقل أحد بأقل من ثمانى عشرة سنة ) (٤) .

وأستدل أصحاب المذهب الخامس : أن سن البلوغ تسع عشرة سنة قال ابن حزم : ( وأما استكمال التسعة عشر عاماً فاجماع متيقن ، وأصله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ورد المدينة وفيها صبيان شباب وكهول ، فألزم الأحكام من خرج عن الصبا إلى الرجولة ولم يلزمها الصبيان ، ولم يكشف أحد من كل من حواليه من الرجال هل اختلعت يافلان؟ ، وهل أشعرت؟

(١) الآية ٦ من سورة النساء .

(٢) الحديث سبى التخرىج

(٣) بدائع الصنائع ١٧٢/٧

(٤) المسوط ٥٤/٦

وهل أنزلت ؟ وهل حضت يا فلانة ؟ هذا أمر متيقن لا شك فيه ، فصح يقينا أن هناك سناً إذا بلغها الرجل أو المرأة ففيها من ينزل أو ينبت أو يحيض إلا أن يكون فيها آفة تمنع من ذلك . (١)

وأستدل السرخسي بأن الصفر فيها معلومة بيقين فلا يحكم بزوالها إلا بيقين مثله ، ولا يقين في موضع الاختلاف ، ثم أدنى المدة لبلوغ الغلام اثنتا عشرة سنة وقد وجب زيادة المدة على ذلك بأن يزداد سبع سنين اعتباراً بأول المدة كما أشار إليه صاحب الشرع صلى الله عليه وسلم ( مروهم بالصلاة إذا بلغوا سبعا ) (٢)

---

(١) المحلي لابن حزم ٨٩ / ١

(٢) المبسوط ١٨٤ / ٩ .



### الآراء في الميزان

ناقش الجمهور القائلون بأن البلوغ يكون بخمس عشرة سنة وأدلة النافين لذلك بالآتي :

أن ابن عباس رضي الله عنه فسر الآية ( وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ ) ، ببلوغ ثمانى عشرة سنة . فإن هذه النسبة تحتاج لإثبات ، فقد استغرب الزيلعى هذه النسبة . (١)

والقول بأن اليأس يقع ببلوغ ثمانى عشرة سنة من كلام غير مسلم ، والاحتلام قد يتأخر عن الخامسة عشرة والثامنة عشرة إلى ما بعدها فلا حجة في ذلك .

وأما من قال بأن البلوغ تسع عشرة سنة فليس له من دليل أن حكم الصغير معلوم بيقين فلا يزول الحكم فيه إلا بيقين مثله ، قال الزيلعى : . : وقيل : ( المراد به أن يطعم في التاسع عشرة ) ، فلا خلاف . (٢) فذلك مردود بالأدلة السابقة .

---

(١) نصب الراية لأحاديث الهداية - لجفال الدين بن محمد عبد الله ابن يوسف الحنفى الزيلعى ( ت ٧٦٢ هـ ) ط المكتبة الإسلامية ٦٦ / ٤  
(٢) تبين الحقائق للزيلعى ٥ / ٥٠٣ .

وكذلك فإن حديث ابن عمر رضي الله عنه قد يكون قصد الرسول صلى الله عليه وسلم منه عدم اطاقته للقتال لأن القتال يتطلب القوة ، وأجازه بعد سنة لأنه أصبح يطيق القتال ، سيما والخندق داخل المدينة ويمكن أن ينتفع فيه بالصبيان (١) ، فلا علاقة لها بالبلوغ وعدمه ، ومما يؤيد ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم أجاز بعض الصبيان في بعض المعارك . وقال الشافعي : ( ومحموط أنه شهد مع الرسول صلى الله عليه وسلم القتال المبيد والصبيان ) (٢)

وتد كان النبي صلى الله عليه وسلم يجيز من الصبيان من كان يأمين القتال ، وقال الجصاص : ( أن حديث ابن عمر مضطرب لأن الخندق في سنة خمس ، وأحد في سنة ثلاثه ، فكيف يكون بينهما سنة ) (٣)

وعند فقهاء الحنفية والمالكية لا تتوقف الإجازة للقتال على البلوغ بل لولى الأمر أن يجيز من الصبيان من يستلزم القتال قرب مراهق أقوى من البالغ . (٤)

وقد يرد بالغ لضعفه وعدم مقدرته لحمل السلاح ، ويجاز الصبي لمقدرته على القتال ، وقد أجاز الرسول صلى الله عليه وسلم رافعاً (٥) عندما تناول على أطراف أصابعه ورد سمره

(١) أحكام القرآن لابن العربي ٨٦٤/٢ ، المحلى ١١٩/١

(٢) الأم ٨٩/٢

(٣) أحكام القرآن للجصاص ٣٣١/٣

(٤) فتح الباري ٢٧٩/٥

(٥) رافع بن خديج بن رافع بن عدي الانصاري الاوسي الحارثي استصغره الرسول صلى الله عليه وسلم في غزوة بدر وشهد أحد والخندق (ت ٧٤هـ) عن ٨٦ سنة - اسد الغابه في معرفة الصحابة لأبي الحسن علي بن الكرم محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني المعروف بابن الاثير ط/ المكتبة الاسلامية ١٥١/٢

(٦) سمره بن جندب بن هلال بن خريج بن مره الغزاري (ت ٥٩هـ) وقيل ٥٨هـ

ابن جندب (١) فلما صرعه أجازهم حسب قدراتهم على القتال  
وليبر للبلوغ دون أن يسأل عن سنهم ، والرسول صلى الله  
عليه وسلم لم يسأل ابن عمر عن سنه ، وإنما رده في المرة  
الأولى وأجازته في الثانية (٢) .

وظاهر الآية : ( وَالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا الْحِلْمَ مِنْكُمْ ) ينفي  
أن تكون العشرة عشرة بلوغاً ، وعليه يكون حد البلوغ بالاجتهاد  
لأنه حدد بين الصغير والكبير . (٣)

وقيل إن العادة في البلوغ خمس عشرة سنة وكل ما كان  
لحقيقه العادة تجوز فيه الزيادة والنقصان . وقد وجدنا  
من بلغ في اثنتي عشرة سنة ، وعليه فإن الزيادة على الخمس  
عشرة حائزه كالنقصان عنه فجعل أبو حنيفة الزيادة  
على المعتاد كالنقصان عنه وهي ثلاث سنين . وقد حكى  
عن أبي حنيفة تسع عشرة سنة للبلوغ وهو محمول على  
استكمال ثمانى عشرة سنة والدخول في التاسعة عشرة (٤) .  
وحديث ( إذا استكمل المولود خمس عشرة سنة كتب له  
وما عليه وأخذت منه الحدود ) . وقال البيهقي لما رواه  
( اسناده ضعيف لا تقوم به حجه ) وأما من قال سن البلوغ  
سبع عشرة سنة أو سبع عشرة فليس لهم دليل للتفريق  
بين الذكر والأنثى .

(١) الآية ٥٨ من سورة النور .

(٢) سنن البيهقي ٢٢/٧

(٣) أحكام الجصاص ٢٣١/٣

(٤) أحكام الجصاص ٣٣٢/٣

(٥) سنن البيهقي ٥٧/٦

### الترجيح

من خلال الأدلة السابقة والمناقشة نرجح بأن من استكمل ثمانى عشرة سنة فقد يبلغ ، ذكرنا كان أو أنثى . فمضى تم الحدث هذه السن اعتبر بالغاً ، وتجب عليه العبادات والحدود . لأن سن الخلاس عشرة هي بداية سن البلوغ ولذا لم يبلغ ينظر إلى سن اليأس (١) وهي كما قالوا ثمانى عشرة سنة .

.....  
.....  
عن النخعي في " (عشر) " أنه تمت بـ " (١) "

(١) بدائع الصنائع ١٢٢/٧

.....  
.....  
.....

**المبحث الرابع****تحديد سن الحدث في الأنظمة والقوانين**

سن الحدث في النظام السعودي لا يقل عمره عن سبع سنين ولا يتجاوز ثمانى عشرة سنة .  
(م/١ من لائحة دور الملاحظة الاجتماعية ) (١)

وفي القانون المصري ، الحدث المنحرف من لم يتجاوز سنه الثامن عشرة وقت ارتكاب الجريمة . أو عند وجوده فى إحدى حالات التعرض للانحراف .

(م/١ من قانون الأحداث المصري ) (٢)

وفي القانون الكويتى : أن الحدث المنحرف من أكمل سن السابعة من عمره ولم يبلغ تمام الثامن عشرة وارتكب فعلاً يعاقب عليه القانون .

(م/١ ب من قانون الأحداث الكويتى ) (٣)

---

(١) لائحة دور الملاحظة الاجتماعية ، تقرير مجلس الوزراء السعودى

رقم ٦١١ تاريخ ١٢ / ٥ / ١٣٩٥ هـ ط الأولى الحكوميه .

(٢) قانون الأحداث المصري رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ م فى

(٣) قانون الأحداث الكويتى رقم ٣ لسنة ١٩٨٣ م فى

### تعديل السنين الأدنى في القانسون

أُتفقت الأنظمة الوضعية مع الفقه الاسلامي في تحديد سن التمييز بسبع سنين .

والنظام السعودي مؤسّر على أحكام الشريعة الاسلامية وقد نصت اللائحة أن الحد الأدنى للسن سبع سنوات .

وفي مصر يحدّد سن الحدث بالسابعة إذ نصت المادة ٦٤ من قانون العقوبات المصري ( لا تقام الدعوى على الصغير الذي لم يبلغ من العمر سبع سنين كاملة ) (١)

وكذلك في قانون (العقوبات) الأحداث الكويتي نصت المادة الثانية على ذلك .

وقد افترض ذلك أن من لم يبلغ السابعة من عمره <sup>فهم</sup> فاقصد لتمييز ولا يقوى على فهم ماهية السلوك الاجرامى وعواقبه وأن ذلك الافتراض لا يقبل اثبات عكسه ولا ترفع الدعوى إطلاقاً على من لم يبلغ السابعة من الصغار حتى لو ثبت أن ادراكه قد سبق سنه وأن مقلده قد نخسج قبل أوانه ، فهو غير محل للمساءلة الجنائية . (٢)

(١) موانع المسعولية الجنائية د . عبد السلام التونجي ط سنة ١٩٧١  
قسم البحوث والدراسات القانونية والشرعية ص ١٦٢ .

(٢) شرح قانون العقوبات المصري د . السعيد مصطفى السعيد ط ثلثه  
سنة ١٩٤٧ ط النهضة المصرية ص ٩١ - ٩٢ .

ويرى البعض أن قوانين الدول العربية اقتسدت بالوضع السائد في إنجلترا . وإن كان الانصاف يقتضى القول بأن لهذا الرأي سنداً قريباً من الفقه الاسلامي إذ أن التكليف الشرعي ساقط عن الضميمة دون السابعة ، كما سبق أن أوضحنا إن عديم التمييز لا يؤخذ جنائياً ولا تأديبياً ولا يعبس ، وإن كان ذلك لا يمنع من المسؤولية المدنية أو إنذار متولى أمره ورقابته . فإن كان مقبولا في مصر ألا يفرض على الحدث دون السابعة جزاءً عقابياً . فقد كانت منتقداً من الفقه ألا يفرض عليه اجراء تهذيبي أو تقويي (١) وقد تدارك القانون المصري ذلك ونص صراحة في المادة الثالثة على أن من تقل سنه عن السابعة إذا صدرت منه واقعة تعد جنائية أو جنحة أو تعرض لحالة من حالات الانحراف المنصوص عليها قانوناً بعد أن توافرت فيه الخطورة الاجتماعية وبالتالي يحوز اتخاذ الاجراء التقويي أو التهذيبي للحدث ، دون السابعة تمثيلاً مع الغاية التي وضعها القانون من رعاية الأحداث وعلاجهم لا عقابهم . (٢)

(١) الأحداث في التشريع الجنائي المصري ، محمد عبد المنعم ريان ، مجلة القانون والاقتصاد السنة السادسة من ٦٠٦ .

(٢) قانون رقم ٣١ لسنة ١٩٢٤ م بشأن الأحداث .

### الحمد الأقصى لسن الحدث

حددت اللائحة التنظيمية لرعاية الأحداث في المملكة العربية السعودية وقانون الأحداث المصري وقانون الأحداث الكويتي بأن الحد الأقصى لسن الحدث ثمانين سنة، إلا أن النظام السعودي يعمل بالسنة الهجرية، والقانون المصري والكويتي يعملان بالسنة الميلادية ( ولقد سبق أن أوضحنا آراء الفقهاء فيها ) وأنهم لم يتفقوا على سن معينة . وهذا الخلاف دليل على أن المسألة اجتهادية لا يحكمها نص قطعي الثبوت والدلالة . (١)

فالقانون لم يرفع العقوبة على من ارتكب سلوكاً إجرامياً بين الخامسة عشرة والثامنة عشرة ، بل إنه ترك الأمر للقاضي بين انخفاف التدبير الاجتماعي أو توقيع العقوبة أيهما أمثل لمعالجة الأحداث . (٢)

(١) الدليل القطعي الثبوت والدلالة من القرآن والسنة المتواترة وهو ما لا يمكن تأويله أو عرقه عن معتاد .

(٢) منسوبة مجلس الشعب المصري - الدكتور عاكف راتب - الجلسة التاسعة عشر ص ٢٤١٥ .



وهناك رأي آخر لتخفيض سن الحدث على أساس مراعاة الظروف البيئية والاجتماعية في الدول وخشية تسخير من هم دون الثامنة عشرة في ارتكاب الجرائم ، فضلا عن عدم وجود المؤسسات التربوية اللازمة لاستيعاب الحالات في رفع السن .

وهذا الرأي منتقد في القانون يأخذ بالشدة المحرمة للحدث بل يعد في الحقيقة هو الفاعل الممنوع .

والواقع أن تحديد السن بثمان عشرة سنة يعد مناسبا ويتفق مع روح الشرع ، وتوصيات المؤتمرات الدولية والإقليمية والدراسات العلمية لعلاج الأحداث . وجرت القوانين في معظم الدول العربية على الأخذ بهذا التحديد ، مما يحقق الوحدة التطبيقية بينهما في هذا المجال .

### تحديد السن بين التقويم الهجرى والميلادى

أخذ القانون المصرى، والكويتى بالتقويم الميلادى، وذلك فى المادة الأولى من القانون المصرى والثانية من القانون الكويتى ، فى تحديد سن الحدث وقت ارتكابه للجريمة أو وجوده فى إحدى حالات الانحراف مسايرا بذلك السدول الغربية ، وإن كانت السنة الميلادية أطول من السنة الهجرية وفى ذلك تحقيق لمصلحة الحدث.

ويجرى العمل بالمطابقة العربية السعودية بالتقويم الهجرى وهو الأفضل أساسا لحياتنا وقوانيننا ، لتحرر من التبعية الغرب أو الشرق ونرجع إلى منابع الشريعة وتراثها الحى عملا باجتهاد الخليفة عمر بن الخطاب فى اتخاذ التقويم الهجرى أساسا لميلاد الدولة الإسلامية .

### كيفية اثبات السن

يأخذ قانون الأحداث المصرى والكويتى فى تقدير سن الحدث بالوثيقة الرسمية ، فإذا لم توجد تقدر بواسطة خبير ( ٣٢/٢ ) من قانون الأحداث المصرى والمادة ٣ من قانون الأحداث الكويتى ) ويحدد سن الحدث وقت ارتكاب الجريمة أو الفعل المكون للجنحة الاحرامية بالوثيقة الرسمية . وهى شهادة الميلاد أو دفتر الموالد أو بياقة الأحوال الشخصية . فإذا تعذر ذلك <sup>صار</sup> الاثبات بواسطة خبير . والأصل أن الخبير فى تقدير السن هو الطبيب الشرعى الذى يعتمد فى تقديره على مستندات

الأشعة للأصابع والفكين ، بيد أن ذلك يتمذرا لالتجاء إليه في كل حالة ، وقد جرى العمل على اعتبار ما يبيب المسستشفى أو المركز خبيراً في تقدير السن على أساس ظاهر الجسم ، والنسر بصياغته المرنة يتحمله فلم يحدّد ماهية الخبير .

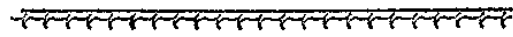
والشريعة الإسلامية تأخذ بالعلامات الدالة على البلوغ فإذا لم توجد فتأخذ بالسن وإذا لم توجد السن في وثيقة رسمية فلا مانع من أخذ رأي الخبير أو ما يبيب الشرعي المؤتمن في دينه .

والشريعة تحوط لهذه المسائل فتشير للقضاء بأن بخطيء في العفو خير من أن يخطيء في العقوبة أما القانون المصري والكويتي فلا يأخذ بالعلامات الدالة على البلوغ .

# الفصل الثاني

الرعاية الوقائية للأحداث

## الرعاية الوقائية للأحداث



أن حسم انحراف الأحداث واجرامهم أو على الأقل  
التخفيف من شدته ، يعنى عليه الوقوف على الرعاية  
التي رسمها الاسلام بشأن الأحداث وذلك من خلال  
المباحث التالية :

### المبحث الأول :

الرعاية . تعريفها . أهميتها . مراحلها .

### المبحث الثاني :

رعاية الأحداث قبل الولادة .

### المبحث الثالث :

رعاية الأحداث بعد الولادة .

### المبحث الرابع :

رعاية اليتيم واللقيط .

المبحث الخامس : الشريعة الإسلامية وقاية من الاضرار

### المبحث السادس :

رعاية الأحداث الوقائية في المملكة العربية السعودية

والكويت ومصر .

## المبحث الأول

### تعريف الرعاية :

المقصود بالرعاية للصفار لغة : الاهتمام<sup>(١)</sup> والمحافظة على الصفار والمراقبة .  
قال الراغب الأصفهاني : هي الإنبات الحسن والعناية والحفظ<sup>(٢)</sup> . ويرى بعض المعاصرين أنّ الرعاية تقديم وسائل التربية والتهذيب والتقويم والبعث بالحدث عن سوء السلوك والاجرام وسد الخرائع أمامهم وذلك بتقرير الحقوق التي كفلها الاسلام للعناية بهم .<sup>(٣)</sup>

وقد وردت في القرآن الكريم بهذا المعنى في قوله تعالى : ( وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ )<sup>(٤)</sup> وقوله : ( فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا )<sup>(٥)</sup> أي فما قاموا بها حق القيام<sup>(٦)</sup> .  
ووردت في السنة النبوية في قوله صلى الله عليه وسلم : ( كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته . . . . )<sup>(٧)</sup>

(١) الصحاح ٤٤٠/٦

(٢) المفردات في غريب القرآن ص ١٩٨ .

(٣) رعاية الأحداث في الاسلام والقانون المصري للبشرى الشورى ط الاسكندرية سنة ١٤٠٦ هـ ص ٢١

(٤) الآية ٣٢ من سورة المفارج .

(٥) الآية ٢٧ من سورة الحديد .

(٦) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٦٣/١٧ .

(٧) صحيح البخار ٢٠٥/١ . مسلم ١٤٥٩/٣ .

### أهمية الرعايـة بالصغار:

تهدف رعايـة الصغار لتحقيق حماية الصغار من الاجرام وحفظ المجتمع من الانهيار وحفظ مصالح الدين والدنيا لأن متاكد الشرع الاصلاح ومنع الفساد في الأرض . قال الله تعالى : ( لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُغْنِيكَ الْفَسَادُ . ) (١)

والاصلاح يكون بالمحافظة على الضروريات الخمس وهى :  
١- حفظ الدين : من أجل قيام جيل يحقّق إخلاص العبادة لله وحده ( وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ) (٢) وذلك بالايان وهو أساس التاعة .

٢- حفظ النفس والنسل : بعدم الاجهاض ، وقتل الصـغير مخافة الفقر والعار ( وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِرْثَاءٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ ) (٣)

٣- حفظ العرض : بمنع الزنا والاباحية التى تؤدى إلى اختلال الأنساب وانتشار الأمراض كالزهرى والسيلان والايدز (٤)

٤- حفظ العقل : بعدم السماح لهم بتناول المسكرات والمخدرات .

٥- حفظ المال : بمنعهم من السرقة واخضاع المال (٥)

(١) الآية ٢٠ من سورة البقرة

(٢) الآية ٥٦ من سورة الذاريات .

(٣) الآية ٣١ من سورة الاسراء .

(٤) الايدز : مرض يسبب فقدان المناعة اكتشفه عالم فرنسى لوك مونوديلان سنة ١٩٨٣م - دراسة حول الباب الوقائى - د . عماد عبد ص ٤٥ كتاب العربى .

(٥) الموافقات فى أصول الأحكام - لأبى اسحق ابراهيم بن ابراهيم

ابن موسى اللخمي القرن اى المعروف بالشافعى (ت. ٥٧٩هـ) ط

محمد على صبيح أو كده ٥ / ٢ .

### مراحل الرعاية بالمفاز :

أولاً قبل الولادة : ويكون بحسن اختيار الزوجين والمحافظة عليه من الشيطان عند الجماع ، والمحافظة على الجنين وهو في بطن أمه من الاجهاض واثبات الانساب .

ثانياً بعد الولادة : بحسن اختيار اسمه والعناية به أثناء الحضانه والرعاية والانفاق عليه والمساواة مع غيره من الأولاد واعطائه حقه في الميراث ، والتربية ، والتعليم - فنجد أنّ الاسلام وضع قواعد محكمة ومبادئ سليمة وحث المسلمين لمراعاتها من أجل ما قبل سن بعيد عن الانحلال والاجرام حتى يبلغ سن الرشد .



## المبحث الثاني

### الرعاية قبل السودة

#### ١- حسن اختيار الزوجين :

دعا الاسلام الى حسن اختيار الزوجين ، فقال صلى الله عليه وسلم : ( تخيروا لندا فكم وأنكحوا الأكفاء ) (١) وجعل الله النسل من أهم أغراض الزواج فقال تعالى : ( وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَيَجْعَلْ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَقْدَةً ) (٢) وقال الرسول صلى الله عليه وسلم : ( الدنيا متاع وخير متاع الدنيا المرأة الصالحة ) (٣)

فكفل الاسلام الأسس التي يقوم عليها الزواج وهي : الدين والصلاح . فقال صلى الله عليه وسلم : ( تنكح المرأة لأربع - لمالها ، ولجمالها ، ولحسبها ، ولدينها . فأظفر بذات الدين تربت يداك . ) (٤) وقال : ( إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد كبير ) (٥) فإذا قام الزواج على الدين والأخلاق نشأ الصغار على الفضيلة والصلاح .

(١) سنن ابن ماجه ، ١/١٣٤ ، وأورد ابن حجر في فتح الباري ، ٤/٦٨ وقال صاحب كشف الخفاء بمزيل الالباس - اسماعيل ابن محمد العلجوني ( ت ١١٦٤ هـ ) ط دار التراث الغربي ١/٣٠٠ عن عائشة مرفوعا وكذا عن ابن عمر .

(٢) الآية ٣٠ من سورة النحل .

(٣) سنن البخاري ٦/٦٥ وأيه دأؤوه ٢٠٥/١ ، باستناد الحسن .

(٤) البخاري ٥/١١٦ ، غير مسندنا ، حقه ٢/٤٣٨ .

(٥) صحيح البخاري ٦/١٣٢ صحيح مسلم بشرح النووي ٣/٦٥ ط الشعب

- تربت يداك - أ ب ر ك ت . الترمذي ٢/٢٧٤ .

وقد قال بعض العلماء : مرأى الطفل يكتسب صفات أبيه  
وأمه الخلقية ، والجسمية والعقلية<sup>(١)</sup> ، ولذلك فالعناية ببلاده  
تبدأ بالزواج المثالي ، لأن الصغير يولد على الفطرة لقوله  
تعالى : ( فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ) (٢)

وقال صلى الله عليه وسلم : ( كل مولود يولد على الفطرة  
فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه . ) (٣) ويقول صلى الله  
عليه وسلم : ( كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته ، الرجل راع ومسئول  
عن رعيته والمرأة راعية في بيت زوجها ومسئولة عن رعيته ) (٤)

ويتضح من ذلك أهمية اختيار الزوجين في العناية والرعاية  
بالصغار والسمي في الإصلاح والارشاد إلى الطريق المستقيم  
على أحسن وجه . (٥) لأن الأصل الإيب ، يودى إلى نبات طيب .

(١) معالجة الشريعة الإسلامية لمشاكل الانحراف والأحداث ص ١٧٤

(٢) الآية ٣٠ من سورة الروم .

(٣) البيناري ١٠٤/٢ ، النساءى ٥٧/٤ ص ١٨٨٤/٢

(٤) متفق عليه - سبق تخريجه ص ٦٨

(٥) راحياء علوم الدين للنزالي ٦٣/٢

٢ - المحافظة عليه من الشيطان :

قصد الشارع المحافظة على الجنين من الشيطان بأن وجهه  
الآباء لاتخاذ الوسائل الكفيلة بحفظه . قال الرسول صلى  
الله عليه وسلم : ( لو أن أحدكم إذا أراد أن يأتي أهله قال  
بسم الله ، اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا ، فإنه  
إن يقدر بينهما ولد في ذلك لم يضره الشيطان أبدا . ) (١)

٣ - منع الاجهاض :

نهى الاسلام الوالدين عن أي عمل يضر بالجنين كالاجهاض (٢)  
بالدواء والعطيات الجراحية ، ورتب عقوبات لمن باشر أو تسبب  
في الاجهاض . وقد ثبت أن امرأتين رمتا حداهما الأخرى  
بحجر فأرحت فقضى الرسول صلى الله عليه وسلم ( بقره عبد ووليدته ) (٣)  
وذلك للمحافظة والعناية من الشارع الكريم لحفظ النوع البشري  
والمحافظة على النسل .

- 
- (١) صحيح البخاري ٢٩/٧  
(٢) الاجهاض : هو السقوط وخرج الجنين قبل الشهر الرابع ، وأجمع  
الفقهاء على تحريمه بعد نفخ الروح ، اتفقوا بين الاباحة والكراهة  
والتحريم قبل نفخ الروح .  
انظر المؤلف في الشريعة الاسلامية نشأته - حياته - حقوقه التي كفلها  
الاسلام د . محمد بن أحمد الصالح ط نهضة مصر ٣٣  
(٣) مؤلف الامام مالك ١٨٤/٢ ، ومسلم بشرح النووي ١٧٦/١١ ، وقال  
في تلخيص الحبير ٣٠/٤ متفق عليه ، إقضية الرسول صلى الله عليه  
وسلم لأبي عبد الله محمد بن فرج المالكي المعروف بابن الطلاع  
( ت ٥٤٨٧هـ ) تحقيق محمد ضياء الرحمن الأعظمي مط دار الكتاب المصري  
ص ١١٨ .

وأجمع الفقهاء على أن من ضرب بطن امرأة حبلى فأجهضت ميتا لوقته عليه الغرة . (١)

وروي أن إبراهيم النخعي قال : ( في امرأة شربت دواء فأسقطت تمتق رقبة وتعطى إياها غره . (٢) وأباح الشريعة الإسلامية (٣) للحامل الفطر في رمضان إذا خشيت على نفسها أو ولدها الضرر فقال صلى الله عليه وسلم : ( إن الله وضع عن المسافر شطار الصلاة وعن الامل أو الموضع الصوم ) (٤) .

تأجيل إقامة الحد أو التعزير الذي يضرب الجنين ويؤثر فيه :

ثبت أن امرأة حبلى من الزنا ، أتت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : يا نبي الله أصبت حداً فأقمه عليّ فدعا نبي الله صلى الله عليه وسلم وليها فقال : ( أحسن إليهما فإذا وضعت فأتيها ) (٥) .

رفع الشارع تنفيذ الحد على الحامل حتى تضع وترضع ولدها فقال صلى الله عليه وسلم : ( إذا قتلت المرأة عمدا لم تقتل حتى تضع ما في بطنها ، وحتى تكفل ولدها . (٦)

(١) الإجماع لابن المنذر ص ١٢١

(٢) المعلى لابن حزم ٢٧٨/١٢ ، موسوعة إبراهيم النخعي .

تحقيق قلجبي ص ١٥١ .

(٣) بدائع الصنائع ٢/٨٥ ، فتح القدير لكمال بن الهمام

٨٢/٢ - ١ - ، المجموع من المصنف ٢٩٣/٩ الطهناوي ١٤٩/٩

(٤) مستند الإمام أحمد ٥/٩٥ - النساء ٤/١٨ - ابن ماجه ١/٣٠٥

سنن أبي داود ٢/٧٩٦

(٥) صحيح مسلم بشرح النووي ٤/٣٨٠ ، الشعب .

(٦) سنن ابن ماجه ٢/١٥٤

ومند أجمع الفقهاء على منع القصاص وإقامة المدون على الحامل حتى تاتى (١). ثم ذهب فقهاء المالكية والشافعية والحنابلة إلى رواية من أبي بن ميفة وانتارجمع من العنيفة أن العقوبة التي تذهب بالخض كالقتل أو الرجم ، لا تقام على الحامل حتى تلد ويستثنى منها الولد (٢). كما ورد في حديث الخامدية السبي قال لها الرسول صلى الله عليه وسلم عندما جاءت له حبلى ، قالت : اتم على الحمد . فقال : (انهمى حتى تلدى) (٣).

### ٦- حق الممنير في النسب :

يمر الاسلام على العناية بحفظ الأنساب لأن ثبوت النسب تتفرع عليه حقون الممنير في الدنيا والآخرة ، ويهتجر حق الممنير له ولوالديه والمقتضى له لتبنيها بكيان الأسرة وانضباط المجتمع ، لذلك لا بد من حفظ الأنساب من كل شكل أو ريب حتى تقوم الأسرة على أساس قوى متين . (٤)

(١) إمام لابن المنذر ، ٠٠

(٢) عاصم بن عاصم ١٠٤/٤ ، الفتاوى الهندية ١٤٢٤ ، الدرر

٠٨٤/٠

الشرح الكبير مع إمامة الدسوقي ٢٦٠/٤ ، منى المحتاج ٤٣/٤

المهذب ١٠٦/١ ، فتح القدير ٢٤٦/٥ ، الانصاف ٤٨٤/١ -

الحنفى ١١٦/٠

(٣) صحيح مسلم ١٠٣/٣ ، والبوداود ٥٨٩/٤

(٤) رسالة الأجداد الممنير الشريفي ٠٨٤

وأذا ثبت أن النسب حجة للصغير فلا يجوز لمن ألحق به إسقاط هذا الحق فمن أقرب ابن أو هنيء به فسكن أو آمن على الدعاء أو أغرنفبه مع إمكان ذلك فقد التمس به ولا يصح له إسقاط نسبه بعد ذلك . (١)

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : لو أقرب به رقة عين فليبر له إنكاره . (٢)  
وقد امتن الله على عباده بالنسب فقال : ( هُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا ) . (٣)

ولما كان النسب يدخل تحت النسل وهو أصل من كليات الشريعة التي حرر الاسلام على حفاظها وحمايتها (٤) وأحاط بها بسياج منيع يحميها من الفساد والانحطاب فقد اقتضت حكمة الله وسنته في خلقه أن يولد الطفل غير مستقل بنفسه ، فمن رحمته بعباده أن يودع في الأبناء حب الأبناء بما سال خفي لربانية أبنائهم ويدفعهم إلى ذلك وازع العداوة والعنان الذي جبلوا عليه . (٥)  
وثبت النسب بعد تزوجة الحدث بنفسه ، وبيناً بروحه عن مشاعر الميابة والانحراء والضياع ، ودفع العار عن نفسه من أن يكن ولد زنى ، فانتماؤه إلى الأب يحفظه من الإساءة والتهرب ومن الملاحظة أن اللقائء ومحبوبى الانتساب مرساة لسوء الأخلاق ومصدر للانهيار الأخلاقي وأقرب إلى الانحطاف والاجرام (٦)

(١) شرح منتدب الإرادات ٢/٢١١

نهاية المحتاج ١٧/١٦٦ ، المغنى ١٧/٤٣٤

(٢) المصنف لأبي بكر عبد الرازق بن همام رحمه الله تعالى (١١٢١ هـ) تحقيق

محيي الدين الأحمدي ١٧/١٠٠

(٣) الآية ٥٤ من سورة الفرقان .

(٤) الموافقات المشايخي ٢/٢٠٠

(٥) مرقاة المفاتيح في معرفة الآفة بالقانون - بيدوان ابن العسكيني ٦٦

(٦) رسالة الأجداد ١٠٠ ، الموافقات الآيات بيدوان ابن العسكيني ٦

لذلك نجد الشريعة حرصت على الولد أن ينهى ولده وهو يعلم أنه ولده فقال صلى الله عليه وسلم : ( أيما رجل حصد ولده وهو ينثر إليه - احتجب الله تعالى منه وفصحته على رؤوس الأولين والآخرين يوم القيامة ) وحرم على المرأة ادخال ما ليس منهم فقال : ( أيما امرأة أدخلت على قوم من ليس منهم ، فليست من الله في شيء ولن يدخلها الجنة ) (١)

وأذا فقد الذكر النسب كان ماله الضياع حتى ولو قامت الدولة بتربيته وذلك بسبب فقدان التربية لعاملين أساسيين من عواملها هما :

أولاً : حرمانه النسب ، يحسن بفقد عاقبة الأبوة وحنان الأمومة ، وينشأ فتلاً غلبت عليه عاقبة الرحمة والشفقة ( وفاقده الشيء لا يعاينيه ) .

ثانياً : معلوم أن كل والد يريد لولده الرقي والتقدم والصالح في الدنيا والآخرة ، لأن الولد ابتداءً للوالد والعناية به عناية بالذات نفسها . وهذه من فطرة الله في خلقه ، ولن تجد لسنة الله تبديلاً أو تحويلاً . (٢)

(١) سنن الدارمي ١٥٢/٢ ، وأبى داود ٦٩٥/٢ ، النسائي ١٧٥/٦ ، سبل السلام ١٩٥/٣ ، شرح السنة المبغوث ٢٧١/٩ والجامع الصغير للسيوطي ١١٨/١ .

رواه ابن ماجه رقم ٣٣٥ والحاكم ٣٠٢/٢ وصححه ووافقه الذهبي .

(٢) الزواج في الشريعة الإسلامية على حسب الله عز وجل .

## المبحث الثاني

### العناية بالعمارة بعد الولادة

#### ١- استحباب الأذان والاقامة للمولود :

حث الاسلام على راسع الصغير (ب)جرد خروجه للحياة الدنيا كلمة التوحيد لغوائدها ومنها :

١- هروب الشيطان من ذكر الله تبارك وتعالى .

٢- دعوته إلى عبادة الله قبل الشيطان، إذ بذكر الله تطمئن

القلوب ( أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ ) (١)

روى عن رافع انه قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن في أذن الحسين بن علي حين ولدته فاطمة (٢) . ويستحب أن يؤذن للمولود بعد ولادته في أذنه اليمنى ويقام له في أذنه اليسرى . قال ابن القيم : ( وليكن أول ما يقرع سامعهم معرفة الله سبحانه وتعالى وتوحيده . ) (٤)

#### ٢- اختيار الاسم الحسن :

أوصى الاسلام باحسان اسم المولود حتى تستقيم نفسه وتبرأ من العقده . قال الرسول صلى الله عليه وسلم : ( انكم تدعون يوم القيامة بأسماءكم وأسماء آبائكم فأحسنوا اسماءكم ) (٥)

(١) تحفة المودود باحكام المولود لابن القيم ص ٢٤ .

(٢) الآية ٢٨ من سورة الرعد .

(٣) سنن الترمذي ٣ / ٣٦٠ . مسند أحمد ٦ / ٣٩٢ . وأبي داود ٥ / ٢١١ .

(٤) تحفة المودود ص ٢٤ .

(٥) سنن أبي داود ٤ / ٢٨٧ .



وقال صلى الله عليه وسلم : ( أحب الأسماء إلى الله تعالى عبد الله وعبد الرحمن ) (١)

وقال : ( تسموا بأسماء الأنبياء ، وأحب الأسماء إلى الله عبد الله وعبد الرحمن ، وأصدقها حارث وهمام وأقبحها حرب ومرة ) (٢) .

وكان صلى الله عليه وسلم يغيّر الأسماء القبيحة ، كما غير اسم عاصية وسماها جميلة ، ومرة إلى زينب (٣) ونهى عن الأسماء القبيحة وحرم كل اسم يدل على العبودية لغير الله كملك الطوك . (٤)

وقال ابن القيم : ( كما كانت الأسماء قوالب للمعاني ودالة عليها ، اقتضت الحكمة أن يكون بينها ارتباط وتناسيم بل للأسماء تأثير في السميات ، وللمسميات تأثير على اسمائها في الحسن والقبح والخفة والثقل واللطافة والكثافة ) (٥) ولا شك أن ثمة علاقة بين الاسم والسمي بمعنى أن دلالة الاسم تحقق في الحدث معنى المسمى ، وتفسر صفاته وينعكس على سلوكه وطباعه . (٦)

(١) صحيح مسلم ١٦٨٢/٣ ، وسنن أبي داود ٢٨٧/٤ .

(٢) سنن أبي داود ٢٨٨/٤ . مستد أحمد ٣٤٥/٤ .

(٣) صحيح مسلم ١٦٨٧/٣ .

(٤) تحفة المودود لابن القيم ٦٦ ، راجع صحيح مسلم ١٦٨٨/٣ .

(٥) زاد المعاد لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر السيد بن قيم الجوزية

(ت ٧٥١هـ) ط السنة المحمدية ١٧/٤ .

(٦) عبد الكريم الخطيب - مقال في مجلة الوحي الاسلامي بعنوان مولد

نبي وميلاد كلمه - ربيع أول ١٣٩١هـ ٣٧/١٥ .

يتبين لنا مما تقدم عناية الاسلام في تسمية الحدث  
مراعاة لاحساسه ، فان صاحب الاسم الحسن قد يستحي  
من اسمه على فعل ما يستحسن وترك ما يستقبح . (١)

---

(١) تحفة المودود بأحكام المولود ص ١٠٢ .

## الحضانة

هي الالتزام بالقيام على تربية الصغير ورعايته (١) وتبدير شئونه من حيث المأكل والمشرب والسكن والملبس ونظافته وراحته بصفة عامة (٢) ، وتجب الحضانة لحفظ الصغير حفاظا لمصلحته . (٣)

فالحضانة حق للأبناء على الآباء لالتزامهم بدافع الأبوة فإذا كان الزواج قائما بينهما - فالأولاد في كفهما - إلى أن يبلغ - الكبر . (٤) أما إذا انفصل الآباء يختار للحضانة الأنسب منهما والأصلح (٥) قال القسرافى : ( ولما كانت الحضانة تفتقر إلى وفور الصبر على الأطفال في كثرة البكاء والتضجر من الهيئات العارضة للصبيان ومزيد الشفقة والرقعة الباعثة على الرفق بالضعفاء والرفق بهم كانت النسوة أتم من الرجال في ذلك كله قدمن عليهم ) (٦)

- 
- (١) مختار الصحاح ١٤٢  
 والتعريفات للجرجاني ص ٦١ ، سبل السلام ٢٢٦/٢  
 (٢) حاشية ابن عابد بن ٥٦/٢٠ ونهاية المحتاج ٢١٤/٧ ،  
 الاقتناع ١٢٠/٢٤  
 (٣) الروض الندى ( شرح كافي المهندي من فقه الامام أحمد )  
 أحمد بن عبد الله أحمد البعلبي ص ٤٤٠ الفروق ٢٠٦/٣ سي الأساس  
 الصنعتا حيا المشهور بالخزانة ( ت ١٠٦٦ م ) دار احمدية بيروت  
 (٥) أحكام القرآن لابن العربي ٢٠٤/١ ، الجامع لأحكام الصغار  
 للاسترليشي ٣٦٩/٤ والقرطبي ١٦٤/٣  
 (٦) الفروق ٢٠٦/٣

لذلك قدّم الاسلام حق الحضانة للأم ثم لمحارمه من  
النساء : لقوله تعالى : ( لَا تُضَارُّ وَالِدَةُ بِوَلَدِهَا ) (١) ،  
وقول الرسول صلى الله عليه وسلم : ( أنت أحق به ما لم تنكح ) (٢)  
فالأم ألطف وأرحم وأحن وأرأف وهي أحق بولسدها ما لم تتزوج  
وقال ابن المنذر : ( أجمع كل من حفظ<sup>لله</sup> من أهل العلم على  
أن الزوجين إذا افترقا ولهما ولد طفل أن الأم أحق به ما لم تنكح ) (٣)  
وقد روى عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه حكم على عمر  
ابن الخطاب وقضى بعاصم لأمه أم عاصم . وقال حجرها وريحها  
ومسها خير له منك حتى يشب ويختار . (٤)

ويرى جمهور الفقهاء أن الحضانة للأم ثم للجدة ثم  
للجدة للأب ثم أخت الصبي ثم عمّة الصبي ثم ابنة أخى الصبي  
ثم الأب . (٥) ولذلك نجد أن الفقهاء قالوا : ( كفاية الطفل  
وحضانتها واجبة لانه يهلك بتركه فيجب حفظه من الهلاك ) (٦)  
والأم أحق كما سبق أن وضعنا ذلك إذا رضيت وأكلت الشرائط (٧)

(١) الآية ٢٣٣ من سورة البقرة .

(٢) سنن أبي داود ٢٧٦/٢

مصنف عبد الرازق ١٥٣/٧ ، مسند أحمد ١٨٢/٢ ، أبي داود

٢٨٣/٢ والحاكم ٢٠٧/٢ وقال صحيح الاسناد وواقعه الذهبي .

(٣) الإجماع ص ٧٩

(٤) أقضية الرسول صلى الله عليه وسلم - لابن طلاع ص ٢٩٢

(٥) فتح القدير ٣٦٧/٤ المغنى ٢١٧/٩ الجامع لأحكام ٢٦٤/٣

(٦) المغنى ٢٩٧/٩

(٧) المغنى ٢٦٤/٩

حتى تستقر مياه الصغير وينال حظا وافرا من العناية والرعاية  
من الأقارب .

أما الحضانة التي يجدها الطفل في دار الرعاية والحضانة  
حيث يجد الطفل العناية الصحية والغذاء الجيد  
والكساء ولكنه يفقد الرعاية النفسية المماثلة لرعاية الأم  
لأن اهتمام دار الرعاية موزع على الأطفال وغير مستقر ، ولقد  
ثبت علميا أن تربية الطفل بواسطة المحاضن والشفالات تضر  
بالطفل نفسيا وقد تولد لديه الشعور بالعداء للمجتمع  
ما يؤدى به للانحراف . (١)

---

(١) رعاية الأحداث ص ١٢٨

### رضاعة الطفل

الرضعة لغه : هي التي ترضع الصبي . (١)  
وسعى رضيها لاعتماده على الرضاعة في بداية نشأته  
لذا قَدِّم الاسلام مصلحة الصغير على مصلحة أبيه  
بعد مولده . (٢)

قاله سبحانه وتعالى جعل للطفل لبناً سائقاً : ( وَالْوَالِدَاتُ  
يَرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْفِخَ الرُّضَاعَةَ ) (٣)  
والرسول صلى الله عليه وسلم قال : ( لا رضاع إلا ما كان  
في حولين ) (٤)

ولقد اتفق الفقهاء<sup>عليهم السلام</sup> أن الرضاع حق واجب على الوالدين  
وأن يقوموا به إلى أن تنتهى مدة الرضاع المقرر شرعاً .<sup>(٥)</sup>  
قال الجصاص (٦) : ( الأم أحق برضاع ولدها في الحولين )  
وأنه ليس للآب أن يسترضع له غيرها إذا رضيت أن ترضعه .

- 
- (١) مختار الصحاح ص ٢٤٦  
(٢) فتح القدير للكمال بن الهمام ٢٢/٣ والمغنى لابن قدامة ٣٦٧/٥  
للقرطبي ١٦١/٣ وأحكام الصغار للأسرويشي ٣١٧/١  
(٣) الآية ٣٣ من سورة البقرة .  
(٤) سنن البيهقي ١٣٥/٦ تنوير الحوالك شرح المودودي ١/٥ أركان كتاب سنن ١١٥/٢  
(٥) فتح القدير ٤٤٣/٣ - بلغة السالك ١٦/١ مختصر المزن ٢٣٠  
المجموع ٢٢٩/٦ ، المغنى ٣٦٩/٥  
(٦) أحكام القرآن ٧٥٤/٢ - مغنى المحتاج ٤٤٩/٣

وقال فقهاء المالكية (١) : ( على الأم المتزوجة بأب الرضيع أو الرض-يعة ارضاع ولدها من ذلك الزوج بلا أجر تأخذه من الأب ) .

وقال فقهاء الشافعية : ( على الأم ارضاع ولدها اللبن النازل أول الولادة ولها أن تأخذ الأجرة إن كان لثله أجرة ، ولا يلزمها الشرع بارضاعه إن كان له ما يرضعه إلا إن لم يوجد ، إلا هي أو أجنبية وجب على الموجود منهما ارضاعه إبقاءً للولد ) . (٢)

وقال فقهاء الحنابلة : ( على الأب أن يسترضع لولده إلا أن تشأ الأم أن ترضعه بأجرة مثلهما فتكون أحق به من غيرها سواء كانت في حبال الزوج أم مطلقة ) (٣) والمقرر أن تغذية الطفل بلبن الأم أصلح له من سائر الألبان وشفقتها أتم من شفقة غيرها . (٤)

وقد دلت الدراسات النفسية والطبية على أهمية لبن الأم في هذه المدة المحدودة لنمو الصغير نموا كاملا سليما من نوازع الانحراف ، لما يلقاه من عناية ورعاية وعطف . (٥)

(١) بلغة السالك ٥١٦/١

(٢) مغنى المحتاج ٤٤٩/٣

(٣) المغنى ٣١٢/٩

(٤) علاقة الآباء بالأبناء في الشريعة الإسلامية للدكتور سعاد إبراهيم صالح ص ٧٦ .

(٥) عناية الاسلام بالطفولة ، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى بمكة المكرمة عبد الرحمن الهاشمي محمد ص ٨٧ .

- رعاية الأحداث للبشرى الشورى ص ١٣٠ والنسب في الشريعة والفتون د . أحمد محمد أحمد ٣١٢

ويرى الامام الغزالي - ألا تستعمل على رآثر واقعة الولادة وعند الارضاع في حضانة الوليد وارضاعه إلا امرأة متدينة تأكل الحلال ، فأَنَّ اللبن الحاصل من الحرام لا بركة فيه ، فاذا وقع نشوء الصبي انعجت طينة من الخبيث فيميل طبعه إلى ما يناسب الخبائث (١) ، واشترط في الرضعة ألا تكون حمقاء ولا زوات عاهة فأَنَّ اللبن يعدى كما قيل (٢) ، وقد أثبتت الأبحاث العلمية ضرر الألبان الصناعية وألبان الحيوانات المختلفة على الصغار وأن الرضاعة الطبيعية تجمع بين الأم ووليدها برباط وثيق دعامة الأمومة والحنان في رعاية الطفوله . (٣)

(١) احياء علوم الدين للغزالي ٧١ / ٣

(٢) رسالة في السياسة - من سينا عن مجموع السياسة - - بي النصير  
 الفارابي (ت ٣٤٠هـ) ولبي الحسن المذنبى انوزد (ت ١٨٤هـ)  
 والشيخ الرئيس ابن سينا (ت ٤٣٨هـ) تحقيق د . محمد عبد المنعم  
 احمد - ط / مؤسسة شهاب - سكندرية سنة ١٩٨٢ ص ١٠١  
 (٣) رعاية الاحداث لبشرى الشورجى ص ١٣١



### النفقة على الصغير

النفقة : بذل المال ونحوه على شخص بما يحفظ عليه

حياته من طعام وطيب وسكن وعرفها البهوتى : ( بأنها مسماة كفاية من يمونه خبزاً أو إداًسا وسكن وتوابعها ) (١)

ومن رعاية الاسلام بالصغير أن جعل النفقة على الأب وليه (٢)

أو ما يليه ما دام الأولاد صغارا غير قادرين على الكسب ولا مال

لهم . وتكون النفقة على قدر سعته يسرا أو عسرا . قال تعالى :

( لِيُنْفِقُ ذُو سَعَةٍ مِّنْ سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُفْسِقْ إِنَّا ظَاهِرُونَ ) (٣)

ويكون تقدير ذلك وفقا لما يجرى عليه عرف أمثاله . قال تعالى :

( وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ) (٤)

والنفقة تحب بأنواعها من طعام وكسوه وسكن وأجيرة

الطبيب في حالة المرض والعلاج ، ونفقات التعليم ، سواء كان

المولود ذكرا أو انثى إلى أن يبلغ الحلم راشدا ، والأنثى

إلى أن يتزوجن . (٥)

وقال تعالى : ( وَلَا تَوَلَّوْا السَّيْفَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ

لَكُمْ قِيلَاسًا وَأَرْزَقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ) (٦)

ففى هذه الآية دلالة واضحة على وجوب النفقة للأولاد

الصغار (٧) أما كون النفقة واجبة على الأب فاستصحابا لما كان

(١) كشف القناع ٣٢٥/٥

(٢) فتح القدير ٣٤٣/٣ ، بدائع الصنائع ٢٢٨/٥

(٣) الآية ٧ من سورة الطلاق

(٤) الآية ٢٣٣ من سورة البقرة

(٥) أحكام القرآن للجصاص ٤٠٤/١ ، فتح القدير ٣٤٤/٣

(٦) الآية ٥ من سورة النساء

(٧) أحكام القرآن للقرطبي ١٦٠٢/٢

في صغره ولعموم خبر هند زوجة أبي سفيان حيث قال  
لها الرسول صلى الله عليه وسلم : ( خذى ما يكفيك وولدك  
بالمعروف ) (١) وروى عن أبي بكر رضى الله عنه عن الرسول صلى الله  
عليه وسلم قال : ( أفضل دينار ينفقه الرجل دينار ينفقه  
على عياله ) وفي رواية أخرى ( أعظمها أجرا الذي أنفقته  
على أهله ) (٢)

وقال ابن المنذر : ( أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم  
أن على المرء نفقة أو لاده الأطفال الذين لا مال لهم ) (٣)  
لذا فالأصل أن نفقة الانسان صغيرا أو كبيرا تجب فى  
ماله أو كسبه إن كان له كسب .

أما الصغير إذا لم يكن له مال ولا كسب فتجب على والده  
لأن الولد جزء من الوالد ، فهو منتسب إليه لا يشاركه أحد  
فيما ينبنى عليها وهو النفقة ، لأن من له غنم النسب  
يكون عليه غم النفقة ولأن القاعدة الفقهية تقضى : أن الغنم  
بالغنم ، فإذا لم يكن للأب مال ، فالجد ، أو الأم أو أحد أقربائه  
فيجب عليه نفقة الصغير ويرجع إلى الأب إذا أيسر ، وإذا لم  
يجد أنفق عليه من بيت مال المسلمين (٤) لأن الغذاء والكساء  
والسكن فى مقدمة احتياجات الانسان .

(١) صحيح البخارى ٣٦/٣ ، صحيح مسلم ٣٣٨/٣ وابن ماجه ٧٧٩/٢

(٢) صحيح مسلم ٨١/٧ ومسند الامام أحمد ٤٧٧/٢

(٣) الاجماع لابن المنذر ص ٧٩ - والمغنى لابن قدامة ٢٥٦/٩

(٤) بدائع الصنائع ٢٢٢٣/٥ ، المغنى ٢٥٦/٩

وجسا زعمل الصغير إذا اكتمل عوده ، وينفق عليه من كسبه  
أما الأنثى فلا يجوز دفعها للعمل إلا في بعض الأعمال السني  
تتفق مع طبيعتها كالتدريس لبنات جنسها ، والتطبيب  
والتوليد بعيداً عن الاختلاط بالرجال وعندئذ فنفتها  
من كسبها فإذا لم تكفها أنفق عليها من مال والدها ووليها .  
فالغاية التي يسمى إليها الاسلام هي الحياة المستقرة  
للصغير وابعاده عن الضياع والاهمال والفساد والانحراف وإذا  
لم يوفر للصغير احتياجاته الأساسية يندفع إلى الحصول  
عليها بوسائل غير مشروعة كالسرقة أو الاحتيال أو يصبح  
فريسة سهلة للانحراف .

### حقائق في الميراث

الميراث لغة : وراث من أباء توريشا - أي أدخله في ماله على ورثته . (١)

الميراث شرعا : هو قسمة التركة على مستحقيها على فروض مقسدة في الكتاب والسنة واجتماع الأمة . (٢)

ويقوم التكافل الاجتماعي في الأسرة على الميول الثابتة في فطرة الانسان وعواطف المودة والرحمة . فوضع النظام عدل دقيق في توزيع الميراث حيث أوصى الاسلام برعاية الأولاد، فقال تعالى : ( يُوَصِّيْكُمْ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ) (٣) والرسول صلى الله عليه وسلم أوصى بعدم إهمال الأولاد فقال : ( إن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكفون الناس ) (٤) وهذه رعاية من الله للأبناء حتى تقوى رابطة العلاقة بين الآباء والأبناء وينتفع الأبناء بجهود الآباء .

ففي الآية السابقة بيان حق الأولاد من الذكور والإناث بأن للذكور ضعف حق الأنثى . (٥)

(١) مختار الصحاح ٧١٦

(٢) مفتاح السعادة ومصابح السيادة في موضوعات العلوم - أحمد بن مصطفى

الشهير بطائفي كبرى زاده ط دار الكتب الحديثه ٦٠٠ / ٢

(٣) الآية ١١ من سورة النساء

(٤) صحيح البخاري ٨١ / ٨

(٥) الشرح الكبير للدردري ٥٧ / ٧

قال الجصاص في قوله : ( يوصيكم الله في أولادكم ) قد أُريد به الأولاد من الصلب وأولاد الابن إذا لم يكن ولد الصلب (١) وقال القرطبي في تفسير الآية : ( أولادكم يتناول كل ولد مولوداً أو جنيناً في بطن أمه قريباً أو بعيداً من الذكور أو الأنثى . ) (٢)

لأن نظام الأثر عدل في بين الجهد والجزاء بين المغنم والمغارم (٣) ، وحافظ الإسلام على نظام الأثر حتى لا يضيع حق الصغار (٤) ، وفي ذلك رعاية وعناية لهم من الإهمال والضياع .

- 
- (١) أحكام القسran ٨٤/٢  
 (٢) الجامع لأحكام القرآن ١٦٣١/٢  
 (٣) العدالة الاجتماعية في الإسلام - لسيد قطب ص ٧٢  
 (٤) تبیین الحقائق للزليعى ١٩٨/٥

### المحافظة على مال الصغير

( الولاية على المال )

أوصى الاسلام بالمحافظة على أموال الصغير رعاية لسه إلى أن يبلغ راشدا . قال الله تعالى : ( وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشدا فادفعوا إليهم أموالهم . ) (١)

فأوصى الله ولي الأمر أن يختار لهؤلاء الصغار من يحافظ على أموالهم ومصالحهم ، والعبرة بأكثرهم رعاية وشفقة ، والولاية هنا ولاية مال فقدّم فيها الرجال . فاما الذي لا أب له فخص بالتنبيه على أمره لذلك والوصية به .

وقال ابن قدامه : ( ولا ينظر في مال الصبي ما دام في الحجر إلا الأب أو وصية بعده أو الحاكم عند عدمهما ) (٢)

والصبي غير تغلبه قلة النظر لنفسه لضعفه وعدم أهلية الأداء لغير المميز ، ونقص الأهلية للمميز (٣) . ولذا قال تعالى : ( وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعفا خافوا عليهم . ) (٤)

(١) الآية ٦ من سورة النساء

(٢) أحكام القرآن لابن العربي ٣١٩/١ - ٣٢٠ - والمغنى لابن قدامه ٥٢٦/٤ .

(٣) الأهلية للأداء صلاحية الانسان لكون ما يصدر عنه معتبرا شرعا . أهلية الوجوب هي : صلاحيته لينوب الحقوق له فقط وتعد ناقصة وكاملة بوجوب الحقوق عليه .

(٤) الآية ٩ من سورة النساء .

ولما كان في صحة العقود أن تكون صادرة من أهلها  
اتفق الفقهاء على أن جميع تصرفات غير المميز باطلية  
وعباراته ملغاة وغير معتبرة سواء كانت نافعة له أم ضارة  
به أم دائرة بين النفع والضرر (١) حفاظاً لأمواله من الضياع .

أما الصبي المميز : فقد اتفق جمهور الفقهاء من  
فقهائ الحنفية والمالكية والحنابلة أن تصرفات الصبي النافعة  
صحيحة منه ، سواء كان محجوراً عليه أو مأذوناً له ،  
كقبوله الهبة والوصية .

أما فقهاء الشافعية : (٢) فقالوا بعدم صحة قبول الصبي  
المميز للهبة .

أما التصرفات الضارة ضرراً محضاً فقد أجمع الفقهاء  
على بطلانها من الصبي مطلقاً سواء كان مميزاً أو غير مميز . (٣)  
أما التصرفات الدائرة بين النفع والضرر فقد ذهب فقهاء  
الحنفية والمالكية وأحد آراء الحنابلة أنها صالحة وتنعقد  
موقوفة على ، اجازة الولي أو الوصي . (٤)

(١) مجلة الأحكام العدلية ٢٦٥/٢ ، الخرشي ٣١٢/٥ ، كشف  
القناع ١٥١/٣ ، مغنى المحتاج ٧/٢ وعند الشافعية شرط  
البالغ الرشيد فلا يصح من الصبي المميز .

(٢) نفس المرجع السابق .

(٣) المسوط ٢٢/٥٥ ، بلغة السالك ١٤٠/٣٤ ، مغنى المحتاج

١٩٧/٢ أصول البذوى ٣٧٤/٢ وأصول السرخسى ٣٤٦/٢

(٤) البحر الرائق ٢٧١/٥ ، الخرشي ٢٩٢/٥ ، المغنى ٥٣٣/٤

بدائع الصنائع ١٥١/٥

وزهد فقهاء الشافعية والظاهرية والرواية الثانية  
للحنابلة أن تصرفات الصبي المميز الدائرة بين النفع  
والضرر باطلية<sup>(١)</sup>. وهذا ترى كيف اهتمت الشريعة  
بالمحافظة على رعاية أموال الصغير والمحافظة عليها  
لمصلحته من الانحراف والاجرام .

### الععدل بين الأولاد

أوجب الاسلام العادل بين الأولاد ما دينا وأدينا  
فقال تعالى : ( إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ )<sup>(٢)</sup> ويثبت  
السنة النبوية العادل والمساواة بين الأولاد في الهدايا  
والملابس والأدوات والنظرات والمدامية .

عن النعمان بن بشير : ( أن أبا أتى به الى الرسول  
صلى الله عليه وسلم فقال : ( إني نحلتي ابني هذا غلاماً كان  
فقال : أكل ولست نحلته هذا ؟ فقال لا ، قال : ارجعه  
وفي رواية أخرى قال صلى الله عليه وسلم : ( فاتقوا الله  
واعدوا بين أولادكم ) قال : فرجع فرد عطيته<sup>(٣)</sup> . وفي  
صحيح مسلم ( فأردده )<sup>(٤)</sup>

(١) نهاية المحتاج ٢٨٥/٣ ، المجموع شرح المذهب ١٥٢/١٣

(٢) الآية ٩ من سورة النحل .

(٣) صحيح البخاري ٢٠٦/٣ ، ١٧٥/٥٠

(٤) صحيح مسلم ١٤٨/٤ / ١٥٠ .



وروى عن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : ( أعدلوا بين أبنائكم ، أعدلوا بين أبنائكم ) (١) يقصد المعدل بين الأولاد سواء كانوا ذكورا أو إناثا . وقال : ( سواوا بين أولادكم في العطية ولو كنت مفضلا أحداً لفضلت النساء ) (٢) وقد اختلف الفقهاء إلى قولين في التسوية بين الأولاد بين الوجوب والاستحباب :

القول الأول : (٣) بوجوب التسوية قال به فقهاء الحنفية والحنابلة واستدلوا بحديث : ( فاتقوا الله وأعدلوا بين أولادكم ) (٤) وقال ابن القيم : هذا أمر تهديد لا إباحة فإن تلك العطية كانت جوراً ومن العجب أن لا يحمل الأمر على الوجوب . (٥)

القول الثاني : القائل بأن المساواة مستحبة ، قال بها فقهاء المالكية والشافعية . ويرون جواز التفضيل مع الكراهة وحملوا الأمر بالتسوية على الندب والنهي على التفضيل عن التنزيه . (٦)

- 
- (١) سنن أبي داود ٢٩٢/٣ للنسائي ٢٦٢/٦ البخاري ٩١٣/٢ مسلم ١٢٤٢/٣ وأبو داود وسند أحمد ٢٧٥/٤  
 (٢) رواه البيهقي ١/١٧٠ وأبو داود وسند أحمد حسن - فتح الباري ٢١٤/٥  
 (٣) بدائع الصنائع ٣٦١٨/٨ ، المغني ٥٢/٦ ومنتهى الإرادات ٢٦/٢  
 (٤) سبق تخريجه .  
 (٥) تحفة المودود ص ٢٢٨  
 (٦) الموطأ ٧٥٠/٢

واستدلوا بأن أبا بكر رضى الله عنه نحلّ ابنته عائشة  
 رضى الله عنها جاد (١) - عشرين وسقاً دون سائر ولده (٢)

ولما كانت الشريعة تحافظ على المجتمع وترعاه ، وتعمل  
 على تقوية أواصر المحبة بين أفراد المجتمع ، فمن باب أولى  
 المحافظة على المساواة بين الأخوان ، لذلك نجد أن التسوية  
 بين الأولاد واجبة ، لأنّها تغرس في نفوس الصغار الحسب  
 والتعاطف والمودة والاستقرار والبعد بهم عن الحسد ، والحق  
 والانحراف رعاية ومحافظة لهم من الانتقام . كما تشهد بذلك  
 قصة يوسف عليه السلام وأخوته من قوله تعالى : ( وَإِذْ قَالَ  
 يُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحِبُّ إِلَىٰ أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّ أَبَانَا لَفِي  
 ضَلَالٍ مُّبِينٍ - اقْتُلُوا يُوسُفَ وَأَظْهِرْهُ أَرْضًا يَخْلِ لَكُمْ  
 وَجْهَ أَبِيكُمْ وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ ) (٤)

وقد قال ابن القيم : في ذلك وصية الآباء بأولادهم  
 سابقة على وصية الأولاد بآبائهم (٥) ، قال تعالى : ( وَلَا تَقْتُلُوا  
 أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ ) (٦)

(١) جاد عشرين وسقاً : قال عياض أى ما يجد منه هذا القدره هنا  
 بمعنى المحدود أى المقطوع .

(٢) الموطأ فى الأقضية ٢/٥٢٢ ، المنتقى للباجى ط بيروت ص ٩٣/٦  
 شرح الموطأ .

(٣) المغنى ٦/٥٢ ، فتح البارى ٥/٢١٤ ، نيل الأوطار ٦/١١٠  
 فقه السنة ٢/٥٤٣ .

(٤) الآية ٨ - ٩ من سورة يوسف .

(٥) تحفة المودود بأحكام المولود ٢٢٩

(٦) الآية ٣١ من سورة الاسراء .

### الرعاية التربوية للحدث

معنى التربية لغة : من ربي الولد : أى تعهده بما يغذيه وينميه وموَّده حتى يفارق حالة الطفولة ووردت بمعنى الحفظ والرعاية . (١)

وقال الخزالي فى تربية الولد : ( الصبي أمانة عند والديه وقلبه الطاهر جوهرة نفيسة ساجدة ، خالية عن كل نقش وصورة ، وهو قابل لكل من ينقش عليه ومائل إلى كل ما يحال به إليه ، فأن عَوْدَ الخير وتعلُّمه نشأ عليه وسعد فى الدنيا والآخرة ، وشاركه فى ثوابه أباؤه كل منهم وكل معلم وموَّده . وإن عَوْدَ الشر وأهمل إهمال البهائم شقى وهلك وكان الوزر فى رقبة القيم عليه والولى له ، والصبي إذا أهمل فى ابتداء نشوئه خرج فى الأغلب ردىء الأخلاق كذابا حسودا سرورا ناما لحواها ، ذا فضول وضحك ذو مجانة ، وإنما يحفظ عن جميع ذلك بحسن الأدب . ) (٢)

قال السيد سابق : إن التربية هى إعداد الطفل بدنيا وعقليا وروحيا حتى يكون عضوا نافعا لنفسه ولأمتيه وبهذا يكون للصغير الحق الشرعى فى أن يتربى ويتعلم ويدرس العلوم النافعة حتى يأخذ بأسباب التأديب ومسائل التهذيب ليقوم بدوره كاملا فى الحياة (٣) .

(١) لسان العرب ٤٠٠/١ المعجم الوسيط ٣٠١/١

(٢) أحياء علوم الدين ٦٢/٣

(٣) تربية الأبناء <sup>مختار</sup> فى مجلة لواء الإسلام عدد نوفمبر ١٩٧٥ م ص ٣٧

## أنواع التربية

يمكن أن نقسم أنواع التربية إلى أربعة أقسام هي :

- ( ١ ) التربية الروحية .
- ( ٢ ) التربية الأخلاقية .
- ( ٣ ) التربية الصحية .
- ( ٤ ) التربية العقلية .

## العناية بالتربية الروحية للصغير :

ينبغي أن يربي الصغير على أصول الدين وتعميده على توحيد الله وعبادته والتمسك بأخلاق الدين ، ويتحقق ذلك بتلقين وتوجيه الصغير بأصول العقيدة متى بلغ سن التمييز ، كما وصى لقمان ابنه في قوله تعالى : ( يا بني لا تشرك بالله إن الشرك لظلم عظيم ) (١) . وأمر ابنه باقام الصلاة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فقال تعالى : ( يا بني أقم الصلاة وأمر بالمعروف ) (٢) .

وأوصى الرسول صلى الله عليه وسلم أن يلحق الصغير كلمة التوحيد فقال : ( افتحوا على صبيانكم بكلمة لا إله إلا الله ) (٣) ويؤكد ذلك فعل النبي صلى الله عليه وسلم ( أذن في أذن الحسن ابن علي حين ولدته فاطمة ) (٤) وحتى ينشأ الصغير على الإيمان

(١) الآية ١٣ من سورة لقمان .

(٢) الآية ١٧ من سورة لقمان .

(٣) رواه الحاكم في المستدرک وهو جزء من حديث ذكره السيوطي في الجامع الكبير ونسبه للحاكم في تاريخه والبيهقي وقال حديث

غريب ، تحفة المودود ص ١٧٣

(٤) سبق تخريجه .

الكامل والعقيدة الراسخة ، وحب الله ورسوله وأصحابه ، حتى إذا كبر لا ينحرف ولا يتأثر بفعل أهل الكفر والضلال والزيلة والجريمة . قال الراغب الأصفهاني : ( حق الولد أن يؤخذ بالآداب الشرعية ، واخطار الحق ببائه وتعميده فعل الخير وعقيدة التوحيد هي الخير كله . (١)

ويوجب علماء الاسلام والتربية على الأب أن يأمر أطفاله الصغار بالصلاة إذا بلغوا سن التمييز يضربوهم عليها إذا بلغوا العشر لقوله صلى الله عليه وسلم : ( مروا أولادكم بالصلاة لسبع واضربوهم عليها لعشر ) (٢) وقال صلى الله عليه وسلم : ( إذا عرف الغلام يمينه عن شحاله فمروه بالصلاة ) (٣)

وهكذا الصوم إذا طاقه والزكاة من ماله يزكيه القيم عليه والحج لا يجب عليه ولكنه يصح منه . (٤)

فالإيمان العميق الصادق هو عماد كل صلاح واستقامة وهو العصمة من كل انحراف أو اجرام . (٥)

- (١) تفضيل الناشئين ص ٣٩ .
- (٢) أبى داود ١٣٣/١ وقال اسناده حسن ، وفي كشف الخفاء مرفوعا عن ابن عمر ٢٠٣/٢ .
- (٣) صحيح الجامع الصغير للسيوطي ٣١/١ وقال الالباني حديث حسن
- (٤) انظر مسائل الامام احمد للسجستاني ص ١١٦/٥ .
- فقهاء السنة لسيد سابق ٦٠/١ . ، ارشاد الساري شرح صحيح البخاري للعسقلاني ٢٦١/٣ وان كان الاصل في العبادات لا تجب عليه الصلاة عن الصلاة يومئذ ، بحث رعاية الاحداث ص ٢٠٥
- (٥) معالجة الشريعة الاسلامية لمشاكل انحراف الاحداث د . احمد محمد المسال ص ٤٣ .

وأورد الغزالي : أَنَّ من سعادة المرء أن يعود في  
صباه تعاطى الشريعة حتى إذا بلغ الحلم وعرف وجوبها  
فوجد لها مطابقة لما تعودته قويت بصيرته ونفذت في تعاطيها  
عزيمته . (١)

وقال الأصفهاني : ( إِنَّ الانسان مفسود على اكتساب الشر  
والخير فإذا ألف الشر تعوده ، وإذا تعودته تطبع به  
وإذا تطبع به صار له طبعاً وطبعة ، فيصير فيه بحيث  
لو أراد أن يتركه لم يمكنه ، يكون مثله كمثل شجر  
نبت قاعوج ، سهل في الابتداء تسويته ثم غلظ لا يمكن  
تقويمه . ) (٢)

---

(١) احياء علوم الدين ٣/٧٣  
(٢) تفضيل النشائين ٥١/٥٣

### العناية الأخلاقية بالصغير

عنى الاسلام بالتربية الأخلاقية الحسنة.

قال الشيخ ابن سينا : ( إنَّه من الضروري البدء بتهذيب الطفل وتعويده أطيب الخصال منذ الصغر قبل أن ترسخ فيه العادات المذمومة التى يصعب إزالتها إذا ما تمكنت فى نفس الطفل ويجب أن تكون العناية مصروفة إلى مراعاة أخلاق الصبى ، وحسن الأخلاق يحفظ الصحة للنفس والبدن . ) (١)

وقال ابن القيم : ( وما يحتاج إليه الطفل غاية الاحتياج الأعتناء بأمر خلقه فأنه ينشأ على ما عودّه المربي ، ففى صغره من حرد (٢) وغضب ولجاج وعجلة وخفة مع هواه وطيش وحدة وجشع ، فيصعب عليه فى كبره تلافى ذلك وتصيير هذه الأخلاق صفات وهيئات راسخة له ، فلو تحرز منها غايصة الحرز فضحته ولا بد يوماً ما ، ولهذا تجد أكثر الناس منحرفة أخلاقهم وذلك من قبل التربية التى نشأ عليها .

وكذلك يجب أن يجتنب الصبى إذا عقل مجالس اللهو والباطل والغناء وسماع الفحش والبسود ، ومنطق السوء ، فأنه إذا علق سمعه عسر عليه مفارقتة فى الكبر وعز عليه وعلى وليه استنقاذه منه . (٣)

(١) رسالة السياسة من مجموع فى السياسة ، تحقيق د . فواز

عبد المنعم أحمد ص ٢٠٧

(٢) الحرد - الاعتزال .

(٣) تحفة المودود ٢٤١

### التربية البدنية والصحية

كما حثت الشريعة بالأعتناء بنظافة الصغير وحمايته ووقايته وسلامته من الأمراض، فتوصى بإزالة كل ما من شأنه التأثير على صحته، فأوجبت إزالة الأذى عن الصغير وذلك بالختان، وحلق الرأس وبذل الجهد في نظافة بدننه وثوبه. ففي الأثر ( ان الله نظيف يحب النظافة ) (١) وقيل ( النظافة من الإيمان ) وأن يعود على الأكل من الطيبات والبعد عن الأسراف، وأن يعلم الرياضة البدنية لما لها من أثر فعال على سلامة البنية وصحتها لذلك (٢) حث الأسلام على العناية بأبدان الصغار وصحتهم البدنية فقد أمر الرسول صلى الله عليه وسلم بتعليم الصغار السباحة والرمية، فقال : ( علموا أولادكم السباحة والرمية ، ونعم لهو المؤمنة في بيتها المغزل ) (٣)

وقال تعالى : ( وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ، ترهبون به عدو الله وعدوكم . ) (٤)

وقال صلى الله عليه وسلم : ( المؤمن القوى خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف . ) (٥)

- 
- (١) سنن الترمذى ١٩٨/٤ وقال المحقق حديث غريب - انظر مشكاة المصابيح ط المكتب الاسلامى ٥٢/٣ وعارضه الاحونى فى شرح صحيح الترمذى ط بيروت ١٠/٢٤٠ .
- (٢) احياء علوم الدين ٧٢/٣ ، رسالة السياسة لابن سينا فى مجموع السياسة لابن النصر الفارابى ت (٣٣٤هـ) وأبى الحسن على المغربى أبوزيد ت (٤١٨هـ) والشيخ الرئيس ابن سينا ت (٤٢٨هـ) تحقيق د. فؤاد عيد المنعم أحمد .
- (٣) الفردوس للديلمى ١١/٣ رقم ٤٠٠٨ وابن منده فى المعرفة والديلمى مرفوعا وسنده ضعيف ، كشف الخفاء ٦٨/٢ .
- (٤) الآية ٦ من سورة الانفال
- (٥) مسلم ٢٠٥٢/٤ ، ابن ماجه ١٣١/١ ، مسند أحمد ٣٦٦/٢



وقال الامام الغزالي : ( ينبغي ان يؤذن له  
 بعد الانصراف من الكتاب ان يلعب لعبا جميلا  
 يستريح اليه من تعب المكتب بحيث لا يتعب في  
 اللعب. فان منع الصبي من اللعب وارهقه نسي  
 التعليم دائما يمت قلبه ويبطل ذكاه وينقص  
 عليه عيشه حتى يطلب الحيلة في الخيلاص منه . (١)  
 فالتربية الرياضية مهمة لرعاية الحدث وتقوية  
 جسمه .

---

( ١ ) احباء علوم الدين ٧٣/٣

### التربية العقلية

العلم لغة : نقيض الجهل وهو المعرفة. (١)  
والغرض من التعليم عند الفقهاء معرفة الدين علماً  
وعملًا ، ولقد أمر الله سبحانه وتعالى بالعلم فقال :  
(اقرأ باسم ربك الذي خلق خلق الإنسان من علق ، اقرأ  
وربك الأكرم الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم ) (٢)  
وقال تعالى : ( يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا  
العلم درجات . ) (٣) وقوله تعالى : ( وقل رب زدني علماً ) (٤)  
فالقرآن الكريم يدعو للمعلم . لأن التعليم هو غاية  
التربية العقلية ولأكدت السنة النبوية أهمية العلم . وقال  
الرسول صلى الله عليه وسلم : ( من يرد الله به خيراً يققه فى  
الدين ) (٥) وإن العلم هو السبيل للعبادة الصحيحة والحياسة  
الجادة فقد ورد عن معاذ بن جبل رضى الله عنه قال : ( تعلموا  
العلم فإن تعلمه خشية ومطلبه عبادة ومذاكرته تسبب  
والبحث عنه جهاد وتعليمه لمن لا يعلمه صدقة ومذله لأهله  
قربة لأنه معال الحلال من الحرام ، ومنار سبيل أهل الجنة  
وهو الأنيس فى الوحشة ، والصاحب فى الغربة والمحدث فى الخلوة ) (٦)

(١) الصباح المنير ٢/٤٢٧

الاية ١ - ٥ من سورة العلق .

(٣) الاية ١١ من سورة المجادلة .

(٤) الاية ١١٤ من سورة طه .

(٥) صحيح البخارى ١/٢٨ - ٢٩

- مسند أحمد ١/٣٠٦ .

(٦) جامع بيان العلم وفضله لاسن عيسى البر ١/٥٤

وقال ابو الدرداء : ( كن عالماً أو متعلماً أو لم تعلم )  
 أو محباً ولا تكن الخامس فتهلك . والخامس هو المتسدد (١)  
 وجعل الإسلام التعليم اجبارياً فقال الرسول صلى  
 الله عليه وسلم : ( طلب العلم فريضة على كل مسلم ) (٢) .  
 فالعلم الشرعى وزرع واقى من الانحراف وخاصة من الأفكار  
 الالحادية من الشيوعية والعلمانية والنظريات الانحلالية  
 الغربية .

وقد قال ابن القيم : ( فمن أهمل تعليم ولده ما ينفعه  
 وتركه سدى ، فقد أساء إليه غاية الاساءة ، وأكثر الأولاد  
 انما جاءوا فسادهم من قبل الآباء واهمالهم لهم وترك  
 تعليمهم فرائض الدين وسننه ، فاضاعوهم صغارا فلم ينتفعوا  
 بأنفسهم ولم ينتفعوا آبائهم كبارا ، كما عاتب بعضهم ولده  
 على العقوق فقال : ( يا ابنتى انك عقتنى صغيرا فعقتك  
 كبيرا ، واضعتنى وليدا فاضعتك شيخا . ) (٣)  
 وأهم العلوم هى المعارف الاسلامية فى القرآن والسنة  
 والفقه ولغة القرآن حتى يعترف الصغير ما عليه من واجبات  
 مستقبليه . (٤)

(١) سنن الداريمى رقم ٣٣٤ قيل مرفوع : والصواب أنه مرسل ، جامع

بيان العلم وفضله ٥١/١

(٢) سنن ابن ماجه ٤٨/١ حقه مصطفى الأعظمى وقال اسناده ضعيف  
 وفى كشف الخفاء مرفوعا ٤٣/٢ وقال المزى : هذا الحديث روى  
 من طريق تلغزيبية الحسن .

(٣) تحفة المودقة ص ٢٢٢

(٤) المرجع السابق ص ٢٢٩

وقال ابن خلدون : ( اعلم أن تعليم الولدان للقرآن شعار الدين، أخذ به أهل الملة ودرجوا عليه في جميع أعمارهم لما يسبق فيه إلى القلوب من رسوخ الأيمان وعقائده من آيات القرآن وبعض متون الأحاديث النبوية وصار القرآن أصل التعليم الذي يبنى عليه ما يحصل بعد من الملكات وسبب ذلك أن التعليم في الصغر أشد رسوخاً . (١)

واختلف العلماء في العلم الواجب تعلمه إلى رأيين : أحدهما يقول يعلم التوحيد والآخرة يعلم الفقه . وقال المتكلمون : هو علم الكلام إن به يعرف التوحيد . وقال الفقهاء : هو علم الفقه إن به يعرف العبادات والحلال والحرام . وهكذا يبدو لنا أن هذه فكرة إلزام التعليم أو وجوب العلم . فقال طاش كبرى زاده : ( اعلم أن حفظ القرآن فرض كفايه على الأمة لئلا ينقطع عند التواتر فيه فلا يتطرق إليه التبديل ولا التحريف ) (٢) قال الرسول صلى الله عليه وسلم : ( خيركم من تعلم القرآن وعلمه ) (٣) من هنا نجد أن التعليم واجب ، والدولة مكفولة بتوفير وسائل التعليم لأبناء المسلمين ، وحسب المسلمين على تلقى العلم . (٤)

(١) مقدمة ابن خلدون ط الرابعة دار احياء التراث العربى بيروت

ص ٥٣٧ - ٥٣٨

(٢) مفتاح ومضباح السياده / طاش كبرى زاده (ت ٩٦٢ هـ) ط دار الكتب الحديثه ٤٤٠ / ٢

(٣) صحيح البخارى ١٩١٩ / ٤ ر ١٠٠٠ ، وأخرجه أبو داود ١٤٥٢ ، والترمذى ٢٩٠٩

(٤) التربية الاسلامية للأهوانى ص ١٠٥

### مناهیة الاسلام بالیتامی

الیتیم لغة : فقد لن الاب ، وهو یون البلوغ. (١)  
 وشیرا : هو ایضا من مات ابوه وتركه ولم یبلـغ الحلم (٢)  
 لقول الرسول صلی الله علیه وسلم : ( لا یتیم بعد حلم ) (٣)  
 وقد اهتم الاسلام برعاية الیتیم والمحافظة علیـه  
 قال تعالی : ( ویسألونک عن الیتامی قل اصلاح لهم خیر  
 وان تخالطوهم فاحذروانکم ) (٤) ونهی عن اذلالهم وأوحشتی  
 اشعارهم بالمهانة والضعف والحرمات من الحنان والعطف  
 وحث علی الرفق بهم والانفاق علیهم اذا كانوا فقراء فقال  
 تعالی : ( وأما الیتیم فلا تقهر ) (٥) والمحافظة علی اموالهم حاکما  
 ان كانوا اغنیاء حتی یبلغوا سن الرشد فقال تعالی : ( ولا تقریوا  
 مال الیتیم الا بالتی هی احسن ) (٦) فنهی عن اذاعة اموالهم  
 بالاسراف وسوء التصرف والاهمال وقال : ( ولا تأکلوا أموالهم  
 الی اموالکم انه کان حویدا کبیرا ) (٧) .  
 وینزع ابن حزم الوصی الغنی والفقیر من أكل مال  
 الیتیم (٨) ، الا ان الاصح للفقیر ان یأکل منه بمعروف .

( ١ ) الصحاح للجوهری ٢٠٦٤/٥ ، لسان العرب ٦٤٥/١٢ ، القاموس  
 المحيط ١٦٣/٤ .

( ٢ ) المغنی ٢٢٣/٤

( ٣ ) سنن ابی داود ١١٥/٣

( ٤ ) الاية ٤ من سورة البقرة .

( ٥ ) الاية ٩ من سورة الضحی .

( ٦ ) الاية ١٥٢ من سورة الانعام .

( ٧ ) الاية ٢ من سورة النساء .

( ٨ ) المحلی ٢١٥/٥

وهناك آيات كثيرة تدعو للمحافظة على اموال اليتيم ورعايته  
والسنة تؤكد المحافظة على اليتامى ورعايتهم فيقول الرسول  
صلى الله عليه وسلم : ( أنا وكافل اليتيم فى الجنة ) (١) وقال  
( ايما مسلم ضم ينهما بين ابوين مسلمين الى طعامه وشرايه  
حتى يستغنى وجبت له الجنة البتة ) (٢) .

فتجد ان الشريعة تدعو الى اناء مال اليتيم ان كان  
له مال ، وان لم يأن له مال تجعل الانفاق عليه واجبا على  
اقاربه وارحامه . فان لم يكن له ولي ولا وصى فعلى الدولة  
كفالتة ورعايته . (٣) ولا ينبغي ان يكلف اليتيم ما لا طاقة  
له به ، ولقد حذر الاسلام من ذلك ، فقد حذر عثمان بن  
عفان رضى الله عنه حين ولي الخلافة قال : ( لا تكلفوا  
الصبيان الكسب فانكم متى كلفتموهم الكسب سرقوا ولا تكلفوا  
الامة غير ذات الصنعة الكسب فانكم متى كلفتموها ذلك كسبت  
بفرجها ، وعفوا ان اعفكم الله ) (٤) .

ولقد كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يفرض لكل مولود حتى ولو  
كان رزقا مقدرا من الاموال كواجب على الدولة ، وقياما باحكام  
التكافل الاجتماعى الذى دعا اليه الاسلام . (٥)

(١) البخارى ٧٦/٧ مسلم ٢٢٠/٤ وابوداود ٣٣٨/٤ والترمذى

٣٢١/٤ .

(٢) مسند احمد ٣٤٤/٤ ، سنن الترمذى ٣٢٠/٤ ، مجمع الزوائد

١٣٩/٨ ، وقال اسناد حسن .

(٣) احكام القرآن لابن العربي ٣٢٦/١ ، كشف القناع ٤٣٦/٤

(٤) موطأ الامام مالك ٢ / ٩٨١

(٥) احكام الاولاد فى الاسلام ، زكريا البرى ط الدار القومية بالقاهرة

سنة ١٩٦٤م ص ٢٥

ويقرر الامام الغزالي أن على من كان في حمره يتيماً  
 أن يحسن اليه ، حتى في الخطاب ، فلا يخاطبه إلا بنحو  
 يا بني مما يخاطب به أولاده ، ويفعل معه من البر والمعروف والاحسان  
 والقيام في ماله ما يحب أن يفعل بماله وذريته من بعده  
 فإن الحزاء من حنن العمل ، وكما تدبّر تدان ، والأسلام كما خول  
 للإنسان الاشراف على أبنائه ورعايتهم وتدبير مصالحهم جعل له  
 ابن الغير في مال الغير على أولاده بما يحقق لهم المصلحة  
 فإذا حل به الموت فإن ما فعله يحدث لابنائهم . (١)

فيجب على الدولة الإسلامية أن تراعى حق اليتيم وأن  
 تكفل الرعاية والعناية الكاملة له مادياً ومعنوياً حتى  
 ينشأ فرداً صالحاً في المجتمع يأمن انحرافه وتشرد  
 واجترامه .

(١) مكاشفة القلوب المقربة من علام الغيوب لابي حامد الغزالي  
 تحقيق عبد الله حمد ابوزينه ط دار الشعب بالقاهرة

### رعاية اللقيط

اللقيط لغة : هو الوليد الذي يوجد على الطريق ولا يعرف أبواه (١)  
 وشرعاً : المنسوز سواء كان ما زال رضيعاً أم تجاوز  
 هذه الفترة ، إلا أنه لا يستطيع الاستقلال بنفسه . (٢) والتقاط  
 اللقيط ورعايته نهيها والحفاظ عليه واجب لقوله تعالى : ( وتعاونوا  
 على البر والتقوى ) (٣) وقول الرسول صلى الله عليه وسلم : ( من  
 لا يرحم لا يرحم ) (٤) . وقد اجمع الفقهاء أن اللقيط حرٌّ  
 ولا يصير عبداً لمثقله ولا ابناً في النسب . (٥)  
 وكل مال وحد مع اللقيط فهو له وينفق عليه منه (٦) أو  
 ينفق عليه من بيت مال المسلمين أن لم يكن له مال . (٧)  
 كما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان إذا أتى بلقيط  
 فرض له ما يصلح رزقاً ، يأخذه وليه كل شهر ويوصى به خسيراً  
 ويجعل لرضاعته ونفقته من بيت مال المسلمين (٨) .

- 
- (١) لسان العرب ٣٩٢/٧ ، المعجم الوسيط ٨٤١/٢  
 (٢) بدائع الصنائع ١٦٩/٤ ، المدونة ٤٥/٨ ، الام ٢٤٦/٦ ،  
 المغنى ٣٤٧/٦ .  
 (٣) الآية ٢ من سورة المائدة .  
 (٤) سبق تخريجه .  
 (٥) الاجماع لابن المنذر ص ١٠٤  
 (٦) الافصاح عن معاني الصحاح للوزير يحيى بن محمد بن هبيرة  
 الحنبلي ( ت ٥٦٠ هـ ) ٦٧/٣  
 (٧) حاشية ابن عابدين ٣٢٣/٣  
 القواعلم لابن رجب الحنبلي ص ٣٥٠ ومجمع الضمانات للبغدادي  
 الحنفى ص ٣١٢ - مجموعة بحوث فقهيه د . عبد الكريم زيدان ط  
 مكتبة القدس ص ٣٦٥  
 (٨) مصنف عبد الرازق ١٤٨/١١



وعند ما جىء له بلفظ قال لملتقطه هو حر لك ولاؤه وعليه  
نفقته (١) ، وقال بذلك جمهور الفقهاء (٢) ، فالشريعة الإسلامية  
اهتمت برعاية اللقيط وكفلت له حقوق الانسان ولا تأخذه بجريرة  
أمه وقد قال فقهاء الحنفية : ان التقاطه مندوب وواجب  
اذا ظن الواجد هلاكه . (٣)

وقال بعض فقهاء الشافعية والحنابلة : بان التقاطه فرض  
كفايه ، وذهب البعض بالوجوب المعيني لمن وجد اللقيط وحده  
دون غيره (٤) ، وقال الظاهرية فرض (٥) ، وقد اتفق جمهور الفقهاء  
على انه اذا ادعى اللقيط غير الملتقط واثبت نسبه منه ينزع  
من يد الملتقط ويمسك للمدعى نسبه لان في هذا مصلحة  
له في ثبوت النسب ، ولان الصغير يتشرف بالنسب ويحصل له  
من يقوم بتربيته على احسن وجه ، ويحافظ عليه من الهلاك . (٦)  
فالشريعة تحافظ على رعاية اللقيط وتؤمن له الحياة وتكفل  
بنفقته ورعايته وحفظه وقاية له من الانحراف والتشرد والاجرام .

(١) الموطأ ٢/٧٣٨ واسناده صحيح ، شرح السنه للبخارى ٨/٣٢٢

(٢) فتح القدير ٥/٤٤٣ ، الموطأ ٢/٧٣٨ الام ٣/٢٩٣

المغنى ٦/١١٢

(٣) المبسوط ١٠/٢٠٩

(٤) نهاية المحتاج ٥/٤٤٥ والمغنى ٥/٦٩٠

(٥) المحلى ٢/١٧٣

(٦) بدائع الصنائع ٨/٦١ ، المغنى ٥/٢٦٣ الاقتناع ٢/٦٧ ،

مجمع الضمانات ص ٣١٢

راجع رسالة احكام اللقيط في الفقه الاسلامي - عمر بن محمد السبيل

سنة ١٤٠٦ هـ .

### الشريعة الإسلامية وقاية من الاجرام

فما انتشار الجريمة  
يرى كثير من العلماء ان العلة الاساسية/ تكمن في البعد  
عن الشريعة الاسلامية منهج<sup>لشئ</sup> كامل في صنع الحياة .  
بالايمان الصادق والبعث والحساب يستأصل من النفس عوامل  
الشر ولان الاسلام يقوم على الوقاية بالآتى :

- ( ١ ) نظام خلقى قوامه اشاعة الفضيلة وازالة الرذيلة .
- ( ٢ ) نظام اجتماعى اساسه الاسرة الصالحة المتكاملة .
- ( ٣ ) نظام اقتصادى اساسه الانتاج والعمل .
- ( ٤ ) نظام سياسى اساسه اقامة العدل والامن . (٢)

ويؤدى الى الوقاية طريقان :

- ( ١ ) غرس الوازع الدينى وايقاظ الضمير وذلك بالتربية الخلقية  
وتهذيب النفوس لتحقيق الوقاية من المرض وتقديم الدواء للعلاج .
- ( ٢ ) اسلوب الردع والجزاء حسب النظام الجنائى الاسلامى لذلك  
تسرع الحد والتعزير وهو العلاج الحراشى الناجح الذى لا مناص  
فى استخدامه ، سيما مع الكبار .

---

( ١ ) تحديد المسؤولية الجنائية فى الشريعة الاسلامية د . محمد سلام  
مذكور - ابحاث الندوة العالمية لدراسة تطبيق الشريعة ومكافحة  
الجريمة بالرياض عام ١٣٩١ هـ . ص

( ٢ ) انظر تحديد المسؤولية الجنائية فى الشريعة الاسلامية ،  
د . محمد سلام المذكور المرجع السابق

بقيام الشريعة الاسلامية تقوم الشرطة بحفظ الأمن والأمر  
بالمعروف والنهي عن المنكر ، لتحقيق مصلحة المجتمع وحماية  
الحدث ، ووضع اجراءات لوضع عقبات امام الحدث الساعى  
لارتكاب المخالفة ، واتخاذ اجراءات تربوية لمنع الصغار  
من الاجرام .

كما تمنع كل الوسائل المهيئة لارتكاب الجريمة بل تعمل  
بكل وسيلة لانتشار الفضيلة .

والجريمة تزداد خطورة بضعف السلطة الحاكمة ،  
والوازع الايمانى . (١) فسوف يزداد عدد اجرام  
الاحداث زيادة مطردة طالما تقلد فى اغلب الاحيان  
الانظمة الوضعية وهى تختلف عنا فى عقائدها ، وعوائدها .

وقد ورد فى دراسة الامم المتحدة أن المملكة العربية  
السعودية هى اقل نسبة فى الاجرام من غيرها من الدول  
الاخرى ، وذلك راجع الى تطبيق الشريعة الاسلامية (٢) .

فينبغى الرجوع الى الحكم بالشريعة التى جاءت بمنهج  
حياة كامل شامل لتوجيه الصغار والكبار فى المجتمع  
قال تعالى : ( وانزلنا عليك الكتاب تبينا لكل شئ \* وهدى  
ورحمة يشرى المسلمين ) (٣) .

( ١ ) الشريعة الاسلامية واثرها فى الطاهرة الاجرامه ، محمود .  
القناوى ص ١٦ - فى الندوة العلمية لدراسة تطبيق الشريعة واثر  
مكافحة الجريمة بالمملكة العربية السعودية .

( ٢ ) دراسة لدراسة الامم المتحدة - امانة اشراف جندوم - ص ١٤٠  
جريدة بى اممكة شريعة السعودية ١١ - ٢١ شهر ١٤٠٦ -

١٤٠٦ / ٢ - ١٤٠٦ / ٢  
( ٣ ) السور السلاوى - موضحة وضروية / د . عبد الله بن عبد الله / جريدة ( ٢ )

واعتبر البعض الكفر وعدم الايمان هو اكبر مفسدة واكبر سبب من اسباب الاجرام (١) وعليه فان الايمان اكبر وقاية لان تحكيم الطاغوت فيه استعباد للشعوب وابداء لابنائهم كما قال تعالى : ( ان فرعون علا في الارض وجعل اهلها شيما يستمسف طائفة منهم يذبح ابنائهم ويستحي نساءهم انه كان من المفسدين ) (٢) .

والايمان والتسك بالشرعية الاسلامية في كل شيء لا شك يوصل الى الوقاية من الاجرام . والله سبحانه وتعالى يقول : ( ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر ) (٣) فاقامة الصلاة بصدق تمنع الانسان من الاجرام وقصة يوسف عليه السلام ( وراودته التي هو في بيتها عن نفسه وغلقت الابواب وقالت هيت لك ، قال معاذ الله انه ربي احسن عتوي انه لا يلج الظالمون ) (٤) .

والرسول صلى الله عليه وسلم يقول : ( لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ) (٥) فاقامة لشرعية في كل شيء تحفظ الانسان من الاجرام واقتها في الدولة تمنع المجتمع من الفساد وتقلل من الانعراف .

( ١ ) سبب الحرمة . عبد الله بن احمد قادري دار المحتج

سنة ١٤٠٦ هـ ص ٨٩

( ٢ ) الآية ٤ من سورة القصص .

( ٣ ) الآية ٤٥ من سورة العنكبوت .

( ٤ ) الآية ٢٣ من سورة يوسف .

( ٥ ) صحيح البخاري ١٣ / ٨ وسلم ٧٦ / ١

الرعاية الوقائية للاحداثفي المملكة العربية السعودية ومصر والكويتتمهيد وتقسيم :

اذا كنا قد عرفنا اهم انواع الرعاية الوقائية التي  
وضعها الاسلام للاحداث حتى يجنبهم الانحراف ، ينبغي  
ان نخصص دراستنا التطبيقية عن بيان رعاية الاحداث  
الوقائية في المملكة العربية السعودية التي تلتزم بالشريعة  
الاسلامية ضوابطها ولوائحها ، كما تعرض لرعاية  
الاحداث في مصر والكويت في ثلاثة مطالب :

المطلب الاول : الرعاية الوقائية للاحداث في المملكة  
العربية السعودية .

المطلب الثاني : الرعاية الوقائية في مصر .

المطلب الثالث : الرعاية الوقائية في الكويت .

المطلب الاولالرعاية الوقائية للاحداث  
في المملكة العربية السعودية١- دار الايتام :

بدأ الاهتمام برعاية الاحداث في عهد الملك عبد العزيز حين انشأ دار الايتام سنة ١٣٤٩ هـ الموافق ١٩٢٩ م لرعاية الايتام وذلك بتقديم المساعدات لهم ، وانيطت مهمة الاشراف عليها الى خيرة العلماء حتى بلغت سنة ١٣٧٥ هـ ثمان وعشرون داراً ، ثم انشئت ادارة خاصه اطلق عليها الرئاسة العامه لدور الايتام ، ووفرت الدولة لها الامكانيات الكافية لرعاية وتعليم الايتام . (١)

وفي عهد الملك سعود ظهر الاهتمام برعاية الاحداث المنحرفين وانشئت في عهده دار الاصلاح سنة ١٣٧٤ هـ الموافق ١٩٥٤ م وفي عهد الملك فيصل زاد الاهتمام بالجانب الاجتماعي ، خاصة في مجال رعاية الاحداث حيث ظهرت المؤسسات الاجتماعية لرعاية الاحداث وكذلك مؤسسات الرعاية الاجتماعية للبنات وتعليمهن امور دينهن وتبنيهن اخلاقاً . الى ان انشئت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية التي اصحت مسئولة عن رعاية الاحداث سنة ١٣٨٠ هـ . وقد وفرت لها الدولة كافة الامكانيات اللازمة والصلاحيات لتوفر الرعاية الكاملة للأطفال منذ ان ولد<sup>الطفل</sup> الى ان يبلغ راشداً ، من رعاية صحية وتعليمية

---

( ١ ) درامنتنا في الاحتياج - حسن علي خفاحي ص ٢٠١ .

وتربوية واخلاقية ونفسية ودينية حتى يخرج جيل صالح للحياة وحولت الرئاسة العامة لدور الايتام الى ادارة الرعاية الاجتماعية . وبعد دراسات ضمت هذه الدور بعضها لبعض لتأمين كافة وسائل الرعاية للاطفال وتحولت الى دور التربية الاجتماعية .

## ٢- دور التربية الاجتماعية للبنين والبنات :

تقوم بتوفير اسباب الرعاية للايتام بحيث تكسبون اقرب الى الاسرة الطبيعية ، ويقبل بها من فقد الوالدين او أحدهما أو من لا يوجد له قريب يتولى رعايته أو أن الظروف المحيطة به تهدد بانحرافه ، بحيث لا يقل عمره عن ست سنوات ولا يزيد عن اثنتي عشرة سنة . (١)

## ٣- مؤسسات التربية النموذجية :

تقوم برعاية الطلبة والايتم المتفوقين من خريجي دور التربية الاجتماعية بحيث تقدم الدور تقريراً يوضح ظروف الطالب المعيشية وأن يكون اكمل الابتداء بنجاح لا يقل عن ٦٥ ٪ وراعياً في التعلم المتوسط (٢) دون غيره من انواع التعلم الاخرى .

- 
- ( ١ ) المؤسسات الاجتماعية العاملة في مجال رعاية الاحداث والفكر الاسلامي د . احمد فوزي الصاوي - ضمن ابحاث معالجة الشريعة لمشاكل انحراف الاحداث بالمركز العربي للدراسات الامنية بالرياض ٣٥٩
- ( ٢ ) نفس المرجع ص ٢٠٨ و الخدمة الاجتماعية لحفاجي ص ٢٠٨

## ٤- دور الحضانة:

تقوم برعاية من فقد الرعاية الاسرية لظروف خاصه كاللقيط أو من فقد ابويه، أو لم يوجد من يقوم بحضنته نتيجة وفاة أو سجن أو مرض مستعصي أو معد وذلك منذ مولده الى السادسة من عمره (١) ثم يحال الى احدى دور التربية الاجتماعية ووزارة الداخلية الجهة المختصة والمسئولة عن كل ما يتعلق بالاطفال ولا يحق لاي جهة القيام بالحضانة الا بعد موافقة الوزارة كتابة (٢) كما لا يجوز ايداع الاطفال لدى دور حضانة اجنبية . (٣) وذلك حسب الشرط الآتي:

( ١ ) يجب على كل من يعهد به الى اسرة سعودية على الا يتجاوز سن الزوجين الخمسين عاما ويجوز عند الضرورة لرعايته من قبل امرأة فقط .

( ٢ ) كما يجب على كل من يعثر على طفل مجهول الابوين تسليمه الى اقرب مستشفى أو مركز شرطه لتأمين نقله الى اقرب مركز تابع للوزارة ، واذا وجد في قرية يسلم الى امير البلد بالتعاون مع القاضي فيها لإيداع الطفل لدى اسرة مناسبة تقل حضنته مؤقتا وتخضع الوزارة أو احد فروعها بذلك .

( ٣ ) تحفظ كل مستشفى او مستوصف بسجل خاص وسري للاطفال المجهولين .

- 
- ( ١ ) لائحة الاطفال المحتاجين للرعاية التي وافق عليها مجلس الوزراء بقرار رقم ٦١٢ في ١٣ / ٥ / ١٣٩٥ هـ - تراث القانون السعودي  
اعداد المستشار احمد سعد عبد الخالق ٣ / ٧  
( ٢ ) لائحة الاطفال المحتاجين للرعاية من المادة ٣ - ١٠





٥- دار ضيافة الفتيات:

تقوم برعاية الفتيات مجهولى الوالدين وتساعد الدار الفتيات على التمسك بالقيم وعادات المجتمع ، ورعاية ظروف كل فتاة ومتابعتها فى الدراسة ومساعدتها فى المذاكرة ، وحل مشاكلها فى المدرسة أو العمل ، وعلاجها والمحافظة عليها صحيا ، ومساعدتها فى الزواج واتمامه وتزويدها بما يلزم من نصائح لاستمرار الحياة الزوجية أن وجدت .

٦- مؤسسات رعاية الاطفال المعوقين :

وتقوم برعاية الاطفال المعوقين والمصابين بعاهات خلقية أو مرضية تعوق حركتهم بحيث تعمل المؤسسة على تنمية قدراتهم وتكفيهم اجتماعيا ونفسيا حفاظا عليهم من الاجرام والانحراف .  
ويقبل الطفل الذى لا يقل عمره عن ثلاث سنوات ولا يتجاوز خمس عشرة سنة . (١)

---

( ١ ) معالحة الشريعة الاسلامية لمشاكل انحراف الاحداث ٣٥٩  
مرجع سابق .

### عدم تشغيل الاحداث في الملكية رعاية وقائية للاحداث

نصت المادة ١٦٠ من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٦٠ (لا يجوز تشغيل المراهقين الاحداث والنساء في الاعمال الخطرة أو الصناعات الضارة كالالات في حالة دورانها بالطاقيسة والمناجم والمهن الصارة بالصحة او من شأنها ان تعرض الاحداث لاطار معينه ما يجب معه تحريم عظمهم فيها او تقييده بشروط خاصه).

كما نصت المادة ١٦١ (عدم تشغيل الاحداث والنساء اثناء فترة الليل فيما بين غروب الشمس وشروقها الا في الحالات التي يصدر بها قرار من وزير العمل ففى المهن غير الصناعية وحالات الظروف القاهرة).

اما المادة ١٦٢ - (لا يجوز تشغيل الاحداث المراهقين مدة تزيد على ست ساعات فى اليوم).

والمادة ١٦٣ - (لا يجوز تشغيل الحدث الذى لم يتم الثالثة عشرة من عمره ولا يسمح له بدخول اماكن العمل).

ويجب على صاحب العمل قبل تشغيل الحدث ان مستوفى منه المستندات الاتية وان يقوم بحفظها فى ملفه الخاص :

- ( ١ ) شهادة رسمية ب ميلاده او شهادة بتقدير سنه صادره من طبيب مختص ومصدق عليها من وزارة الصحة .
- ( ٢ ) شهادته بلياقته الصحية للعمل المطلوب .
- ( ٣ ) موافقة ولي امر الحدث .

ويجب على صاحب العمل ان يخطر مكتب العمل المحتسب عن كل حدث يستخدمه خلال الاسبوع الاول من تشغيله وان يحتفظ فى مكان العمل بسجل خاص للعمال الاحداث يبين فيه اسم الحدث وعمره والاسم الكامل لولي امره ومحل اقامته وتاريخ استخدامه وذلك بإلاضافة الى السجل العام المنصوص عليه فى المادة ١٠ من هذا النظام .

### الرعاية الوقائية للأحداث في مصر

أخذت مصر بنظام الاصلاحيات منذ عام ١٨٩٤م الموافق  
١٨٩٤م حيث أنشأ مدير مصلحة السجون آنذاك أول  
اصلاحية في الاسكندرية ، وكان يهدف أن تكون اصلاحية  
أهلية ، فأنشأها معهداً خيرياً تقدم له الحكومة إعانة  
وكان يديرها ويشرف عليها بنفسه إدارة غير عسكرية .

وفي عام ١٨٩٦م الموافق ١٨٩٨م تم نقلها الى يسوق  
في القاهرة وفي عام ١٩١٩م الموافق ١٩٢٩م نقلت الى الجيزة  
حيث كان الأحداث يودعون في سجن عرف بالسجن الأسود  
وفي عام ١٩٢٨م الموافق ١٩٢٨م أنشئت اصلاحية الأحداث  
ونقل اليها الأحداث وكان يقبل فيها المجرمون والمشردون  
من الأحداث حتى عام ١٩٤٤م الموافق ١٩٤٥م بعد  
نقل فصل المجرمون ونقلوا الى مدرسة الحقل بالجبل  
الاصفر التي كانت تتبع لوزارة المعارف واقتصرت اصلاحية  
الجيزة على الأحداث المشردين خاصة (١)

وفي عام ١٩٤٥م الموافق ١٩٤٥م أنشئت أول اصلاحية  
للفتيات المشرديات والمحرمات على السواء ويتلقين فيها  
التعليم والطبخ والعسقل والتطريز والحياكة وغيرهسا .  
وكتب من الدول قد استعينة كلمة الاصلاحيات بهسميات  
أخرى مثل دور التربية للشباب في مصر ، ودور التوجيه الاجتماعي  
في المملكة العربية السعودية . (٢)

( ١ ) انحراف الأحداث و عبد العزيز فتح الباب ط الأولى سنة ١٩٥٢م

القاهرة مكتبة النهضة ص ١٢

- علم الاحتواء الجنائي - د . حسن الساعاتي ط القاهرة مكتبة النهضة ص ٣٥

( ٢ ) بحث دراسة تحليلية لمراحل تدوير الأحداث في المملكة العربية السعودية

مسعد بن سعد وقاص ص ٧٩ - جامعة القاهرة - سنة ١٩٨٠م

### الرعاية الوقائية للأحداث في القانون المصري:

تكفل الدستور المصري والقوانين السارية المفعول  
:، بالاهتمام بالنشئ \* ورعاية الطفولة والامومة - - - - -  
ذلك من التربيعة الاسلامية .

نصت المادة الثانية من دستور جمهورية مصر العربية  
سنة ١٩٢١ م. الموافق ١٣٩٢ هـ المعدل بقرار مجلس الشعب  
في ١٣ ابريل ١٩٨٠ م على ان ( الاسلام دين الدولة ، واللغة  
العربية لغتها الرسمية ، ومبادئ الشريعة الاسلامية المصدر  
الرئيسي للتشريع ) .

ونصت المادة ١٠ من الدستور على ان تكفل الدولة  
حماية الامومة والطفولة وترعى النشئ \* والشباب وتوفر  
لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم . كما نصت المادة ٩  
من الدستور ، على ان الاسرة اساس المجتمع - مع قوامها الدين  
والاخلاق .

ونصت المادة ١١ من الدستور على ان ( تكفل الدولة  
التوفيق بين واجبات المرأة نحو الاسرة وعملها في المجتمع  
دون اخلال باحكام الشريعة الاسلامية . )  
ونصت المادة ١٩ على ان التربية الاسلامية مادة اساسية  
من مناهج التعليم . والمادة ١٨ بان التعليم تكفله الدولة  
وهو الزامي في المرحلة الابتدائية ومحاني في مراحله المختلفة .

### الرعاية الوقائية في قانون الاحوال المدنية:

تضمنت نصوص القانون رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٦٠ م -  
بالقانون ١١ لسنة ١٩٦٥ م والقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨٠ م

الأحكام الأتية ذات الصلة بالرعاية الوقائية للأحداث:

١- نصت المادة ١٥ من القانون السابق على أنه ( يجب التبليغ عن المواليد خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ حدوث الولادة ) . كما نصت المادة ٢٢ على أنه ( يجب على كل من عشر على طفل حديث الولادة في المدن، أن يسلمه فوراً بالحالة التي عشر عليه بها - الى إحدى المؤسسات أو الملاجئ المعدة لاستقبال الأطفال حديثي الولادة أو الى أقرب جهة شرطه - التي عليها أن ترسله الى إحدى المؤسسات والملاجئ وفي الحالة الأولى يجب على المؤسسة أو الطحاً أخطار الشرطة، وفي القرى يكون التسليم الى العمدة أو الشيخ بمثابة تسليم الى جهة الشرطه، وفي هذه الحالة يقوم العمدة أو الشيخ بتسليم الطفل فوراً الى المؤسسة أو الطحاً أو جهة الشرطة ايها أقرب .

وفي جميع الحالات على جهة الشرطة أن تحرر محضرًا يتضمن ما تنص عليه اللائحة التنفيذية للقانون من بيانات خاصة بالطفل، ومن عشر عليه ما لم يرفض الأخير ذلك، ثم تخطر جهة الشرطة طبيب الحبة الصحية التي عشر في دائرتها على الطفل لمقوم الطبيب بتقدير سنه وتسميته ثلاثياً ثم بتعيين بياناته في سجل واقعات الميلاد غبقاً لاجراء اللائحة التنفيذية .

وإذا تقدم أحد الوالدين بأقراره بأبوة أو أمومة للطفل حرر محضر بذلك تثبت عليه كل البيانات الخاصة به . ( ١ )

( ١ ) قرار وزير الصحة رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٧٤م بشأن اوضاع استقبال ورعاية الأطفال المعثر عليهم وقرار وزير الداخلية رقم ٧٣ لسنة ١٩٦١م باللائحة التنفيذية لقانون الاحوال المدنية رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٥٦م والمذكرة الامامية للقانون ١٥٨ لسنة ١٩٨٠م وتقرر اللجنة المشتركة بالنشر التشريعية - يوليه ١٩٨٠م - ص ٢٩٧٦ - ٢٩٧٧ عن رعاية الاحداث - لبشرى الشورى ص ٤٢٢-٤٢٣

### حقوق ثبوت النسب للطفل

نصت المادة ١٥ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ م -  
بتقرير بعض أحكام الأحوال الشخصية على أن ( لا تسمع  
عند الإنكار دعوى النسب لولد زوجة ثبت عدم التلاقي  
بينهما وبين زوجها من حين العقد ، ولا لولد زوجة  
اتت به بعد سنة من غيبة الزوج عنها ، ولا لولد  
المطلقة والمتوفى عنها زوجها اذا اتت به بعد أكثر  
من سنه من وقت الطلاق او الوفاة ) .

وافضحت المذكرة الايضاحية للنص أن الدافع اليه  
أنه يجوز شرعا لولى الأمر أن يمنع قضاته من سماع  
بعض الدعاوى التى يشاع فيها التزوير والاحتيال . فلا  
ينفى هذا النص امكان ثبوت النسب للطفل بوسائله  
الشرعية من القرائن والبينه والاقرار ، مع توسعة الفقه  
الاسلامى فى هذا الموضوع .

وان كان حق النسب حقاً أصلياً للأم لثبوتها عندها  
تهمة الزنا ، فكذلك حق للطفل لما يترتب له من  
حقوق النفقة والحضانة والارث .

ونظم هذا القانون نفقة الصغار وحضانتهم كالآتى :  
- نفقة الصغير على أبيه الى أن تتزوج البنت ، أو تكسب  
ما يكفى نفقتها ، والى أن يتم الابن الخامسة عشرة من عمره  
قادر على الكسب المناسب كما اشارت المادة ١٨ من قانون  
٤٤ لسنة ١٩٢٩ م .

حق الحضانة : تنتهى حضانة الصغير للنساء ببلوغ الصغير سن العاشرة والصغيرة سن اثنى عشر سنة الا اذا رأى القاضى المصلحة خلاف ذلك . (١)

الميراث :

نصت المادة الثانية فى قانون الميراث رقم ٧٧ - لسنة ١٩٤٣م على استحقاق الحمل للإرث . كما جاء فى المادة الخامسة أن من موانع الإرث قبل المورث عمدا مورثه ، وكان القاتل عاقلا بالغاً من العمر خمس عشرة سنة وبالمفهوم انه لا يمنع الصغير ، وهذه رعاية للحدث .

الولاية على النفس :

اشار قانون الولاية على النفس رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٢م فى المادة ١٢ منه ( يقصد بالولى فى تطبيق أحكام هذا القانون الأب والأم والحد والوصى وكل شخص ضم اليه الصغير بقرار أو حكم من جهة الاختصاص واشترط القانون اهلية الولى ، وصلاحيته للولاية وحماية الصغير من الضياع والعبث والحفاظ على مصلحته .

وتسلب الولاية حسب المادة ٢ من القانون المذكور بالآتى :

- ( ١ ) من حكم عليه بحرية اغتصاب أو هتك عرض أو دعاره . (٢)
- ( ٢ ) اذا حكم على الولى بالاشهاد على الشافة المؤبد ، أو المؤقت .
- ( ٣ ) اذا عرغ الولى الاطفال للخطر وحكم عليه اكثر من مسره بهذا الشأن .

( ١ ) رعاية الاحداث - للشورى الشورى ص ٤٣١

( ٢ ) العت وحل محلها القانون ١٠ لسنة ١٩٦١م



- ٤ ) اذا حكم بايداع احد المشمولين بالولاية دارة  
من دور الاصلاح وفقا للمادة ٦٧ من قانون العقوبات  
بشأن الاحداث المشردين . (١)
- ٥ ) اذا اشتبه الولي بالفساد او الاذمان على الشرب  
او المخدرات او عدم العناية والتوجيه للصغير .
- فاذا سلبت الولاية من <sup>المحكمة</sup> عهد بالصغير بمن يلى المحكوم  
عليه او تعهد المحكمة الى <sup>يه</sup> اى شخص ترى المحكمة ذلك  
او تعهد بالمؤسسات الاصلاحية . كما اشارت بذلك المادة  
٤ من قانون الولاية على النفس .

#### الولاية على المال :

- نصت المادة الاولى من القانون ١٩ لسنة ١٩٥٢ على ان  
( للاب ثم للجد الصحيح اذا لم يكن الاب قد اختسار  
وصيا - الولاية على مال القاصر وعليه القيام بها ولا يجوز  
له ان يتنحى عنها الا باذن المحكمة ) والجد هنا ابو الاب .

### تشغيل الأحداث في مصر

تضمن القانون المصري أوجه الرعاية الوقائية للأحداث والحماية لمن تضطربهم ظروف الحياة إلى العمل للتكسب أو التدريب في سن الصفر ، فنصت المادة ١٤٤ بانه ( يحظر تشغيل أو تدريب الصبية قبل بلوغهم اثنتى عشرة سنة كاملة ) حماية ورعاية وحرصا لسلامة الأحداث وبلوغهم قسطا من التعليم ، ورتبت عقوبة على صاحب العمل الذى يعمل معه أحداث أقل من السن القانونية المسموح بها .

ومنع القانون الأحداث الذين تجاوزوا الثانية عشرة من تكليفهم ببعض الأعمال وبعض الأوقات رعايية لهم ومحافظة عليهم . وأباح <sup>فأعمالهم</sup> ببعض الأعمال كالفلاحة .

### الضمان الاجتماعي

نص القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧م بشأن الضمان الاجتماعى <sup>بالحق</sup> بوضع معاشات ومساعدات للايتام والأحداث والأسر المحتاجة ، فحددت المادة الثالثة من القانون السالف الذكر بأن المتصود بالأسرة ككل مجموعة مكونة من زوج وزوجه وأولاد أو بعض أفراد هذه المجموعة إذا كانوا فى معيشة واحدة ولو اختلفت محال الإقامة .

والايتام هم من توفى والدهم أو اباهم، وتزوجت  
امهاتهم والاولاد الابناء المعالون من الذكور والاناث حتى  
يتزوجن والاولاد حتى سن الخامسة عشرة. وكذلك شمل  
مجهولي الاباء أو الاب .

وعُدل هذا القانون بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٨ م -  
بالتوسعة بحيث أصبح يسرى حتى على معاشات المعاملين  
بأحكام قوانين التأمين الاجتماعى ، واية قوانين أخرى  
للمعاشات .

### حقوق الحدث فى القانون المدنى المصرى

#### ( ١ ) حقوق الحمل المستكن :

نصت المادة ٢٩ من القانون المدنى المصرى<sup>على</sup> ان تبدأ  
شخصية الانسان بتمام ولادته وتنتهى بموته ، ومع  
ذلك ان القانون عين للحمل المستكن حقه فى الميراث  
الذى نظمها القانون ٧٧ لسنة ١٩٤٣ م واجاز له الوصية  
بقانون ٧١ لسنة ١٩٤٦ م<sup>١</sup>

#### ( ٢ ) حقوق الحدث فى الاسم والنسب والاهلية :

نصت المادة ٣٨ من القانون المدنى على ان يكون لكل  
شخص اسم ولقب ، وحقه فى النسب بنص المادة ٣٤ .  
المادة ٣٥ ان القرابة المباشرة هى الصلة ما بين الاصول  
والفروع . وبمبلغه سن الرشد قضت المادة ٤٤ . يكون  
كامل الاهلية لمباشرة حقوقه المدنية . ومن الرشد هى  
احدى وعشرون سنة ميلاديه كائنه .

( ١ ) هذا نصه فى الشريعة : « ... »

### الرعاية الصحية

نصت المادة الاولى بالقانون ١٤٠ لسنة ١٩٨١ انه  
( لا يجوز لغير الاطباء البشريين مزاولة مهنة التوليد  
باية صفة عامه كانت او خاصه، الا لمن كان اسمها مقيداً  
بسجلات المولدات او مساعدات المولدات او القابلات  
بوزارة الصحة).  
كما اوصيت الوزارة على اهمية الرضاعة الطبيعية حسب  
توصيات منظمة الصحة العالمية . (١)

### الحضانة :

نصت المادة الاولى من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن  
دور الحضانة (٢) على ان دور الحضانة هي (كل مكان مناسب  
يخصص لرعاية الاطفال الذين لم يبلغوا سن السادسة وذلك  
لرعاية الاطفال اجتماعيا وتنمية مواهبهم وقدراتهم  
وتهيئتهم بدنيا وثقافيا ونفسيا بما يتفق مع  
اخلاق المجتمع وقيمته الدينية ، نشر التوعية بين اسر  
الاطفال ، تفوية العلاقة بين الاسر والاطفال).

---

(١) رعاية الاحداث - للبشرى الشعري ٥٢٠ - ٤٤١  
(٢) الحريدة الرسمية في ٨-٩/٧٧ العدد ٣٦ من رعاية  
الاحداث للبشرى الشعري ٥٢٠ - ٤٤١

### الرعاية الوقائية للاحداث في الكويت

خصصت دولة الكويت ادارة لرعاية الاحداث تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، وقد اتبعت هذه الادارة اساليب وأوجه الرعاية الحديثه .

كما تصدر تقارير سنويه عن نشاطها وتتضمن الاحصاءات وقد اعتمدنا على التقرير السنوى الصادر سنة ١٩٨٥ م - الموافق ١٤٠٥ هـ - وسنعرض اساليب الرعاية ووجهها ومؤسسات الرعاية بها .

## مؤسسات الرعاية بالكويت

### أساليب الرعاية

يمكن تقسيم اساليب الرعاية الى ما يلى :

- ( ١ ) يتم الأيواء للاطفال الذين لا أسر لهم وكل فئات العمر.
- ( ٢ ) الرعاية النهارية تستخدم مع الأحداث ذوى الأسر المستقرة حال كونهم غير متوافقين دراسيا مع المجتمع الخارجى .
- ( ٣ ) الرعاية المنزلية ، تتم للأحداث الذين تصادفهم مشكلات فى البيئة الخارجية ، ويمكن علاجها وتوجيهها فى البيئة الأسرية .
- ( ٤ ) الرعاية اللاحقة ، تستخدم للأحداث الذين سئلوا لأسرهم ويتابع لاستقرارهم فى البيئة الطبيعية .
- ( ٥ ) الحضانه العائليه ، تستخدم لرعاية الأحداث الذين لا أسر لهم وتقضى بتسليم الأطفال الى إحدى الأسر الكويتية الراغبة بالاحتضان وحسن رعاية الحدث بعد التأكد من صلاح الأسرة لذلك مع المتابعة من الاحصائيات والباحثات الاجتماعيات .

### أوجه الرعاية في الكويت

تحرص ادارة رعاية الاحداث على توفير جهاز فنى متكامل بكل دار يتكون من اخصائيين واخصائيات اجتماعيين ونفسيين ، ومشرفات ومشرفين اجتماعيين للبرامج المختلفة من برامج ( ثقافية وترويحية ورياضيه ) .

#### الرعاية الاجتماعية :

- تقدم بواسطة اخصائيات اجتماعيات مكتب البحث وذلك لاجراء البحوث الاجتماعية عن الحالات التى ترد .
- زيارة الاسر لارشادها وتوعيتها واعداد التقارير اللازمة لها .
- متابعة الحالات بعد تسليمها لاسرها وعودتها للمجتمع لمساعدتها على الاستقرار والتغلب على الصعوبات ويتم ذلك فى فترة مناسبة .
- اخصائيون اجتماعيون لاستقبال النزلاء الجدد وادماجهم فى اسر متجانسة ووضع الخطط العلاجية لكل حاله .
- المشرفون الاجتماعيون لتنفيذ الخطط العلاجية للنزلاء عن طرق البرامج .

#### الرعاية النفسية :

- يقوم الاخصائيون باجراء اختبارات الذكاء والمقالات لتحقيق التوافق النفسى ، والتعرف على ميولهم ورغباتهم وقدراتهم واستعداداتهم .

الرعاية التعليمية:

وتتسم بالآتى :-

- أ) الحاق الأطفال بالمدارس العادية والمعاهد الخاصة والمهنية أو مراكز محو الأمية الموجهة للمجتمع وذلك لابناء دار الطفولة ، ضيافة الفتيات ابناء الحضارة ، العائلية والضيافة الاجتماعية للفتيات .
- ب) كما تم فتح مدرسة بدار الرعاية الاجتماعية يدرس بها الابناء الطحوقون بالدار وابناء الضيافة الاجتماعية ( المعرضون للانحراف )

الرعاية الصحية:

تم توفير عبادة طبية ببعض الدور ويقوم العميل فيها طبيب لبعض الوقت تعاونه هيئة التمريض لمدار ٢٤ ساعة ، لاجراء الفحوصات الطبية للنزلاء قبل الايواء ومعهده .

الرعاية الدينية:

تهتم الدور ببحث الانتاء على اداء الشعائر الدينية من صلاة وصيام . وتقوم بعقد ندوات دينية لغرس القيم الدينية فى نفوس الاطفال وتعلمهم الاداب الاسلامية . والاحتفال بالمناسبات الدينية وعقد بعض الندوات لأولياء الأسر ، ويقوم بذلك واعسسط متدرب من وزارة الأوقاف ، ودور يقوم فيها المدرسون والاحصائون .



### الرعاية المهنية :

تم انشاء ورش مهنية بالتنسيق مع وزارة التربية  
لابتلاء دار التقويم ، ويقوم الاختصاصي بمراقبة  
ومتابعة الاطفال وينسق مع الادارة المركزية ، للوقوف  
على الدورات التدريبية المناسبة التي يمكن الحاق  
الاحداث بها .

### الرعاية الترويحية والثقافية :

لكل دار برنامج خاص يناسبها حسب سير العمل  
فيها وتحقيق الاهداف الاجتماعية والنفسية والتربوية .  
وذلك لاكساب الاحداث الخبرات الجماعية ، وشغل  
وقت الفراغ بطريقة سليمة ، لما يخلق علاقات سليمة  
ومهارات فردية خلال ممارستها الانشطة الاجتماعية  
والرياضية والثقافية والصحية والترويحية والفنية .

## أنواع مؤسسات الرعاية بعد ولادة الكويت

### ( ١ ) دار الطفولة :

هي مؤسسة حكومية تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تأسست عام ١٩٦١ الموافق ١٤٨٢ هـ وتقوم بالرعاية الشاملة لفئتين من الأطفال :-

أ - الأطفال بدون أسر وهي دائرة إذا وجدت حضانه عائليه او بعد بلوغهم الثانية عشرة من العمر ينقل الى دار الضيافة بالنسبة للذكور ، والاناث :-

ب - الأطفال ذوو الأسر المتصدعة وتكون اقامتهم مؤقتة وتعتبر الدار الاسرة البديلة لهؤلاء الأطفال فتقوم باشباع حاجياتهم الضرورية وتوفير لهم الرعاية الكاملة حيث يتم توزيعهم بالدار في مجموعات متجانسة في السن ويشرف عليهم عدد من الاختصاصات الاجتماعية والمشرفات والمربيات .

### ( ٢ ) الحضانه العائليه :

وهو أسلوب استحدثته الوزارة طبقا للائحة المنظمة الخاصة بالحضانه العائليه التي صدرت في اغسطس ١٩٦٧م الموافق ١٣٨٧ هـ ثم بالقانون رقم ٨٢ لعام ١٩٧٧م الموافق ١٣٨٧ هـ ويقضى بتسليم طفل او أكثر من اطفال دار الطفولة الى احدى الاسر الكويتية لتنشئته وتربيته ويقوم جهاز من دار الطفولة بمراقبة الحضانه العائليه



### ٤ ) دار ضيافة الفتيات :

تتبع لإدارة رعاية الأحداث التي تبذل أقصى الجهد لمساعدة الفتيات لغرس القيم والعادات بالمجتمع ومراعاة ظروف كل فتاة حسب السن واسداء النصائح للفتيات أولاً بأول لتحقيق التوافق النفسى والاجتماعى لدى الفتاة، ومتابعة من المشرفات بسلوك وتصرفات الفتيات داخل وخارج الدار لوضع الحل المناسب لها وتزويدهن بالنصائح الجماعية والفردية السرية . ومساعدة الدارسات فى المذاكرة ، وحل مشكلة العائلات ، ومتابعة الحالات المرضية ، عمل دراسه اللازمة والمقابلات الأولية فى حالات طلب الزوجات منهن مع تقديم المساعدة والعون وتزويدها بما يلزم من نصائح لاستمرار الزواج . (١)

---

( ١ ) التقرير السنوى العام ١٩٨٥ م لإدارة رعاية الأحداث التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالكهيت ص ٢٦-٢٧ .

### خاتمة

رغم الرعاية الوقائية التي اوضحناها الا اننا نرى ان الاحداث في الدول الاسلامية في حاجة الى مزيد من الرعاية الوقائية . من جانب الآباء والاهل ومن جانب الدول . وذلك حماية لهم من فساد العقيدة والاخلاق سيما وان اطفال اليوم هم رجال الغد واذا اهل هذا الكم اصبح مفعول هدم يرتكب كثيرا من الجرائم ، لذا يجب ان نبحث الاسباب التي تؤدي بهم الى الاجرام

# الفصل الثالث

أسباب إجرام الأحداث

### الفصل الثالث

#### أسباب اجترام الأحداث

تمهيد وتنظيم

- البحث الأول : مدى اعتبار الورثة سبباً للجرائم  
البحث الثاني : الأسباب الخاصة بذات الحدث  
البحث الثالث : الأسباب المحيطة الخارجية للحدث

## أسباب إجرام الأحداث

### تمهيد وتقسيم :

كثير إجرام الأحداث في العصر الحديث في الدول التي تخلت عن المنهج اللسبي بمقد أن تعقدت طرق الحياة وأضحت أسبابها ودوافعها خفية ويصعب استجلاؤها ومعرفة أبعادها ، لتتنوع الأساليب وتشعب الطرق التي يسلكها المجرمون في الوصول إلى مآربهم لذلك سوف نبدأ بتعريف السبب وتعديد الأسباب وصولاً إلى تقسيم الفصل .

### معنى السبب :

السبب لغة : كل شيء يتوصل به إلى غيره . (١)  
وشرعاً عرفه الآمدي : كل وصف ظاهر منضبط دل الدليل السمعي على كونه معرفة لحكم شرعي . (٢)  
وعرفه البعض : بأنه عبارة عما يكون طريقاً للوصول إلى الحكم غير مؤثرفيه . (٣) فهو ما أحدث الجريمة لا يذاته بل بواسطة وكان علة للجريمة (٤) فهو مجموعة من العوامل الدافعة واللازمة لتحقيق النتيجة . (٥)

(١) مختار الصحاح للرازي ص ٢٨١

(٢) الاحكام ٩٨/١

(٣) التعريفات لأبي الحسن علي بن محمد بن علي الجرجاني المعروف

بالمسيد الشريك ط دار تونس ١٩٧١ م ١٠٥

(٤) التشريع الجنائي الاسلامي - عبد القادر عوده ، ١/ ٤٥١

(٥) انحراف الأحداث - لهنير العصور ص ٧٥



ولقد ورد لفظ السبب في القرآن في قوله تعالى :  
 ( فليندد بسبب إلى السماء ثم ليقطع فلينظر هل يذهب  
 كيد ما يغيظ ) (١) وقال تعالى : ( ثم اتبع سببا ) (٢)

وجمعها اسباب ، قال تعالى : ( ورأوا العذاب  
 وتقطعتم بهم الأسباب ) (٣) وقال : ( فليوتقوا في الأسباب ) (٤)  
 وتناول الباحثون اسباب اجرام الاحداث واختلفوا  
 فيها كل حسب وجهة نظره .

فعلماؤا الوراثة - يرجعون الاسباب الى عوامل  
 بيولوجية ، عضوية بحثه تنتقل من جيل الى آخر  
 عن طريق الوراثة ، بحيث ينتقل الاجرام من السلف  
 الى الخلف .

وعلماء النفس : يرون ان الاسباب لا تخرج من اسباب نفسية  
 بحثه ، بالدوافع الشعورية واللاشعورية .

وعلماء الاقتصاد : يعطون الاسباب الاقتصادية  
 من فقر وغنى الاهمية الكبرى في الانحراف .

وعلماء الاجتماع : يرجعون الاسباب الى اسباب  
 اجتماعية تؤثر فيها البيئة المحيطة بالحدث . (٥)

(١) سورة القصص : ٦٤  
 (٢) سورة القصص : ٦٤  
 (٣) سورة القصص : ٦٤  
 (٤) سورة القصص : ٦٤  
 (٥) سورة القصص : ٦٤

وآخرون يرون أنَّ السبب هو فقدان الإيمان أو ضعفه (١) والبعض يرى أنها أسباب متعددة ومتفاوتة ، فما يكون سببا أساسيا في حالة ، يكون فرعيا في حالة أخرى . (٢)

والإسلام لا ينكر تعدد الأسباب الموعدة للجرام وهذا ما نؤيده بل هو الاتجاه السائد عند علماء الإجرام . ونعبر عن الأسباب الموضوعية التي عمدت لها كثير من الباحثين على أنها تؤدي إلى انحراف وإجرام الأحداث.

١- أسباب الجرمية :  
٢- أسباب الانحراف :  
٣- أسباب الإجرام :  
٤- أسباب الجريمة :  
٥- أسباب الجريمة :

---

( ١ ) سبب الجريمة د . عبد الله بن أحمد قادري  
طدار المجتمع طبعه ثانيه سنة ١٤٠٥ هـ ص ٨٥  
( ٢ ) انحراف الأحداث ، لمنير العصر ص ٩٢

## المبحث الأول

### مدى اعتبار الوراثة سببا للجرام

الوراثة هي انتقال الصفات الوراثية من الأصل إلى الفرع . ويكون ذلك بالتناسل ، أى باتحاد الحيوانات المنوية من الرجل وبويضات الأنثى على اثر جماع بينهما . (١) واختلف العلماء في اعتبار الوراثة سببا للجرام لثلاثة آراء :

- الرأي الأول : بأن الوراثة سبب للجريمة ، أى أن المذنب لو كان الجاني ينتقل للحدث من السلف إلى الخلف بحيث أن الإنسان يولد مدمنا بالجريمة مطبوعة على جسمه ، وأول من قال بهذا ( لومبروزو ) (٢)
- الرأي الثانى : قال البعض إن الوراثة ليس لها أثر فى الجريمة (٣) مطلقا .
- الرأي الثالث : وسط بين هذين الرأيين أى أن الوراثة وحدها لا تؤدى إلى الجريمة ، وإنما تؤدى إلى توافر ميل نحو الجريمة ولا بد له من عوامل أخرى . (٤)

- 
- ( ١ ) علم الاجرام - رسيسم بهنام ١٠٣/١  
- الوراثة وأسباب الجريمة - بحث مقدم بمجلة الأمن والحياة  
العدد الرابع الستة ١٤٠٠ هـ ص ٢١
- ( ٢ ) شيراز لومبروزو - طبيب ايطالى له كتاب الرجل المجرم ( ت ١٩٠٩ )  
- علم الاجرام - لرسيسم بهنام ١٠٤/ ١  
- أصول علم الاجرام والعقاب - د . روفعبيد ط خاصة دار الفكر ص ٨
- ( ٣ ) سبب الجريمة - د . عيد الله بن أحمد قادري ص ١٣-١٤
- ( ٤ ) علم الاجرام - رسيسم بهنام ١٠٤/ ١  
- أصول علم الاجرام - د . روفعبيد ص ٨٠

### أدلة الرأي الأول:-

بعد الدراسات التي قام بها لبروزو قال : إن المجرم يولد مجرماً بطبيعة تكوينه ، ويتصف عنده بثلاث صفات يسميها ( صفات الانحلال ) وهي عضوية ، عقلية ومزاجية ونفسية - ونمثل لها فيما يلي :

#### الصفات العضوية :

إن النموذج الاجرامى أى المجرم الطبعى تكون عنده جمجمة الرأس أصغر أو أكبر من الحجم الطبيعى ، حواجبيه كثيفة ، أنف الأنف ، فكه عريض ، أذناه عريضتان ، شعره كثيف ، ذراعاه طويلتان ، يوجد فى إحدى قدميه أو يديه أصبع زائد ، عيناه غائرتان ، جبهته ضيقة منحذرة ، أسنان غير منتظمة . (١)

#### الصفات العقلية:

هى ضعف الذكاء عن متوسط الذكاء لدى الأحداث السوى وإن كان لا يمنع أن ينفرد بعض الأحداث الجرميين بذكاء نادر . (٢)

( ١ ) علم الاجرام وعلم العقاب - د . عيود السراح ط ثانیه بالكويت

سنه ١٤٠٣ هـ ص ١٨٥

- مدخل لدراسة ظاهرة جنوح الأحداث فى الدول العربية الخليجية

د . اكرم نشأة إبراهيم ، فى كتاب جنوح الأحداث ط أولى ١٩٨٤ م -

بالكويت ص ١١١-١١٢ .

- انحراف الأحداث لمنير العصره ، ومشكلة العوامل - د . منير العصره

ط المكتب المصرى الحديث ١٩٧٤ م - ص ١٢٧ .

( ٢ ) أصول علم الاحرام - رءوف عبيد ص ٨٠

### الصفات المزاجية والنفسية :

الحدث المحرم بالتكوين يكون حاد المزاج ضعيف  
الاحساس بالألم شديد الغرور والاعتداد بنفسه مع  
الأنانية والكسل وعدم ضبط النفس وضعيف الوازع الأخلاقي  
ويرى لمبروز أنه يكشف وجود خمس من هذه الصفات  
للمجرم ، وقد مرت تجارب واحصاء لمبروز بعدة مراحل  
ففي المرحلة الأولى وجد أن نسبة من توفرت فيه هذه  
الصفات الجسمية تتراوح بين ٦٥٪ إلى ٧٠ وفي المرحلة  
الثانية وجد النسبة تتراوح بين ٣٠٪ إلى ٣٥٪ . مما  
جعلته يضيف إلى ذلك المحرم ، المرضي ، بالصراخ ويرى  
مع ذلك على أن المجرم بالميلاد مسوق بصورة حتمية إلى  
الجريمة عاجلاً أو آجلاً (١) . وأكد عليها رغم  
الوقاية وجهود السلطات المختصة لمعالجها . (٢)

### أدلة الرأي الثاني :

وهو الذي ينكر دور الوراثة في تكوين الجريمة ويعتبر  
أن الجريمة لا يمكن أن تأتي عن الوراثة . ولو كان الأمر  
كذلك فأن الأسرة المحرمة تنحصر في سلالة معينة  
متولد منها مولود فأن مصيره الاجرام وان هذا الرأي  
معارض للأديان السماوية التي تدل كلها ان الانسان  
خلق مصحوباً بهدى الله تعالى منذ آدم عليه السلام  
الى خاتم الأنبياء والمرسلين محمد صلى الله عليه وسلم . (٣)

( ١ ) علم الاجرام وعلم العقاب - عبود السراح ص ١٩٠

( ٢ ) أسباب الجريمة وضعف السلوك الاجرامي - د. عدنان الدوي  
ص ١٢٥ .

( ٣ ) سبب الجريمة ص ١٤

ولو كان سبب الجريمة وراثة لما سئل الانسان عن عطيه  
لأن الوراثة لا ارادة للانسان فيها - والله سبحانه  
وتعالى يقول : ( ولا تنزر وازرة وزر أخرى ) (١)  
والرسول عليه الصلاة والسلام يقول : ( كل مولود  
يولد على الفطرة . ) (٢)

### أدلة الرأي الثالث :

قالوا بأنّ للوراثة أثراً جسمى وعقلياً ونفسياً  
ولكن لا بد من توفر أسباب أخرى مساعدة، وإن دور  
الوراثة يظهر بصورة أوضح عند الصبا، ولا ينهض  
انكار عامل التربية وعامل البيئة، لأن التربية الحسنة  
والبيئة الطيبة لها أثرهما في ان يصير ابن المجرم  
مجزماً. وانما يسهل عليه أكثر من سواه، فهو  
لا يرث الجريمة وانها يرث الهيل نحوها، وإن الميل  
إلى الفعل لا يعنى بالضرورة حتمية وقوع هذا الفعل . (٣)  
"لعل الذى سأل من اصل مجرم اذا اصاب تربية  
ساحية وبيئة حسنة كانا له وقاية من الجريمة ."

( ١ ) الآية ١٦٤ من سورة الأنعام .

( ٢ ) سبق تخريج الحديث .

( ٣ ) علم الاحرام - رمسيس بهنام ١٠٦/١ - ١٠٧  
- علم النفس التربوى فى الاسلام - د . مقتاد بالجن - د . مصطفى  
القاصى ص ٩١ - عن كتاب معالجة الشريعة لمشاكل انحراف  
الأحداث ص ١٧٤

فالميل الوراثي يوجه الصبي في اختيار البيئته  
ويشتر بمواظمتها ، فإذا كان الأصل فاسد قد يتحسن الفرع  
ولكن لا يفلح في إزالة كل العيوب ، وقال بعض ( ليست  
الجرثومة للمرض شيئاً وإنما التربية هي الكل ) ( ١ )

### الآراء في الميزان

وجه النقد إلى لمبروزو في منهجه وقصره ميدان  
البحث على المجرمين على سبب واحد ، ويمكن أن توجه  
النقد الموجه إليه فيما يلي :

( ١ ) إن طريقة البحث الإحصائي ليست هي الوحيدة في  
أسلوب البحث ، ولا تكفي دراسة المجرمين . بغير مقابلة  
بالأسوياء ، فقد أقام لمبروزو نظريته من خلال البحث  
في أربع مائة من المجرمين .

( ٢ ) صلب كل نظريته على سبب واحد دون مراعاة  
الأسباب الأخرى ودراستها دراسة متعمقة وإحصائها  
فلم يبحث السبب الاقتصادي ولا الاجتماعي ولا الإعلامي  
مثلاً .

( ٣ ) إن الصفات التي قال بها في وصف الانسان  
المحرم توجد في كثير من الأسوياء كما هو ملاحظ .

( ٤ ) تخالف النظرية المسئولية الجنائية ، إذ يترتب عليها  
بطلان العقاب والتأديب . ( ٢ )

( ١ ) علم الاجرام - رمسيس بهنام ١٠ / ١٠٦ - ١٠٧

( ٢ ) علم الاحرام والعقاب - د . مأمون سلامة ط ١ دار الانسان بمصر  
سنة ١٩٧٥ م - ص ٢٧ - ٣١ .

- علم الاجرام - رمسيس بهنام ١ / ١١٨

٥) ثم ان السبب الوراثي سبب فردى والجريمة ظاهرة اجتماعية ، لأن المجتمعات على اختلافها سواء كانت متقدمة أم نامية متخلفة أم متوازنة توجد بها الجريمة وقد تتميز بعض المجتمعات بنوعية معينة من الاجرام يتناسب مع التقدم الحضارى والعلمى لها ولكن لا يمكن على أية حال أن يقال إن ذلك وليد الوراثة ، ولكن الواقع انها هى نتيجة أسباب كثيرة ، وقد كشفت الدراسات اللاحقة فشل النظرية الوراثية ، لأن فكرة الوراثة منفردة تتنافى مع ما قرره الاسلام من مسئولية الفرد الجنائية والمدنية . (١) وإن كان الاسلام لا يمنع من أن يرث الانسان بعض الصفات السائدة مثل الطول ، ولون العينين والشعر وهكذا . فقد جاء فى الحديث : ( أن رجلا من أهل البادية جاء الى النبى صلى الله عليه وسلم فقال : ( إن امرأتى ولدت غلاما أسود - فقال له النبى : هل لك من ابل ؟ قال : نعم . قال : ما لونها ؟ قال : حمراء . قال : فهل فيها من أورك ؟ قال : نعم ، قال : أنى ترى ذلك ؟ قال : لعلها نزعته عرق . قال : قلعل هذا نزعته عرق ) (٢)

(١) مكافحة الجريمة فى الشريعة الاسلامية - ابراهيم عبد الله الناصر

ط بغداد سنة ١٩٧٢م ص ٣٠ - ٤١ .

(٢) البخارى ٣٨٠/٩ - سلم ١٥٠٠/٢ - الموطأ ٢٧٠/١



ففي هذا الحديث اثبات القياس حيث أحال  
اختلاف اللون بين الوالد والمولود على نزع العسرق  
بالقياس على اختلاف ألوان الأبل مع اتحاد الفحل  
واللقاح . ( ١ ) فيمكن أن تنتقل صفة الطول واللون  
والقصر والعينين والشبه في الشكل الخارجى وبعض  
الأمراض عن طريق الوراثة ، كما هو مشاهد الآن ولكن  
الوراثة لا تعد سببا مباشرا في ارتكاب الجريمة  
لأن الجريمة مكتسبة وظاهرة اجتماعية وليست وراثية  
ولأن تفسير الأخلاق ممكن حتى في الحيوانات ( ٢ ) فمن  
باب أولى تفسير سلوك الحدث الأنسان .

فالطفل لا يرث الجريمة كما نورت بعض الأمراض  
إلا أنه يتأثر ببعض الشئ نتيجة التقليد والمحاكاة  
فهو مولود على الفطرة ، قابل للإصلاح والافساد  
وأنه يستحيل أن يكون الطفل من حين ولادته يرث  
الاحرام ، والله سبحانه وتعالى يقول : ( والله اخرجكم  
من بطون امهاتكم لا تعقلون شيئا ) ( ٣ )

( ١ ) شرح السنة للبخارى ٢٧٣/٩ .

( ٢ ) يمكن أن ينقل البازي من الاستيحاش الى الأنر والكلب  
من شره الأكل الى التأدب والامساك والتحلية - احداً

علوم الدين ٤٨/٣

( ٣ ) الاية ٧٨ من سورة النحل .

ثم إنَّ علماء القانون والنفس والاجتماع والاجرام  
 يرون أنَّ أسباب الاجرام بالنسبة للأحداث لا بدَّ أن  
 تكون مجموعة عوامل بايولوجية واجتماعية ونفسية  
 وبيئية . والى اليوم لم يثبت العلم أنَّ هناك فردا  
 ولد مجرما . (١)

---

( ١ ) مبادئ علم الاجرام د . روف عبيد ٢٨٧/٢ .  
 - علم النفس في خدمة الأمن - لجور - ريتشارد - ترجمة  
 اللواء حسن طلعت عبد الوهاب ص ٢٢٢ - ٢٣٢ .  
 - اجرام الصغار ومحاكم الأحداث - بحث في مجلة  
 القانون والاقتصاد التونسية لسنة ١٩٦٦م لمحمد الحداد  
 العدد السادس ص ٩٢ .

## المبحث الثاني

### الأسباب الخاصة بذات الحدث

نقصد بالأسباب الخاصة بذات الحدث ، المتعلقة بشخصه من الجنس والسن والمراهقة والحالة الجسمية والروحية فنبحث أثرها على اجرام الحدث فيما يلي :

#### ( ١ ) الجنس :

تظهر أهمية الجنس المذكور والمؤنث كعامل مهين ، للجريمة من ناحيتين :

١ - اختلاف الاجرام كما ونوعا تبعا للجنس المذكور والمؤنث بد الأنثى تحكمها أطوار فسيولوجية (١) لا يخضع لها الرجل ففي غالبية بقاع العالم نرى الذكور أكثر اجراما من الإناث ، وفارق كبير ، في كل مجتمع صغير وكبير ، رجالا وأحداثا في جميع أنواع الجرائم . (٢) إلا أن الأنثى تنفرد بجرائم خاصة تتصل بطبيعتها كأنثى مثل جريمة (البغاء ) والاجهاض (٣) وان كان لا يمنع ذلك اسمهم الذكر فيها .

إن الوقوف على البيانات الاحصائية تكشف أثر الجنس في الجريمة وسنقتصر في ذلك على بعض الاحصائيات في المملكة العربية السعودية والكويت على أساس ما نشر لنا من احصاءات قريبة العهد نسبيا .

- 
- ( ١ ) كالحيض ، والحمل ، والرضاعة ، وغيرها .  
 ( ٢ ) علم الاحرام - رسيير بهنام ص ١٢١/١ - ١٢٤  
 علم الاجرام والعقاب - عود السراج ص ١٢٦ - ١٢٧  
 أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الاحرامى - عدنان الدورى ص ١٥٠ - ١٥١  
 ( ٣ ) علم الاحرام - رسيير بهنام ص ١٢١/١ - ١٢٤ .

ففي السعودية كانت نسبة الاجرام بالنسبة للأحداث  
الأنث مقابل الذكور ١٩٣/٦٠ حسب الاحصائيات لعام  
١٣٩٩ - ١٤٠٠ هـ (١)

وفي سنة ١٤٠٠ - ١٤٠١ هـ كانت النسبة ١٨٥/٤٤

أما في الكويت فكانت سنة ١٤٠٦ حسب التقرير السنوي  
لادارة رعاية الأحداث بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل  
نسبة الأنث إلى الذكور ٨٩/٣٠ وفي سنة ١٤٠٥ هـ  
كانت النسبة ١٩١/٥٠ (٢)

## ( ٢ ) السن والمراهقة :

نقصد بالسن عمر الحدث ومن كان دون التمييز فهو  
قاصر لا يميز بين الخير والشر والنافع والضار  
أما عند التمييز فيميز بين الأشياء وفي فترة المراهقة  
التي تتميز بخصائص جسمية ونفسية مميزة يكون  
لها أثر كبير في الأحداث بعد أن تتفاعل مع الأسباب  
الأخرى لتسهل اجرام الحدث وانحرافه ، وبصفة  
خاصة في سنين المراهقة أي الفترة قبل البلوغ ويقرر  
الطب النفسي خطورة هذه الفترة (٣) .  
وقد أثبتت الاحصاءات أيضا على نوع الجريمة فسي  
هذه الفترة ، فالجرائم الجنسية والغصب والسرقة ترتفع  
معدلاتها بالنظر الى غيرها من الجرائم في ذات السن (٤)

(١) كتاب احصائيات نسبي ١٣٩٩ - ١٤٠٠ هـ ا د دة - جامعة الكويت  
والدراسات والاحصاء وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالعمارة العامة  
السعودية .

د. راسية عفا ، نه السمات الشخصية للجانحين وفير الجانحين / حسب  
عد. انتاج الامدء - ... الق. ماجستير سبق الشارة الس. ١٣٩٥ هـ

(٣) التقرير السنوي لادارة رعاية الأحداث بوزارة الشؤون الاجتماعية

والعمل لسنة ١٩٨٥ م وسنة ١٩٨٦ م .

(٣) الطب النفسي الشرعي - د. محمد كامل الخولي ص ٥٣ - ٥٤

(٤) علم الاحرام رسيير سبنام ٢٦٣/١ ، ٢٦١ ،

- علم الاحراء والعقاب - عيون السراج ص ٢٢٥ - ٢٢٦

(١) وفي المملكة العربية السعودية في السنوات من ١٣٩٩ الى ١٤٠٢ هـ كانت النسبة في سن ١٥ - ١٨ تمثل ٨٠٪ ، ١٩ - ٢٥ هـ تمثل نسبة ٥٩٪ ، كما ان الجدول المرفقة .

وفي الكويت من سنة ١٤٠٥ هـ الى ١٤٠٦ هـ تمثل السن من ١٥ الى ١٦ سنة أعلى نسبة ٥٣٪ (١) - ومن ١٣ الى ١٦ تمثل النسبة ٦٤/٣٦ . (٢)

فيزداد أسباب الاجرام في مرحلة المراهقة إلا أنها لم تكن أسباباً ثابتة ، وإنما هي أسباب عارضة سواء كانت السن أم المراهقة . (٣)

فإن فترة المراهقة يمكن أن تكون عاملاً منبهاً للاجرام فنجده في تكتل المراهقين في تكوين عصابات إجرامية ينزع افرادها إلى السرقة والا خلال بالاً من المصام (٤) .

إن في هذه الفترة تزداد ثقة الحدث بنفسه وتتسع علاقته بالناس ، إن كان متفتحاً وتقل علاقته بالآخرين إن كان منطوياً حول نفسه . كما يميل إلى وجهة نظره الشخصية إن يبدأ في اظهار الاستقلالية وتكوين الشخصية ويهتم بالمظاهر الخارجية ، والميول الفنية ، والأدبية ويسعى إلى تحقيق التوافق الشخصي والاجتماعي .

كما ترتبط هذه الفترة باضطرابات سلوكية ناشئة عن المشكلة الجنسية ، وقد تساعد أو تتعود بالحدث إلى الانحراف والاجرام . (٥)

(١) كتاب الاحصاء السابق ، ورسالة الماجستير السابقة .

(٢) التقرير الكويتي السابق .

(٣) سبب الجريمة - عبد الله أحمد قادري ص ٢٢

(٤) علم الاحرام - رمسيس بهنام ١/ ٢٨٠

(٥) انحراف الأحداث - منير العصور ١٤١ - ١٢٢

أكثر المنحرفين يقعون بين سن ١٥ و ١٨ سنة

| السن   | ٨     | ١٠   | ١١ | ١٢   | ١٣   | ١٤   | ١٥    | ١٧    | ١٨    | المجموع |
|--------|-------|------|----|------|------|------|-------|-------|-------|---------|
| عدد    | ١     | ١    | —  | ١    | ٢    | ٢    | ١٢    | ٢١    | ٩     | ٧١      |
| النسبة | ١.٢٢% | ١.٤% | —  | ١.٤% | ٢.٨% | ٢.٨% | ١٦.٩% | ٢٩.٧% | ١٢.٧% | ١٠٠%    |

٣ واضح من الجدول ان ٩٠٪ من الذين يرتكبون الحرائم في السن بين ١٥ - ١٨ سنة وهي مرحلة المراهقة التي يسودها الاضطراب والقلق . (١)

#### ما ورد بهادارعبادة الاحداث بحده

| العمر   | من الافتتاح<br>حتى<br>١٣٩٩/١٤٠٠ | من ١٣٩٩<br>الى ١٤٠٠ | من ١٤٠٠<br>الى ١٤٠١ | من ١٤٠١<br>الى ١٤٠٢ | المجموع |
|---------|---------------------------------|---------------------|---------------------|---------------------|---------|
| ٦ سنوات | —                               | —                   | —                   | —                   | —       |
| ٩       | —                               | ١                   | ٣                   | ١                   | ٥       |
| ١٢ سنة  | ١٢                              | ٢٠                  | ٣٥                  | ٣١                  | ٩٨      |
| ١٥      | ١٤                              | ٧٦                  | ٨٨                  | ١٣٢                 | ٣١٠     |
| ١٨      | ٥                               | ٤٤                  | ٣٨                  | ٢٦                  | ١١٣     |
| المجموع | ٣١                              | ١٤١                 | ١٦٤                 | ١٩٠                 | ٥٢٦     |

٣ معلم الذين يرتكبون الحرائم ممن تتراوح اعمارهم بين ١٥ - ١٨ سنة وهم ممثلون ٨٠٪

٢٠١ دراسة مقارنة لسمات الشخصية المميزة للجانحين وغير الجانحين في المملكة العربية السعودية . حسن عبد الفتاح العامدي ، رسالة ماجستير سنة ١٤٠٠ م ٦٤ - ٧٥ .

( ٣ ) الحالة الحسنية :

- تأثير الغدد في اجرام الأحداث -

يقصد بالغدد ،جسيمات صغيرة تفرز افرازات لها خواصها التي تؤثر فسيولوجيا على الجسم والمزاج والذكاء والقوى العقلية والسلوكية بكثرتها وقلتها .

وقد اختلف العلماء في بيان أثر الغدد الصماء على الأحداث في ارتكاب الجريمة - فذهب البعض إلى أنها تؤدي للسلوك الاجرامي ، فقد ثبت من بعض الدراسات أن الغدد الصماء والدرقية تسبب مشكلات في النمو الحسي والعقلي ، فيساعد على الاجرام . (١)

واعتبر البعض على أن الدراسات التي قام بها علماء الفسيولوجيا الحنائية لمعرفة دور الغدد كمسبب للاجرام لم تكن كافية ومقنعة ، فوجود اضطرابات غددية عند بعض المجرمين لا يسمح لنا بتميم هذه النتيجة طالما أن العلم لم يتوصل حتى هذه اللحظة إلى معرفة كاملة بوظائف الغدد الصماء ودورها في حياة الفرد وسلوكه العام .

وقالوا إنه رغم الدراسات العلمية المتعددة التي تناولت هذا الجانب لا نجد شئ علاقة سببية بين الجريمة وافرازات هذه الغدد . (٢)

( ١ ) الدراسات العلمية للسلوك الاجرامي - د . نبيل محمد توفيق السمالوحي

ص ١٨٨ ، دراسات في علم الاجتماع - د . خفاجي ص ١٠٨ .

( ٢ ) أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الاجرامي د . عدنان الدوري ص ١٤٧

- سبب الجريمة - عيد الله أحمد النقاد ص ٢٥

ويبدو لنا أن أثر الغدد على ارتكاب نوع معين من الجرائم لم يصل<sup>العلم</sup> بعد إلى اعتباره حقيقة علمية يحب التسليم بها ، كما أن هذا الخلل في الغدد يمكن علاجه فالجريمة ليست قدرا محتوما على الإنسان لا فكك منه وإثباتها هي وليدة ظروف معينة .

#### ٤ ) مدى تأثير عدم الايمان في الجريمة :

إن الأشياء باضدادها تعرف ، فالإيمان في مقابل عدم الإيمان ، وأساسه هو التصديق الجازم بكل ما أخبر الله به من الغيب ، سواء ما تعلق بالله تعالى - برؤيته وألوهيته وأسمائه وصفاته . (١) أو ما يتعلق بأصول الإيمان بملائكته ، وكتبه ، ورسوله ، واليوم الآخر والقدر خيره وشره ، وما تفرع من هذه الأصول ، وأركان الإسلام الخمسة : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان وحج بيت الله الحرام ، كما جاء في حديث جبريل المشهور . (٢) والإيمان بأن الله هو الذي ينهى ويأمر ويشرع ، بيده الملك ، وهو على كل شيء قدير ، عالم بخائنة الأعين وما تخفي الصدور .

( ١ ) سبب الجريمة - د . عبد الله أحمد قادري ص ٨٤  
( ٢ ) صحيح مسلم ٤٢ / ١



قال تعالى : ( قل ان تخفوا ما في صدوركم أو تبدوه يعلمه الله ويعلم ما في السموات وما في الارض والله عليم كل شيء قدير . يوم تجد كل نفس ما عطت من خير محضرا ، وما عطت من سوء توفى لو أن بينها وبينه أمداً بعيداً ، ويحذركم الله نفسه والله رءوف بالعباده ) (١)

ويرى بعض المعاصرين أن الكفر بالله هو منبع الجرائم وأصلها . وكل جريمة تحدث نتيجة لفرع من فروع الكفر .

فالكفر كان سبباً لمحاربة الرسل والوقوف ضد الرسالات وقتل الأنبياء والرسل ومحاربتهم واكراه المؤمنين على الكفر بأشد أنواع العذاب .

وضعف الايمان يعتبر السبب الثاني للجريمة واستدلوا بأن الله سبحانه وتعالى أطلق على الكفار المجرمين فقال عز وجل : ( لبحق الحق ويبطل الباطل ولو كره المجرمون ) (٢) وقال تعالى : ( إن الذين أجروا كانوا من الذين آمنوا يضحكون ) (٣)

واستدلوا كذلك بقول الرسول صلى الله عليه وسلم : ( لا يزننى الزانى حين يزننى وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن . ) (٤)

(١) الآية ٢٩-٣٠ من سورة آل عمران

(٢) سبب الجريمة - عبد الله احمد قادري ط ثانيه دار الشروق

سنة ١٤٠٦ هـ ص ٨٥ - ٩٠

(٣) الآية ٨ من سورة الانفال .

(٤) الآية ٣٩ من سورة المطففين .

(٥) البخارى ١٣/٨ - ومسلم ١/٨٦ .

وإن كثيراً من الكفار ارتكبوا الجرائم وعندما دخلوا  
 إلى حضرة النبي ﷺ أصبحوا من الصالحين وإن أولاد المسلمين  
 الذين يذهبون إلى بلاد الكفر مع ضعف إيمانهم يرتكبون  
 الجرائم وصفة خاصة الجرائم الجنسية التي تعتبر  
 فعلاً محرماً على المسلم ، وساحاً ومباحاً في تلك البلاد .  
 وإن كان قول صاحب الرأي إنه لا ينكر أسباباً فرعية  
 كسبب للجريمة ولكنها لا تكون هذه الأسباب مستقلة كما  
 زعم علماء الاحرام ، بل السبب الأول هو الكفر الناشئ  
 عن الهوى وضعف الإيمان . (١)

ولا شك أن الكفر بالاسلام وضعف الإيمان به عقيدة  
 وشريعة <sup>بعد</sup> سبباً قوياً من أسباب اجرام الكفار والصفار  
 لأن الاسلام حاء بالمعج التكامل في اصلاح حال الفرد  
 والمجتمع بما يحقق التوازن فيه ويقيم المجتمع الانساني  
 الذي يحقق العدل ، ولا يحرم فيه فقير ولا مسكين من  
 حقه في الحياة الكريمة مع سيادة القيم الأخلاقية في  
 المجتمع بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ومسئولية  
 الأسرة ثم الدولة في اصلاح وتهذيب الفرد والمجتمع  
 والحد من المنكر لله أو المشكك في وجود الله لا يلتزم  
 بأوامر الله ونواهيه ، ويترك نفسه للهوى يحرفه الى  
 سبل الانحراف والاجرام .

فاذا وجدت الأسرة المتزمنة بالاسلام والدولة المطبقة  
 له ، فإن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن - كما أشر  
 عن عثمان بن عفان رضي الله عنه .

بمختلجات

وعلى الرغم من أن الأحداث غير مكلفين / الايمان  
إلا أنهم يؤمرون ويصرون بذلك ، ويضربون على عتد  
الصلاة لأنها تنهى عن الفحشاء والمنكر . فالصبي عندما  
ينشأ على الايمان يكون بعيدا عن الانحراف ، وكل من  
ابتعد عن سبيل الله ازداد بعدا واجراما .

لذلك أمر الله الولي بأن يأمر الحدث بالصلاة ويضربه  
عليها لعشر كما سبق أن أشرنا ، وكما هو مشاهد  
اليوم أن الأطفال الذين يتسكنون بالاسلام وتعاليمه  
بعيدون كل البعد عن سرقة الجريمة ، أو نيلهم  
من ثم سرقوا من أي مكان فقد يتسكن في حبال المجرمين  
بارتكاب المحرمات وشرب المسكرات والمخدرات ، وممارسة  
كل وسائل الاجرام لعدم توافر الايمان والاستقامة  
الدينية .

٢

### المبحث الثالث

#### الأسباب المحيطة ( الخارجية ) باجرام الحدث

يرى بعض العلماء أنَّ الأسباب المحيطة بالحدث تؤدي حتماً إلى اجرامه ، فالبيئة متخلطة في الأسرة والرفساق والحالة الاقتصادية والاعلامية بوسائلها المختلفة قد تدفع بالحدث إلى الانحراف والاجرام عند وجود الخلل في التربية والإرقابة ووجود التيارات غير الأخلاقية لأصدقاء السوء ، والاعلام المنحرف . وسنمعرض في هذا البحث لاربعة مطالب هي :

- المطلب الأول : التفكير الأسرى ودوره في اجرام الأحداث
- المطلب الثاني : رفقاء السوء وأثرهم في احرام الأحداث .
- المطلب الثالث : الحالة الاقتصادية وأثرها في اجرام الأحداث
- المطلب الرابع : وسائل الاعلام وأثرها في احرام الأحداث .

المطلب الأول:-

### التفكك الأسري ودوره في اجرام الأحداث :

تعريف الأسرة : هي نواة المجتمع وأساسه ، إذا صلحت صلح المجتمع وأفراده . وأسرة الانسان لغته : عشيرته ورهطه المقربون .

مأخوذة من الأسر ، وهو القوة ، سموا بذلك ، لأنه يتقوى بهم ، والاسرة عشيرة الرجل وأهل بيته . (١)  
وقال البعض : الأسرة أقارب الرجل من قبل أبيه . (٢)  
أو الجماعة التي يربطها أمر مشترك . (٣)

ولم يرد لفظ الأسرة في القرآن الكريم ، ولكن مضمونه في قوله تعالى : ( يا ايها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء ، واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبا . ) (٤)

كذلك لم يستعمل الفقهاء القدامى لفظ الأسرة وإنما استخدم لفظ الأهل ، وآل ، والعيال ، فبعضهم قال : ( اذا قلت نفقت الشيء على عيالي ، دخل زوجته في العيال . ) (٥)

وما يعرف بأحكام الأسرة والأحوال الشخصية فهو اصطلاح حادث ، والمراد به بيان الأحكام التي تنظم العلاقات بين أفراد الأسرة والواحدة . (٥)

( ١ ) لسان العرب ٣٧٠ / ١ - الصباح المنير ١٤ / ١

( ٢ ) المعجم الوسيط ١٧ / ١ ط احيا التراث بقطر  
- الموسوعة الفقهية - وزارة الاوقاف والشئون الاسلامية بالكويت

٠ ٢٢٣ / ٤

( ٣ ) الآية ١ من سورة النساء .

( ٤ ) الفواكه الدواني للنفراقي المالكي ط مصطفى الحلبي ٨٦ / ٢

( ٥ ) أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث - جعفر عبد الأمير الياسين

ط دار المعرفة ص ٢١ - وقال ابن عابد بن أهله زوجته - الحاشية ٤٥٢ / ٥

ويكون تأثير الأسرة في أفرادها قوة وضـمما  
وفقا للقيم والتقاليد التي تتمسك بها. فإذا  
كانت الأسرة ملتزمة في تربيتها للأولاد وفقا  
لتعاليم الاسلام وتنشئتهم على الصلاح والتقوى  
صلح الولد، وان قصرت الأسرة عن أداء واجبها  
نحو الولد تأثر الولد بذلك، لأن الأسرة تقوم  
بحفظ النسل الذي يعتبر من الضروريات الخمس  
والمحافظة عليه، وقد تكون الأسرة سببا مساعدا  
للاجرام إذا كانت الأسرة تتميز بضعف التماسك  
والاستقرار، ويهمل دور الأسرة في انحراف الأحداث  
الذي يتمثل في الآتي :

- ( ١ ) الاختيار السيئ عند الزواج .
- ( ٢ ) عمل المرأة خارج البيت .
- ( ٣ ) دوام النزاع والشجار بين الزوجين .
- ( ٤ ) الطلاق بينهما .
- ( ٥ ) فقدان الوالدين أو أحدهما .

#### ( ١ ) الاختيار السيئ عند الزواج :

حث الاسلام كما سبق أن أوضحنا على أن تقوم  
الحياة الزوجية على السكن والمودة والرحمة بين الزوجين  
كما قال تعالى : ( ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا  
لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك  
لآيات لقوم يتفكرون . ) (١)

( ١ ) الآية ٢٤ من سورة الروم .

فالعلاقة الزوجية التي تقوم على أساس الدين والصلاح يحفظها الرحمن ، والتي تقسم على الأهواء والمعلومات الخاطئة أو سيطرة المصالح الذاتية أو المادية البحتة يسيرها الشيطان الذي يزيد الاختلافات في حياة الزوجين القائمة على الأسس المصلحية ، (١) كمن يقصد من الزواج المغامرة بالمال أو الحمال أو النسب ، ويستقله في تحقيق مآربه ، وقد كشف لنا الرسول صلى الله عليه وسلم فساد هذا الاختيار فقال : ( لا تتكهنوا النساء لحسنهن فلعنه يرديهن ، ولا لمالهن فلعنه يطغيهن وانكوهن لديهن ، ولأمة سوداء خرهاء ذات دين أفضل ) (٢)

## ( ٢ ) عمل المرأة خارج البيت :

يقوم الاسلام على قرار المرأة في بيتها ورعايتها أولادها وزوجها ، ولا تخرج إلى المجتمع للعمل وخلافه إلا لضرورة أو لحاجة شرعية ، واشترط البعض اذن الزوج . (٣) فإن خرجت من غير ضرورة أثمت وأضاعت المال والولد (٤) قال تعالى : ( وقرن في بيوتكن ) (٥) وقال الرسول صلى الله عليه وسلم : ( المرأة راعية في بيت زوجها ومسئولة عن رعيتها ) (٦)

- 
- ( ١ ) الأسرة السليمة والوقاية من الانحراف - د . محمد عبد الله عرفه بحث مقدم في مجلة الدراسات الأمنية بالرياض سنة ١٤٠٠ ص ٩٤  
 ( ٢ ) سبل السلام شرح بلوغ المرام في أدلة الأحكام محمد اسماعيل الكحلاني الصنعاني ( ت ١١٨٢ هـ ) ٤ /  
 ( ٣ ) فتح القدير ٣ / ٣٩٨ - بلغة السالك ١ / ٥٢١ - روضة الطالبين ٦٢ / ٩ - المغني ٩ / ٢٨٢ .  
 ( ٤ ) القرطبي ٥ / ١٦٩  
 ( ٥ ) الآية ٣٣ من سورة الأحزاب .  
 ( ٦ ) سبق تخريج الحديث .

وقال بعض الفقهاء : ( إن الله تعالى خاطب عباده بالعبادة ولا تنهياً إقامة العبادة إلا بإقامة مصالح البدن والمصالح تتعلق بالخارج من البيت والداخل فيه ، فلو اشتغل الرجل بمصالح خارجه البيت لضاعت مصالح داخل البيت ولو لم تنتقل بمصالح داخل البيت لا يمكنه احراز مصالح خارجه البيت ، فلم يكن بد من الجمع بين الذكر والأنثى ليقوم أحدهما بمصالح خارج البيت والآخر بمصالح داخل البيت فجعل الرجل قيمياً بمصالح خارج البيت والمرأة قيمة بمصالح داخل البيت . (١)

لأن عمل المرأة يعتبر سبباً من أسباب جرائم الأحداث لما يجده من ضياع وتفكك وقسوة وفقدان أمن اجتماعي (٢) ، فعطمتها إضرار بالصفير ، فإذا تخلت الأم عن تربية الأبناء وتركتهم للخدم ، تسبب ذلك في انحرافهم واجرامهم .

والذي يعتبر سبباً من أسباب الفساد هو الاعتماد على الخدم في التربية لأنهم غير أهل للتربية ، واهمال الحدث بتركه لهم فيه ضرر ، سيما اليوم ، اختيار الخدم لا يقوم على أساس العقيدة ولا الشريعة ولا الأخلاق فالخدم اليوم غرباء في الفكر واللسان . (٣)

( ١ ) محاسن الاسلام - محمد عبد الرحمن البخاري (ت ١٤٥٦ هـ) ص ٤٤ ط دار الكتب بيروت

( ٢ ) نمو الطفل ونشئته بين الأسرة وفي دور الحضنة - د . فوزية دباغ ص ٩٣

( ٣ ) نحو تربية اسلامية - أحمد محمد جمال ص ٢٥



وسوء معاملته الخدم يؤول الى سوء معاملته الخدم للحدث، والرسول يوصي بحسن معاملته الخدم فيقول : ( إِنَّ اخوانكم خدمكم . . . ) وما ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم خادما قط . (١)

والأسرة المسلمة مطالبة شرعا بمراقبة سلوك صفارها وخدمها، والحرص على عدم الخلوة بين الذكور والإناث ولا الخادمات الإناث مع الأحداث لاسيما من هم في طور المراهقة.

### ٣) دوام النزاع والشجار بين الزوجين أهلي الأحداث:

يعتبر أثر النزاع والصراع بين الزوجين أمام الصفار من الأسباب الأساسية التي تؤدي إلى انحراف الأولاد . (٢) لأن الصغير عندما يرى احتدام النزاع واستمراره بين أبويه يعيش في جو من القلق والتوتر وهم الارتياح وانعدام الأمن والاستقرار، إلى جانب ذلك يفقد الثقة في أهله، والمودة والرحمة الأسرية . فيكون في صراع دائم بين الأب والأم، فلا يجد النهوض الأمثل أمامه، فتتطبع في ذهنه فكرة سيئة عن الحياة العائلية والأسرية وتؤدي بهم إلى الفرار من البيت ومشاكله (٣) . إلى سكن الشارع فلقاه أيدي السوء فيسلك معهم سبل الجريمة فيندرج معهم في الاجرام .

( ١ ) سنن الإمام أحمد ٣٢/٦

( ٢ ) التنظيم المدرسي والتحديث التربوي - د . نبيل السالوطي

ط دار الشروق سنة ١٤٠٠ هـ ص ١٥٠

( ٣ ) تربية الأولاد في الاسلام - عبد الله ناصح علوان ٢٣٥/١

فالشريعة كفلت لكل من الزوج والزوجة حقوقاً وواجبات إذا التزمها كل منهما استقرت الحياة بينهما . وذلك بأن تقوم المعاشرة بالمعروف . قال تعالى : ( فأسكنوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف ) (١) .

ولعلم الله سبحانه وتعالى بضعف البشر وضع مخارج لفرض بعض النزاعات والمشاكل بين الزوجين بالتسوية ، بالمعوضة ، بالهجر في المضاجع ، وأجاز الضرب غير المبرح . أو بالصلح بواسطة حكمين من أهلها وأهله ، لقوله تعالى : ( وإن امرأة خافت من بعلها نشووزاً أو اعراضاً فلا حناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحاً والصلح خير ) (٢) ورغم انعكاس أثر الشقاق على الصغار ، إلا أنه إذا دبت الخلاف واشتد واستحال الصلح ، فجعل الإسلام آخر حل يلجأ إليه المسلم للخروج من هذه المشاكل . هو الطلاق أو الخلع .

#### ( ٤ ) الطلاق :

يؤدي هذا الخلاف إلى الطلاق أو الخلع أو التخلية وهما يفقد الأول الرعاية والعناية ، فيترك الأولاد هملاً ، لذا يعتبر الطلاق أبغض الحلال إلى الله وذلك لما يصاحبه من تحلل أواصر الأسرة وتفتت أفرادها ، وتشرد الصغار وإخلال بالرعاية والعناية بهم لذلك جعله الإسلام حراماً . ليراجع الأزواج موقفهم

( ١ ) الآية ٢ من سورة الطلاق .

( ٢ ) الآية ١٢٨ من سورة النساء .

مراعاة لظروف أطفالهم فقال تعالى : ( الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان . ) (١)

وقال تعالى : ( وعاشروهن بالمعروف فأن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً . ) (٢)

وذلك حفاظاً على الصغار من الانفلات ، فلا يجرد الأب الراعى ولا الأم الحنون فيميل الى الانحراف ويخرج عن القيم لذلك قال الرسول صلى الله عليه وسلم : ( ابغض الحلال الى الله الطلاق ) (٣) لما له من أثر كبير فى نفس الصغير وما تؤدى به الى الانحراف قال سيد قطب رحمه الله : ( ينبغى مراعاة الآباء مصلحة الصغير لأنه أمانة بينهما فلا يكون فشلها نكبة على الصغير البسرى بيعهما ) (٤)

وفى سبب نزول قوله تعالى : ( قد سمع الله قول التى تجادلنك فى زوجها ) (٥) قالت : إئن لى عليم إن تركهما لى جاعوا وان تركتهما له ضاعوا . مما يدل على أن الطلاق والخلع والظهار بين الأزواج قد يتسبب فى إجرام الصغار (٦) لفراق آبائهم . . . نهى الاسلام عن الفراق بين المرأة وولدها ، فقال صلى الله عليه وسلم : ( من فرق بين الوالدة وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة ) (٧)

( ١ ) الآية ٢٢٩ من سورة البقرة

( ٢ ) الآية ١٩ من سورة النساء

( ٣ ) سنن أبى داود ٦٣١/٢ - منصر سنن - ٢/٢٠٢ - سنن - سنن

( ٤ ) فى ظلال القرآن ٣٦٦/٦

( ٥ ) الآية ١ من سورة المجادلة

( ٦ ) معالجة الشريعة لانحراف الأحداث ص ٩٤

( ٧ ) مسند الإمام أحمد ٤١٣/٥ - الترمذى ١٢٨٣ وقال حديث

حسن غريب وصححه الحاكم ٥٥٢/٢

وأجمع العلماء على عدم التفريق بين الصغير وأمه ما لم يبلغ سبع سنين . لأن هذا يساعد الحدث على الانزلاق في الجريمة لإسما وهو طيع سهل الانقياد لمن يريد استغلاله من المجرمين الذين يستطيعون تقييده فنون الجريمة (١) ويسخرونه في ارتكابها ، فهنا يظهر دور الأسرة من غيرها في المحافظة عليه لما يتعرض له الحدث من مشاكل الحضانه ، والرضاعة ، والنفقة ، والتربية والتعليم . ومعلوم أن الطفل الذي لا يجد أمًا تحنو عليه ولا أبًا ولا ولي أمر يقسم على رعايته مائه الانحراف والاجرام .

ومما يزيد الأمر سوءاً ، بعد الطلاق ، زواج الأب من امرأة بعيدة عن الأطفال وإصراره على أخذ الأطفال قبل السن المحددة ، أو عدم الأنفاق الواجب عليهم للضرورات أو تركهم للخدم والعربيات الأجنبية ظاناً أنها تسد مسد الأم ، أو سوء المعاملة التي يجدها الأطفال من سوء معاملة زوجة الأب (٢) أو زواج الأم من رجل غير محرم للصغير يسقط حضانتها له (٣) ولكن لا يمنع من زيارة الأولاد لها .

كما أن مؤسسات الحضانه مهما حرصت على تجويد أعمالها لا تحقق ما يحققه المنزل في هذا الأمر (٤) وذلك ما للوالدين من أثر في تكوين الصلة بين أبناءهم وتوجيههم نحو الخير أو الشر للحديث : ( فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه . ) (٥)

(١) علم الاجرام والعقاب - رمسيس بهنام - ط دار المعارف بالأسكندرية ص ١٣٨

(٢) معالجة الشريعة الاسلامية لانحراف الأحداث ص ٩٤

(٣) تبين الحقائق للزليعي ٤٧/٣ - حاشية الدسوقي ٤٩٠/٢ ،

الأم ٨٣/٥ ، المغني ٣٠٦

(٤) الأسرة والمجتمع - على عبد الواحد وافي ص ٢٢

(٥) صحيح مسلم ٢٠٧/١٦ .

ولقد منع الفقهاء حضانة الفاسق وخاصة الذى يضيع به الولد ، كشرب الخمر والزنا لأن هذه أسباب من أسباب الاجرام ، وضرر بالصغير ( والضرر يزال ) ولا ولاية لفاسق . (١) والقسوة من الآباء لها أثر كبير فى حياة الصغير سلباً وإيجاباً ، لذا نجد أن التفكك الأسرى مدعاة لانحراف الصغار واجرامهم .

#### ٥) فقدان الوالدين أو أحدهما ( اليتيم ) :

اليتيم بفقدانه الرعاية والتوجيه والعطف والحنان والفقر والعوز بعدم العائل أو أهاله ، لا يقف ضرره عنده (٢) بل يتعداه الى المجتمع بأسره ، مما يسوءى به إلى الانحراف والاجرام بل قد يصل إلى أن يستقل فى تبديل دينه تحت ستار مد يد المعونة الاقتصادية والاجتماعية من المشركين من النصارى واليهود (٣) إذا فقد الأوصياء والدولة المسلمة الراعية له والمسئولة عن كفالته ، ينحرف بذلك عن الطريق ويسلك سبيل الانحراف والاجرام .

قد دلت الإحصاءات فى جميع الدول على أن نسبة تتراوح بين ٦٠٪ إلى ٨٠٪ من المجرمين الأحداث تشمل من لا تحضنه الأسرة المتماسكة ويكون من أسبابها النزاع بين الوالدين والطلاق والانفصال والحرمة<sup>من</sup> العطف بغياب الأب أو

(١) حاشية الدسوقي ٢٨٩/٢ ، نهاية المحتاج ٢٢٣/١

- المفتى ٢٩٩/٩

(٢) حقوق الانسان فى الاسلام والوقاية من انحراف الأحداث - بحث

د . حمد الصلبيح - الندوة العلمية السابعة بالمركز العربى

للدراستات الأمنية بالرياض ص ١٩

(٣) مجلة المنار ٢٦٨/١٥ محمد رشيد رضا مصر

الأم ، وعدم عنايتهم به ورعايته ، أو سوء  
سلوك الوالدين ، أو حض الحدث من والديه أو أحدهما  
على طريق الفساد . (١)

- 
- ( ١ ) علم الاجرام - رسيس بهنام ط ثلثة سنة ١٩٧٠م  
ط دار المعارف بالكويت ص ٣٢٢ - جدول رقم ١٤  
- درس في علم الاجرام - د . عمر السعيد ط دار النهضة  
العربية ص ١٠٨ .  
- التقرير السنوى لعام ١٩٨٦م لادارة رعاية الأحداث بالكويت  
جدول رقم ١٤

## المطلب الثانى

### رغمسساء السوء وأثرهم فى اجرام الاحداث

الرفيق لفة : الصديق (١)

رفيق السوء : هو القرين أو الصديق الذى يزيىـن لصاحبه طريق الانحراف والاجرام . (٢)

والصغير كائن اجتماعى يعيش فى المجتمع يلتقى بالأولاد فى المدرسة أو الشارع أو الصدفة أو العمل (٣) ويتأثر بالبيئة التى يعيش فيها ، ولا سيما إن كان الصبى ضعيف العقيدة والايمان ، بليد الذكاء سميع الخلق . (٤)

ولأن الطباع مجبولة على التشبه والاقتداء ، بل التطبع يسرق من الطبع من حيث يدرى صاحبه أولا يدرى والصغير أكثر محاكاة وتقليداً لغيره . (٥)

والمعروف أن الفساد يصير بكثرة المخالطة والملاحظة هينا على الطبع ، لذلك جعل الاسلام أن من حق الأبناء على والديهم ومربيهم أن يحسنوا اختيار أصدقائهم حتى يحفظوا عليهم دينهم ويحصنوه من . . . الانحراف ومخاطر أصدقاء السوء الذين يعتبرون سببا هاما من أسباب الجريمة والانحراف والانحلال .

(١) مختار الصحاح ص ٢٥١

(٢) انحراف الأحداث للشرقاوى ص ١١٥ ، اجرام الصغار - لحداد ١١١

(٣) علم الاجرام - رمسير بهنام ص ١٣٩

(٤) تربية الاولاد فى الاسلام - عبد الله ناصح علوان ١٤/١

(٥) احياء علوم الدين ٢١/٣

وقد أمر الاسلام بالابتعاد عن أصدقاء السوء خاصة مدمني الخمر والمخدرات التي انتشرت بصورة واضحة وسط الأحداث المسلمين ، وبشها وسط الصغار لتدمير الشباب حتى لا يستطيع فككا منها ، فيصاب بالانحلال العقلي والخلقي والجسمي (١) فيصبح سهل الانقياد لرفقاء السوء الذين نهى الله عن مخالطتهم وبين أثر ذلك وعاقبتهم فقال تعالى : ( ويوم يعرض الطالم على يديه يقول يا ليتني اتخذت مع الرسول سبيلا ، يا ويلتي ليتني لم اتخذ فلانا خليلا ، لقد أضلني عن الذكر بعد ان جاءني وكان الشيطان للانسان خذولا ) (٢) .

وقال تعالى : ( ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا واتبع هواه ) (٣)

وقال تعالى : ( الأخلاء يومئذ بعضهم لبعض عدو الا المتقين ) (٤)

وقد نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن مجالسة اهل الشر فقال : ( إن مثل الجلير الصالح والجليس السوء كحامل المسك ونافخ الكير . . . ) (٥) ويعد المجرمون من جلساء السوء .

( ١ ) اجرام الاحداث ومحاكمتهم - مجلة القانون التونسية

مصدر سابق - ص ٦١-٦٧

( ٢ ) الاية ٢٤ - ٣٩ من سورة الفرقان

( ٣ ) الاية ٢٨ من سورة الكهف .

( ٤ ) الاية ٢٧ من سورة الفرقان

( ٥ ) صحيح البخاري ١٢٧/٥ - صحيح مسلم بشرح النووي ١٧٨/١٦



وقال صلى الله عليه وسلم : ( المرء مع مناسبه )  
أحسب (١)

ولقد حذر الصحابة رضوان الله عليهم من مصادقة  
المجرمين من رفقاء السوء ، فقال عمر بن الخطاب رضى الله  
عنه : ( عليك باخوان الصدق تعيش في أكتافهم فأنهم  
زينه في الرضا ، وعدة في البلاء ، ولا تصحب الفاجر  
فتعلم فجوره ) (٢) . وكان أمير المؤمنين على رضى الله عنه  
يقول أيضا محذرا من قرناء السوء : ( لا يؤاخ المرء  
السلم الماجن ولا الأحق ولا الكذاب ، أما الماجن  
فيزين لك فعله ، ويود أنك مثله ويحسن لك سوء الخصال  
ولا يعينك في أمر دنياك وآخرتك ) (٣)

وأوصى بعض العلماء ، بأبعاد الصبية عن الفساد  
واختيار الرفيق الحسن . فقال ابن سينا : ( ينبغي ان  
يختار مع الصبي في مكتبه صبية حسنة آدابهم مرضية  
عاداتهم ، لأن الصبي عن الصبي ألفن ، وهو عنه آخذ  
وبه آنس ) (٤) ويقول الأصفهاني : ( ويجب أن يصر  
عن محالسة الأرياء فأنه في حالة صباه كالشمع يتشكل  
بكل شكل يشكل به ، وينبغي مجانبة ذوي السخف والشهوة  
والكسل ويمنع من الضرب والشتم والعبث ) (٥)

(١) صحيح البخارى ٨٠/١ - ٢٠٣٢/٤

(٢) مختصر منهاج القاصدين ص ٩٦ ، نصيحة الطوك للماوردي ص ١٢٨

(٣) نصيحة الطوك للماوردي ص ١٣٠

(٤) مجموع في السياسة - للشيخ ابن سينا (ت ٤٢٨ هـ) ص ١٠٣

(٥) تفضل النساء ص ٣١

وقال الغزالي وابن الجوزي ، بأن يحفظ الصغار من  
قرناء السوء . (١) وأن لا يخلط بين الأنثى والذكور فسي  
مراحل التعليم لأن ذلك فساد لهم . (٢)

وقال القاسي محذراً من الاختلاط بين قرناء السوء  
والأنثى ( أن لا يخلط بين الذكور والأنثى وأنه ينبغي  
للمعلم أن يحتسب الصبيان بعضهم من بعض إذا كان  
فيهم من يخشى فسادهم ويناهز الاحتلام أو يكون له  
جراحة (٣) . ويحذر ابن القيم من تمكين الطفل  
من عشرة من يخشى فسادهم أو كلامه أو الأخذ منه ، فأَنَّ  
ذلك الهلاك كله . (٤)

واختلاط الذكور بالأنثى في التعليم ثبت فسادهم  
وأثره السيء على الأحداث . (٥) وهذا ما ينبغي أن ترعاه  
بعض نظم التعليم في كثير من الدول الإسلامية .

ويرى - الفقهاء أن من جلس مع النساء زاده الله من  
الجهل والشهوة ، ومن جلس مع الصبيان زاده الله من اللهو  
والمزاح ، ومن جلس مع الفساق زاده من الجراحة على الذنوب  
وتسوية التوبة . (٦)

وصحبة صاحب السوء للاختبار كسرب السم للتجربة (٧)  
نصاحب السوء يفتيك من دناءة طبعه فتتغير به  
طباعك . (٨)

- 
- ( ١ ) أحياء علوم الدين ٦٢ / ٣ - ولفتة الكيد في نصيحة الولد  
للإمام ابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) ط المكتب الإسلامي ص ٥٣  
( ٢ ) ملحق آداب المعلمين ، لسحنون باقول المعلمين وأحكام المعلمين  
لأبي الحسن القاسي مع رسالة الأهلالي ص ٣١٥ .  
( ٣ ) التربية في الإسلام - د . أحمد فؤاد الأهواني ص ٣١٦ .  
( ٤ ) تحفة المودود ص ١٨٦  
( ٥ ) رعاية الأحداث - للبشرى الشوريجي ص ٢٣٣  
( ٦ ) التفسير الكبير ، للرازي ٢ / ٢١١  
( ٧ ) كليله ودمنه ، لابن المقفع ص ١٠١  
( ٨ ) السياسة أو الإشارة في تدبير الامارة - لابي بكر محمد بن الحسن  
المرواني الحضرمي - تحقيق د . سامي النشار ط دار الثقافة المغرب ص ٧٧

فيظنهم ما سبق مدى خطورة الرفقة السيئة  
في اجرام الأحداث مع غياب الرعاية الابوية

### المطلب الثالث

## الأثر الاقتصادي في جرائم الأحداث

### تعريف الاقتصاد لغة :

القصد والاقتصاد حال بين الأسراف والتقتير  
يقال فلان ( مقتصد ) في النفقة ، أى متوسط فيها . (١)

### و مشرعاً :

استخدم الاقتصاديون ( الاقتصاد ) فى ما يناسب  
المعنى اللغوى وهو عدم الاسراف أو التقتير فى  
استخدام الموارد الاقتصادية النادرة الملوكة للمجتمع ،  
أكفاً استخدام ممكن لاشباع الحاجات الانسانية غير  
المحدودة نسبياً . فقالوا رايّ علم الاقتصاد : ( هو  
المعلم الذى يدرس كيفية اختيار الأفراد والمجتمع لطريقة  
تشغيل الموارد الاقتصادية النادرة نسبياً ، ذات طابع  
الاستخدامات المتباينة والبديلة لانتاج سلع وخدمات  
تشبع الحاجات الانسانية غير المحدودة نسبياً ) . (٢)

وبناء على هذا التعريف يصنف الأفراد والمجتمعات على  
أساس الفقر والغنى أو التقدم أو التخلف حسب طريقة استخدامهم  
لما لديهم من موارد من الطبيعة ، من الأرض ومناجم وأنهار وبحار  
وما فيها من خيرات وما اختصهم به <sup>الله</sup> من أموال انتاحيسنة

( ١ ) مختار الصحاح ، للرازي - . - ص ٣٦ هـ

( ٢ ) مقدمة فى الاقتصاديات الكلية - د . عبد الحميد الغزالى ص ٨

- أصول علم الاقتصاد ، د . السيد عبد المولى - ط دار الفكر العربى ص ٦

كآلات والأدوات التي يصنعها الانسان ويستخدمها مرة أخرى في الانتاج ، ووفقا لما وهبهم الله من كفاءات وقدرات ذهنية وعضلية لتسخير ما في الارض لمصلحة الانسان .

هذا وقد اختلف الباحثون في علم الاحرام في اعتبار الناحية الاقتصادية بشقيها ( الفقر والغنى ) سببا أساسيا في احرام الأحداث .

فذهب البعض إلى أن الظروف الاقتصادية تلعب دورا هاما في تكوين أسباب الجريمة وذلك لعدم وجود الضروريات التي تشبع حاجات الحدث كالمأكل والملبس والسكن . فاعتبروا الفقر عاملا أساسيا في تكوين السلوك الاجرامي ولا سيما السرقة التي تدفع اليها الحاجة المادية أو الاقتصادية . (١)

وقالوا إن الأبحاث أثبتت بالاستقصاء والأحصاء علاقة الفقربالاحرام ، أو على الأقل اعتبروا الفقر هو البيئة التي تنهيا فيها ظروف الجريمة ، وذلك لحب الانسان للمال (٢) قال تعالى : ( وتحبون المال حبا جما ) (٣)

وقال تعالى : ( المال والبنون زينة الحياة الدنيا ) (٤) وقال عز من قائل : ( زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين <sup>والأولاد</sup> والتناظر المقنطرة من الذهب والفضة والخيل المسومة والحرف . . ) (٥)

( ١ ) علم الاحرام وعلم العقاب ، عيود السراج - جامعة الكويت ص ٢٨٦

( ٢ ) موقف الشريعة الاسلامية من النظريات النفسية والاجتماعية المفسرة

لانهراف الأحداث - د . نبيل محمد صادق احمد ص ٣٢

( ٣ ) الآية ٢٠ من سورة الفجر .

( ٤ ) الآية ٤٦ من سورة الكهف .

( ٥ ) الآية ١٤ من سورة آل عمران .

وفي دراسة لتأثير الناحية الاقتصادية في الاجرام  
قام بها حسن على خفاجي في مصر وجد أنه ( ٣٥ ٪ )  
من الأحداث المنحرفين فقراء ، و ( ١٨ ٪ ) منهم ميسوري  
الحال . (١)

ولا شك أنَّ للفقر تأثيراً هداماً ومحطماً للنفس وقد  
قرنه الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم بالكفر فقال : ( اللهم  
إني أعوذ بك من الكفر والفقر ) (٢) وذلك لما له من  
أثر سيء في نفوس الصغار والكبار . وكان الرسول صلى  
الله عليه وسلم يقول : ( اللهم اني أسألك الهدى  
والتقى والعفاف والغنى ) . (٣)

وقد أشرعن على بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال :  
( لو كان الفقر رجلاً لقتلته ) وكان يقول لأبنه : ( يا بني  
اني أخاف عليك الفقر فاستعذ بالله منه ، فأن الفقر منقصة  
للبين ، مدهشة للعقل ، داعية للمسقة ) (٤)

فالصغير عندما لا يجد في البيت الضروريات من مأكل  
ومشرب وملبس وخلافه ، ويجد من حوله من هو أحسن منه  
تترك هذه الحالة في نفسه أثراً سيئاً وفي قلبه حقداً  
وكراهية للآخرين وربما للمجتمع بأسره . (٥) وقد تؤدي  
الى السرقة ، أو الكسب غير المشروع فيبحث الصغير عن عيش  
أفضل من بيته وقد تنطلق أيدي السوء فتحتضنونه وتكون

- 
- ( ١ ) دراسات في علم الاجتماع - خفاجي ، ص ١٣٨  
( ٢ ) مسند الامام احمد ٣٦ / ٥ ٣٩٤ - والنسائي ٢٦٤ / ٨  
( ٣ ) صحيح مسلم ٢٠٨٧ / ٤  
( ٤ ) نهج البلاغة للشريف الرضي ٧٦ / ٤  
( ٥ ) حقوق الانسان في الاسلام والوقاية من انحراف الاحداث  
بحث - د . احمد الصليفيح سنة ١٤٠٤ هـ - المركز العربي  
للدراسات الانبية - الرياض .

سبباً في إجرامه إلا من رجم ربه . (١) وقال البعض إن الفقر ليس سبباً للاجرام ، فقد يكون حافظاً ومهيئاً للجريمة . كما قد يكون مساعداً على الكد والعسسل والنسوغ ، فليس الفقر سبباً للجريمة على إطلاقه . (٢)

كذلك فليس الشراء والتسرف سبباً لأن يكون الحدث سويًا . فكثير من الفقراء يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف . بل يؤولون الفقر على الكسب غير المشروع ، وأحياناً قد تكون كثرة المال مدعاة للفساد ، ولا سيما جرائم السكر والمخدرات والزنا . فالاسلام رغم مقتته للفقر لا يرى بالضرورة أن يؤول إلى الاجرام . فظروف الفقر قد تدفع إلى الاجرام ، (٣) ولكن البيئة هي التي تساعد أو تضاف إلى أسباب أخرى ، فلا يكفي الفقر والسبب الاقتصادي وحده دافعاً للجريمة . (٤) فالاجرام يكون في جميع المحتملات غنيها وفقيرها ومتوسطها .

والاسلام قد وضع الأساس لمحاربة الفقر وقرر حق الحياة لكل انسان ، وما يجب أن يؤمن له من مأكل وملبس وسكن . ووضع حقوقاً لحماية الحدث كما سبق أن ذكرنا . وقد صرح الفقهاء - بناءً على التوصيات الشرعية - بأن على اندونة القيام بشئون فقراء المسلمين من الصغار والأيتام واللقطاء والسالكين الذين ليس لهم ما ينفق

( ١ ) تربية الأولاد في الاسلام ، ١ / ١١٢

( ٢ ) انحراف الأحداث - لمنير العصره ١٤٠

( ٣ ) سبب الجريمة - د . عبد الله بن أحمد قادري ص ٩٦

( ٤ ) دراسات في علم الاجتماع - حسن علي خفاحي ١٤٠

- وعلم الاجرام وعلم العقاب - للسراج ص ٢٨٦

- انحراف الأحداث - مرجع سابق ١٤١

عليهم منه ولا أقارب تلزمهم نفقتهم فيتحمل بيوت  
المال نفقاتهم وكسوتهم وما يصلحهم من دواء وأجرة علاج  
وغیره .

### تشغيل الأحداث :

كثير من الدول الفقيرة تساعد في تشغيل الأحداث  
في سن مبكرة مما يؤدي الى انتشار الجهل ، والفساد  
بينما ينعدم تشغيل الصغار في الدول المتقدمة .

( يقول شولتز : إن من أهم أنواع التكوين الرأسمالي  
في مجتمعنا هو استثماراتنا لأنفسنا ، حيث يقصد من  
هذا الاستثمار تعليم طبقة الأطفال واعدادهم للقيام  
بدورهم الانتاجي ) (١) عند بلوغ سن الانتاجية .

وتشغيل الأحداث مدعاة للفساد والانحراف وانتشار  
الجرائم ، مما يكون سببا لزعزعة الاستقرار الاقتصادي  
لذلك منع الاسلام من عمل الأحداث فقال عثمان رضى الله عنه :  
( لا تكلفوا الأمة غير ذات الصنعة الكسب فأنكم متى كلفتموها  
ذلك كسبت بفرجها ، ولا تكلفوا الصغير الكسب ، فأنه اذا  
لم يجد سرق وعفوا اذا أعصكم الله ، وعليكم من المطاعم  
ما طاب منهن ) (٢)

(١) دراسات في التنمية الاقتصادية - عاطف السيد ط - دار المجمع

العلمي جده سنة ١٩٢٨م ص ٩٢

(٢) موطأ الامام مالك بن أنس ط - دار الكتب العربية - عيسى الباي

الحلبي ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ٢/ ٩٨١



فالأثر يدل على منع تشغيل الصغار حتى يبلغوا  
ويتربوا تربية صحيحة ليساعدوا أنفسهم وأمتهم في  
مستقبل الأيام .

### خلاصة :

يتضح مما سبق أنَّ الحالة الاقتصادية من حيث الفقر  
والغنى قد تكون لها تأثيرها على الاجرام ، فالفقير  
الذى يسبب الحرمان وخاصة من الضروريات يوءى الى  
ارتكاب الجرائم ، فينبغى ألا نتجاهل أثره على الرغم  
مما يوءى اليه في بعض الأفراد من روح الطموح والجد  
لتحقيق حياة أفضل .

كما يجب عدم اغفال أثر الثراء ، فأن الثراء  
الفاحش يوءى بالانسان الى الغرور والتكبر أو ما يعرف  
بالبطر فيرتكب المعاصي ويتناول السكرات والمخدرات  
والتعدي على حرمان الناس . ومما يوءى الى  
الوصول الى الانحراف في هذه الناحية انشغال الأب أو  
الراعى عن التربية بالمال . ولكن مع ذلك فأننا نرى  
أن التربية الأيمانية التى تؤثر فى الأفراد تنأى بهم  
عن مزالق الانحراف .

### المطلب الرابع

#### أثر وسائل الإعلام في اجرام الأحداث

الاعلام لغة : الأخبار (١) .

ويقصد بوسائل الاعلام اصطلاحاً ( كل وسيلة توصل نفس المعلومة الى عدد كبير من الناس . ) (٢) وهي ما تسمى الآن بأجهزة الاعلام التي تشمل في :

- ( ١ ) المطبوعات : كالصحف ، الكتب ، المجلات ، الطبعات .
- ( ٢ ) السموعات : الاذاعة والتسجيلات الصوتية .
- ( ٣ ) الشفوية : كالاتصال الشخصي والجمعي .
- ( ٤ ) المرئيات : المعارض واللافتات .
- ( ٥ ) المرئيات والسمعيات : وهي التي تجمع بين الصوت والحركة والصورة ، كالسينما ، التلفاز ، الفيديو ، المسرح . (٣)

- 
- ( ١ ) لسان العرب ١٢ ٤١٧
  - ( ٢ ) وسائل الاعلام في الدول العربية والخليجية وعلاقتها بظاهرة جنوح الأحداث - د . هاله أحمد العمري  
بحث من كتاب جنوح الأحداث ، ط الكويت ص ١٢٩ .
  - ( ٣ ) المؤثرات السلبية في تربية الطفل المسلم وطرق علاجها رسالة ماجستير - اعداد عائشه عبد الرحمن سعيد جلال ص ٢٥ .
  - جنوح الأحداث ، حلقه دراسية لرعاية الأحداث الجانحين في الدول العربية الخليجية - مطبوعات مكتب المتابعة في المنامة
  - ٤ - ١ شعبان ١٤٠٣ هـ مايو ١٩٨٣ م ص ١٢٩

اختلف العلماء حول وسائل الاعلام وأثرها في اجرام الأحداث الى رأيين :

الرأى الأول: أن وسائل الاعلام لها علاقة ز. باجرام الأحداث وانحرافهم خاصة التى تبين الصورة والصوت وتصور المجرم فى صورة بطل . (١)

الرأى الثانى : . ليس لوسائل الاعلام أثر فى اجرام الأحداث مهما قدّم فيها من أفلام فهمي مجرد تسلية وترفيه للانسان وثقيفه . (٢)

واستدل أصحاب الرأى الأول : بأن هذه الوسائل تمس حواس الانسان وعقله وانفعاله وقد تأتى بأفلام تتنافى والقيم الأخلاقية السليمة ، كالأفلام الجنسية الخليعة وأفلام الجريمة والأغاني الخليعة الماجنه والقصص الفاضحة ، فتعتبر معرضة للجريمة بل وهراء كثير من جرائم الأحداث . (٣)

وقال الشوكاني : ينبغي منع كل ما هو مهيج للسرور ومشتل على وصف الجمال والفجور ومعاقرة الخسور . (٤)

- 
- ( ١ ) انحراف الأحداث - جان شازال - ترجمة د . محمد حامد شوكت ومحمد مصطفى زيدان ونجيب فائق الدارسط القايره ص ٢١ .
- دراسات فى علم الاجتماع - خفاجى ص ٢٠٢
- مشاكل انحراف الأحداث - لمنير العصره ص ٢٠٧
- المؤثرات السلبية فى تربية الطفل المسلم وطرق علاجه ، رسالة ماجستير سبق الاشارة اليها ص ٣٦١ .
- اجرام الأحداث ومحاكمتهم ، بحث بمجلة القانون التونسية سبق الاشارة اليه ص ٤٨ .
- حقوق الانسان فى الاسلام والوقاية من انحراف الأحداث ، د . حمد الصليح ص ٥٤ من كتاب معالجة الشريعة الاسلامية لمشاكل انحراف الأحداث
- ( ٢ ) الفئات الخاصة وأساليب رعايتها ، سعد المغربي ص ٢٣٦
- دراسات فى علم الاجتماع لخفاجى - مصدر سابق ص ٢٠٣
- ( ٣ ) المراجع السابقة .
- ( ٤ ) نيل الأوطار ٣٣٧/٦

وقد نهى الله سبحانه وتعالى عن اللهو وغير المباح  
فقال : ( واذروا الذين اتخذوا دِينهم لعبا ولهوا وغرتهم  
الحياة الدنيا ) (١)

وقال تعالى : ( قوا أنفسكم وأهليكم نارا ) (٢)  
والرسول صلى الله عليه وسلم يقول : ( كلكم  
راع وكلكم مسئول عن رعيتيه ) (٣)

فإن فساد وسائل الإعلام يؤدي إلى فساد الأحداث  
وضياع مستقبلهم . كما يؤدي إلى خراب البلاد لما يدفع  
بهم إلى الانحراف . (٤)

وقد كتب عمر بن عبد العزيز إلى مؤدب ولده : ( أن  
الملاهي بدوها من الشيطان بغايتها سخط الرحمن  
فأنه بلغني عن الثقات من أئمة العلم أن صوت المعازف  
واستماع الأغاني ينتج النفاق في القلب كما ينبت  
العشب على الماء ) (٥)

وقال أصحاب الرأي الشافعي : إن وسائل الإعلام  
أدوات ترفيه وليس لها أثر في إحرام الأحداث مهما  
قدم منها من أفلام فهي محرر تسلية وترفيه وتثقيف  
فلا تؤدي للإحرام بحال . (٦)

( ١ ) الآية ٧ من سورة الأنعام .

( ٢ ) الآية ٦ من سورة التحريم .

( ٣ ) سبق تخريج الحديث .

( ٤ ) تربية الأولاد في الإسلام - عبد الله علوان ١٢٨ / ١

( ٥ ) أغاثة اللهفان ، د.س. قيم الحوزة ٢٢٦ / ١ - ٢٢٨

( ٦ ) الفتاوى الخاصة وأساليب رعايتها ، سعد المغربي ص ٢٣٦

- دراسات في علم الاجتماع لحنافى ص ٢٠٣

- التأهيل الاجتماعي والمهني لأحداث الجانحين ، اللواء علوان

محمد حسن اسماعيل - المركز العربي لدراسات الأمنية ص ٦٠

ويسدو لنا أن أثير وسائل الاعلام على الصفار كبير  
فأن خير رُفخير ، وان شر رُفشر ، ويتضاعف في انحراف  
الأحداث بمساعدة العوامل الأخرى .

وقد دلت الاحصاءات والدراسات الاجتماعية والنفسية  
على ان للوسائل الاعلامية أثرًا لا يستهان به (١) ، خاصة  
اذا صادفت هوى في نفس الحدث وله استعداد لذلك . (٢)  
وقد اعترف الأحداث الذين أجريت عليهم الدراسات  
بأثر هذه الوسائل (٣) وقد أثبتت الدراسات أن كثيرًا  
من الأحداث ارتكبوا الجرائم بعد مشاهدتها في وسائل  
الاعلام من تلفاز وفيديو وسينما ، أو قرأها في قصة  
أبرزت المجرم في صورة بطل . (٤)

فوسائل الاعلام سلاح ذو حدين يمكن أن يوجهه  
للخير فيصلح ، ويمكن أن يوجه للشر فيفسد فهي  
مؤثرة ومتنامية ، ولها مقدرة عالية على الاستقطاب  
للصفار ، فينبغي للمسلمين ايجاد وسائل اعلام ناجحة  
ترضى طموح المسلم وتعالج قضايا اليومية لذا وجب  
على كل الدول الاسلامية أن تقدم وتوجه الوسائل وفق  
الشريعة الاسلامية في السياسة والثقافة والاجتماع ،  
وأن تتخذ كل التدابير التي تكفل استئصال سوء  
الاستعمال في وسائل الاعلام ، وأن تشجع الانتاج الاسلامي

( ١ ) دراسات في علم الاجتماع لخفاجي ص ٢٢

( ٢ ) علم الاحرام - رمسيس به نام ١ : ١٤١

( ٣ ) علم النفس الجنائي - أحمد عزت سنة ١٩٤٢ ص ٢٩-٣٠

( ٤ ) جنوح الأحداث ص ١٧٤

- تربية الأولاد في الاسلام ، عبد الله علوان .

الذى ينهى الخلق والقيم . (١) وسيظل العالم يتجاهل المسلمين ما لم يقيم اعلام اسلامي متميز (٢) وفي الواقع - مع قآن الأجهزة الاعلامية أجهزة محايدة وانما الانسان والفكر الذى وراءها يؤثر فيها ، ووكالات الأنباء هى التى تجمع الأخبار والمعلومات والحقائق فى العالم ثم تصيفها بصياغتها الخاصة وترسلها الى وسائل الاعلام المختلفة ، فتأتى أغلب هذه المعلومات من بلاد غير اسلامية ومجتمع مختلف عن المجتمع المسلم فكثيراً ما تقدر ما يصادم أخلاقنا وقيمننا حتى الأخبار فانها لا تأتى محايدة بل أخطر الأخبار ضد العالم الاسلامي والمسلمين .

فالصغير عندما يشاهد مشهداً فى التلفزيون أو الفيديو مثلاً يتأثر بهذا المشهد قليلاً قليلاً حتى يتحول هذا التأثير فيصبح عادة متكررة فى المجتمع ، فالسودول الغربية مثلاً تغيرت بعد فترات بتأثير وسائل الاعلام وما يقدم فيها من خلاعة ، فكانت المرأة عندهم قبيل مائه وخمسين سنة فى أمريكا لا تدرس الطب ، ثم تدرجت حتى أصبحت الآن مقيمة وراقصة .

( ١ ) احرام الصغار ومحاكمتهم . مجلة القانون التونسية لسنة ١٩٦٦ م

محمد بن الحداد ص ٤٨ .

( ٢ ) الحركة الاسلامية وحاجتها الى الاعلام الاسلامي - مدخل لدراسة

التطبيع - د . كليم صديقي ، رئيس المعهد الاسلامي فى بريطانيا  
ضمن أبحاث ووفائع اللقاءات الثالثة والتدوة العالمية للشباب الاسلامي  
المنعقدة بالرياض بتاريخ ٢٣ شوال ١٣٩٦ هـ الموافق ١٦ أكتوبر ١٩٧٦ م  
ط ١٣٩ ص ١٣٩ .

وأغلب المواد المثبوثة في العالم الاسلامي مستوردة (١)  
وذات أثر كبير في التأثير على الصغار وانحرافهم  
واجرامهم .

ويمكن أن نلخص التأثير السلبي لوسائل الاعلام في الآتي :

( ١ ) تقليد ومحاكاة الأطفال لما يقدّم من أفلام وبرامج  
عن الجريمة بطرق مختلفة .

( ٢ ) الأفلام الفاضحة التي تعرض الجنس وتشجع على اشباع  
الفرائز بطرق ملتوية .

( ٣ ) تساعد على السهر والكسل للقيام بالواجبات الدراسية  
وكثير منها يبعث الخوف والرعب في نفوس الأحداث .

( ٤ ) للتلفزيون آثار صحية سيئة كما قال علماء الصحة  
على النظر والسمع .

( ٥ ) استسلام الأطفال للأفلام بدون رعاية أبوية .

( ٦ ) سوء استعمال الأساليب الاعلامية والمعارات النابية (٢) .

( ٧ ) لكي يشتري الطفل تذكرة السينما أو المجلة ، فقد يتحمل  
عليها بطريقة غير مشروعة كالسرقة والانحراف .

لذا فوسائل الاعلام اذا استعملت تسوء  
الى اجرام الأحداث .

( ١ ) الاعلام ودوره في التوجه الاسلامي - مهدي ابراهيم ط جامعة الخرطوم

ام درمان الاسلامية ص ١٢ - ١٥

- توصيات عن ندوة الدفاع الاجتماعي والسياسة الجنائية من خلال

التشريع الاسلامي المنعقد بالرباط في الفترة من ١١ - ١٤ مايو ١٩٨١م

بمجلة الحقوق الكويتية ( ٣-٤ ) ص ٣١١

( ٢ ) الاعلام الاناعي والتلفزيون - د . ابراهيم امام ص ٢٤٣

- المؤثرات السلبية في تربية الطفل المسلم وطرق علاجها ص ٣٦٧ - ٣٧٠

# الفصل الرابع

بإتكايا الأعدان بمرأى الحدود



الفصل الرابع

جرائم الاحداث الجنسية

نقدم لهذا الفصل تمهيدا عاما ثم نقسمه الى  
ثمانية محاور :

المبحث الاول : جريمة الردء

المبحث الثانى : جريمة البغى

المبحث الثالث : جريمة الزنا

المبحث الرابع : القذف

المبحث الخامس : الخمر

المبحث السادس : السرقة

المبحث السابع : الحرام

المبحث الثامن : جرائم الحدود فى الملكية  
العربية السعودية ومصر والكويت

تمهيد وتقسيم :

قسم الفقهاء الجرائم الى حدود وقصاص وتعازير (١)  
وبما ان الحدث قد يرتكب جرائم الحدود ، نبيين  
في هذا معنى الحد واقسامه ، ومدى تطبيق عقوبات  
الحدود على الحدث في الفقه الاسلامي والقانون .

أولا : معنى الحد واقسام الحدود :

- الحد لغة : المنع ، والحاجز بين الشئين (٢)  
وشرعا : عقوبة مقدرة شرعا تجب حقما لله تعالى . (٣)  
ولقد ورد هذا اللفظ في القرآن الكريم والسنة .  
قال تعالى : ( تلك حدود الله فلا تقربوها ) (٤)  
وقال : ( ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ) (٥)  
وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( اقامة حد من حدود  
الله خير من مطر اربعين ليلة في بلاد الله عز وجل . ) (٦)  
وقال ابن تيمية : ( ان المصاعب سبب لنقص الرزق والخوف من العدو ) (٧)  
وقال رسول الله : ( تعاقوا الحدود بيمينكم فما بلغني من حد  
فقد وجب ) (٨)

- 
- (١) الاحكام السلطانية - للماوردي ٢١٩  
(٢) لسان العرب ١١٥/٤ - المصباح المنير ١٩٤/١  
- القاموس المحيط ٢٨٦/١  
(٣) فتح القدير ١١٢/٤ - التمرينات للجرجاني ٧٤  
- نيل الاوطار ٩٢/٢ .  
- ويرى شيخ الاسلام ابن تيمية ان تسمية العقوبة المقدرة حدا  
فهو عرض حادث ، وان الحدود في لفظ الكتاب والسنة يراد بها  
الفصل بين الحلال والحرام .  
- السياسة الشرعية - تحقيق محمد البنا وسمير عاشور ص ١٣٨ .  
(٤) الآية ١٨٧ من سورة البقرة .  
(٥) الآية ١ من سورة الطلاق .  
(٦) سنن ابن ماجه ٨٤٨/٢ .  
(٧) السياسة الشرعية ١٢٢  
(٨) سنن ابى داود ١٣٣/٤ ، النسائي ٧٠/٨ المستدرک ٣٨٣/٤  
وصححه الحاكم ووافقه الذهبي في تلخيص الحدر .

وقال السامة بن زيد نى شأن المخزومية التى سرت: ( اتشع  
نى حد من حدود الله ؟ ثم قام فخطب فقال : أيها  
الناس انصا ضل من كان تملكم انهم كانوا اذا سرق  
نهم الشريف تركوه واذا سرق قبيهم الضعيف اقاموا  
عليه الحد ، وايم الله لو ان فاطمة بنت محمد سـرت  
تأملت بعدى ) . (١)

وقد أكد الشرع على اهمية الحدود المقررة شرعا  
لا يجوز فيها اسقاط ولا العفو ولا الزيادة ولا النقصان  
بعد الشرع الذى اتى بها الاسلام نى كل حد من هذه  
الحدود التى لم يتركها الشرع للحاكم لتقديره  
المصلحة العامة دحا للنسب وتحقيقا لمصالح  
البلاد واستتبابا للامنى والاستقرار فى البلاد .

وتعد قسمها الخمسة من الحنفية الى خمسة حدود  
هى : حد السرقة ، وحد الزنا ، وحد شرب المسكر ، وحد  
القذف . (٢)

أما تلحق الخربى منهم نيو داخل تحت منهم  
سرقة بالمسمى لعام . وتسمى الحقوق الى اربعة اقسام :  
اولا : حقوق خاصة لله كحقوق الزنا .  
ثانيا : حقوق خاصة للحد كحرمة مال الغير .

( ١ ) صحيح البخارى ١٩٩/٨ ، مسلم ١٣٣٥/٣

( ٢ ) تلخ التديسر ١١٣/٢

ثالثا : حقوق اجتماع نسبها الحقان موحى الله فيها غالب

رابعا : كعتوبة القذف .

رابعا : حقوق اجتماع نسبها الحقان وحق العبد نبيلا غالب

كعتوبة القصاص . (١)

وتسمى آخرون<sup>بمعولم</sup> أن جرائم الحدود والقصاص التي اوجد لها الشارع عقوبة مقدرة تبين على أن المصالح الأساسية في السنن خمسة (٢) : منها ما يتعلق بحفظ الدين : ( كالردة والابليس ) ومنها ما يتعلق بحفظ النفس ( كالقتل والتطليع ) ومنها ما يتعلق بحفظ النسل ( كالزنا ) ومنها ما يتعلق بحفظ العقل ( كشراب الخمر والسكر ) ومنها ما يتعلق بحفظ المال ( كالسرقة وقطع الطريق ) .

وبعد التنبأ برين أن الحد يدل على الجرائم التي يكون حق الله فيها غالباً ولا يدخل تحتها القصاص . (٣)  
وذا برين أن الحدود هي (٤) : ( الزنا - القذف - سرقة - الحراقة - الردة - البغي - شرب المسكرات ) وأما البغي (٥) ( القصاص ، والجرح ، والزندقة ، وسب الله ، وسب أنباءه ، وعمل السحر وترك الصلاة والصيام ) وتبرئها الشرع عقوبات دنوية إذا استوت ما يجعلها جريمة كاملة .

( ١ ) شرح الموسوع على التوضيح لمحمد الدين التفتازاني (ت ٧٥٢هـ)

صحيح ١٥١/٢

( ٢ ) زأى المستصفي ٢٨٧/١ الموانقات ١٨/٢  
( ٣ ) تبين الحقائق ٣/٣٦٣ - أحكام السلطانية لما وردى ص ٢١٩  
و- بي بي ٢٥٧ وأعطى ١١٨/١١ والجريمة - ص ٢٠  
( ٤ ) تدافع صنائع ٣٣/٢ الذخيرة منطوط من كتاب الجنايات ١٨/٦

عالم السلطنة ٢١٩ قطع ٢٤٤/٤

( ٥ ) التدبير النذرة - ص ٣٤٤ فتح القدير ١١٣/٤

مكة السلطنة لمكوري ٢٢١٥ و- بي بي ٢١٥

ويرى ابن القيم ان الحد فى لسان الشرع اعم واشمل  
 فيعم العقوبة المقدرة او غير المقدرة ، كما يشمل  
 نفس الجنايات ايضا فقال : ( الحد فى لسان الشرع  
 اعم منه فى اصطلاح الفقهاء ، فانهم يريدون بالحدود  
 عقوبات الجنايات المقدرة بالشرع خاصة . والحد فى  
 لسان الشارع اعم من ذلك ، فانه يراد به هذه العقوبة  
 تارة ، ويراد نفس الجناية تارة اخرى كقوله تعالى :  
 ( تلك حدود الله فلا تقربوها ) (١) وقوله تعالى : ( تلك  
 حدود الله فلا تعتدوها ) (٢)

ويراد به تارة جنس العقوبة وان لم تكن مقدرة . كقوله  
 صلى الله عليه وسلم : ( لا يضرب فوق عشرة اسواط الا فسى  
 حدد من حدود الله ) (٣) . يريد به الجناية التى هى  
 حق الله . (٤)

ونرى ان الحدود سبعة كما حدد الشرع عقوبتها .  
 وسنخصص هذه المباحث فيما اذا ارتكب الحدث سواء  
 كان مميزا او غير مميز ، احدى هذه المعاصى أو  
 الجرائم .

( ١ ) الآية ١٧٨ من سورة البقرة .

( ٢ ) الآية ٢٢٩ من سورة البقرة .

( ٣ ) صحيح البخارى مع شرح فتح البارى ١٢ / ١٧٥ ،

- صحيح مسلم ٥ / ١٢٦ .

( ٤ ) اعلام الموقعين ٣ / ٢٩ ،

- رسالة الحدود والتعازير عند ابن القيم - دراسة وموازنة

تأليف بكر عبد الله ابوزيد ط المكتب الاسلامى بيروت ط اولى

سنة ١٤٠٣ هـ ص ٢٤ .

المبحث الأول

جريمة الردة

التعريف :

الردة لفظة : الرجعة والتحول (١)

المرتد شرعا : هو الذى يكفر بمبدأ اسلامه . (٢)

قال تعالى : ( ومن يرتد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم فى الدنيا والاخرة واولئك اصحاب النار هم فيها خالدون ) (٣) . فالردة كفر مخرج من المسلمه موجب للخلود فى النار الا من اكفره . قال تعالى : ( من كفر بالله من بعد ايمانه الا من اكفره وقلبه مطمئن بالايمان ولكن من شرح بالكفر صدرا فعليهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم ) . (٤)

وفى السنة النبوية قال الرسول صلى الله عليه وسلم :

( من بدل دينه فاقتلوه ) . (٥)

وقد اجمع اهل العلم على انه يجب قتل المرتد بعد الاستتابة ان كان بالغاً عاقلاً . (٦) وسنعرض لردة الحدث مميذاً كان او غير مميذ .

(١) لسان العرب ١٧٢/٣ .

(٢) فتح القدير ٣٨٥/٤ - مختصر خليل ٣٢٢ - المغنى ٧٤/١٠

(٣) الآية ٢١٧ من سورة البقرة .

(٤) الآية ١٠٦ من سورة النحل .

(٥) صحيح البخارى ١٨-١٨/٩ - سنن الترمذى ٥٩/٤

(٦) الاجماع لابن المنذر ص ١٢٢ - المغنى ٩١/١٠

## الردة من الحدث

### ١) الحدث غير المميز :

اتفق الفقهاء على ان الحدث غير المميز لا تعتبر ردة ولو نطق بكلمة الكفر صراحة لانه لا يعقل شيئا . (١)

### ٢) الحدث المميز :

اختلف الفقهاء في ردة على النحو التالي :

المذهب الاول : ان ردة الحدث المميز معتبرة وقرروا بذلك ان لا يرث ولا يورث ولا يغسل ان مات ويفسخ نكاحه من زوجته المسلمة ، الا انه لا يقتل مالم يبلغ الحلم . فاذا بلغ استتيب ثلاث فان تاب خلى سبيله والا قتل شأن المرتد بعد البلوغ . قال بذلك ابو حنيفة وصاحبه محمد ، وفي الراجح عند فقهاء المالكية ومذهب الحنابلة . (٢) الا ان عند أبي حنيفة ومحمد لا يقتل ولا يضرب وانما يعرض عليه الاسلام عند البلوغ ويحبس ويضرب . (٣)

---

(١) المبسوط ١٠/١٢٣ ، الخرشي ٨/٦٢ ، المغني ١٠/٩١ - كتاب الحدود لابن المنذر ، رساله سابقه ٩/٣٠٠  
 (٢) المبسوط ١٠/١٢٣ ، احكام الصغار ٢/٩٢ ، الخرشي ٨/٦٢ الانصاف ١٠/٣٢٨ ، المعنى ١٠/٢٩١ ، كشاف القناع - ١٧٥-١٧٦  
 (٣) المبسوط ١٠/١٢١ ، احكام الصغار ٢/٩٣

المذهب الثانى : لا تعتبر ردة الصبى المميز. قال بهذا فقهاء الشافعية وأبو يوسف ونفر من الاحناف ورواية عن الامام احمد ، ومذهب الظاهرية . (١)

### ادلة المذهب الاول :-

استدل اصحاب المذهب الذين يعتبرون ردة الحداث بالاتى :

- ( ١ ) يقول الرسول صلى الله عليه وسلم : ( امرت أن اقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله ، وأن محمداً رسول الله ويقموا صلاة ويؤتوا زكاه نادوا بذلك عصموا منى دماءهم وأموالهم بحرف الاسلام وحسابهم على الله ) (٢)
- ( ٢ ) قياساً على صحة الصلاة والحج من الصبى المميز .
- ( ٣ ) وكذلك باسلام على رضى الله عنه وهو ابن ثمان ، فاذا صح اسلام الصبى وهو دون البلوغ فكذلك ردتة (٢) ولان احكام الاسلام فى الدنيا تنبنى على قوله اما ان يكون اقراراً او شهادة ولا يتعلق به حكم الشرع كسائر الشهادات . واما فيما بينه وبين ربه اذا كان معتقدا لما يقول . لقول الرسول صلى الله عليه وسلم : ( حتى يعدسرب عنه لسانه اما شاكرا او كفورا ) ، فان اعرب عن نفسه كافرا فلا تجعله شكورا والعكس . (٣)

---

( ١ ) الجامع لاحكام الصغار ٩٢/٢ - نواة المحتاج ١٢٤/٤  
 - المبسوط ١٢١/١ - المحلى ١١٣/١١ ، المغنى ١/١٠  
 ( ٢ ) الخ ١٧/١  
 ( ٣ ) الذخير ١٨/٦ ، المبسوط ١٢٣/١٠  
 ( ٤ ) المبسوط ١٢١/١٠



ان الصبى فى حق الردة والاسلام بمنزلة البالغ لان صحة الاسلام والردة مبنية على وجودهما وتحققهما اذ هما عملان من القلب بمنزلة افعال سائر الجوارح واستدلوا على وجودهما فى القلب وتحققهما فى الحدث بالاقرار والانكار الصادرين عن عقل يميز فمضى اقرار الحدث المميز بالاسلام تحقق ووجد منه ، ومضى انكار الاسلام واقرار بالكفر تحقق الردة منه ، واذا تحققت الردة من الصبى وجب الحكم بصحتها لانه اهل لضحة الاداء . (١) ثم بعد ذلك اختلفوا فى العقوبة :

فقال أبو حنيفة ومحمد : ان ردته تصح استحسانا لفعاله لا لحكمه ، فان من ضرورة اعتبار معرفته والحكم باسلامه بناء على علمه اعتبار ردته ايضا ، لانه جهل منه بخالقه ، كما انه لما كان اهلا لعقد الاحرام والصلاة ، كان اهلا للخروج منها ، واذا حكم بصحة ردته بانتهى امراته ، ولكن لا يقتل ولا يضرب ، وانما يعرض عليه الاسلام جبسا ، وعند البلوغ يحبس ويضرب لان قتل الحدث عقوبة ، وهو ليس أهلا لالتزام العقوبات فى الدنيا . بمباشرة بينها كسائر العقوبات ، ولكنه لو قتله انسان لم يغرم شيئا لان من ضرورة ردته اهدار دمه ، وليس من ضرورته

(١) كشف الاسرار للبخارى ٢٥٢/٤ ، بدائع الصنائع ٨٣/٩

- المبسوط ١٠/١٢١ ، الهداية ٩٤/٤ ، كشف

القناع ١٧٦/٦

استحقاق قتله . (١)

قال القرافي : ( اذا ارتد ولد المسلم المولود على الفطرة وعقل الاسلام ولم يحتلم قال ابن القاسم : يجبر على الاسلام بالضرب والعذاب فان احتمل على ذلك ولم يرجع قتل ، بخلاف ذلك الذى مسلم ثم يرتد وقد عقل ثم يحتلم على ذلك (٢) ثم قال : ( ويدفعه الى الاسلام بالسوط والسجن ) (٣) وقال ابن قدامه ، رواية عن احمد : ( ان ردتته تعتبر ، فان الصبي اذا حكمنا باسلامه صحيحا لمعرفتنا بعقله بادلته . فرجع وقال لم ادر ما قلت ، لم يقبل قوله ولم يبطل اسلامه الاول )

- 
- ( ١ ) المبسوط ١٠ / ١٢١ ، الجامع لاحكام الصفار ٢ / ٩٣ وقال اذا اسلم الغلام الذى لم يحتلم فاسلامه صحيح عندنا استحسانا ، وعند الجمهور غير الشافعية يصح اسلام الصبي المميز لحديث : كل مولود يولد على الفطرة .  
 - انظر المبسوط ١٠ / ١٢١ ، نيل الاوطار ٢٠ / ٧  
 - الجامع الصغير ٢ / ٩٢ ،  
 ولقوله صلى الله عليه وسلم : ( من قال لا اله الا الله دخل الجنة )  
 - انظر النظم المتناثر من الحديث المتواتر للكتانى ص ٢٨ ،  
 - مجمع الزوائد ١٠ / ٨١  
 ( ٢ ) الذخيرة - مخطوط ١٨ / ٦  
 ( ٣ ) المرجع السابق .

وروى عن احمد انه يقبل منه ولا يجبر على الاسلام  
وقال ابو بكر<sup>الكرج</sup> ان هذا قول محتمل لان الصبي في  
مظنة النقص فيجوز ان يكون صادقا . قال : والعمل  
على الاول انه قد ثبت عقله على الاسلام ومعرفته  
به بافعاله افعال العقلاء وتصرفاته تصرفاتهم وتكلمه  
بكلامهم وهذا يجعل به معرفة عقله ، ولهذا اعتبرنا  
رشده بعد بلوغه بافعاله وتصرفاته وعرضنا  
جنون المجنون وعقل العاقل بما يصدر عنه من  
افعاله واقواله واحواله فلا يزول ما عرفناه بمجرد  
دعواه وهكذا كل من تلفظ بالاسلام او اخبر عنه  
نفسه ، ثم انكر معرفته بما قال ، لم يقبل انكاره  
وكان مرتسدا نص عليه احمد في مواضع . اذا ثبت  
هذا فانه اذا ارتدد صحت ردتته . (١)

#### ادلة المذهب الثاني :

الذين لا يعتبرون ردة الحدث ، ويعتبرون الحدث  
مسلمًا تبعا لوالديه أو أحدهما ولا يأخذ حكمهما  
حتى البلوغ . (٢)

- 
- (١) المغنى ٩١/١٠  
(٢) المبسوط ١٢٣-١٢١/١٠ - مغنى المحتاج ٣٨-١٣٧/٤  
- المغنى ٩٢/١٠ - الفقه الاسلامي في ثوب جديد ١٨٥/٦  
- التشريع الجنائي ٧١٧/٢ .

استدلوا بالاتي :

- ( ١ ) قول الرسول صلى الله عليه وسلم : ( رفع القلم عن ثلاث - منها الصبي حتى يحتلم ) (١) فهذا يقتضى انه لا يكتب عليه ذنب ولا شيء ولو صحت ردتـه لكتب عليه ، واما الاسلام فلا يكتب عليه وانما يكتب له . (٢)
- ( ٢ ) ولان المرتد أمره يوجب القتل فلم يشب حكمه فى حق الحديث - كالقصاص والردة تخضت على مضرة ومفسدة فلم تلزم الحدث ، فعلى هذا حكمه حكم من لم يرتد . ولا يمكنه ادراك الادلة التى تقوم عليها الاعتقاد الصحيح حتى يسأل (٣) فاذا بلغ فان اخبر عن الكفر كان مرتدا عندئذ ، ولكنه لا يقتل حتى يبلغ ويستتاب ثلاثة ايام فان لم يتب قتل ، لان الصبي لا تجب عليه عقوبة حديه قبل البلوغ اما بعد البلوغ فان تاب سلم والا قتل سواء قلنا انه كان مرتدا قبل بلوغه او لم نقل ، وسواء كان مسلما اصليا فارتد او كان كافرا فاسلم صبيا ثم ارتد . (٤)
- ( ٣ ) ولان الردة ضرر محض وليس فيه منفعة فلا تصح من الحدث كطلاقه لامرأته . (٥)

( ١ ) سبق تحريج الحديث .

( ٢ ) المغنى ٩٢/١٠

( ٣ ) اصول الفقه لابي زهرة ٩٥

( ٤ ) المغنى ٩٢/١٠

( ٥ ) فتح القدير ٩٦/٦ - كشف الاسرار ٢٥١/٤

خاتمة:

يبدو لنا ان الخلاف ليس له اهمية عملية من الناحية الجنائية ، لان الصبي عندهم جميعا لا يقتل سواء صحت ردة ام لم تصح . اذ لا يجب عليه الحدود ، ولكن الصبي المميز يعزر ، فاذا بلغ واصر على ردة ثبته ثبت حكم الردة عليه ووجب عليه العقوبة بعد استتابته ثلاثة ايام ، فان لم يتب ، فيستوى في الحكم مع البالغ المرتد والمرتد وقت البلوغ . اذ كل من ارتد عن الاسلام

## المبحث الثاني

### جريمة البغى

#### تعريف البغى :

البغى لغة : التعدى ، والفساد ، والظلم<sup>(١)</sup> .  
 وشـرعاً : الخروج على الامام الحق<sup>(٢)</sup> بغير حق .  
 والبغى حرام ، قال تعالى : ( وان طائفتان من  
 المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما ، فان بغت احدهما  
 على الاخرى فقاتلوا التى تبغى حتى تفىء الى امر  
 الله فان فاءت فاصلحوا بينهما بالعدل )<sup>(٣)</sup>  
 وقال الرسول صلى الله عليه وسلم : ( من كره من اميره  
 شيئاً فليصبر عليه ، فانه ليس احد من الناس خرج  
 على السلطان شراً فمات عليه ، الا مات ميتة جاهلية )<sup>(٤)</sup>  
 وقال : ( من حمل علينا السلاح فليس منا . )<sup>(٥)</sup> .  
 وقال : ( من اعطى اماماً صنعة يده وثمرة فؤاده  
 فليطعمه ما استطاع ، فان جاء آخر ينازعه فاضربوا  
 عنق الاخر )<sup>(٦)</sup>

- 
- ( ١ ) لسان العرب ٧٨ / ١٤ ، القاموس المحيط ٣٠٤ / ٤ .  
 ( ٢ ) حاشية ابن عابدين ٤٢٦ / ٣ ، الشرح الكبير ١٢٣ / ٤ -  
 - منهاج الطالبين ١٣١ ، منتهى الارادات ٤٩٤ / ٢ .  
 ( ٣ ) الآية ٩ من سورة الحجرات .  
 ( ٤ ) صحيح مسلم ١٤٧٨ / ٣ .  
 ( ٥ ) صحيح البخارى ٥ / ٩ ، سنن الترمذى ٦٠٠ - ٥٩ / ٤ .  
 ( ٦ ) مسند احمد ١٦١ / ٢ - صحيح مسلم ١٤٧٣ / ٣ .

من خلال هذه النصوص نجد ان الشرع قد قرر أن

عقوبة البغى القتل ، نظرا لما يسببه المحاربون  
من اخلال بالامن والاضطرابات وعدم الاستقرار فى  
البلاد . (١)

والذى يعنينا فيما لو كان البغاة اعداء او اشتركوا  
مع الكفار ، هل تقام عليهم عقوبة الحد ام لا ؟

### بغى الاحداث

اتفق الفقهاء على عدم اقامة الحد على الصبيان  
فما لو قاموا بحراية ضد السلطة الحاكمة (٢) وذلك لرفع  
القلم عن الاحداث ، لقوله صلى الله عليه وسلم : ( رفع  
القلم عن ثلاث <sup>درك</sup> بينهم الصبي حتى يحتلم ) (٣)  
وكذلك عقوبة البغى هى الحد ، ولا حد على الصبي  
لان الحد عقوبة محضه تستدعى الجناية المحضة وفعل  
الصبيان لا يوصف بذلك . (٤)

قال ابن قدامه : ( لا يقيم عليهم الحد وان باشروا

القتل . ) (٥)

(١) جوامع من الحديث ، عقوبات فى الفقه الاسلامي / د . يوسف عبد المادى  
شال - كذا المحتل الاسلامي ، بمصر ، ٩٣ .

(٢) بدائع الصنائع ٣٤/٧ ، مواهب الجليل ٢٧٧/٦ ، الام ١٤٨/٦

- المغنى ٢٨٨/١٠

(٣) سبق تخريج الحديث

(٤) بدائع الصنائع ٣٤/٧

(٥) المغنى ٢٨٨/١٠

وقال صلى الله عليه وسلم : ( ادْرؤْهُ الحدود بالشبهات ) (١)  
ولا شك ان الصغر شبهة ، ولا حد مع الشبهة ، فيدراً  
الحد عن الحدث ولا يقام عليه حد البغى بحال .  
وقال عبد الله بن عمر رضى الله عنهما : ( اذا اصاب  
الغلام الحد ، فارتعيت فيه ، احتلم ام لا ؟ انظر  
الى عاقبته . ) (٢)

فالحدث لا يقام عليه الحد لعدم التكليف  
وافق الفقهاء على عدم اقامة الحد على الصغير  
لعدم الاهلية (٣) ، والاهلية شرط فى التكليف والحدث  
ليس من اهل العقول الكاملة التى يستحق بها العقوبة  
الجنائية ، ولان مناط التكليف العقل وكماله ، والحدث  
فاقد اوناقص العقل والادراك فهو ليس من اهل العقوبة  
وليس مخاطباً ومكلفاً بها (٤) والعقوبة لا تكون لمن  
له قصد صحيح (٥) فهو لا يقدر ما الحراسة وماذا يحصل  
لو خلع الامام او رئيس الدولة . فنجد ان العبادات  
ساقطة عنه ، فالعقوبة الحدية من باب اولى للشبهة .

(١) - سبق تخريجه .

(٢) سنن البيهقى ٥٨/٦

(٣) الاجماع ص ١١١ قال ابن المنذر : اجمعوا على ان الفرائض  
والاحكام تجب على المسلم البالغ .

(٤) كشف الاسرار ٢٣٧/٤ - اصول السرخسى ٣٣٢/٢ - ٣٥٣

اصول الاحكام للامدى ١١٤/١ .

(٥) كشف القناع ٥٢١/٥



ولذا لا يعاقب الاحداث اذا خرجوا ضد الامام  
بتأويل سائغ أو بدونه ، سواء لهم شوكة أو لم  
تكن لهم ، ولكن لا يتركوا يعيثون بأمن الدولة (١)  
بل لا يد من منعهم وتعزيرهم تأديبا لهم واصلاحا  
لحالهم ومنعاً لغيرهم .

### اشراك الصبيان مع البغاة :

اذا اشترك الاحداث مع البغاة فيجب ان لا يقتل  
الاحداث لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن  
قتلهم فقال : ( لا تقتلوا طفلا ) (٢) واوصى بعدم  
قتل الصغار وان يتركوا الى ان يبلغوا الحلم ويعرفوهم  
بالحق ، فاذا عرفوا الحق ورجعوا ، والا أدب المميز  
منهم حتى يفتلح حاله ويتوب الى صوابه .

————— %

( ١ ) جرائم امن الدولة - د . يوسف الشال ص ١٠

( ٢ ) مسند احمد ٢١٤ / ٤

( ٣ ) - المعنى لابن قدامه ٨٧ / ١٠

### المبحث الثالث

### جريمة الزنا

#### تعريف الزنا :

الزنا لغة : الضيق والفجور والمرأة تزاني أي تباغي (١) .  
فهو وطء المرأة من غير عقد . (٢)  
والزنا شرعا : تغيب حشفة آدمي في فرج آدمي  
آخر بلا شبهة . (٣) فالمعنى الفقهي لا يختلف  
عن المعنى اللغوي كما ان التعريفات الشرعية  
الآخري لا تختلف كثيرا عن هذا التعريف ، إلا ان بعض  
فقهائ الشافعية وفقهاء الحنابلة وسجوا . مدلول  
اللفظ وجعلوه شاملا لفعل قوم لوط (٤) ، اذ ورد في كتب  
فقهائ الحنابلة : ان الزنا ، فعل الفاحشة من قبل  
أودب . (٥)

وقد حرمت الملل السابقة للإسلام الزنا لانه فاحشة  
وساء سييلا .

وجسأت النصوص القطعية من الكتاب والسنة بتحريم  
ذلك حيث قال تعالى : ( ولا تقربوا الزنا انه كان فاحشة  
وساء سييلا . ) (٦)

- 
- (١) لسان العرب ٣٦٠/١٤  
(٢) تهذيب الصحاح ٩٨٥ ، ومفردات غريب القرآن للراغب الاصفهاني ٢١٥  
(٣) بدائع الصنائع ٣٣/٧ ، الخرشى ٧٥/٨ ، المهذب ٢٨٣/٢  
(٤) الافئدة ٢٥٠/٤ ، غاية المنتهى ٣١٧/٣ ، الاحكام السلطانية  
لابي يعلى ٢٤٧  
(٥) غاية الفتنهى ٣١٧/٣ .  
(٦) الآية ٣٢ من سورة الاسراء .

و صح عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، فيما رواه عبد الله ابن مسعود رضى الله عنه قال : ( سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، اى الذنب أعظم ؟ قال : ان تجعل لله ندا وهو خلقك ، قال : قلت ثم اى ؟ قال : أن تقتل ولدك مخافة ان يطعم معك . قال : قلت ثم أى ؟ قال ان تزنى بحليلة جارك ) (١)

هذا الحديث يؤكد قول الله تعالى : ( والذين لا يدعون مع الله الها آخر ، ولا يقتلون النفس التى حرم الله الا بالحق ولا يزنون ) (٢) .

وقد اجمعت الامة على تحريم الزنا . (٣)

#### عقوبة الزنا :

يختلف حكم الزنا تبعاً لموضع الزانى ، فالزانى اما ان يكون محصناً او غير محصن .

افما غير المحصن فهو الذى لم يوطأ زوجته بنكاح فقد اتفق الفقهاء على جلده مائة جلدة . (٤) لقوله تعالى : ( الزانى والزانية فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة . ) (٥)

(١) صحيح البخارى ٢٠٤/٨ ، وصحيح مسلم ٩٠/١

(٢) الاية ٦٨ من سورة الفرقان .

(٣) الاجماع لابن المنذر ص ١١٢ .

(٤) الاجماع لابن المنذر ١١٢ ، مراتب الاجماع لابن حزم ١٢٩ .

(٥) الاية ٢ من سورة النور .

الا ان الفقهاء اختلفوا في تغريب غير المحصن مع الجسد  
فعند فقهاء الاحناف الجسد فقط ، الا اذ رأى الامام  
ان يغرب سياسة . (١)

وعند فقهاء المالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية  
التغريب واجب لمدة عام للذكر والانثى ، فى بلد مسافة  
اقلها يوم وليلة . الا ان عند المالكية يغرب الرجل  
دون المرأة . (٢)

أما المحصن : فهو الذى أصاب زوجته بعقد نكاح (٣)  
اتفق الفقهاء ان على الزانى المحصن الرجم . (٤) الا ان  
بعضهم اضاف الجسد مع الرجم ، بحيث ان الجسد  
عقوبة اساسية للزانى ، ثم جاءت السنة بالرجم . (٥)  
وهناك قول بجسد ورجم الشيخ الكبير وان على  
الشاب الرجم فقط . (٦)

والراجع : قول جمهور الفقهاء بجسد غير المحصن  
مائة جلدة ، ورجم المحصن بالحجارة أو ما يقوم مقامها .  
ولما كان بحثنا بخصوص الاحداث فنبين / فيما اذا ارتكب  
الصبي هذا الفعل .

- 
- (١) فتح القدير ١٣٤/٤ - بدائع الصنائع ٣٩/٧  
(٢) بداية المجتهد ٣١٣/٢ ، المطالب ١٢٩/٤  
- المغنى ١٢٥/١٠ - المحلى ١٨٣/١١  
(٣) الاحكام السلطانية للماوردي ٢٢٤  
(٤) الاجماع لابن المنذر ١١٢ ، بداية المجتهد ٣١٣/٢  
الاحكام السلطانية ٢٢٤ ، المغنى ١٢٤/١٠  
(٥) المغنى ١٢٤/١٠ ، المحلى ١٨٤/١١  
(٦) المحلى ١٨٤/١١

وطء الحسد :

اجمع الفقهاء<sup>(١)</sup> على ان غير البالغ اذا ارتكب جريمة الوطء سواء كان أُنْثَى أو ذَكَرًا متزوجاً أو غير متزوج لا يحسد ، اى لا يجلد الحد ولا يرجم اتفاقاً ، ولكن المميز يعزر تأديباً<sup>(٢)</sup> واصلاحاً له حتى لا يستمرى هذه الفعلية القبيحة فيصعب تركها بعد البلوغ .

الادلة :

استدل الفقهاء على عدم اقامة حد الزنا على الحدث بالاتي :

( = يقول الرسول صلى الله عليه وسلم : ( رفع القلم عن ثلاث ... منها الصبي حتى يحتلم )<sup>(٣)</sup>

( ٢ ) وثبت عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه انه امر ان لا يقام الحد الا على من بلغ خمسة عشر عاماً<sup>(٤)</sup> وفي قول لاحمد ولا نكال على من لم يبلغ الحلم حتى يعلم ماله فى الاسلام وما عليه . )<sup>(٥)</sup>

- 
- ( ١ ) المبسوط ٣٩/٩ - الجامع لاحكام الصغار الذخيرة ٢٩/٦ - الخرشي ٨٣/٨ - مغنى المحتاج ١٤٦/٤ - الانصاف ١٥٠/١٠ - المحلى ٣٣/١١  
 ( ٢ ) الذخيرة ٢٩/٦ - ٣٠  
 ( ٣ ) سبق تخريج الحديث .  
 ( ٤ ) مصنف ابن ابي شيبة ١٢٤/٢  
 ( ٥ ) مصنف عبد الرزاق ١٧٩/١٠

( ٣ ) وقول على بن ابي طالب لعمر بن الخطاب رضى الله عنهم : ( أما علمت ان القلم رفع عن المجنسون حتى يفق وعن الصبي حتى يدرك . ) (١)

وقد قال مالك : ( لا يقام على الصبية زنى أو الصبي يزنى الحد حتى يحتلم الصبي وتحيض الجارية أو ينبتان الشعر أو يبلغان من حد الكبر، حتى يعلم الناس أن أحداً لا يجاوز تلك السنين ) (الاحتلم) (٢)  
وقال الاسروشي : ( الصبي اذا زنى بصبية وأزال بكارتها لا حد عليه ، وعليه المهر فى ماله لانه مؤاخذ بافعاله، واذنها لم يصح ) (٣)

وقال سفيان الثوري : ( فى الصبي يصيب ولا ينزل قال : ليس عليه حد ولا عليها حتى يحتلم . ) (٤)

فمن هذه الاحاديث والأثار واتفاق الفقهاء نستدل أنه ليس على الحدث الذى لم يبلغ الحلم حد الزنا . لانه غير مكلف ، الا أن المميز يعسر تأديبا واصلاحا حاله .

- 
- ( ١ ) سبق تخريج الحديث .  
( ٢ ) المدونة ٢٢١/٦ .  
( ٢ ) جامع احكام الصغار ٧٢/٢ .  
( ٤ ) مصنف ابي شيبة ٣٣٨/٧ .

وطء الحدث المرأة البالغة العاقلة :

إذا مكنيت امرأة عاقله من نفسها صغيراً  
فوطئها فقد اتفق الفقهاء على عدم وجوب الحد  
على الصغير ، ولكنهم اختلفوا في وجوب الحد على  
المرأة العاقلة المطاوعة على رأيين :

( = ) الرأي الاول : لاحد عليها وانما عليها التعزير .  
وقال به ابو حنيفة ومحمد بن الحسن ، ورواية عن ابي يوسف  
ومالك واحمد . (١)

( ٢ ) الرأي الثانى : يجب عليها الحد ويعزر الصغير  
ان كان مراهما . وقال به فقهاء الشافعية والحنابلة  
فى الراجح ، ورواية عن ابي يوسف والراجح عند المالكية  
والظاهرية . (٢)

الادلة :

استدل من قال لاحد عليها بالآتى +  
بأن الصبي الذى باشر الوطء للمرأة لا ياتم فلا يلزمها  
حد لرفع القلم عنه ، لانه باشر الفعل فهو الذكر  
والانثى تابعة له ، وان لم يكن اصل الفعل زنى فهى  
لا تعتبر زانية لان ثبوت التبعية بثبوت المتبوع

---

( ١ ) فتح القدير ١٥٦/٤ ، المبسوط ٥٤/٩ ، مواهب الجليل ٢٩١/٦  
- المغنى ١٥٢/١٠ .  
( ٢ ) مغنى المحتاج ١٤٥/٤ ، الذخيرة ٢٩/٦ ، جواهر الاكليل  
٢٨٣/٢ ، المقنع ٤٦٢/٣ ، المغنى ١٥٢/١٠ ،  
- المحلى ٢٥٦/١١ .

وهو الأصل وفعل الصبي زنى لغة وليس شرعا لأن فعله لا يوصف بذلك وتسميتها زانية مجاز. كتسمية المفعول باسم الفاعل ( كعيشة راضيه أى مرضية ) لذا يسمى هو واطئا وزانيا ، وهى موطوءة ومزنى بهما فاذا انعدم الزنى فى جانب الصغير انعدم فى جانبها . (١) والحد حكم شرعى يستدعى سببه شرعا ، وذكر الصبي كاصبعه . معنى ذلك ان المقصود بالزنى معدوم فى آلة الصبي ، فلا يكون فعله بهذه الالة زنى (٢) لوجود الشبهة ، ( وادأوا الحدود عن المسلمين بالشبهات ما استطعتم ، فان الامام لان يخطىء فى العفو خير من أن يخطىء فى العقوبة ، فاذا وجدت للمسلم مخرجا فادأوا عنه الحد ) (٢) وهذا مخرج يندرى به الحد وعليه فلا يقام الحد على البالغة .

- 
- ( ١ ) بدائع الصنائع ٣٤/٧ ، الميسوط ٥٤/٩  
 - صيانة الاسلام للعرض والنسب (رسالة ماجستير) لشرف  
 ابن على الشريف ص ٤٤ .  
 ( ٢ ) فتح القدير ١٥٦/٤ ، البحر الرائق ٣٦٣/٨  
 - المسئولية الجنائية ، لاحمد بهنس ٢٢٦-٢٢٧  
 ( ٣ ) الترمذى ٣٣/٤ وضعفه ابن ماجه ٨٥٠/٢ ،  
 - سنن النسائى ٤٣٨/٢ ، تلخيص الحبير ٥٦/٤  
 وهو مرسل ، والحاكم فى المستدرک ٣٨٤/٤ قال فيه  
 صحيح الاسناد ، وقال الالبانى فى ارواء الغليل ٢٥/٨  
 ضعيف مرفوع وموقوف فان مداره على يزيد بن معاوية وهو متروك .



وقال ابن جريح قلت لعطاء غلام تزوج امرأة لم يبلغ  
أن ينزل ثم زنى بعد ذلك أيرجم ؟ قال : ما أرى أن يرجم  
حتى ينزل اذا اصابها . (١) فهذا ايضا يدل على عدم  
قيام الحد على الصغير .

واستدل أصحاب المذهب الثاني القائلون بوجوب الحد  
على البالغة بالاتي :

١) هذا الفعل من المرأة البالغة زنى شرعا لأن الزنى  
هو قضاء الشهوة بالوطء الخالي عن الملك وشبهته  
وقد وجد ذلك منها فكان زنى فعليها الحد بالنص .  
٢) ولأن المرأة بهذا التمكين تقضى شهوتها كالرجل  
بالايلاح فاذا ثبت كمال الفعل من كل جانب يراعى  
حال كل واحد منهما فيما يلزمه من العقوبة ، فتحد  
المرأة ويؤدب الصغير لئلا ينشأ على هذا الفعل  
ويعتاد عليه .

٣) سقوط الحد عن المصبي لرفع القلم عنه ، فلا  
يسقط ذلك الحد عنها لان فعل كل واحد قائم  
بنفسه وبالتمكن تسمى زانية كما وصفها الله سبحانه  
وتعالى ( بالزانية ) فيقام عليها الحد ويؤدب الصغير . (٢)

( ١ ) مصنف أبي شيبة ٣٣٢/٧

( ٢ ) مغنى المحتاج ١٤٥/٤ ، الذخيرة ٢٩/٦ - ٣٠

- المغنى ١٥٢/١٠

الترجيح :

يظهر من عرض الأدلة السابقة لأصحاب المذاهب أننا يمكن أن نجمع بين المذهبين بحيث يكون عدم وجوب الحد على وطء الصغير الذي لا يميز ولا يمكنه الوطء والانتشار، فهو كمن أدخل أصبعه في فرجها، فلا يحد عليها ولكنها تعزر حتى لا تعود الصغار على فعل الفاحشة .

أما إذا وطئها مراهق قادر على الوطء والانتشار، ورب مراهق أقوى من بالغ - يجب عليها الحد ويؤدب الصبي استصلاحه .

وطء البالغ العاقل الصغيرة :

اتفق الفقهاء على أن العاقل إذا زنى بصغيرة يوطأ مثلها ، فعليه الحد وليس عليها . (١)

ثم اختلفوا بعد ذلك في حكم وطء الصغيرة التي لا يوطأ مثلها عادة ، إذا وطئها العاقل البالغ إلى قولين :

القول الأول : لا حد عليه ، قال به فقهاء المالكية والحنابلة . (٢) وحددوا الصغيرة بالتى لم تبلغ تسع سنين . (٣)

(١) الجامع لأحكام الصغار ٧١/٢ ، مواهب الجليل ٢٩١/٦ ،

- مغنى المحتاج ١٤٥/٢ ، المقنع ٢٦٢/٣

(٢) المدونة ٤١/٥ ، الانصاف ١٨٢/١٠ .

(٣) المغنى ١٥٤/١٠ ، الانصاف ١٨٢/١٠ .

والقول الثانى : يجب عليه الحد ما دام الوطء قد حدث فعلا وبه قال الحنفية والشافعية ، ورواية عن الحنابلة والظاهرية . (١)

#### الادلة :

استدل اصحاب المذهب الاول الذين ينفون الحد عن البالغ العاقل بوطء الصغيرة التى لم تبلغ تسع سنين فانها لا تشتبه ، فانه اشبه بمن ادخل اصبعه فى فرجها (٢) ، وهذه شبهة تدرا بالحد .، لما روى ( ادرأهوا الحدود بالشبهات ) .

واستدل اصحاب المذهب الثانى بان الاصل فى الزنى فعل الرجل والمرأة تباع ، فما دام الرجل مكلفا وجب عليه الحد بوطئه الصغيرة ،

قال ابن قدامه : ( الصحيح بانه متى امكن الوطء وجب الحد على المكلف من الطرفين دون تحديد السن بتسع أو عشر لان التحديد انما يكون بالتوقيف ولا توقيف فى هذا ، وكون التسع وقتا لا مكان . والاستمتاع غالبا لا يمنع وجوده قبله كما ان البلوغ يوجد فى خمس عشر عاما غالبا ولا يمنع من وجوده قبله . (٣)

(١) المغنى ١٥٢/١٠

(٢) سبق تخريج الحديث ٢٠٦

(٣) المغنى ١٥٢/١٠ ، الانصاف ١٨٨/١٠

التعزير فى الشريعة الاسلامية - عبد العزيز عامر ص ١٨٨

سنة ١٣٩٦ هـ ص ١٨٨

وعن الزهري وحامداً <sup>قَالَ</sup> أَنَّ جارية بنى بها زوجها ولم تكن حاضرت ، ثم أتت الفاحشة ، قالوا : إن كان مثلها يحيض وجب عليها الحد والا فلا . (١)

وعن الثوري قال : إذا زنى الرجل بالوصة جلد ولم يرجم وليس على الصمسة شيء ، وإذا زنى غلام بامرأة جلدت ولم ترجم وعلى الغلام تعديراً والصدّاق في ماله ، ليس على العاقله . وقال : يقام الحد على الأكبرين ، إذا أصاب صغير كبيرة أو أصاب كبير صغيرة .

وقال الزهري : يقام الحد على الكبير وليس على الصغير حد (٢)

فهذه الآثار تدل على إقامة الحد على البالغ العاقل الزانحى وليس على الصغير حد .

#### الترجيح :

يبدو أن الراجح أن يحد البالغ العاقل

(١) (٢) مصنف أبي شيبة ١٠ / ١٣٣

(٢) مصنف أبي شيبة ٩ / ٤٨٨

الذى وطأ الصغيرة بدون تفريق بين صغيرة واخرى ،  
وانمسا العبارة بإمكان الوطء ، فمتى امكن الوطء  
وجسب الحد على البالغ حتى لا يسعى فى الارض  
فسادا فى الصغار . (١) ولولم يحد لكثرت جرائم  
اغتصاب الصغار ، والصغيرة يسهل افسادها بأقل  
وسيلة من وسائل الاغراء . وان تؤدب الصغيرة  
المميزة حتى لا تعتاد على هذا الفساد .

#### مدى تطبيق عقوبة النفى على الحدث :

اتفق الفقهاء<sup>(٢)</sup> على اشتراط البلوغ فى التغريب  
فى زنى غير المحصن ، ونفى المحارب والمعسر<sup>(٣)</sup>  
ثم ثبتت عليه جريمة الزنا وتوافر فى حقه الفساد ،  
فالصغار ليس عليهم نفى ولا تغريب ، بالادلة الاتية :  
( ١ ) حديث الرسول صلى الله عليه وسلم برفع القلم عنهم  
ولأنهم ليس من أهل العقوبة لعدم اكتمال قواهم  
العقلية ، وادراكهم لعواقب الامور بل ليس لهم قصد صحيح<sup>(٤)</sup>

( ١ ) المغنى ١٥٢/١٠ تفسير سورة النور لابن تيميه ص ٣٧

( ٢ ) تبين الحقائق ١٧٢/٣ المدونة ٢٩٢/٦ ، الام ٤/٦

( ٣ ) - شرح منتهى الارادات ٣٣٦/٣ .

( ٤ ) كشف الاسرار ٢٣٧/٤ ، الاحكام للامدى ٢١٤/١

ومن ثم لا يعاقب بالنفى أو التغريب .

وقال الزيلعى : الصبي ليس بمكلف ولا اهل للعقوبة . (١)

( ٢ ) ان النفى والتغريب عقوبة فيستدعى جناية  
وفعل الصبي لا يوصف بكونه جناية . (٢)

( ٣ ) اسقط الله سبحانه وتعالى عن الصغير التكليف  
بالعبادات والائتم فى المعاصى ، فالعقوبات تدرك  
بالشبهات فتكون العقوبة ساقطة عن الصبي فلا  
يعاقب بالتغريب أو النفى لحديث ( ادروا الحدود  
بالشبهات . ) (٣)

ولكن لا مانع شرعاً من تأديب الصبي اذا ارتكب  
هذه الفعل بما يراه الحاكم دون ان يصل الى  
النفى ، بشرط ان يكون الصبي مميزاً .

---

( ١ ) تبیین الحقائق ١٧٢/٣

( ٢ ) بدائع الصنائع ٦٧/٧

( ٣ ) سبق تخريج الحديث .

## المبحث الرابع

### جريمة القذف

#### تعريف القذف :

القذف لغة : الرمي والسب ، وقذف المحصنة  
أى سبها . (١)

وشـرعا : هو الرمي بالزنى عند الجمهور . (٢)  
وزاد بعض فقهاء الحنابلة اللواط . (٣) والمالكية  
النسب ، وزاد آخرون أو شهادة باحدهما ولم تكمل البينة  
بواحد منها . وبهذا يظهر أن الفقهاء متفقون  
فى التعريف فى الجملة ، والخلاف بينهم إنما هو زيادة  
بعض القيود فى بعض التعاريف إما إضافة صورة  
من صور القذف كاللواط .  
والراجح لنا أن القذف هو الرمي بالزنا .

#### حكم القذف :

القذف جريمة محرمة شرعا وهى من الكبائر  
لقوله تعالى : ( والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا  
بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا  
منهم شهادة أبدا ، وأولئك هم الفاسقون ) (٤)

( ١ ) لسان العرب ٢٧٦/٩ - ٢٧٧

( ٢ ) فتح القدير ٣١٦/٥ ، الخرشى ٨٦/٨ ، حاشية خليمى وعميره

٢٧/٤ ، المغنى ٢٠٣/١٠ ، المحلى ٢٦٥/١١

( ٣ ) الروض المربع ٤٤٧/٢

( ٤ ) الآية ٤ من سورة النور .

فالاية تدل على تحريم القذف وبشاعته وعقوبة مرتكبه . (١) وقال تعالى : ( ان الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات لعنوا في الدنيا والاخرة ولهم عذاب عظيم ) (٢) فحرم الله سبحانه وتعالى قذف السلاتى ففسلن عن الفاحشة ولم تخطر لهن ببال لنقاء قلوبهن . (٣) .

وفى السبعة حرم الرسول صلى الله عليه وسلم القذف فى قوله : ( اجتنبوا السبع الموبقات . قالوا يا رسول الله وما هن ؟ قال : الشرك بالله . . . . . وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات . ) (٤)

والامر هنا يقيد الجواب فيكون اجتناب القذف واجب (٥) وقد اجمع الفقهاء على تحريم القذف . (٦) .

---

( ١ ) فتح القدير للشوكانى ٨/٤ ، الجامع لاحكام القرآن للقرطبي

١٧٢/١٢ .

( ٢ ) الاية ٢٣ من سورة النور .

( ٣ ) فتح القدير للشوكانى ١٧/٤

( ٤ ) صحيح مسلم بشرح النووي ١٦٩/١١

( ٥ ) فتح البارى ١٨٢/١٢

( ٦ ) الاجماع لابن المنذر ١١٣ ، المغنى ٢٠٣/١٠



وفعل عمر بن الخطاب عندما أُسْتَرَّ ابن أبي الصعبه  
امرأة في شعره ، فرفع الامر الى عمرضى الله عنه  
فقال : انظروا الى مؤثره فنظروا فلم يثبت قال :  
لو كنت وجدت انبت الشعر لجلدتك أو لحددتك (١)

ففى الحديث السابق وما اثر عن عمر ان الصبى  
الذى لم يبلغ الحلم اذا قذف انسانا فليس عليه  
حد ، ولكن القاذف اذا كان مميزا يعزر تأديبا  
قال ابن قدامه : ( انه لما انتفى وجوب الحد  
على القاذف وجب التأديب ردعاً له عن اعراض  
المعصومين وكفاله عن اذاهم ) . (٢)

والقاعدة عند الفقهاء ان كل ما يوجب حد الزنا  
على فاعله يوجب حد القذف على القاذف به ، وكل  
ما لا يوجب حد الزنا ففعله لا يوجب الحد على القاذف  
به . (٣)

وفى الحاوى الكبير : ان الصبى اذا كان مراهقاً  
يوذى قذفه مثله عزز أدباً كما يوذب فى مصالحه  
وان كان لا يوذى قذفه لا يعزر . (٤)

( ١ ) مصنف عبد الرازق ٤٧٨/٢ - مصنف ابن ابي شيبة ٣٣٢/٢  
وفقه عمر بن الخطاب ، لرويعى راحل الرحيلي فى الحدود والمصنفات  
بيروت ١٤٢٠ ص ١٦٠ - ١٦١ ، سنن البيهقى ٥٨/٦ تلخيص الحبير ٤٤/٣

( ٢ ) المغنى ٢٠٢/١٠ .

( ٣ ) بدائع الصنائع ٣٩/٧ الذخيرة ٢٩/٦ ، الانصاف ٢١/١٠  
- جرائم القذف والسب العلنى وشرب الخمر بين الشريعة والقانون  
لعبد الخالق النووى ص ٤٤ .

( ٤ ) رسالة الحدود من الحاوى الكبير ٣٩٩/٢

رسالة الحدود ( المرجع السابق ) ٤٠٢/٢

روضة الطالبين ١٠٦/١٠ .

حد القاذف:

اتفق الفقهاء على ان القاذف يحد اذا كان  
المقذون حرا بالغيا سواء كان ذكرا أو انثى ثمانين  
جلدة عملا بقوله تعالى : ( والذين يرمسون  
المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم  
ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابداً وأولئك  
هم الفاسقون الا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا  
فان الله غفور رحيم . ) (١)

والثمانون جلدة عقوبة اصلية ، وعدم قبول الشهادة  
واعتباره فاسقا ، عقوبة تبعية ، هذا فيما اذا كان  
القاذف بالغيا ، فنرى فيما اذا كان القاذف حدا .

الحد من الصغير :

اتفق الفقهاء ان لا يحد القاذف اذا كان صبيا  
لقوله صلى الله عليه وسلم : ( رفع القلم عن ثلاثة  
... فيهم الصبي حتى يحتلم . ) (٢)

---

( ١ ) الاجماع لابن المنذر ١١٣ ، مراتب الاجماع لابن حزم ١٣٤  
- المغنى ٢٠٤ / ١٠ الجامع لاحكام القرآن للقرطبي ١٧٢ / ١٢  
- اضاء البيان لمحمد الامين الشنقيطي ٨٩ / ٦ .  
( ٢ ) سبق تخريج الحديث .

وبما انه لا يعزرر فلا يقام عليه الحد لان الحد عقوبة سببها ارتكاب جناية ، وفعل الصبي لا يوصف بالجناية ومع هذا فان احكام الشريعة الاسلامية تقتضى بالضرورة تهذيب الصغار وتعويدهم على ذكر الالفاظ الحسنة . ونصحهم وتأديبهم عن التلطف بالالفاظ البذيئة التى تسمى للغير وربما تسبب فى مشاكل بين الكبار الذين لا يقدرين الفاظ الصغار ، وهذا راجع للتربية فى تعليم الصغار احترام الكبار لقول الرسول صلى الله عليه وسلم : ( ليس منا من لم يرحمهم ، صغيرنا ويوقر كبيرنا . ) (١)

#### قذف الحدث من البالغ :

اختلف الفقهاء فيما اذا قذف الكبير الصغير فى اقامة الحد على القاذف على مذاهب :  
المذهب الاول : لا يقام الحد على القاذف للصغير مطلقا ، قال بذلك فقهاء الحنفية والشافعية ورواية عن احمد . (٢)

( ١ ) سبق تخريج الحديث .

( ٢ ) حاشية ابن عابدين ٤٥/٤ ، اسنى المطالب ٣٧٤/٣  
الانصاف ٢٤١/١٠ .

المذهب الثمانى : جعل حد ادنى للصبي الذى يقيم  
الحد على قاذفه ، وهو عشرين سنين للغلام  
وتسع سنين للجارية . وما دون ذلك لا يحد قاذفه  
قال بذلك الظاهرية ورواية عن احمد . (١)

المذهب الثالث : ذهب الى التفصيل فمن قال لصبية  
يا زانية وكان مثلها يطبق الوطء ، اقيم عليه  
الحد ، وكذلك اذا قال للغلام يا مفعول به وكان  
مطيقا لذلك .

واما اذا رمى ذكره بالزنى بان قال له يا زان فلا  
يقيم عليه الحد ، الا اذا كان المقذوف بالثا لا يتأتى  
الزنا الا من البالغ ، فرميه بالزنى كعدمه . (٢)

#### الادلة :

استدل اصحاب المذهب الاول بان القذف شرع  
لدفع الشهرة التى اوقعها القاذف بالمقذوف وبما  
ان الصبي غير البالغ لا تلحقه بذلك القذف ، لانه  
غير مكلف واذا كان ذلك كذلك فلا يجب عليه الحد .

(١) المحلى ٢٧٣/١١ ، الانصاف ٢٤١/١٠

(٢) الشرح الكبير ، الدردير ٣٢٦/٤

الهداية ١١٢/١

واستدل اصحاب المذهب الثاني ، القائلون بوجوب

الحسد على من قذف الصبي بالآثي :

( ١ ) ان الله سبحانه وتعالى قد اوجب الحسد على من قذف محصنا فقال تعالى : ( والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابداً وأولئك هم الفاسقون ) (١) والصبي محصن لان الله سبحانه وتعالى قد منعه من الزنى فيجب الحسد على قاذفه لعموم الآية التي لم تفرق بين الصغير والكبير . (٢)

( ٢ ) ان الصبي المميز يعقل الكلام وهو عفيف يلحقه العار بالقذف كما يلحق الكبير . (٣)

واستدل اصحاب المذهب الثالث الذين فرقوا

بين الصبي المطيق للوطء وغير المطيق بالآثي :

( ١ ) بان الذكر غير البالغ لا يلحقه العار بالقذف والحد إنما شرع لدفع المهره ، هذا اذا كان فاعلاً اما اذا كانت المقدوفة انثى فاشتروا ان تكون مطيقة للوطء لان المطيقة للوطء يلحقها العار بالقذف كما يلحق الكبير تماماً . فوجب الحد على قاذف الصبية دفعاً للمهره ولاظهار كذب القاذف . (٤)

( ١ ) الآية ٤ من سورة النور .

( ٢ ) المحلى ٢٧٣/١١ .

( ٣ ) المغنى ٢٠٣/١٠ .

( ٤ ) الشرح الكبير ٣٢٦/٤ ، الفواكه الدواني للنفاوى ٢٨٧/٢ .

مناقشة الادلة :

نوقش اصحاب المذهب الأول بأن سبب إقامة الحد على القاذف انه يلحق عارا بالمقذوف الصبي ، بل ومن يقرب له يلحقهم العار بهذا القذف فيجب الحد على قاذفه لاشتراك البالغ وغير البالغ في العلة .

ورد عليه بان هذا القياس مع الفارق وذلك لان - الصغير لم يكلف بالاحكام الشرعية تكليف وجوب . أما البالغ فمكلف بها فكيف يقاس عليه ؟ . والصغير وان كان محصنا بنص الآية الا أنه لا يلحقه العار بالقذف والحد شرع لدفع العار . (١)

الترجيح :

الراجح فيما يبدو لنا ما ذهب اليه المالكية من اقامة الحد على قاذف الفاعل اذا كان ذكرا وكان بالغاً لان الصبي وان لحقته المهرة الا أنه عار دون العار الذي يلحق البالغ ، والحد انما شرع لدفع العار . كما أنه معذور بسبب جهله ونقص عقله .

أما الانثى المفعول بها فلا يشترط بلوغها وانما اطاقتها للوطء لان طاقتها للوطء يلحقها العار بالسرمى بالزنى اذا ما قذفها شخص وقد يوءثر ذلك في عفتها وعدم زواجها ، لذا قلنا باقامة الحد على قاذفها لاثبات كذبه واقتراءه عليها حتى تبرأ مما قيل فيها .

## المبحث الخامس

شرب المسكرات ( الخمر )تعريف الخمر:

الخمر لغة : هي ما اسكر من عصير العنب وقد تكون كل مسكر خامر العقل من الحبوب ، وسميت خمرًا لانها تخامر العقل أي تخالطه وتغطيه وتستولى عليه . (١)

وشرعًا : كل ما غلى واشتد وقذف بالزبد من عصير العنب خاصة وهذا مجمع على تحريمه (٢) وجمهور الفقهاء (٣) قالوا كل مسكر قليل ام كثير يوجب الحد . وعند ابو حنيفة (٤) القدر المسكر من غير عصير العنب الذي يوجب الحد . ولقد حرمت الخمر بالتدرج الى ان انزل الله سبحانه وتعالى : ( يا أيها الذين امنوا انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون ... الى قوله : فهل انتم منتهون ) (٥)

- 
- (١) لسان العرب ٢٥٥/٤ ، القاموس المحيط ٢٣/٢ .  
 (٢) بدائع الصنائع ٣٦/٧ ، المدونة ٢٦١/٦ ، روضة الطالبين ١٦٨/١٠ ، الاقناع ٢٦٧/٤ .  
 (٣) المراجع السابقة .  
 (٤) تبين الحقائق ٤٥/٦ .  
 (٥) الآية ٩٠ - ٩١ من سورة المائدة .

وبهذه الآية الصريحة حرمت الخمر ثم جاءت السنة  
المطهرة مبينة ما يندرج تحت مسمى الخمرة وما فى  
حكمها وعلته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
( كل مسكر خمر وكل خمر حرام ) (١)

وقد اجمعت الامة على تحريمها . (٢)

### نوع الخمر المعاقب عليها :

اتفق الفقهاء (٣) على جلد الحد فى كل من شرب  
خمر من عصير العنب النبيذ اذا غلا وقذف الزبد ،  
سواء شرب قليلا او كثيرا ، سكر اولم يسكر اذا كان  
مسالما بالغصا عاقلا غير مضطورا ولا مكره عالما  
بالتحريم ، وبان ما يشربه خمر ، وثبت ذلك باقراره أو  
باقامة البينة عليه .

واختلفوا فى قليل الانبذة المسكرة الاخرى من  
غير عصير العنب الى قولين :

( ١ ) القول الاول : بانه خمر محرم يجب فيه الحد وان لم  
يكن من عصير العنب ولم يقذف الزبد ، اسكر قليلا  
أو كثيرا ، وان اختلفت المسميات ، هذا قول الجمهور (٤)

( ١ ) صحيح البخارى ٦٦٣/٤ وصحيح مسلم ١٥٨٧/٣ .

( ٢ ) المبسوط ٣/٢٤ ، تفسير القرطبي ٢٩٥/٦ تحفة المحتاج

١٦٦/٩ ، المغنى ٣٢٥/١٠ .

- واجمعوا على ان بيع الخمر غير جائز - الاجماع لابن المنذر ص ٩٠ .

( ٣ ) بدائع الصنائع ٣٨/٧ ، الشرح الكبير للدريدير ٣٥٢/٤

قليوبى وعميره ٢٠٢/٤ ، الاقناع ٢٦٧/٤ المغنى ٢٠٤/١٠

٢ الاحكام السلطانية للماوردي ٢٢٨ ولا يى يعلى ٢٥٢  
( ٤ ) المراجع السابقة .



لقوليه صلى الله عليه وسلم : ( كل مسكر خمر وكل خمر حرام ) (١)  
وقال ابن القيم : هذا الحديث اول كل فرد من افراد المسكر  
وقد سماه الرسول (خمر) وهو افصح الامة لسانا . (٢) .

وذهب فقهاء الحنفية الى ان المحصر من غير  
عصير العنب القدر المسكر منه فقط، وهو الذى يجب  
به الحد ولا حد على من لم يسكر من غير عصير العنب . (٣)

والذى نراه راجحاً هو رأى الجمهور لقوة ادلته وسدا  
للذرائع . ايا كان نوع الخمر ومصدره وقد قال شيخ  
الاسلام ابن تيمية ( من تأمل الاحساد يراها تدل  
على ان الاربعةين حد، والاربعةون الزائدة عليها تعزير  
وقد اتفق عليه الصحابة رضى الله عنهم . ) (٤) حتى حكى  
فيه الاجماع . (٥) وأمر بجلد شاربها سواء كان  
من الثمار كالعنب والرطب النوى والحبوب كالحنطة  
والشعير، أو العلول كالعسل وغيره لانه لما حرم الله  
الخمر لم يكن فى المدينة خمر العنب وانما كانت تجلب  
لها من الشام، لذا فكل مسكر خمر . (٦)

(١) سبق خبره . . .

(٢) اعلم المومنين ٢٢٠/١

(٣) تبين الحقائق ٤٥/٦ ، فتح القدير ٢٩/٥

(٤) زاد المعاد ٢١١/٢ (٥) المص ٣٣٣/١٠ ص ٢٦٦/٢

(٥) الحدود والتعزيرات عند ابن القيم - دراسة موازنة

بكرابوزيد ص ٢٩٣ ط المكتب الاسلامي بيروت سنة ١٤٠٣ هـ

(٦) السياسة الشرعية ص ١٥٥ .

عقوبة الخمر :

اختلف الفقهاء فى عقوبة الخمر .

القول الاول : ان حد الخمر اربعون جلدة . وهذا رأى الشافعى وابن تيميه (١) .

والقول الثانى : ان حد الخمر ثمانون جلدة ، مذهب الجمهور . (٢)

والقول الثالث : ان عقوبة الخمر تعزيرا وليس حد (٣) واستدل فقهاء الشافعية بفعل الرسول صلى الله عليه وسلم ، فقد جلد فى الخمر بالجريد والنعال ، وجلد ابوبكر اربعين . (٤)

واستدل الجمهور بان الاربعين الاخرى بالاجماع وذلك لما تولى عمر بن الخطاب رضى الله عنه وتوسعت فى عهده الدولة الاسلامية واختلط المسلمون بغيرهم فى الدول الاخرى كثر شرب الخمر ، فاستشار عمر الصحابة فى تشديد عقوبة الخمر الى ثمانين بل زاد فيه النصف وحلق الراس مبالغة فى الزجر . (٥)

(١) مغنى المحتاج ١٨٧/٤ ، السياسة الشرعية ص ١٥٥

(٢) بدائع الصنائع ٣٩/٧ ، حاشية الدسوقي ٣١٣/٢

- المغنى ٣٢٩/١٠ ، السياسة الشرعية ١٢٤

(٣) حكى الحافظ ابن حجر فى فتح البارى ٧٢/١٢ : ان الطبرى وابن المنذر وغيرهما حكوا عن طائفة من اهل العلم - ان الخمر لا حد فيها وانما فيها التعزير - من الحدود والتعزيرات عند

ابن القيم ص ٢٩٤ ، وتبصرة الحكام لابن فرحون ٣٦٦/٢ وبداية المجتهد ٣٧٠/٢ ، والتعزيرات الشرعية - د . عبد العزيز

عامر ط خامسه سنة ١٣٩٦ هـ دار الفكر ص ٢٦ .

(٤) البخارى ١٤٠/٤ ، مسلم ١٣٣١/٣ .

(٥) السياسة الشرعية ص ١

واسستدل الذين يقولون بأن عقوبة الشرب تعسزيراً وليس حداً ، بأن عقوبة الشرب لم ترد في القرآن الكريم ، وأن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يحدد أحداً في الخمر ، ولكنه كان يضرب فيها بين يديه ضرباً غير محدد بالنعال أو أطراف الثياب أو جريد النخل ، فقال أبو هريرة رضي الله عنه : أتى برجل قد شرب خمراً فقال الرسول صلى الله عليه وسلم : (أضربه) فمنا الضارب بيده والضارب بنعله والضارب بثوبه<sup>(١)</sup> ثم قال لأصحابه ( يكتسوه )<sup>(٢)</sup> وهناك قول بأنه جلد شارب الخمر بجريدتين نحو أربعين<sup>(٣)</sup> .

وأخذ الشافعي بالأربعين وقالوا: إن عمر جلد أربعين ولما فسق الناس رفعها إلى ثمانين ، ويرى ابن تيمية أنه مع قلة الشاربين وقرب بأمر السكر فبكت بالأربعين ، وهذا وجه القولين وهو قول الشافعي وأحمد في أحد الروايتين . (٤) ولقوله: إن الرسول صلى الله عليه وسلم جلد في الخمر بالجريد والنعال ثم جلد ابوبكر أربعين ، فلما كان عمر ودنا الناس من الريف والقري ، قال : ماترون في جلد الخمر ؟ فقال عبد الرحمن ابن عوف : أرى أن تجعله كخف الحدود ، قال : فجلد عمر ثمانين . (٥)

(١) البخاري ٢٤٨٩/٦  
(٢) غير المعجمة ١٧٧/٨

(٣) نيل الأوطار ٥٠/٧  
(٤) السياسة البشريية ١٢٥ ص  
(٥) صحيح مسلم ١٣٣٠/٣ ، البخاري ١٤٠/٤

والذى نرجحه مذهب الجمهور لقوة ادلته ويمنع  
 من انتشار الخمر التى هى ام الكبائر .  
 والقول بالتعزيز محدث ولا يجوز الذهاب اليه  
 ومن قال به يجاب عليه بانه معلوم فى علم  
 الاصول اذا اجمع الصحابة على قولين فلا يجوز أن يقال  
 بثالث ، خصوصاً اذا كان القول الثالث ابطال ما اجمعوا  
 عليه . (١)

#### عقوبة الصغير فى شرب الخمر :

اتفق الفقهاء (٢) على انه لا حد على الصبي لرفع  
 التكليف عنه بنص الحديث ( رفع القلم عن ثلثه . . . .  
 منها الصبي حتى يحتلم ) (٣)  
 والحد عقوبة محضه فتستدعى جنائية وشرب الصبي  
 لا يوصف بالجنائية ، لانه فيسركلف ومخاطب بالنهى  
 كما فى قوله تعالى : ( فاجتنبوه ) .  
 ولكن ينبغى ان يعزر على معاقرة الخمر بواسطة  
 الاب او الولي حتى لا يدمنها ويصعب عليه التخلص  
 عنها فى الكبر .

( ١ ) التوضيح على التلويح ٤٢/٢

( ٢ ) المغنى ٢٠٢/١٠

( ٣ ) سبق تخريج الحديث .

لقول الرسول صلى الله عليه وسلم : ( الخمر أم الخبائث ) (١)  
وقال صلى الله عليه وسلم : ( شارب الخمر كعابد الوثن ) (٢)  
وقال ايضا : ( لعن الله الخمر شاربها وساقياها وبائعيها  
ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة اليه ) (٣)  
ولكن الصبي المميز يعزر تأديبا واصلاحا له  
بالتوبيخ والضرب حتى لا يعتاد على معاقرة الخمر  
لان الخمر هي التي تؤدى الى الانحراف والاجرام فلا بد  
من زجره فى الصغر ومنعه من معاقرتها حتى لا يدمنها  
فى الكبر .

---

(١) تلخيص الحبير ٢٦٠/١ ، مجمع الزوائد ٦٧/٥  
نصب الراية ٢٩٧/٤ - فيه ضعف .  
(٢) نصب الراية ٢٦٨/٤ مرفوعا . نيل الاوطار ٦٩/٨  
(٣) تلخيص الحبير ٣٥٩/١ ، مجمع الزوائد ٧٣/٥

## المبحث السادس

### السُّرقة

السُّرقة لغة : هي اخذ الشيء من الغير في خفاء أو حيلة . (١)

وشرعا : هي اخذ المال المحترم البالغ نصابا واخراجه من حوز مثله على وجه الاختفاء مع انتفاء الشبهة للاخذ فيه . (٢)

والسرقة محرمة بالكتاب والسنة .

قال تعالى : ( والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم ) (٣)  
وقال تعالى ( ارجعوا الى ابيكم فقولوا يا اباانا ان ابنك سرق ) (٤)

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده ويسرق الحبل فتقطع يده ) (٥)

- 
- ( ١ ) لسان العرب ١٠ / ١٥٦  
( ٢ ) بدائع الصنائع ٧ / ٦٥ ، مواهب الجليل ٦ / ٣٠٥  
مطالب اولى النهى ٦ / ٢٢٧ ، الاقناع ٤ / ٢٧٤  
( ٣ ) الآية ٣٨ من سورة المائدة  
( ٤ ) الآية ٨١ من سورة يوسف .  
( ٥ ) صحيح البخارى ٨ / ١٩٨ ، و ٤٠ / ١٢٣ .  
ومسلم بشرح النووي ١١ / ١٨٥ .

وقال صلى الله عليه وسلم : ( تقطع اليد في ربع  
دينار فصاعدا ) (١)

ولا خلاف بين الفقهاء في وجوب قطع يد السارق  
إذا توفرت فيه شروط القطع . (٢)  
ولكن سنقصر الحديث عن سرقة الصغير ومدى  
وجوب القطع فيها وعدمه .

### من السُّرقة الحدث :

اتفق الفقهاء على أن الصبي إذا سرق لا يقام عليه  
الحد فلا قطع عليه . (٣)  
وقد استدلوا على ذلك بالآتي :

( ١ ) قول الرسول صلى الله عليه وسلم : ( رفع القلم عن  
ثلاثة . . . منها الطفل حتى يحتلم ) (٤)

فقد دل الحديث صراحة على رفع الحرج والتكليف  
لأن الركن المادى في تعيين غير المميز للسرقة قد  
وقع منه ، وهو أخذ المال على سبيل الاستحقاق من  
حرز مثله ، لكن الركن المعنوى للسرقة لم يتحقق  
منه لأنه لا يعقل معنى العلم والرضا اللذين يجب  
انتفاؤهما عند أخذ مال الغير ، كما أنه لا يتوفر  
لديه القصد الحقيقي ولا الإرادة الحرة في صيرورة  
هذا المال مملوكا له .

( ١ ) صحيح البخارى ١٩٨/٨ ، ومسلم بشرح النووي ١٨٢/١١  
( ٢ ) بدائع الصنائع ٦٤٢/٧ ، الخرشي ١٠١/٨ ، نهاية المحتاج ٤٣٩/٧  
( ٣ ) الإجماع لابن المنذر ١١٢ . فتح القدير ٢٢٠/٤ ، بدائع الصنائع  
الخرشي ١٠١/٨ ، نهاية المحتاج ٤٤٠/٧ ، الخراج لأبي يوسف ١١٣  
( ٤ ) سبق تخريج الحديث .

أما الصبي المميز فإن الركن المعنوي لا يتحقق  
كاملاً إلا بالبلوغ والعقل وهو التكليف الذي يعنى  
العلم والارادة . فوجب أن يكون السارق بالغاً  
ذكراً أو أنثى لقوله تعالى : ( والسارق والسارقة  
فاقطعوا أيديهما ) (١)

( ٢ ) وكذلك فإن عثمان بن عفان رضى الله عنه كان  
لا يقيم الحد على الصغير ، فأتى بـغلام سارق  
فقال : ( انظروا الى مؤثره ، فنظروا فوجدوه لم  
ينبت ، أى لم يبلغ ، فلم يقطعه ، وقال : من أشعر  
لزمته الحدود . ) (٢)

( ٣ ) <sup>ويحذف</sup> ابن مسعود رضى الله عنه ذكر رجل سارق  
أتى بجارية قد سرقت فوجدها  
لم تحض فلم يقطعها . (٣)

وقد روى عن طريق على بن أبى طالب رضى الله  
عنه أنه شق بطنون أصابع صبي سرق (٤) ، وهذا  
أن صح عنه فلم يضربه حداً وإنما ضربه على  
كفه تأديباً ، فانشقت أصابعه لرقتهها .

( ١ ) الآية ٣٨ من سورة المائدة .

( ٢ ) مصنف أبى شيه ٤٨٥/٩ - المحلى ١٢٦/٩ ، المغنى ٥٥٨/٦

كنز العمال ٥٤٦/٥ موسوعة عثمان بن عفان لمحمد قلعجي ١٤٤

( ٣ ) مصنف أبى شيه ٤٨٨/٩ - سنن أبى داود ٤٥٢/٢

نيل الاوطار ٣٤٩/١ موسوعة ابن مسعود ٢٤٧ .

( ٤ ) رواه الشافعى فى الام ١٣٢/٦ .



وروى عنه انه اتى بصبي سرق فقال : اشـبـروـه  
فكان دون خمس اشبار فلم يقطعه . (١) واتى عمر رضى الله  
عنه بسارق فقال اشبروه ، فكان ستة اشبار الا انمله  
فلم يقطعه وسمى انيمله . (٢)

وليس هذا معتبرا في حد <sup>البلوغ</sup> ، وقد يكون فعله استظمار <sup>البلوغ</sup>  
والبلوغ يكون بما سبق ان بيناه .

وهناك اثر عن عمر ، اذا بلغ الغلام خمس عشرة  
سنة اقيم عليه الحدود . (٣) وهذا قول الشافعى  
واحمد يقول هو مدرك اذا بلغ خمس عشرة سنة . (٤)

وسئل مالك عن الصبي اذا سرق وقد بلغ سن  
من يحتلم ، ومن الصبيان من يبلغ ذلك السن ولا يحتلم  
ويحتلم بعد ذلك بسنة أو سنتين أو ثلاث أينظر حتى  
يبلغ من السن ما لا يجاوزه احمـد من الغلمان الا احتلم  
ام يقام عليه الحد اذا بلغ اول سن الاحتلام ؟  
فقال مالك : ( لا يقام عليه الحد حتى يبلغ من السن  
ما لا يجوزه غلام الا احتلم ، اذا لم يحتلم قبل ذلك  
والجارية اذا لم تحض كذلك . )

فسئل ، لو انبت الغلام ولم يحتلم ولم يبلغ  
اقصى سن الاحتلام ، احمـد ام لا ؟ فقال مالك : يحد  
اذا انبت وأحمـد الى ان لا يحد وان انبت حتى يحتلم  
أو يبلغ من السن ما لا يجاوزه غلام الا احتلم (٥)

(١) رواه ابن المنذر فى رسالة الاوسط ، كتاب الحدود ٣٠١/١

(٢) مصنف عبد الرزاق ٢٠٤/٩ ، مصنف ابى شيبة ٥٨/١١

(٣) الاوسط كتاب الحدود (رسالة ماجستير) ٣٠١/١١

(٤) الام ١٤٨/٦ الانصاف ١٥٠/١٠

(٥) المدونه ٢٩٢/٦

جيبى\* الى اياس بن معاوية بغلام سرق اكسية  
 اُنْبِيَايَ، فقسامت عليه البينة، فقال : أكشفوا عنه  
 فكشفوا ، فلم يكن احتلم ، فقال : لو كان احتلم  
 لقطعته ، اذهبوا به حيث سرق ، فسودوا وجهه وعلقوا  
 فى عنقه العظام ، واضربوه حتى يدمى ظهره  
 وطوفوا به . (١)

وعن الزهرى قال : لا قطع على من لم يحتلم وسرق  
 ولا حد على المرأة ما لم تحض ، وقال ليس على الجارية  
 حد حتى تحيض (٢)

وعليه نجد ان النبی صلی الله علیه وسلم وخلفاءه  
 الراشدين والفقهاء من بعدهم لم يقطعوا الحد  
 لان القطع عقوبة فيستدعى جناية وفعل الحد لا  
 يوصف بالجناية ، ولهذا لا يجب عليه حد القطع  
 فى السرقة . (٣) ولكنه يعزر حتى لا يعتاد على ممارسة  
 السرقة .

وعليه فان الحد اذا ارتكب جريمة السرقة لا يقام  
 عليه الحد لقصور عقله ولكن لا يتسرك يعذب بالامس  
 والطمأنينة فلا بد ان يوقف ويؤدب ان كان مميزا . (٤)

(١) اخبار القضاة ، لوكيع محمد بن خلف بن حبان (ت ٣٠٦ هـ)  
 ط عالم الكتب - بيروت .

(٢) مصنف عبيدالرازق ٥٨/١١ ، ومعالم السنن ٣١١/٣

(٣) بدائع الصنائع ٦٧/٧ ، الخرشى ١٠١/٨ ، نهاية  
 المحتاج ٤٤٠/٧

(٤) الجريمة لابی زهره ص ٤٨٢

ولا يعد ذلك من قبيل العقاب والزجر والردع بل من قبيل التهذيب والصيانة والتوجيه الى الخير بتعويده اجتناب الاذى . (١)

والاب او الولى لو كف عن تأديب ولده كما تشيـر به الام رقة ورأفة لفسد الولد ، وانما يوءدب رحمة له واصلاحاً لحاله ، مع انه يوءدبه ويوءثران لا يحوجه الى تأديب . (٢)

### اشترك الحدث مع المكلف فى السرقة :

إذا اشترك الصبي مع المكلف فى السرقة وبلغ نصيب كل واحد منهم نصاباً ، اختلف الفقهاء فى اقامة الحد على المكلف الى ثلاثة اقوال :

( ١ ) القول الاول : لا قطع على واحد منهم ، قال به ابو حنيفة ومحمد وقول لاحمد . (٣)

( ٢ ) القول الثانى : يقطع المكلف دون الصبي ولو تسولى اخراج المسروق الصبي ، قال به فقهاء المالكية وفقهاء الشافعية ورواية عن احمد . (٤)

( ٣ ) القول الثالث : ان تولى الصبي اخراج المتاع درى عنهم جميعاً ، وان اخرج المسروق غيره قطعوا جميعاً الا هو . قال بذلك ابو يوسف . (٥)

- ( ١ ) المهذب ٢ / ٢٧٨ ، الجريمة لابي زهره ص ٤٨٢  
 ( ٢ ) الطرق الحكمية ، واحكام السرقة فى التشريع الاسلامى ، بحث مقارن د . محمد فهمى السرحانى ط المكتبة التوفيقية ص ١١٢ / ١١٣ .  
 ( ٣ ) احكام الصغار ٢ / ٨٣ ، ابن عابدين ٣ / ٢٧١ ، المغنى ١٠ / ٦ / ٢٩  
 ( ٤ ) الذخيرة ٦ / ٥١ ، الخرشى ٨ / ٩٥ ، حاشية قليوبى وعميره ٤ / ١٩٦ فتح القدير ٤ / ٢٢٠ ، المسوط ٩ / ١٨٤  
 ( ٥ ) فتح صدق ٧ / ٦٢ ، احكام الصغار ٢ / ٨٣

الأدلة :

استدل أصحاب القول الاول القائلون لا قطع على احد ممن شارك الحدث بأن السرقة واحدة وقد تمكنت الشبهة فى فعل بعضهم فلا يجب القطع على الباقيين ، فقد حصلت ممن يجب عليه القطع ومطلقاً يجب عليه القطع ، فلا يجب القطع على احد كالعامد مع الخاطى\* ، اذا اشتركا فى جريمة ، والجريمة حصلت من الكل من ناحية المعنى فاخذ واخراج من لا قطع عليه مثل اخراج من عليه القطع ، ومن ثم تجب المساواة بينهم فى العقوبة ((وعليه طالما رفع القلم عن الصبي المشارك البالغ فينبغى ان يدرا الحد عن صاحبه تبغاً .

واستدل اصحاب القول الثانى ، القائلون بقطع المكلف دون الصغير بالاتي :

- حديث (رفع القلم عن ثلاثة ) فقد دل هذا على رفع المسئولية عن الصغير فلا ينبغى ان يتعداه الى غيره ، كما انه لا توجد فى الشركة فى جريمة السرقة شبهة تدرا الحد عن البالغ .

---

( ١ ) تبين الحقائق ٢١١/٣ ، بدائع الصنائع ٦٧/٧  
- احكام الصغار ٨٢/٢ .

واستدل اصحاب المذهب الثالث، وقد فرقسوا . . .  
 فاذا . . . تولى المكلف اخراج المتاع حد واذا تسولاه  
 الصغير درأ عن المكلف الحد ، لان الاخراج من الحرز  
 فى الجريمة هو الاصل فيها ، والاعانة كالتابع فاذا  
 وليه الصغير اتى الاصل فى السرقة ، واذا لم يجب القطع  
 بالاصل لا يجب بالتبع فاذا وليه المكلف حصل الاصل  
 منه فسقوطه عن التبعية لا يوجب سقوطه على الاصل . (١)

#### الترجيح :

والراجح القول الثانى الذى يقول بقطع المكلف  
 دون الصغير ولو تولى اخراج المسروق الحدث وذلك  
 سدا للذرائع ، وحتى لا يتذرع المجرمون بالصغار  
 فتصبح فوضى ، تفسد البلاد باخذ اموال الناس  
 بالباطل ويفر المجرمون من العقوبة باشتراك الصبيان  
 معهم فرار من عقوبة القطع .

---

(١) فتح القدير ٢٢٠/٤ ، بدائع الصنائع ٦٧/٧  
 - تبين الحقائق ٢١١/٣

### ضمان الحدث السارق للمال المسروق :

اتفق جمهور الفقهاء على أن الحدث يجب عليه ضمان المسروق مطلقاً ، إن كان المسروق قائماً بيده مميزاً أو غير مميز معسراً أو موسراً ، وذلك بضمن رد العين المسروقة إذا كانت قائمة بعينها (١) لقوله صلى الله عليه وسلم : ( على اليد ما أخذت حتى تؤديه ) (٢) فيدل هذا الحديث دلالة واضحة<sup>٤</sup> أن المسروق إن كان قائماً ولم تهلك يرد بعينه .

### إذا تلف الحدث المسروق :

اختلف الفقهاء في ضمان تلف الحدث السارق للمسروق الى ثلاثة أقوال :

القول الأول : يرى أنه ليس عليه ضمان المسروق مطلقاً سواء كان معسراً أو موسراً ، وبه قال فقهاء الحنفية (٣) والقول الثاني : إذا كان موسراً وجب عليه والا فلا ضمان عليه ، قال به فقهاء المالكية (٤) .

القول الثالث : يرى أنه يضمن المسروق مطلقاً سواء كان معسراً أو موسراً ، وبه قال فقهاء الشافعية والحنابلة (٥)

( ١ ) تبين الحقائق ٣/ ٢٣١ ، المبسوط ٩/ ١٨٤ ، بلغة السالك

٣٨٢/ ٢ ، نهاية المحتاج ٧/ ٤٦٥ ، المغنى ١٠/ ٢٧٩

( ٢ ) سنن أبي داود ٢/ ٢١٥ .

( ٣ ) فتح القدير ٥/ ٤١٣

( ٤ ) بداية المجتهد ٢٠/ ٤١٤

( ٥ ) نهاية المحتاج ٧/ ٤٦٥ ، المغنى ١٠/ ٢٧٩ .

واستدل اصحاب المذهب الاول القائلون بعدم الضمان ، ان الاصل في العقوبة القطع حقا لله تعالى فلا تجب الا بجناية وفعل الصبي لا يوصف بالجناية فيكون الحق القطع لا ضمان معه فاذا انتفى الاصل انتفى التبع .

ولان الجناية ليست بشرط لوجوب الضمان . (١)

واستدل اصحاب المذهب الثاني : ان اليسار المتصل بالمال القائم ، وبذلك رده ليس عقوبة اما اذا كان معسرا فردده عقوبة ، وبذلك فلا ضمان على المعسر لان الآية صريحة في ذلك ( ان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة ) (٢) ولان ضمان المسروق في حالة يساره لا يؤدي الى ثبوت الضمان في ذمته ، واما اذا كان معسرا يؤدي الى ثبوت الضمان في ذمته والغرم واجب في المال . (٣)

واستدل اصحاب المذهب الثالث : بقوله تعالى : ( ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل ) (٤) فعدم اخذ حق المسروق من السارق اكل ماله بالباطل فلا يسد ان يضمن هذا الحق .

(١) المبسوط ١٨٤/٩ ، بدائع الصنائع ٦٧/٧

(٢) الآية ٢٨٠ من سورة البقرة .

(٣) احكام القرآن لابن العربي ٦١٠/٢

(٤) الآية ١٨٨ من سورة البقرة .

وقال الرسول صلى الله عليه وسلم : ( لا يحل مال امرئ

مسلم الا بطيب من نفسه ) (١)

فتسدل هذه الايسات والحديث على رده بعينه ان كان موجودا او قيمته ان هلك وكان قيميا ومثله ان كان مثليا ، لان محل الضمان الذمة ، فالمسروق عين فبقاؤها دليل على استمرارية ملكها لصاحبها فله اخذها عندئذ ، وان الحقوق المالية حقوق للعباد ، وضمنان المتلفات منها فانها تجب في ماله لان المقصود المال واداءه يحتمل النيابة ، فتصح للصبي المميز اداؤه فان لم يؤده اذاه وليه عنه لوجوبه عليه ، كالفـرم والعوض . (٢) فيكون مسئولا من ماله عن تعويض أى ضرر يصيب به الغيب ، والغريق ( لا ضرر ولا ضرار ) وقاعدة ان الدماء والاصول معصومة ، اى غير مباحة وان الاعذار الشرعية لا تنافى العصمة اى ان الاعذار لا تهدر الضمان ولا تسقطه ولو أسقطت العقوبة . (٣)

#### الترجيح :

تبين لنا خلال العرض السابق ان رأى الاحناف لا يسنده دليل ، أما الرأى الثالث الذى قال به فقهاء

( ١ ) سنن أبى داود ٢٥١/٣ ، الترمذى ١١٢/٤

: سبل السلام ٢٤٠/٤

( ٢ ) الموسوعة الكويتية ١٥٦/٧

( ٣ ) عقوبة السارق بين القطع وضمان المسروق ، للفتاوى ص ٤٩٢ .



الشافعية والحنابلة بأنه يضمن وإن كان معسرا  
فهذا من الصعب أن يضمن المعسر الذي لا يملك  
شيئاً لذلك نرجح قول فقهاء المالكية الذي يقول  
بضمان المسروق إن كان موسرا ، ويبقى في ذمته  
إن كان معسرا ، فهذا الرأي أدلته أقوى ولا يضيع  
حق السارق ولا المسروق .

المبحث السابع  
 =====

جريمة الحـرابـة وقويتـها

معنى الحـرابـة :

الحـرابـة لغة : العداوة (١) والمقاتلة والمنازلة .  
 والحرب بمعنى القتل (٢) كما فى قوله تعالى : ( فاذنوا  
 بحرب من الله ورسوله ) (٣) والحرب : نهب الانسان  
 وتركه لا شىء له . (٤)

الحـرابـة شرعا : قطع الطريق لاجل اخافة المارة  
 والمحارب كل من يخيف السبيل ويسعى فى الارض فسادا  
 سواء كان واحدا ام جمعا سواء كان فعله فى  
 المدن او فى الصحراء بشرط انعدام الغوث (٥) فهم  
 الخارجون لاخافة المارة بغرض قتل النفوس أو اخـسـد  
 الاموال مغالبة عند الفقهاء اذا غضضا النظر عن  
 الخلافات اليسيرة .

- 
- (١) لسان العرب ١/ ٣٠٣  
 (٢) المصباح المنير ١/ ١٢٦  
 (٣) الآية ٢٧٩ من سورة البقرة .  
 (٤) لسان العرب ١/ ٣٠٤ ، وتهذيب اللغة ٥/ ٢١  
 (٥) حاشية الدسوقي ٤/ ٣٤٨ ، بدائع الصنائع ٧/ ٢٩٠  
 - معنى المحتاح ٤/ ١٨٠ ، الاقناع ٤/ ٢٨٧ .

وأجمع الفقهاء على تحريمها وقد ورد نص على وحسب الحد فيها فقال تعالى : ( انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم جزى في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم ) (١)

وفي السنة، عن انس<sup>(٢)</sup> رضي الله عنه قال : ( قدم ناس من عكل<sup>(٣)</sup> وعرينه<sup>(٤)</sup> فاجتاحوا المدينة . فأمرهم النبي بلفاح وان يشربوا من ابوالها والبانها . فانطلقوا فلما أصبحوا قتلوا راعي النبي صلى الله عليه وسلم واستاقوا النعميم ، فجاء الخبر في اول النهار فبعث في آثارهم ، فلما ارتفع النهار جى بهم ، فأمر فقطع أيديهم وأرجلهم وسمرت أعينهم والقوا في الحرة يستسقون فلا يسقون . قال ابو قلابة فهو لا سرقوا يستسقون فلا يسقون . قال ابو قلابة فهو لا سرقوا وقتلوا وكفروا بعد ايمانهم وحاربوا الله ورسوله ) (٥) والأصل فغ عقوبة الحاربة الآية السابقة .

( ١ ) الآية ٣٣ - ٣٤ من سورة المائدة  
( ٢ ) انس ابن مالك بن النضر . نصارى الخزر جى خادم رسول الله  
( ٣ ) تهذيب التهذيب ١ / ٨٤ ( ت ٩٣ هـ )  
( ٤ ) عكله من تميم الرباب من عدنان  
( ٥ ) هو عبد الله بن ريث الجرمي البصري ( ت ١٠٤ هـ ) تقرب التهذيب  
( ٦ ) البخاري ١ / ٦٧ - ٦٨ ومسلم ٣ / ١٢٩٦ - ١٢٩٨  
مسند أحمد ٣ / ٢٦٣ ، سنن النسائي ٧ / ٩٤

فعقوبة المحارب ان يقتل او يصلب اذا قتل واخذ المال . ويقتل اذا قتل ولم يأخذ المال . وتقطع يده ورجله من خلاف اذا اخذ المال ولم يقتل ، وينفى من الارض اذا اخاف الطريق فقط .

والى هذا ذهب فقهاء الشافعية والحنابلة ، وقريب من مذهب الاحناف ، وعند فقهاء المالكية ، يقتل قاطع الطريق وجوبا اذا قتل المجنى عليه او لم يقتله ولكن اذا اخذ ماله فقط فان الامام مخير فيه بين القتل والصلب والقطع من خلاف . واذا اخاف السبيل فقط فالامام مخير فيه بين القتل والصلب والقطع من خلاف والنفى . (١) وسوف نعرض فى المطلب التالى عن هذه الجريمة اذا ارتكبتها الحدث ثم اذا شارك الحدث المكلفين فيها .

---

(١) المبسوط ٢١٤/٩ ، حاشية الدسوقي ٣٤٥/٤  
روضة الطالبين ١٥٠/١٠ ، المفهى ٣١٦/١٠  
السياسة الشرعية فى اصلاح الراعى والرعية لابن تيمية  
ط مصر الثانية ص ٨٢-٨٣ .

الحراصة من الحدث :

اتفق جمهور الفقهاء على ان الصبي لا يقام عليه حد الحراصة ، وان باشر القتل واخذ المال لانه ليس من اهل الحدود ولا نعدام التكليف . (١) الا انهم اختلفوا فى الضمان والدية الى مذاهب :  
 المذهب الاول قال : لا حد عليهم ولكن يعاقبون تعزيرا مع ضمان النفس والمال فى اموالهم كما لو اُتلف .  
 قال بهذا المالكية والشافعية وابو يوسف من الاحناف . (٢)  
 وقال بهذا الحنابلة الا انهم قالوا الدية على عاقلتهم . (٣)  
 ولا شىء على المساعد لهم . (٤)

والمذهب الثانى قال : لا حد ولا دية ولا ضمان عليه ولا على عاقلته ، وبه قال ابن حزم . (٥)

ادلة المذهب الاول :

استدل جمهور الفقهاء بان الاحكام غير جارية عليهم ، والقلم مرفوع عنهم ، ولكن عليهم الضمان فيغرمون لما اُتلفوا . قال النووي : ( والمراهقون لا عقوبة عليهم ويضمنون المال والنفس كما لو اُتلفوا ) . (٦)

- 
- ( ١ ) المبسوط ١٩٨/٩ الاوسط - كتاب الحدود لابن المنذر  
 (رسالة ماجستير) ٤٠٠/١ ، حاشية الدسوقي ٣٤٨/٤  
 - مغنى المحتاج ١٨/٤ المغنى ٣١٨/١٠ المحلى ٢٤٤/١١  
 ( ٢ ) مواهب الجليل ٣١٤/٦ ، روضة الطالبين ١٥٤/١٠  
 كتاب الحدود لابن المنذر ٤٠٠/١ ، بدائع الصنائع ٩١/٨  
 ( ٣ ) المغنى ٢٩٧/٨  
 ( ٤ ) المغنى ٣١٩/١٠  
 ( ٥ ) المحلى ٢٤٤/١١  
 ( ٦ ) روضة الطالبين ١٥٤/١٠

وقال ابن قدامه : ( وعليه ضمان ما أخذ من المال في ماله ودية قتيله على عاقلته ولا شيء على المعين له ) (١)

### ادلة المذهب الثاني :

واستدل ابن حزم بحديث ( رفع القلم عن ثلاث... ) منهم ، الصبي حتى يحتلم ) (٢) فقال لا حد ولا ضمان ولا دية عليه ولا على عاقلته ، لقول الرسول صلى الله عليه وسلم : ( ان دمائكم واعراضكم واموالكم عليكم حرام ) (٣) فأموال الصبي حرام بغير نص كتحريم دمائهم ، ولانص في وجوب غرامة عليه اصلا . وايجاب غرامة شرع فاذا كان بغير نص من القرآن والسنة فهو شرع في الدين لم يأذن به اليه ، ولكن اذا كان الصبيان لا يؤخذون بحد . ولا قود فعليهم التعزير اذا اتى احدهم حريمة ليكف اذاه حتى يبلغ الصبي (٤)

### الترجيح :

بيد و لنا ان رأى ابن حزم يصادم النصوص التي

تقضى في عمومها بضمان المتلفات انفسا او اموالا لما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قضى بحظا موال على اهليها وعلى اهل الماشقة ما اصابته بالليل . (٥)

(١) المغنى ٣١٩/١٠

(٢) سبق تخريج الحديث .

(٣) سبق تخريجه .

(٤) المحلى ٢٤٤/١١ - ٢٤٧

(٥) مسند احمد ٤٣٦/٥ ، الموطأ ٧٤٨/٢

فهذا النص في عمومه كما يتناول النفس والاموال بتناول  
المكلفين وغيرهم .

وعصمة النفس والاموال قاعدة اصلية في الشرع  
والاعذار الشرعية لا تهدر الضمان ولا تسقطه ولو  
اسقطت العقوبة . فما استدل به الظاهرية دليل  
عليهم لا لهم ، لان الدماء في النص تشمل اموال  
المكلفين وغيرهم وكلها حرام لا يؤخذ منها الا الحق .  
وضمن الصبي في ماله مما يتلفه من هذا الحق  
وليس ثمة تعارض بين اعفائه من الحد لعدم تكليفه  
وبين الحكم بالتعويض في الضرر الذي ألحق به  
الغير ، لان القاعدة الشرعية تقول ( الضرر يزال ) . (١)

اشتراك الحد في الحراية مع المكلفين :

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على ثلاث مذاهب :  
المذهب الاول : لا يسقط حد القطع عن قطاع الطرق  
اذا كان فيهم صبي وقال به المالكية والشافعية والحنابلة . (٢)

---

(١) الاشباه والنظائر للسيوطي ص ١٢ .  
- الاشباه والنظائر لابن النجيم ٨٠ .  
(٢) حاشية الدسوقي ٣٤٨/٤ ، مغني المحتاج ١٨٠/٢ .  
- المغني ٢٨٧/٨ .

المذهب الثاني : عدم اقامة الحد على احد حتى ممن شارك الحدث من البالغين ، وان باثروا القتل واخذ المال وعليهم التعزير ، ويغرمون المال والنفس ان اتلفوا وبهذا قال ابو حنيفة ومحمد . (١)

المذهب الثالث : فرق بين مباشرة الصبي وعدم مباشرة ، فاذا باشر الصبي فلا حد على من لم يباشر من المكلفين ، اما اذا لم يكن هو الذي باشر الحراية حد فيره من المكلفين . (٢)

#### الادلة :

استدل اصحاب المذهب الاول بان الحد يسقط عن الصبي مع المكلفين ، ولم يسقط عن غيره لانها شبيهة اختص بها واحد فلم يسقط الحد عن الباقيين كما لو شاركوا في وطء امرأة . (٣)

وقال اصحاب المذهب الثاني ، ان حكم الجميع واحد فيسقط الحد عنهم جميعا فالشبهة في فعل الواحد شبيهة في حق الجميع . (٤)

(١) المبسوط ١٩٨/٩ ، بدائع الصنائع ٢٨٨/٨ - الاوسط كتاب الحدود لابن المنذر (رسالة ماجستير)

٤٠٠/١ ، احكام الصغار ٨٤/٢

(٢) المبسوط ٢١٣/٩ ، تبين الحقائق ٢٣٩/٣

المهذب ٢٨٤/٢ ، بدائع الصنائع ٩١٦/٨

(٣) المغني ٣١٩/١٠

(٤) احكام الصغار ٨٤/٢



واستدل اصحاب المذهب الثالث ، بانه اذا باشر الصغير فالحد لا يقام عليه ولا على من معه من المكلفين ، بانه اذا كان الحد لا يقام على الاصل المباشر فمن الضرورة ان يمتنع عن التبع . (١)

خاتمه :

من خلال العرض السابق لأقوال الفقهاء يتضح لنا الاتى :

( ١ ) أولا : عدم اقامة حد الحراية على الصبى وان باشر القتل واخذ المال لرفع التكليف والمسئولية عنه .

( ٢ ) ثانيا : تعزيره بما يمنعه شره عن الناس وتأديبه وتقويمه وزجره اذا كان مميذا .

واختلفوا فى مواضع منها :

اولا : سقوط الحد عن جميع المحاربين اذا كان فيهم صبى وان باشروا القتل واخذ المال لان مجرور وجود الصبى شبهة تدرك الحد عن غيره .

ثانيا : سقوط الحد عن المحاربين الذين معهم الصبى اذا باشر الصبى القتل واخذ المال لان بعض

الفقهاء يرجع الى مباشرة المحاربة في اقامة الحد  
اذ لا يقام الحد الا على المباشر فعلا للقتل  
واخذ المال .

وبعض الآخر يقول بالقياس الأولى : (١) فاذا لم  
يقم الحد على المباشر فمن باب أولى ان لا يقام  
على التبع .

ثالثا : يقول الجمهور بالضمنان على الصبي من ماله  
على ما اتلفه من نفس او مال ويقول البعض الاخر ان الدية  
على عاقلته ، وفقهاء الظاهرية يقولون بعدم الضمان  
مطلقا .

ويبدو لنا ان فقهاء الاحناف فتحوا الباب واسمعا  
امام المحاربين للافلات من العقوبة المقررة شرعا  
لجريمتهم ، فالمحاربون لا يعدمون ان يأخذوا معهم  
صبيا . ليحتالوا به في هذه الجريمة ، فلا تصان  
ارواح واموال الناس بهذه الصورة .

---

( ١ ) القياس لاولى هو ما كان الفرع فيه اولى بالحكم من الاصل  
لقوة العلة فيه مثل قياس الضرب على التأفيف بجامع الاداء  
فان الضرب اولى بالتحريم من التأفيف لشدة الايذاء فيه  
\* انظر اصول الفقه لابي زهره ٤ / ٤٤

والجمهور على ان يحد البالغ لان وصف الجريمة ثابت للمساهم او المساعد ، وهذا الوصف هو السبب فى وجوب الحد واذا ثبت السبب ثبت الحد . وعصمة النفس والاموال قاعدة اصلية فى الشرع ، لذا لا يقام الحد على الصبي حسب ما اتفق عليه العلماء ويضمن فى امواله ما تلفه اذا باشر القتل واخذ المصالح وتقام الحدود على المكلفين درأ للمفاسد وجلبا للمصالح .

## المبحث الثامن

### جرائم الحدود

#### في المملكة العربية السعودية ومصر والكويت

#### جرائم الحدود في المملكة العربية السعودية :

تطبق المملكة العربية السعودية في جرائم الحدود أحكام الشريعة الإسلامية <sup>(١)</sup> وفقاً للمادة الأولى من نظام القضاء بالمملكة ، ويؤيد ذلك ما جاء في حديث الملك عبد العزيز حيث قال : ( أما المذهب الذي تقضى به المملكة بالمحاكم الشرعية فليس مقيداً بمذهب مخصوص بل تقضى حسبما يظهر لها من أي المذاهب كان ولا فرق بين مذهب وآخر ) <sup>(٢)</sup> ثم بين هذا المعنى في حديث آخر فقال : ( لا نتقيد بمذهب دون آخر )

( ١ ) التنظيم القضائي في المملكة العربية السعودية في عهد  
الشريعة الإسلامية ونظام السلطة القضائية  
لسعود بن سعد آل دريب طأولى بالرياض سنة ١٤٠٣ هـ  
ص ٥٢٣ .

( ٢ ) جريدة أم القرى العدد ١٣٨ في ١٣٤٦/٢/٧ هـ الموافق  
١٩٢٧/٨/٥ م المادة الأولى " ان القضاة مستقلون لا سلطان  
لاحد عليهم غير الشريعة الإسلامية والانظمة المرعية أي المتضمنة  
مقاصد الشريعة ومبادئها <sup>العلمية</sup> وأدلتها التفصيلية )

ومتى وجدنا الدليل القوى فى اى مذهب من المذاهب الاربعة رجعنا اليه وتمسكنا به أما اذا لم نجد دليلاً قوياً اخذنا بقول الامام احمد (١).

ويجرى العمل فى القضاء فى جرائم الحدود على الالتزام بالمعتمد من الفقه الحنبلى ، حيث صدر قرار الهيئة القضائية ( عدد ٣ فى ١٣٤٧/١/٧ هـ ) المقترن بالتصديق العالى بتاريخ ١٣٤٧٢٣/٢٤ هـ وبمصدور نظام القضاء فى المملكة برقم م/٦٤ وتاريخ ١٣٦٥/٧/١٤ هـ أشار لسلاتي :

( أ ) ان يكون مجرى القضاء فى جميع المحاكم منطبقاً على المفتى به من مذهب الامام احمد بن حنبل نظراً لسهولة مراجعته كتبه والتزام المؤلفين على مذهبه ذكر الأدلة الأكثر مسائله .

( ب ) اذا وجد القضاء مشقة فى مسألة من مسائله أو مخالفة لمصلحة العموم يجرى النظر والبحث فيها من باقى المذاهب بما تقتضيه المصلحة العامة .

---

( ١ ) جريدة ام القرى العدد ٤٨٤ فى ١٣٥٢/١٢/٨ الموافق ١٩٣٤/٣/٢٤ م عن التنظيم القضائى فى المملكة العربية السعودية ص ٦٦ .

- المرجع السابق ص ٣٠٦ - ٣٠٧

والكتب المعتمدة ستة هي :

- ( ١ ) شرح منتهى الارادات - لمنصور البهوتي (ت ١٠٥١ هـ) .
- ( ٢ ) الاقناع - لموسى الحجاوى (ت ٩٦٨ م) .
- ( ٣ ) كشف القناع على متن الاقناع - للبهوتي .
- ( ٤ ) منتهى الارادات - للفتوحى (ت ٩٧٢ هـ) .
- ( ٥ ) المغنى - لموفق الدين ابن قدامه (ت ٦٣٠ هـ) .
- ( ٦ ) الشرح الكبير - لعبد الرحمن بن قدامه (ت ٦٨٣ هـ) (١) .

#### جرائم الحدود فى القانون المصرى والقانون الكويتى :

ان مصر والكويت لا تطبقان احكام الحدود وفقاً  
للشريعة الاسلامية ، وانما وضعت قوانين وضعيتها  
استمدتها من القوانين الوضعية الغربية ( وبصفة خاصة  
قانون العقوبات الفرنسى ( نابليون ) وقد قسم قانون  
العقوبات فى مصر والكويت الجرائم الى جنايات وجنح  
ومخالفات حسب جسامه الجرائم (م/٩ عقوبات مصرى (٢)  
- م/١٣٥ جزاء كويتى (٣) .

- 
- ( ١ ) التنظيم القضائى فى المملكة العربية السعودية -  
محمد مصطفى الرحيلى ص ١٧١
  - ( ٢ ) قانون العقوبات القسم العلم الجريمه - د . مأمون محمد  
سلامه - ط دار الفكر العربى سنة ١٩٨٦ ص ٨٥
  - ( ٣ ) الموسوعة القضائية فى احكام المحاكم الكويتية - احمد  
سعيد عبد الخالق سنة ١٩٧٤ م ١٥/٧ .

وتندرج الحدود تحت الجنايات والجناح بسل ان بعضها يعتبر فعلا مباحا ما لم يضر بالغير، كشرب الخمر والزنا . وهذا المسلك من السلطة في مصر والكويت يتعارض مع نصوص الدستور وهو يمثل القانون الاعلى في البلدين بان دين الدولة هو الاسلام وان الشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيسى للتشريع (م ٣) من الدستور المصرى . (١) - م ٣٥ من الدستور الكويتى سنة ١٩٧١م (٢) . وهو يعنى ان على القوانين او الانظمة او اللوائح والقرارات ان تتفق مع احكام الشريعة الاسلامية ولا تناقضها . (٣)

### حكم المرتد فى القانون المصرى والكويتى :

وقد نص الدستور المصرى والكويتى على حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية ، ولم يرد نص صريح على حكم المرتد سواء كان بالغاً أو حدثاً ، وإنما اعتبر المساس بالشعائر الدينية ولو كانت نصرانية او يهودية خروجاً على النظام العام للدولة وتترتب عليه عقوبة

( ١ ) مجموعة الوثائق الدستورية - الدساتير المصرية ص ١٨ سنة ١٩٧١ نصوص وتحليل اصدارها مركز التنظيم والميكرو فيلم الاهرم سنة ٧١ ١٩ ص ٣٣٥ .

( ٢ ) مبادئ النظام الدستورى فى الكويت - د . عبد الفتاح حسن طدار النهضة بيروت سنة ١٩٦٨ ص ٤٢٣ .

( ٣ ) التشريع الجنائى الاسلامى - عبد القادر عوده ٢٣٥/١ - وقد خص بالقانون المكسرى .

وقد اشار الدستور المصرى والكويتى الى ان حرية الاعتقاد مكفولة بمقتضى احكام الدستور الآن هذا لا يجوز لاحد ان يمتحن حرمة الدين ويقلل من قدره او يسخر او يستهزئ به مع من يجادل به فى مبادئ الدين فاذا تبين من المناقشة انه يقصد من ذلك المساس بكرامة الدين ، يستحق العقاب ولا تحميه حرية الاديان والاعتقاد التى اياها الدستور المصرى . (١)

ونص عليها قانون الجزاء الكويتى ( أن لا جريمة اذا اذيع بحث فى دين أو فى مذهب دينى فى محاضرة أو مقال أو كتاب علمى بأسلوب هادئ متزن خال من اللفاظ المثيرة ، ويثبت حسن نية الباحث باتجاهه الى النقد العلمى الخالص - م/١٢ ) فتعتبر الجرائم ضد الدين جرائم عادية (٢) فى القوانين الوضعية فى مصر والكويت ، سواء ارتكبها بالغ أو حدث .

وان البحث العلمى لا يجوز ان يكون من وسائل التعدى على دين من الاديان ولا الطعن فى اركانه واحكامه .

---

( ١ ) موسوعة التعليقات على قانون العقوبات والقوانين المكملثة له ( دراسة عربية مقارنه ) المستشار حسن البغال طاولى دار الثقافة العربية سنة ١٩٦٥ ص ٣٥٨  
( ٢ ) بحث الجرائم التى جرى العرف على عدم التسليم فيها والجرائم الجائز فى اصلها التسليم - للدكتور فاضل نصر الدين - ( بحث فى مجلة الحقوق الكويتيه - السنة السادسة العدد الثانى سنة ١٤٠٢ هـ ص ٢١٥ )



فلا يجاوز الباحث الحدود التي رسمها الشارع وينبغي  
ان يقف النقاش ما دون الامتهان والاستهزاء بالدين .

وفي القانون المصري نصت المادة ١٦٠ بان يعاقب بالحبس  
مدة لا تزيد على سنة او بغرامة لا تتجاوز الخمسين  
جنيهاً - مصرى (١)

كما نص القانون الكويتي في المادة ٩ جزء ( ان كل  
من خرب أو تلف أو دنس مكاناً معداً لاقامة شعائر  
دينية أو أتى في داخله عملاً يخل بالاحترام الواجب  
لهذا الدين وكان عالماً بدلالة فعله يعاقب بالحبس  
مدة لا تزيد على سنة واحدة او بغرامة لا تتجاوز  
الفروبييه<sup>(٢)</sup> أو بأحدى هاتين العقوبتين )

ولذلك يعاقب بنفس المادة السابقة كل من ارتكب  
فعلاً مخللاً بالهدوء الواجب توفره لاقامة الشعائر  
الدينية قاصداً بذلك تعطيلها أو الإخلال بالاحترام  
الواجب لها أو تعدي على شخص أو أشخاص في ذلك  
المكان . حسب المادة ١١٠

---

( ١ ) موسوعة التعليقات على قانون العقوبات - سيد البغال  
ص ٣٥٢ .

( ٢ ) الموضوع السابق بمجلة الحقوق الكويتية ص ٢١٥ .  
\* ويبدوان الغرامة بالدينار الكويتي بدلا من الروبية .

بيدولنا أن ما يعتبر خروجاً عن الاسلام من الاستهزاء به وباحكامه وما علم منه بالضرورة والفعل من الرسول صلى الله عليه وسلم في القانونين يعتبر جنحة ماسة بالاديان وعقوبتها الحبس والغرامة لا القتل كما هو في الاسلام سواء كان من بالغ او حدث وان كانت تحقق العقوبة على الحدث وفق المادة ١٥/٧/٥ من قانون الاحداث المصري والمادة ١٤/٦/٥ من قانون الاحداث الكويتي .

#### حكم البغاة :

ان الخروج على الحاكم في مصر والكويت مما يسبب ثورة او حرباً اهلية او انقلاباً في شكل الحكم يعد من الجرائم السياسية الكبرى التي يترتب على مرتكبها عقوبة الاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة اذا كان بالغاً حسب قانون العقوبات المصري<sup>(١)</sup> والجزاء الكويتي<sup>(٢)</sup> فهذه العقوبة تتفق مع القتل المقرر للبغاة في الشريعة الاسلامية غير ان شروط هذه الجريمة تختلف عن الفقه الاسلامي .

( ١ ) التشريع الجنائي الاسي محمد عبد القادر عوده ص ١٠٩  
 ( ٢ ) بحث الجرائم التي جرى العرض على التسليم فيها والجرائم الجائز في اصلها التسليم - د . فاضل نصر الله - مجلة الحقوق الكويتية السنة السادسة العدد الثاني سنة ١٤٠٢ هـ ص ٢٠٢

واذا ارتكب الحدث هذه الجريمة او شارك فيها ويزيد  
 فى العمر على خمس عشرة سنة ولا يتجاوز ثمانى عشرة  
 سنة يحكم عليه بالسجن مدة لا تقل عن عشرة سنوات  
 ( بنص م / ١٥ / احداث مصرى - م / ١٤ / احداث كويتى ) - واذا  
 تم السابعة ولم يتجاوز الخمسة عشرة عوقب بالتوبيخ  
 او التسليم او الاختبار القضائى او الايداع فى مؤسسة  
 لرعاية الاحداث او الايداع فى مأوى علاجى . ( م / ٧ /  
 مصرى - م / ٦ / كويتى ) (١)

#### حكم السيرة :

لا تطبق مصر والكويت حد القطع على السارق  
 البالغ وتختلف عقوبة السارق فى قانون العقوبات  
 المصرى والكويتى حسبما اذا كان هناك ظرف مشدد  
 للعقوبة كظرف الليل او حمل السلاح او تعدد مرتكبي  
 السرقة او التسور او النقب او تكرار الجريمة . تكون  
 العقوبة هى الحبس الى ثلاث سنوات بدلا من سنتين  
 او ستة اشهر ، وقد تعتبر جنائية اذا توفرت الظروف

---

( ١ ) قانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤م بشأن الاحداث .  
 - قانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٣ فى شأن الاحداث .

السابقة . وتكون العقوبة السجن بما لا يقل عن ثلاث سنوات ولا يتجاوز سبع سنوات (١) حسب المواد ٣١٧ من قانون العقوبات المصري والمادة ٣١٦ رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ والمادة ٣١٩ جزاء والمادة ٢٢١ جزاء حسب القانون الكويتي . (٢)

ويهمنا ان نعرض اذا ساءهم حدث في ارتكاب جريمة السرقة مع توافر الظروف المشددة فانه لا اثر لعذر الخاص بالحدث على باقى المشاركين ، فيطبق عليهم القانون ، العقوبات كاملة .

اما اذا سرق الحدث او شارك في جريمة السرقة الكبرى والصغرى فانه يعاقب برد المسروق وبالمادة ٧/ من قانون الاحداث المصري و ٦/ من قانون الاحداث الكويتي .

---

( ١ ) المرصفاوى - فى قانون العقوبات الخاص - د . حسن صادق المرصفاوى سنة ١٩٧٨ ط دار المعارف الاسكندرية ص ٢٩٢ .  
( ٢ ) الوسيط فى شرح قانون الجزاء الكويتى القسم الخاص - د . عبدالمهيمن

بكر سالم ط ثانيه سنة ١٩٨٢ م جامعة الكويت ص ٢٧٩ - ٢٨٩ .  
- الموسوعة القضائية فى احكام المحاكم الكويتية الجزائية واللا جزائية  
احمد سعد المحامى سنة ١٩٧٤ - ١٣٤/٧ .

حكم الزنا :

ان الزنا لا يعتبر جريمة فى القانون الوضعى  
 فى مصر والكويت اذا كان سرىا ويرضى الطرفين ، الا اذا كان  
 خيانة زوجية فينظر اليه من حيث فراش الزوجية ،  
 اما غير المتزوجين اذا كانوا بالغين او احداثا فقد  
 اهلهم القانون ولم يتعرض لهم بالعقاب باعتبار  
 ان زناهم لا يؤثر فى العائلة الا ما كان يمس قواعد  
 النظام العام والاداب كالفعل الفاضح العلنى ، فغير  
 المتزوج اذا زنا بامرأة <sup>متزوجة</sup> فلا يعاقب باعتباره زانيا  
 وانما يعاقبه مشاركا لامرأة زانية . (١) فاذا وقع  
 حدث قبل سن الثامن عشرة من <sup>(٢)</sup> عمره امرأة متزوجة  
 فان دعوى الزنا لا تقام قبل الزوجه الا بشكوى من  
 الزوج عملا بالمادتين ( ٢٧٣ - ٢٧٧ ) عقوبات مصرى  
 التى تنص على ان جريمة الزنا لا تكون <sup>البناء</sup> على شكوى  
 الزوج . اما الزوج فلا يعتبر مرتكباً لجريمة الزنا الا فى  
 بيت الزوجية . (٣)

( ١ ) جرائم هتك العرض والاغتصاب - هتك العرض - الفعل الفاضح  
 - الزنا معلقا عليه باحكام محكمة النقض - احمد محمود خليل - ط

جامعة الاسكندرية سنة ١٩٨٣ م ص ٩١

( ٢ ) ملاحظة ان المادة ١٩ من قانون الاحوال الشخصى فى مصر  
 يشترط فى الزوج ان لا يقل سن الفتى عن ثمانى عشر سنه .  
 والفتاة عن ستة عشر سنه - الولاية العامة على النفس - دراسة  
 مقارنة بين الفقه الاسلامى والقانون - د . احمد على الشاذلى  
 ط اولى سنة ١٣٩٩ هـ الطباعة الحمدية بالازهر ص ٢٩٨ .

( ٣ ) طعن ٣ ق فى ١٣ / ٢ / ١٩٣٣ م جرائم هتك العرض - مرجع

سابق ص ٢٨٥ الموسوعة الذهبية ٢٦٣ / ٦ - ٢١٦ .

فاذا رضى الزوج مباشرة زوجته الزانية سقط  
حقه فى رفع الدعوى (١) وذلك بالمواد ٢٨٠/٢-٣-١٩٦٠ ،  
١٩٨٠ ، من القانون الجزائى الكويتى .

فالمرة اذا ثبت عليها الزنا تعاقب بالحبس  
مدة لا تتجاوز سنتين ، ولزوجها ان يوقف التنفيذ  
برضاها معاشرتها كما كانت .

والشريك يعاقب بنفس العقوبة ، اما الزوج اذا زنا  
فى منزل الزوجية فانه يجازى بالحبس مدة لا تزيد  
عن ستة اشهر ، فاذا غوت امرأة متزوجه حدث لا يعاقب  
الا اذا اشتكى الزوج او مارس هذه العملية علنا . (٢) فانه  
يسوء ببحيث انه مشارك للزوجة وفقا للمادة  
٧/م/ المصرى و ٦/م/ من القانون الكويتى .

### حكم القذف:

ان مفهوم القذف فى القانون المصرى والكويتى اعم  
مما ورد فى الشريعة الاسلامية فليس بقاصر على رمى  
المحصنات ، وان كان يندرج تحت احكامه (٣) والعقوبة  
المقررة للبالغ الحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة  
لا تقل عن عشرين جنيهه مصرى . (٤)

- ( ١ ) الموسوعة القضائية فى احكام للمحاكم الكويتية / مرجع سابق ص ١٣٤
- ( ٢ ) جرائم هتك العرض / مرجع سابق ص ٩١
- ( ٣ ) موسوعة التعليقات على قانون العقوبات والقوانين المكملة -  
سيد حسن البغال - دراسة عربية مقارنه طاولى سنة ١٩٦٠  
دار الثقافة ص ٢٢٥-٢٣١ .
- ( ٤ ) المادة ٣٠٣ من قانون العقوبات المصرى .

والعقوبة المقررة للحدث القاذف أو لمشـارك  
البالغ في القذف هي المنصوص عليها في قانون  
الاحداث المصري والكويتي السابقه .

### حكم الخمر :

ان كثيرا من القوانين الوضعية ومنها مصر والكويت  
لا تعاقب على شرب الخمر ولا السكر لذاته الا اذا  
كان السكر في طريق عام حتى لا يتعرض الناس لأذاه أو  
اعتدائه ، وليس العقاب باعتبار السكر مضر بالصحة  
او متلفا للمال او مفسدا للاخلاق ، كما تعاقب الشريعة  
بمجرد شرب الخمر ولو لم يسكر الشخص لان ما اسكر  
كثيره فقليله حرام . (١)

والقانون المصري يعاقب على الحشيش وبيـح  
ام الخبائث (٢) ، كما ان القانون الكويتي لا يعاقب على  
الخمر الا اذا جلبها احد بقصد الاتجار من الخارج  
حسب المادة ٢٠٦ من قانون الجزاء الكويتي (٣) فاذا  
اشترك الحدث مع البالغ كان العذر للحدث ولا يمتد  
للبالغ .

( ١ ) التشريع الجنائي الاسلامي - لعودة ص ٧٠١

( ٢ ) الجريمة لابي زهره ص ٣٩ .

( ٣ ) الموسوعة القضائية في احكام المحاكم الكويتية

مصدر سابق ص ١٣٤ .

خاتمة :

يتضح لنا مما سبق ان القوانين الوضعية في مصر والكويت لا تطبق احكام الحدود ويعتبر صغر السن مانعا من موانع المسؤولية الجنائية حتى السابعة من العمر . اما بعد السابعة وقبل الخامسة عشرة من العمر اذا ارتكب جناية او جنحة امر القاضي باتخاذ احد التدابير حسب نص م/٧ من قانون الاحداث المصري وم/٦ من قانون الاحداث الكويتي وهي :

أ ) التوبيخ .

ب ) التسليم الى ولي الامر .

ج ) الاختيار القضائي .

د ) الايداع في ماوى علاجى .

هـ ) الايداع فى مؤسسة لرعاية الاحداث .

و ) الالتزام بواجبات معينه .

ز ) الالتحاق بالتدريب المهني .

أما بعد الخامسة عشرة ولم يكمل الثامنة عشرة من العمر وارتكب جناية عقوبتها الاعدام او السجن المؤبد ، حكم القاضي عليه مدة لا تزيد على عشر سنوات ، واذا كانت عقوبتها الاشغال الشاقة المؤقتة او السجن ، تبدل هذه العقوبة بعقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر وفى جميع الاحوال لا تزيد على ثلث الحد الاقصى للعقوبة المقررة للجريمة ويجوز الحكم عليه بايبداعه احدى مؤسسات الرعاية مدة لا تقل عن سنة - م/١٥ / قانون الاحداث المصري وم/١٤ من قانون الاحداث الكويتي .



# الفصل الخامس

ارتكاب الأحداث لجرائم القصاص

الفصل الخامس

ارتكاب الاحداث لجرائم القصاص

وفيه المباحث التالية :

- المبحث الاول : القصاص - تعريفه - مشروعيته وحكمه
- المبحث الثانى : ارتكاب الحدث لجريمة توجب القصاص
- المبحث الثالث : الاعتداء على النفس
- المبحث الرابع : الاشتراك فى جريمة القتل .
- المبحث الخامس : الدية والكفارة وعدم الميراث .
- المبحث السادس : التطبيق فى المملكة العربية السعودية ومصر والكويت .

المبحث الاول  
~~~~~

تعريف القصاص ومشروعيتها

تعريف القصاص :

القصاص لغة : يقال قصصت الشيء اذا تبعته
اثره شيئاً فشيئاً . (١)

ومشروعاً : هو ان يفعل بالجاني مثل جنايته
على المجنى عليه . (٢) كأن يقتل كما قتل او يقطع
كما قطع او يجرح كما جرح . وهي عقوبة مقدرة
شروعاً يغلب فيها حق الانسان . (٣)

مشروعية القصاص :

القصاص واجب - قال تعالى : (يا أيها الذين
آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر
والعبد بالعبد والانثى بالانثى فمن عفى له من
اخيه شيئاً فاتباع بالمعروف وأداء اليه باحسان
ذلك تخفيف من ربكم ورحمة فمن اعتدى بعد ذلك فله
عذاب اليم) (٤)

(١) لسان العرب ٧/٧٤ ، القاموس المحيط ٢/٣١٣

(٢) التعريفات للجرجاني ص ٩٣

(٣) الاحكام السلطانية للماوردي ٢٣١

(٤) الآية ١٧٨ من سورة البقرة

وقال تعالى : (وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس
والعين بالعين والانف بالانف والاذن بالاذن والسن
بالسن والجروح قصاص .) (١)

وقال الرسول صلى الله عليه وسلم : (كتاب الله القصاص) (٢)
وجرائم القصاص تطلق على الجنايات بمعناها الخاص
والعام وهى ما يكون الاعتداء فيها على النفس (٣)
وتكون الجناية فيها على اقسام :

(١) جناية فيها على النفس
(مثل لقتل عمد أو خطأ ، وشبه خطأ)

(٢) جناية فيها على دون النفس :
(كالقسطع والضرب وغيرها)

(٣) الجناية على ما هو نفس من وجهة دون وجهه :
(كالجنين)

وسنتعرض لكل منها فى مطلب .

(١) الاية ٤٥ من سورة المائدة .

(٢) صحيح البخارى ٢٩/٦ ، صحيح مسلم ١٣٠٢/٣

(٣) الاحكام السلطانية للماوردي ٢٣١ ، المغنى ٢١٨/٩

المبحث الثاني

الاعتداء على النفس

المطلب الاول - القتل :

- القتل لغة : من قتل قتلا اى اماته . (١)
 وشـرعـا : ازهاق الروح بفعل من العباد . (٢)
 اجمع فقهاء المسلمين على تحريم القتل بغير حق^(٣)
 لقوله تعالى : (ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق
 ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا) (٤)
 وقال تعالى : (وما كان لمؤمن ان يقتل مؤمنا الا خطأ) (٥)
 وقال : (ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم) (٦)

-
- (١) لسان العرب
 (٢) اختلف الفقهاء فى تعريف القتل قال ابو يوسف هو تفويت الجنة
 ثم اكده الكاشانى بقوله : (أية اسم مؤثر فى فوات وفى الحياة
 عادة - بدائع الصنائع ٢٤٧/٧ .
 وعند فقهاء المالكية : هو ازهاق الروح - بلغة السالك ٣٨١/٢
 وعند فقهاء الشافعية : هو فعل من العباد تزول به الحياة
 اى انه ازهاق روح آدمى بفعل آدمى اخر - مغنى المحتاج
 ٣/٤ .
 وعند فقهاء الحنابلة : هو فعل ما يكون سببا لزهوق النفس
 - كشف القناع ٥٤/٥٤ .
 (٣) الاجماع لابن المنذر ص ١٢٤ ، مراتب الاجماع لابن حزم ١٣٨
 (٤) الاية ٣٣ من سورة الاسراء
 (٥) الاية ٩٢ من سورة النساء
 (٦) الاية ٩٣ من سورة النساء .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (لا يحل دم امرئ مسلم يشهد ان لا اله الا الله وانى رسول الله الا باحدى ثلاث : الثيب الزانى ، النفس بالنفس ، التارك لدينه المفارق للجماعة) (١)

وجريمة القتل من اكبر الجرائم فى نظر فقهاء المسلمين بعد الشرك بالله لقوله تعالى : (والذين لا يدعون مع الله الها اخر ولا يقتلون النفس التى حرم الله الا بالحق) (٢)

ولقول الرسول صلى الله عليه وسلم : (اتقوا السبع الموبقات قلن يا رسول الله ماهن ؟ قال : الشرك بالله وقتل النفس التى حرم الله) (٣) ثم انها تقوض امن وسلامة واستقرار البلاد ، ولهذا وجدت اهتماما كبيرا فى النهى عنها وشدد الاسلام فى التنفير منها ، ان الله سبحانه وتعالى جعل قتل النفس الواحدة بمنزلة قتل الناس جميعا فقال : (من اجل ذلك كتبنا على بنى اسرائيل انه من قتل نفسا بغير نفس او فسادا فى الارض فكانما قتل الناس جميعا) (٤)

(١) الآية ٦٨ من سورة الفرقان .
(٢) سبق تخريج الحديث .

(٣) سبق تخريج الحديث .

(٤) الآية ٣٢ من سورة المائدة .

وقد حذر الاسلام من القتل وجعل له القصاص
عقوبة صيانة للارواح والمجتمع ، وفي الاخرة جزاء
من يرتكبها عمدا نار جهنم ما لم يتب ويقبل الله
توبته .

المطلب الثانى : انواع القتل :

اختلف الفقهاء فى تقسيم القتل الى عدة آراء :
الرأى الاول - جعله خمسة انواع :
عمد ، شبه عمد ، خطأ ، ما جرى مجرى الخطأ ،
القتل بسبب .

قال به بعض فقهاء الاحناف (١) وبعضهم جعله
اربعة انواع بدون ذكر القتل بسبب . (٢)
الرأى الثانى - قسمه الى ثلاثة انواع :
عمد ، وشبه عمد ، وخطأ .

قال بهذا فقهاء الشافعية والحنابلة ومحمد
ابن الحسن من الاحناف . (٣)
الرأى الثالث - قسمه الى نوعين :

عمد ، خطأ . وهو للمالكية والظاهرية . (٤)

(١) تبين الحقائق ٩٧/٦

(٢) بدائع الصنائع ٢٣٣/٧

(٣) مغنى المحتاح ٢/٤ ، المغنى ٣٢٠/٩

الاصل - لمحمد بن الحسن الشيبانى (ت ١٨٩هـ)

طدار المعارف بالهند سنة ١٣٩٣هـ اولى ٤٣٧/٤

(٤) مواهب الجليل ٢٣٢/٦ ، المدونة الكبرى ٣٢٩/٥

المحلى ٣٤٣/١٠

أما العمد عند أبي حنيفة ما تعمد ضربه
بحديد له حد أو طعن كالسيف والسكين والرمح
أو ما يعمل عمل هذه الأشياء في الجرح والطعن
كالمسدس والمدفع والنار ، فلا يعتبر القتل عمداً
بما لا حد له . كالحجر الكبير وما شابهه بل يكون
شبه عمد .

أما أبو يوسف ومحمد فيريان أن القتل العمد هو
الضرب بما يقتل غالباً ، فلا يشترطون في آلة القتل
أن تكون محدد تفرق الأجزاء . (١)

شبه العمد : أن يتعمد ضربه بغير محدد أو مفرق
للأجزاء ، وسمى ذلك لأن فيه قصد الفعل وهو
الاعتداء لا القتل فكان عمداً باعتبار الفعل وخطأً
باعتبار القتل وتجب فيه الدية المغلظة والكفارة .

القتل الخطأ : هو خطأ القصد كأن يرمى : شخص
صيداً فإذا هو إنسان أو يرمى من يظنه مباح الدم
فيتضح أنه معصوم الدم . (٢)

وخطأ الفعل : مثل أن يرمى هدفاً معيناً مقصوداً
فتصيب آدمياً فيوجب ذلك الكفارة والدية على العاقلة . (٣)

(١) تبين الحقائق ١٠٠/٦ ، بدائع الصنائع ٢٣٤/٧

(٢) الإجماع لابن المنذر ص ١١٤ .

(٣) تبين الحقائق ١٠١/٦ .

وعلى الزيلعى تقسيم نوعى الخطأ بقوله (وانما صار الخطأ نوعين لان الانسان يتصرف بفعل القلب والجوارح فيحمل كل واحد منهما الخطأ على الانفراد او على الاجتماع ، بان يرمى آدميا يظنه صيدا فاصاب غيره من الناس) (١)

ما جرى مجرى الخطأ : مثل النائم الذى ينقلب على طفل فيقتله . فحكمه حكم الخطأ ، فهو فى الحقيقة ليس خطأ لان كلا من نوعى الخطأ يقتضى القصد الى الفعل والنائم لا قصد له . (٢)

القتل بسبب : هو ان يتوسط بين فعل المتسبب والقتل واسطة ينسب اليها الحكم ، كمن حفر بئر فى الطريق ووقع فيها رجل ومات ، وفيه الديسة على العاقلة ولا كفارة . (٣)

اصحاب الراى الثالث وهم الجمهور :

العمد : عندهم ان يقصد الجانى قتل المجنى عليه بما يقتل غالبا ، كجراح ومثقل .

شبه العمد : ان يقصد الجانى الاعتداء على المجنى عليه دون ان يقصد قتله بان كانت الآلة

(١) تبين الحقائق ١٠١/٦

(٢) المرجع السابق .

(٣) المبسوط ١٤/٧

التي استعملها مما لا يقتل غالباً ومات
المجنى عليه نتيجة الاعتداء . (١)

المطلب الثاني :

الجناية على ما دون النفس :

تعريف الجناية على ما دون النفس : هي إصابة
شخص دون أن تزهق روحه .

وقد اتفق الفقهاء على تحريمها وأوجبوا القصاص
فيها إذا أمكن الاستيفاء وتحققت المساواة والمماثلة (٢)
لقوله تعالى : (وكتبنا عليهم فيها أن النفس
بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن
والسن بالسن والجروح قصاص .) (٣)

ويؤيده قول الرسول صلى الله عليه وسلم : { فيما
روى عن أنس ابن مالك رضي الله عنه أن الربيع ، عمته
كسرت ثنية جارية فطلبوا إليها العفو ، فأبوا
فعرضوا الأرض فأبوا ، فاتوا الرسول صلى الله عليه
وسلم فأبوا إلا القصاص فقال أنس : يا رسول الله

(١) الاصل لمحمد بن الحسن الشيباني ، ٤٠ / ٤٣٧ .

- منغني المحتاج ٢ / ٤ ، المغني ٩ / ٣٢٠ .

- المبسوط ١٦ / ١٨٥ .

(٢) المغني ٩ / ٣١٨ .

(٣) الآية ١٧٨ من سورة البقرة .

يا كحل
اتكسرتنية الربيع ؟ لا والذي بعثك لا تكسرتنيها .
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ان من عباد الله
من لو اقسام على الله لا يبره . (١)

تعريف الانواع التي يجب فيها القصاص فيمـ

دون النفس :

هي : الاطراف ، المعاني والحواس ، الجروح الشجاج
اللطمة وضربة السوط وغيرها .

الاطراف : جمع طرف وهو الناهية ويطلق على
ماله حد ينتهي اليه من جسم الانسان ، كالعين
والاذن ، والسن ، اليد ، الرجل ، وغير ذلك .

فمن اعتدى على طرف انسان وامكن المماثلة
في الاسم والموضع والصحة ففي هذه الحالة يجب
القصاص السن بالسن والعين بالعين - وكذلك اذا شجه
موضحة في الجبهة اقتصر منه مثلها ، ولا يؤخذ طرف
مماثل بطرف اشل ، فتجب المماثلة بلا حيف وبدون
زيادة او نقص ، وهذه لا خلاف عليها ، الا اللسان
فابو حنيفة لا يأخذ اللسان باللسان لانه ينقبض
وينبسط فلا تحقق المساواة اما الائمة الثلاثة ، مالك
والشافعي وأحمد فيقولون بأخذ اللسان باللسان . (٢)

(١) صحيح البخارى ١٣٧/١ ، مسلم ١٥/٤

الجامع لاصول الحديث ٢٧٠/١٠

(٢) بدائع الصنائع ٣٣٥/٧ ، مواهب الجليل ٢٤٥/٦

المجموع شرح المذهب ٣٠٤/١٧ المغنى ٣٣٣/٩

المعاني والحواس :

وهي السمع والبصر والشم والذوق والكلاب
والمشى والعقل والجماع وغيرها ، وجنابها
اما ان تفوت بها الطرف او الحاسة ويبقى الطرف
والمقصود هنا فوات الحاسة مع بقاء عينها .
ولا خلاف بين الفقهاء ان القصاص واجب في
كل منفعة امكن استيفاءها وامن الحيف والتعدي
في الاستيفاء . (١)

ولما توفر الطب في هذا الزمان يمكن الاستيفاء
والرجوع اليه للخبرة حتى يمكن اخذ ما يمكن المماثلة
في الاستيفاء دون زيادة او نقصان .

الجراح :

والمراد بالجراح ما كان في غير الرأس والوجه
لان ما كان فيهما يسمى شج كما . نوضح .
واختلف الفقهاء في وجوب القصاص في جراح الجسد
ومنشأ الخلاف هو امكانية المماثلة من القصاص .
ففقهاء المالكية قالوا بامكان المماثلة في الجراح
واوجبوا القصاص . (٢)

(١) بدائع الصنائع ٢٣٦/٧ ، المجموع ٣٠٤/١٧
التاج الاكليل ٢٦٠/٢ ، شرح منتهى الارادات ٢٩٢/٣
(٢) التاج الاكليل ٢٥٩/٢

وفقهاء الحنفية يقولون بتعذر المماثلة. (١)
 أما فقهاء الشافعية والحنابلة فيشترطون القصاص
 في جروح البدن ، انتهاء الجرح الى عظم
 وهى الموضحة . اما غير ذلك فلا قصاص فى الجراح
 لعدم انضباطها . (٢)

الشجاج :

الشجة : هى الجراحة اذا كانت فى الوجه والرأس .
 والشجاج عشر : (٣)

(١) الحارصة : وهى التى تحرس الجلد : اى تشقه ولا تدميه .
 (٢) البازله : (أو الدامية - أو الدامغة) : وهى التى تشق
 الجلد وتدميه .

(٣) الباضعة : وهى التى تبضع اللحم .

(٤) المتلاحمة : وهى التى تغوص فى اللحم .

(٥) المسحوق : وهى التى بينها وبين العظم قشرة رقيقة .

(٦) الموضحة : وهى التى توضح العظم ولو بقدر انملسه .

(٧) الهاشمة : وهى التى توضح العظم وتهشمه .

(٨) المنقلة : وهى التى توضح العظم وتهشمه وتنقله .

(٩) المأمومة : وهى التى تصل الى جلد الدماغ .

(١٠) الدامغة : وهى التى تخرق جلد الدماغ .

(١) بدائع الصنائع ٢٣٧/٧ ، المجموع ٣٠٤/١٧
 (٢) المحلى ٣٣٤/١١ ، منتهى الارادات ٤١٨/٢
 (٣) فتح القدير ٢٣٤/٤ ، القوانين الفقهية لابن جزى
 - ٣٧٩ ، منتهى الارادات ٤٤٣/٢ .

اتفق الفقهاء في الموضحة ، تكون في الرأس والوجه
وتنتهي إلى العظم ، وديتها خمس من الأبل (١)
واتفقوا أيضا على عدم جريان القصاص فيما
فوقها لعدم امكانية المماثلة في استيفاء القصاص .
واختلف الفقهاء على ما دون الموضحة في الشجاج .
فعند أبي حنيفة ومحمد يقتصر في السمحاق ان امكن
المماثلة وضاف محمد بن الحسن الدامغة وصرح
بعض الأحناف بوجوب القصاص فيما دون الموضحة
أيضا . (٢)
وعند فقهاء المالكية : يقتصر منها جميعا (٣)
وعند فقهاء الشافعية والحنابلة لا قصاص فيها . (٤)

القصاص في اللطمة وما شابهها :

وهي اعتداء على الجسم تؤدى إلى جرح .
فجمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة (٥)
اجمعوا على انه لا قصاص فيها لانها غير منضبطة
ولا يمكن ان تتحقق المماثلة فيها .
أما فقهاء المالكية فيختلفون معهم في ضربة السوط ،

-
- (١) الإجماع لابن المنذر ص ١١٧
(٢) بدائع الصنائع ٢٣٤/٣ ، حاشية ابن عابد بن ٥٨٢/٦
(٣) التاج الاكليل ٢٤٦/٦ ، القوانين الفقهية لابن جزي ص ٣٧٩
(٤) المجموع ٣٠٤/١٧ ، منتهى الإرادات ٢٤٣/٢
(٥) بدائع الصنائع ٢٣٥/٧ ، حاشية قليوبي وعميرة ١١٥/٤
- كشف القناع ٦٤٠/٥

وقد اتفق الفقهاء على ان الجنائية على النفس أو
 ما دونها عمدا عدوانا توجب القصاص ان كان
 الفاعل بالغاً واعقلاً ، او الدية اذا عفو^{اولئذ}وا وفي
 القتل الخطأ وشبه العمد .
 والذي يهمننا^{ههنا الحكم} فيما لو قام بهذه الجنائيات
 الحدث .

المبحث الثاني

ارتكاب الحدث لجرائم القصاص

المطلب الاول :

اذا ارتكب الحدث جريمة توجب القصاص منفردا :

اتفق الفقهاء (١) على عدم وجوب القصاص على الحدث فيما لو ارتكب جناية على النفس كلها كالقتل او على احدى اجزائها، وهو الجرح والضرب او على ما هو نفس من وجه دون وجه، كالجناية على الجنين قبل الولادة (كالأجهاض) كما سبق ان بينا .
واستدلوا بالآتي :

قوله تعالى (يا ايها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى .) (٢)

قال الشافعي (فكان ظاهرا لاية والله اعلم ان القصاص انما كتب على البالغين المكتوب عليهم القصاص ولانهم المخاطبون بالفرائض اذا قتلوا المؤمنين) (٣)

- (١) المبسوط ١٨٥/٢٦ ، بدائع الصنائع ٢٣٤/٧ ،
- الخرشي ٣/٨ ، الشرح الكبير ١٠٦/٤ ، إسنى الطالب ١٥٤/٤
- الام ٦/٥ ، كشاف القناع ٨٢٠/٣ ، الانصاف ١٣٣/١٠
- المحلى ٣٤٤/١١ ، المغنى ٣٥٧/٩
(٢) الاية ١٨٧ من سورة البقرة .
(٣) احكام القرآن للشافعي ١٧٣/١

أما الصبي فلم يكتب عليه القصاص .

قال بعض المفسرين في قوله تعالى : (حتى اذلقيا غلاما فقتله) ^(١) استنكر موسى على الرجل الصالح قتله لغلام غير بالغ لانه لم يجز عليه التكليف فلم يستحق القتل (٢)

وكذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم - رفع القلم عن ثلاثة فيها الصبي حتى يبلغ (٣)

يفيد هذا الحديث ايضا بان الصغير لا يقتص منه كما سبق ان ذكرنا انه ليس اهلا للعقوبة لعدم التكليف ، فهو فاقد او ناقص العقل ، ولان القصاص عقوبة متناهية الشدة فلا تقع الا على شخص توافرت فيه جميع شروط الاهلية . (٤)

وعن عمر بن الخطاب رضى الله عنه انه قال : (لا قود ولا قصاص ولا قتل ولا حد ولا نكال على من لم يبلغ الحلم حتى يعلم ماله في الاسلام وما عليه . (٥)
فهذا يدل على ان عمر لم يقتص من الصغار .

(١) الاية ٧٤ من سورة الكهف .

(٢) زاد المسير ١٧٢/٥ .

(٣) سبق تخريج الحديث

(٤) جامع الترمذى مع تحفة الاحوزى ٣١٧/٢ .

بداية المجتهد ٣٩٦/٢ .

(٥) مصنف عبد الرازق ٤٧٤/٩ ، معجم فقه السلف (عثر ٥ -

وصحابة وتابعين) محمد المنتصر الكتانى ط الصفا بمكة المكرمة

سنة ١٤٠٥ هـ ص ٨/١١

وقال عبد الرازق عن ابن جريح قال : اخبرني ابراهيم
ابن ميسرة أنه كان بين ناس من اهلته وبين السهميين
ان اصاب غلام لم يحتلم سن رجل فابى الا ان يقاد
منه ، فكتب الى عمر بن عبد العزيز وهو يلي المدينة
فكتب ان لا يقاد منه . (١)

وقال الزهري وقادة ، عمد الصبي خطأ (٢)
ولو رمى صبي فاصاب نفساً أو دونها فليس عليه
قصاص وانما عليه الدية . (٣)

وقال الشافعي : (لا يقتل الا من بالغ وهو من
احتلم من الذكور أو حاضت من النساء أو بلغ
ايهما خمس عشرة ، فان كان الجاني صغيراً لم يجب
عليه القصاص في نفس ولا طرف سواء كان الصبي
مميزاً أو غير مميز . (٤)

فلا قود على الصبي لان حقوق الابـدان
بالصغر كالعبادات . وعليه الدية ، ولان قصده غير
صحیح فيسقط عنه القصاص كسائر الحدود . (٥)

-
- (١) مصنف عبد الرازق ٤٧٥/٩
(٢) المرجع السابق ٤٧٥/٩ ، الانصاف ١٣٣/١٠
(٣) جامع احكام الصغار ١٥٤/٢
(٤) الام ٦/٥ ، كتاب الجنایات من الحاوی الكبير
رسالة دكتوراه سبق الاشارة اليها ١٥٥/١
(٥) المغني ٣٥٧/٩

فان قيل فقد روى عن على رضى الله عن نفسه انه قطع
انطاسة صبي . (١)

قيل ليس بصحيح ولو صح لاحتمل وجهين :
الاول : ان يكون قطعها لآفة اصابها وقعت
فيها لاستئصالها ولم يقطعها قصاصا .
الثانى : ان يكون عاصفا فلا الظاهر ولكن في الآية بلوغ لان عدم
التكليف يمنع من الزجر والردع فلم يجب عليه
حد ولا قصاص لان حقوق النفس بالنسبة للصغير
كالعبادات . (٢) وليس للصغير قصد صحيح .

العقوبة المقصود منها زجر وردع مرتكب الجريمة
ومنع الغير عن ارتكابها بحماية للأفراد .
والحدث لا عقل كامل له ولا تفكير سليم
عنده ، لذلك لا تصلح معه شدة العقوبة . (٣) واذا
كان ذلك كذلك فلا قصاص عليه ولكن يعزر المميز
تأديبا له واصلاحا لحاله ، وعليه الدية حتى
لا يستمرى هذه الجناية فيقتل من يشاء ويضرب
من يشاء بغير حساب .

(١) الام ١٣٢/٥ وانكر الشافعي الاثر
- كتاب الجنايات من الجامع الكبير (رسالة دكتوراه) مرجع سابق
١٥٥/١ ، وقال لم يقف على تخريج الاثر .
(٢) تبين الحقائق ٦٨/٦ ، الخرشى ٣/٨ ، الام ١٣٢/٥
- المغنى ٢٨٤/١
(٣) مطالب اولى النهى ٢٧/٦

المطلب الثاني :حكم عمد الصغير :

اختلف الفقهاء في عمد الصغير هل هو خطأ
أم عمد ؟ الى قولين :
القول الاول : أن عمد الصبي خطأ .

(وقال به فقهاء الحنفية ، المالكية ، الحنابلة) (١) .

القول الثاني : ان عمد الصبي عمد .

(قال به فقهاء الشافعية) (٢) .

الادلة :

استدل اصحاب المذهب الاول بان عمد الصبي
خطأ ، لان القصد مفقود في غير المميز ، وناقض
في المميز . وتحقيق العمدية لا يكون الا بالفعل
والعلم ، والصغير فاقدر العلم والعقل او ناقضهما
لذلك لا يتحقق معه كمال القصد . (٣)

واستدل فقهاء الشافعية بأن عمد الصبي عمد
ان كان للحادث نوع تمييز ولكن يعفى من عقوبة القصاص
وهو ليس من اهل العقوبة ، لذلك يعفى ولكن لا يؤثر
هذا في تكييف الفعل لان الصبي المميز يأتي
هذا الفعل بارادته وادراكه وان كان لا يدركه
ادراكا كاملا .

(١) جامع احكام الصغار ٥٢/٤ ، مواهب الجليل ٢٣٢/٦

- الانصاف ١٣٣/١٠

(٢) المذهب ١٩٦/٢

(٣) فتح القدير ٢٩٨/١ الفتاوى الهندية ٤٠٣/٦

- مواهب الجليل ٢٣٢/٦

والصبي المميز يميز بين الخطأ والصواب ويقيم
الحجة كيف لا يعرف أنه مقدم على فعل فيه ازهاق^(١)
روح .

الترجيح : ح :

الذي نراه ان غير المميز عمده خطأ كما ذهب
الى ذلك جمهور الفقهاء ، أما المميز فان عمده
عمد وان ارتفع عنه القلم ، فينتفى الخلاف .

(١) المذهب ١٩٦/٢ ، كتب الجنايات من كتاب الحاوي الكبير
١٥٥/١ .

المطلب الثالث :

إذا ادعى القاتل انه حين قتل كان صغيرا :

يصدق القاتل فيما لو ادعى انه وقت ارتكابه القتل او الجناية كان لم يبلغ الحلم ولو كذب به اولياء المقتول ، قال بذلك الشافعية . (١) فيما اذا امكن حدوث ما ادعاه وقت القتل بيمينه ، لان الاصل بقاء الصبي حتى يوجد ما يرفع هذا من بلوغ بخلاف ما اذا لم يمكن مراهبه .

وكذلك اذا كان ادعى انه ما زال صبيا ، صدق لأنه حتى بعد ارتكاب الجناية لا زال صبيا لم يبلغ الحلم بعد وامكن ذلك غانه لا قصاص ولا يمين عليه لان اليمين لاثبات صباه ، ولو ثبت صباه بطلت الدعوى لامرين :

(١) ان الاصل الصغير حتى يعلم البلوغ .

(٢) سقوط القصاص حتى يعلم

استحقاقه وتلزمه الديّة .

(١) الام ١٠/٦ ، الطرق الحكمية ص ١٠

المبحث الرابع
~~~~~

الاشتراك في جريمة القتل

المطلب الاول :

لو كان المشتركون في جريمة القتل اعداء :

اذا اشترك الاحداث في جريمة قتل فلا قصاص على احد منهم ، اتفاقا سواء مميزين او غير مميزين فان كانوا غير مميزين فعمدهم خطأ اتفاقا . (١) والمميزون كذلك عدا فقهاء الشافعية ، فعمدهم عمد (٢) عندهم ، ويعتبر فعلهم تمالؤا (٣) لان لهم قصد و ارادة صحيحة يتعلق بها احكام ، لكن يمتنع عنهم القصاص ، لانهم ليسوا اهلا لذلك ، لعدم بلوغهم واكتمال رجولتهم اما غير المميزين فلا يتصور منهم تمالؤا ؛ لانهم لا قصد لهم ولا ارادة يمكن ان يتعلق بها حكم شرعي ، (٤) وعليهم الدية كل حسب نصيبه

(١) الجامع لاحكام الصغار ٦٤/٤ ، تبين الحقائق ١٣٩/٦

- بلغة السالك ٣٨٦/٢ ، حاشيتا قليوبى وعميره ١٠١/٤

- المغنى ٣٥٩/١٠ .

(٢) مخنيخ المحتاج ١٠/٤

(٣) تمالؤوا : اجتمعوا ، تمالؤوا على الامر يعنى اتفقوا عليه اى تشاوروا فيما بينهم على ذلك ليقتلوا شخصا .

- الصحاح للجوهري ٧٣/١٥

(٤) حاشيتا قليوبى وعميره ١٠/٤ ، المغنى ٣٧٥/١٠ .



لان العمد يعتمد على القصد ، والقصد مترتب على العلم بالشئ ، ومحل العلم انما هو العقل ، والعقل عند الحدث معدوم او ناقص ، فكيف يتحقق منه العمد . (١)

ان انتفاء الفعل يستلزم انتفاء الارادة والاختيار الصحيحين ، ومثل ذلك لو كان العقل ناقصا ، والشرعية الاسلامية انما اناطت الاحكام التكليفية بالعقل الذى هو محل التبليغ ، فاذا كان ذلك المحل لم يتأهل للتلقى بعد ، فكيف يمكن ان تترتب عليه الاحكام على ما يصدر من الحدث من فعل ، وهو بتلك الصفة لا يؤخذ بذنب فلا يعاقب عليه اصلا لانه غير صالح للتأثير قياسا على النائم (٢)

### المطلب الثانى :

#### اشترك الحدث مع البالغ فى جرائم القصاص :

اذا اشترك حدث مع مكلف فى قتل شخص وكان القتل عمدا ، اختلف الفقهاء الى عدة اقوال :

(١) تبين الحقائق ١٣٩/٦

(٢) المرجع نفسه

- الاشتراك فى جريمة القتل (رسالة ماجستير) زكريا عبد الرزاق

المصرى سنة ١٣٦٩ ص ٤٤٠ .

- نظرية الخطأ فى الفقه الاسلامى (رسالة دكتوراه) محمد

ابن عبد الله بن محمد احمد سنة ١٤٠٥ هـ ص ٣٨٣ .

القول الأول : يقيم القصاص على المكلف فقط وعلى  
الحدث نصف الدية سواء كان الحدث مميزا أو غير  
مميز - قال بهذا بعض فقهاء الشافعية ورواية  
عند فقهاء الحنابلة . (١)

القول الثاني : لا قصاص على مشارك الحدث سواء  
كان الحدث مميزا أو غير مميز - قال بهذا فقهاء  
الحنفية ، وقول عند فقهاء الشافعية . (٢)

القول الثالث : فرق بين الحدث المميز وغير المميز  
فيقيم القصاص على شريك المميز ، ولا يقيم على شريك  
غير المميز ، وهذا مذهب الشافعية . (٣)

القول الرابع : اذا تمالا وجب القصاص على البالغ  
واذا لم يتمالا فلا قصاص على شريك الحدث - قال  
بهذا فقهاء المالكية . (٤)

القول الخامس : يسقط القصاص على البالغ والحدث  
وتجب الدية عليهما وتحملها عنهما عاقلتهما . (٥)

#### الادلة:

استدل اصحاب المذهب الأول القائلون بقصاص المكلف  
والدية على الحدث بالاتي :

(١) الام ٣٩/٦ ، رسالة الجنائيات في الحاوي الكبير ٢/٤٠٩  
المغني ٩/٣٨٥ .

(٢) الاصل لمحمد بن الحسن ٤/٤٩٣ ، بدائع الصنائع ٧/٢٣٥  
- المغني ٩/٣٨٥ .

(٣) حاشيتا قليوبي وعميره ٤/١٠١ ، نهاية المحتاج ٧/٢٧٦

( ١ ) عن عبد الرزاق عن معمر عن قتاده في رجل وصي  
 قتيلا رجلا عمدا ، قال : يقتل القاتل وتكون  
 الدية على اهل الصبي لان عمد الصبي خطأ . (١)  
 ( ٢ ) وقالوا ايضا ان الجناية التي لا تمالؤ معها  
 توجب ان ينظر كل غرد على انه جان منفرد في  
 الجناية ، فالبالغ عليه القصاص لان القصاص  
 عقوبته تجب عليه جزاء فعله متى كان عمدا ، والصبي  
 لا يجب عليه القصاص لان القصاص عقوبة ولا عقوبة  
 عليه ، فتجب عليه نصف الدية . (٢) فكل منهما  
 يؤخذ بفعله منفردا .

وقال البعض : ولو اكره بالغ مراهقا على القتل  
 فقتل ، فعلى البالغ القصاص ان قلنا عمد الصبي  
 عمد ، فان قلنا خطأ ، فلا قصاص على البالغ لانه  
 شريك مخطيء . (٣)

واسستدل القائلون بعدم القصاص على احد بالاتي :  
 ( ١ ) ان الجاني المكلف قد شارك الصغير الذي  
 لا ماثم عليه في فعله لعدم تكليفه ، فلم يلزمه

( ١ ) مصنف عبد الرزاق ٤٨٧/٩

( ٢ ) المهذب ١٧٢/٢ ، المغني ٣٧٥/١٠

( ٣ ) قليوبي وعميره ١٠١/٤ الاشتراك في جريمة القتل - زكريا

عبد الرزاق المصري - رسالة ماجستير سنة ١٣٩٩ - ١٤٠٠ ص ٣٤٩

قصاص كشريك المخطئ<sup>١</sup> ، بجامع ان كلا منهما  
 احدث الجناية ولا يقصد ، ولما سقط القصاص  
 عن المخطئ<sup>٢</sup> لكونه لا يدري هل كان القتل من  
 فعله ام من فعل شريكه المتعمد . فوجدت  
 الشبهة ، والحدود تدراً بالشبهات فلا قصاص ،  
 على شريك المخطئ<sup>٣</sup> فكذاك شريك الصبي لانهما  
 اتحدا في العلة .

( ٢ ) وقالوا جاء في الاثر ان مجنوناً صال على  
 رجل بالسيف فقتله (١) فرفع ذلك الامر الى علي  
 ابن ابي طالب رضي الله عنه ، فجعل عقله على  
 عاقلته ، وكان ذلك بمحض من الصحابة رضوان  
 الله عليهم اجمعين ، وقال : ( ان عمداً صلباً  
 والمجنون وخطأهما خطأ ) . (٢) فعلى رضي الله  
 عنه يسوى بين المميز وغير المميز : بالمجانين  
 والصبيان بجامع عدم التكليف في كل منهما . (٣)  
 واستدل المفرقون بين اشتراك الصبي والمميز  
 في القتل بحيث يقتصر من شريك المميز دون شريك  
 غير المميز بالاتي :

( ١ ) ان الصبي المميز يكون فعله صادراً منه

( ١ ) مصنف عبد الرزاق ٤٨٧/٩

( ٢ ) سنن البيهقي ٦١/٨ وقال في اسناده ضعف .

( ٣ ) تبين الحقائق ١٣٩/٦ .

عن ارادة وقصد معتبر ، لانه له تمييز فوجب عليه  
الضمان المالى دون العقاب البدنى ، اما غير المميز  
فالدبة على عاقلته لعدم التمييز .

اما المميز فان فعله يأخذ حكم فعل البالغ  
من حيث الوصف لا الاثر ، فيقال فيه ان عمده عمد  
وخطأه خطأ ، ولكن يمتنع عنه القصاص لعدم البلوغ  
وكذلك قياس شريك الصبي المميز على شريك الاب . (١)  
بجامع ان فعل كل منهما مضمون بالدبة دون القصاص  
لقبام المانع فى الاب .

وقبامه فى الصبي وهو انعدام البلوغ فى الصبي ،  
ولما كان الحكم فى شريك الاب هو وجوب القصاص عليه  
كان ذلك الحكم ينتقل الى الفرع فيجب على شريك الصبي  
القصاص ايضا لاتحاد العلة بينهما وهى أن فعل  
كل منهما عمد .

اما اذا كان الصبي غير مميز فان فعله يأخذ  
حكم الفعل الخطأ . لان كلاً منهما عن فعل غير  
المميز ، وفعل المخطئ ينتج عن غير قصد من الفاعل  
اليه ، اما فى المخطئ فظاهر ذلك لان الاصل فى المخطئ  
ان يقصد فعل شئ فيصيب غيره فتكون اصابته

لذلك الغير ناتجة عن غير قصد منه اليه ، وامسا  
الصبي غير المميز فانما يكون في حكم الخطيئاً .  
والرسول صلى الله عليه وسلم يقول : ( رفع عن امــــتى  
الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ) (١)

والعرفوع هنا اثم الخطأ لا عينه وحقيقته ، فهو  
واقع ولا سبيل الى رفعه وانكاره ، ولذا صح ان يقاس  
شريك الصبي غير المميز على شريك المخطيء لا شتراك  
العلة ، لذا نفرق بين الصبي المميز وغير المميز .

واستدل اصحاب القول الرابع الذين يقولون بقتل شريك  
الصبي ولا يقتل الصبي بان تمالاً معاً على قتل شخص  
وعلى عاقلته نصف الدية لان عمده كالخطأ ، فان لم  
يتمالاً فعلى كل منهما نصف الدية البالغ في ماله  
والصغير على عاقلته (٢) بالاتى :

لان جناية الصبي مع شريكه البالغ لا تكون قاتلة  
في الغالب ، لان فعل الصبي ضعيف ، فكان احتمال  
وقوع موت المجنى عليه بفعل البالغ اكبر لان فعله  
يقتل غالباً لقوته فكانت الشبهة في فعل البالغ  
ضعيفة ، واذا لم تتمكن الشبهة فالقصاص واجب عليه  
وحده .

( ١ ) سنن ابن ماجه ٦٥٩ / ١

( ٢ ) ملخه السالك ٣٨٦ / ٢

واستدل اصحاب المذهب الخامس الذين يقولون بسقوط  
القصاص عليهما ووجوب الدية وتحملها عنهما عاقلتهما  
بالآتي :

( ١ ) ان الشبهة قويت في فعل البالغ ، لاحتمال ان يكون  
الموت متحصلا من فعل الصبي دون شريكه البالغ  
فان صح هذا الاحتمال فالواجب على الصبي نصيبه  
من الدية كاحد شريكين في الجناية ، تحملها عنه  
العاقلة والنصف الاخر على شريكه البالغ لان جنايته  
لم تكن هي القاتلة على وجه العلم واليقين ، واذا كان  
الامر كذلك فقد اُشبهت فعل الصبي لانسحاب الاحتمال  
المذكور على فعليهما معا . (١)

( ٢ ) روى عبد الرزاق عن النوري عن مغيرة عن ابراهيم - قال :  
في كبير وصغير قتل رجلًا قال : لا يقتل واحد منهما  
لانه لا يدري ايهما الذي اجاز عليه ، وعليهما  
الدية ، حصة الصغير على العاقلة ، وحصة الاخر  
في ماله . (٢)

وقال : اذا ادخل عمد في خطأ كانت الدية . (٣)

---

( ١ ) احكام القرآن للجصاص ١/١٤٦ .  
( ٢ ) مصنف عبد الرزاق ٩/٤٨٨ .  
( ٣ ) المرجع السابق نفسه ٩/٤٨٧ .

الترجيح :

يبدو لنا أن الراجح أن يقام القصاص على  
المكلف العاقل المشارك الصغير بأي حال . وعلى  
الصغير غير المميز نصف الدية على عاقلته ، أما  
الصبي المميز فإن كان موسرا فالدية في ماله  
كما قال بذلك فقهاء الشافعية ، وإن كان معسرا فعليه  
عاقلته كما قال بذلك الجمهور . وإن يعزر على ذلك  
الفعل حتى لا يعتاده وذلك لأنه إذا ترك الكبار  
بلا قصاص تزرع بالصغار كثيرا ، وبهذا تضع الأرواح  
وبنفط عقد الأمن ويكثر القتل .

أما الصبي غير المميز لأنه لا قصد له ولا اعتبار  
لعمده فهو في حكم الخطأ فالعاقلته تحمل عنه  
الدية ولا شيء عليه لارتفاع المسؤولية الجنائية عنه .

أما الصبي المميز الذي باشر أو شارك من باشر  
القتل أو الجنائية على شخص ، وإن كان غير مكلف  
لكنه يميز فيعرف الخير والشر والخطأ والصواب  
فإن ذلك يوجب عليه العقاب ولكن لما كان العقاب إما  
بدنيا أو ماليا ولم يبلغ بعد ، فمن المناسب أن يوقع  
عليه إحدى العقوبتين وهي الدية ، وترفع عنه تلك  
وسعزر بما براه القاضي (١) لأن ذلك لا يتنافى مع حاله

---

( ١ ) الإساءة والنظائر - السوطي ص ٩٠ .



مع عدم بلوغه ، ولا سيما وهو مميز فكان ايجاب  
 الدية عليه في ماله دون العاقلة متناسبا مع حاله .  
 لكونه مميزاً ، وفعله كونه عمدا وبإصرار منه  
 مع توفر الارادة المطلقة لديه فباشر القتل بقصد  
 صحيح . ويجب عقابه تعزيرا حتى لا يعود الى ما فيه  
 هلاكه بعد البلوغ وهذه رحمة به .

فان المميز - خاصة المراهق - له عمد كالبالغ  
 ولا يفضل اليالغ الا بالبلوغ لان البلوغ قد يحدث للصبي  
 بعد لحظات من ارتكابه للجريمة ، فهل نعتبر  
 الصبي قبل لحظة من بلوغه بأنه كان عديم القصد  
 ثم بعد لحظة اصبح له قصد وعلم وعقل كاملا؟  
 فهل تكفي هذه الفترة لتحويله الى شخص كامل القصد  
 والارادة .

لذلك يبدو لنا ان الصبي كلما اقترب من البلوغ  
 اقتربت به المسؤولية الجنائية ، فهو كونه غير مميز  
 لم توجب عليه قصاص ولا دية . بل تجب الدية على  
 عاقلته ، اما بعد التمييز فتجب عليه الدية في ماله  
 لانها اضعف العقوبات ولا يجب عليه القصاص لانه  
 اقساهما ، فاذا بلغ <sup>وجنى</sup> اوجب القصاص . سيما وان الوسائل  
 المستعملة في القتل تطورت فلا تعتمد على قسوة

الشخص الجسمانية ، كالمسدسات والقنايل ونحوها  
 من الأسلحة التي تقتل النفس بغض النظر عن المستعمل  
 لها ، ولذا فيعاقب البالغ بالقصاص وعلى الصبي  
 الدية على عاقلته ان كان غير مميز ، وفي ماله ان  
 كان مميزا مع التعزير .

### المبحث الخامس

## الدية والكفارة وعدم الميراث

### المطلب الأول - الدية :

تعريف الدية :

الدية لغة : واحدة الدبات ، ووديت

القتيل اديت ديتة اذا اعطيت ديتة ، واتديت  
اي اخذت ديتة .

والامر منها ( د ) <sup>للمرشد</sup> وللمثني منها ( ديا ) وللجمع  
( دوا ) (١) .

وشرعاً : هي المال الواجب بدلاً عن النفس (٢) .

والأرش : هو الواجب المقدر شرعاً فيما دون النفس  
من الأعضاء .

وحكومة العدل : هو المال الذي يقدره القاضي بمعرفة  
الخبراء فيما ليس فيه مقدار محدد شرعاً ، كالبدن  
الشلاء ونحوهما مما ذهب نفعه ، وكالجرح والتعطيل  
ونحوهما . (٣)

ووردت الدية في قوله تعالى : ( وما كان لمؤمن أن  
يقتل مؤمناً خطأً ومن قتل مؤمناً خطأً فتحرير رقبة  
مؤمنة ودية مسلمة الى أهله . ) (٤)

(١) الصحاح للجوهري ٢٥٢١/٦

(٢) التعريفات للجرجاني ص ٥٦ .

(٣) حاشية ابن عابدين الدر المختار ٤٠٦/٥ ، مغني المحتاج ٥٣/٤

(٤) الآية ٩٢ من سورة النساء .

هذه الآية في دية القتل الخطأ ، أما القتل العمد  
 فنقله تعالى : ( كتب عليكم القصاص في القتلى الحر  
 بالحر والعبد بالعبد والانثى بالانثى فمن عفى له  
 من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه باحسان ) (١)  
 وقال الرسول صلى الله عليه وسلم : ( إلا أن قتيلا  
 خطأ العمد قتل السوط والعصا مائة من الأبل ) (٢) .  
 وقد اجمع الفقهاء على وجوبها <sup>(٣)</sup> ~~في~~ <sup>نزل</sup> ~~لها~~ <sup>لها</sup> ~~سنة~~ <sup>المرء</sup> .

#### مدى وجوب الدية على الحدث في القتل :

لقد اجمع الفقهاء <sup>(٤)</sup> أن دية القتل الخطأ تحمّلها  
 العاقلة . (٤) فإبراهيم حزم ، فيرى بعدم وجوب الدية  
 عليه ولا على عاقلته . أما الفقهاء فقد اختلفوا في  
 دية القتل العمد إلى أقوال :

القول الأول : تجب الدية على الحدث في ماله إذا ارتكب  
 جناية القتل العمد وكان ممسّراً وتكون مغلظة  
 ولا تتحمّلها عنه العاقلة . قال بعض فقهاء الحنفية  
 والشافعية . (٥) وبعض الحنابلة . (٦)

- 
- ( ١ ) الآية ١٧٨ من سورة البقرة .  
 ( ٢ ) سنن أبي داود ١٩٠/٤ وقال ابن حجر صححه ابن حبان  
 تلخيص الحبير ١٥/٤ .  
 ( ٣ ) المغني ٤٨١/٩ .  
 ( ٤ ) الإجماع لابن المنذر ١١٤ ، .  
 ( ٥ ) الموحلي ٣٤٣/١٠ .  
 ( ٦ ) أحكام الصغار ٦٥/٤ ، بدائع الصنائع ٢٥٢/٧ ، مغني المحتاج  
 ١٠/٤ ، المهذب ١٧٣/٢ - ١٧٥ الانصاف ١٠/١٣٣ .

القول الثاني : تتحمل الدية العاقلة اذا باغت الثك  
 نما فوق - قال بهذا فقهاء المالكية والحنابلة واذا بلغ  
 نصف عشر الدية فما فوق عند بعض فقهاء الحنيفة  
 واقل من هذا على الاب ، وما نقص عن ذلك فمن مال الصبي  
 يد عنه عليه . (١)

القول الثالث : ان الصبي لا دية ولا ضمان عليه  
 ولا على عاقلته شيء اذا تعمد القتل . (٢) قال :  
 به الظاهرية .  
الادلة :

استدل اصحاب القول الاول بقوله تعالى : ( ومن  
 قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية  
 مسلمة الى اهله الا ان يصدقوا . ) (٣)

فالنص عام يدل على ان الدية تجب على القاتل وان  
 يسلم الدية الى اولياء الدم لا اذا غنوا . ولان الحقوق  
 لا تسقط بعدم التكليف كقيم المتعلقات والقصد غير  
 معتبر فيها ، فلم تسقط الدية بعدم القصد كالخاطئ  
 ولان العاقلة والعصاة لا تتحمل الدية في القتل العمد  
 فالصبي كالبالغ في دية النفس واطرافها . (٤)

(١) الخرشى ٣/٨ ، مواهب الجليل ٢٣٢/٦ الانصاف ١٠/١٣٣  
 المظني ٥٠٤/٩ ، بدائع الصنائع ٢٥٢/٧ تبين الحقائق

١٣٩/٦

(٢) المحلى ٣٤٤/١٠

(٣) الآية ٩٢ من سورة النساء

(٤) بدائع الصنائع ٢٥٢/٧ ، مآني المحتاج ١٠/٤ - ١٥

المهذب ١٧٣/٢

ولأن عمدة الصبي المميز عمد ، قياسا على العامد البالغ بجامع ان كليهما يجوز تأديبه على ما تعمد به (١) .  
ومن ذلك قال بعض فقهاء الحنيفة : ان صبيان يلعبون بالرملى فمرت بهم امرأة فرمى صبي ابن تسع سنين او نحوه سهما فاذهب عينها فقالوا : الدية في مال الصبي دون والده ، فان لم يكن له مال فنظرة الى ميسره (٢) وقال الكاساني ( تجب في مال الصبي ) (٣) .

وقال الشافعي : ( ان لم يكن بالغاً جعلت ارشها في ماله ) (٤) فتكون ذمته مشفولة بمثل ما أثبت أو قيمته رعاية لحق الخير . (٥)

وقال ابن ابي شيبة : حدثنا وكيع حدثنا عبد الله بن حبيب بن ثابت عن الشعبي عن مسروق : ( ان ستة غلمان ذهبوا يسبحون فغرق احدهم ، فشهد ثلاثة على اثنين : انهما اغرقاه ، وشهد اثنان على ثلاثة انهم اغرقوه ، نقض على بن ابي طالب على الثلاثة بخمسة الدية ، وعلى الاثنين بثلاث أخماسها ) .

وقال الثوري : عن نراس عن الشعبي عن مسروق : ( ان ثلاثة غلمان شهدوا على اربعة وشهد الاربعة على الثلاثة فجعل مسروق على الاربعة ثلاث اسباع الدية وعلى الثلاثة اربعة اسباع الدية . (٦)

( ١ ) المذهب ١٧٤/٢ م. في المحتاج ١٠/٤

( ٢ ) جامع احكام الصغار ١٥/٢

( ٣ ) بدائع الصنائع ٢٥٢/٧

( ٤ ) الام ٥/٦

( ٥ ) نظرية الضمان لوحة الرحيلي ٣٢٣

( ٦ ) المصنف لابن ابي شيبة ١٣٥/٧ الطرق الحكمية ٢٣٠

والعاقلة لا تتحمل دية القتل العمد والصبي  
المميز يعد قتله عمداً فلا تتحمل العاقلة الدية  
وانما يدفعها من ماله ان كان له مال ، وان لم يكن  
ينتظر الى الميسرة عملاً بقوله تعالى : ( وبن كان  
ذلاسة ننظرة الى ميسره ) (١) والعاقلة لا تعقل  
عمداً .

ولذا يقولون بوجوب الدية على الصبي في كل  
جناية تكون في النفس او ما دونها وما شابه ذلك  
كضمان سائر الاموال . (٢)

واستدل اصحاب المذهب الثاني القائلون بوجوب الدية  
على عاقلة الصبي بالاتي :

ان عمد الصبي خطأ ، والقتل الخطأ تتحمل العاقلة  
الدية فيه ، لان القصد منقود في غير المميز وناقص  
عند المميز لان تحقق العمدية مترتب على العلم  
والعلم بالعقل . والصبي عديم العقل او ناقصه  
نكمال القصد ونية العمد لا تتحقق منه . (٣) واذا كان  
ذلك كذلك فتجب الدية على عاقلته . والرسول  
صلى الله عليه وسلم رفع القلم عنه واخذ الدية فيه  
اجراءه عليه .

واشبهه فعل الصبي الخطأ في القتل .

- 
- (١) الآية ٢٨٠ من سورة البقرة .  
(٢) بدائع الصنائع ٢٥٥/٧ ، مذهب المحتاج ١٠/٤ - جامع احكام  
الصغار ١٨/٢ ، ونظرية الضمان ، لوهبه الزحيلي ٣٢٣ ، التشريع  
الجناحي لعوده ٦٦٩/٢  
(٣) بداية المجتهد ٤٠٤/٢ ، القوانين النقيية ٣٤٥ ، المذهب ٥٠٤/٩  
الانصاف ١٣٣/١٠ ، شفاء النظائر لابن النجيم ٧٧

واستدلوا كذلك : بان المجنون صال على رجل بسيف  
فضربه ثم رفع الى على رضى الله عنه ، فجعل ديته على  
عاقلته بمحض من الصحابة رضى الله عنهم ، وقال عمده  
وخطوه سواء (١) .

والمجنون والصبي كلاهما لا عقل له او ناقصه  
وقالوا : ان دية شبه العمدة تحملها العاقلة . مع  
ان القتل شبه العمدة من بالغ ، فالصبي اولى بهذا  
لانه غير مكلف ، بل كما تحمل العاقلة دية شبه  
العمدة ينبغي ان تحمل دية عمدة الصبي ، بجامع  
عدم تحقيق كمال القصد منهم ، وهذا من اصح القياس  
اذ الحاقه بشبه العمدة اولى من الحاقه بالعمدة . ثم  
ان عمدة الصبي خطأ ودية الخطأ بالاجماع  
على العاقلة ، ولما كان ذلك كذلك نكسبون الدية  
على العاقلة .

واستدل اصحاب المذهب الثالث القائلون بعدم  
الدية والضمان على الصبي والعاقلة بقول الرسول  
صلى الله عليه وسلم : ( رفع القلم عن ثلاثة منهم . . الصبي  
حتى يبلغ ) (٢) فالدية والضمان اجراء القلم عليه .

---

( ١ ) تبين الحقائق ١٣٩/٦ للاشباه والنظائر لابن النجيم ٧٧  
بداية المجتهد ٤٠٤/٢ ، الشرح الكبير للدسوقي ٤٨٦/٤  
المغنى ٥٠٤/٩  
( ٢ ) سيرة تخريج الحديث -



وقال الرسول صلى الله عليه وسلم : ( ان دماءكم واءراضكم واهواكم عليكم حرام ) (١) تأخذ أموال الصبي بغير نص كتحرير دماءهم . ولا نص في وجوب غرامة عليهم أصلا ، وإيجاب الغرامة شرعا إذا كان بغير نص من قرآن أو سنة ، فهو شرع في الدين لم يأذن به الله ، وليس هناك قياس بين القاتل البالغ وبين الصبي . لأنه لا يقاس الشيء إلا على نظيره . (٢)

### الترجيح :

يبدو لنا من خلال الأدلة السابقة أن الدية تجب على الصبي من ماله ان كان موسرا ، وان كان معسرا على عاقلته وان لم تكن له عاقلة فعلى الدولة لان الدية حق الشخص أو وليه ، والصبي وان كان " يرتب الشرع عليه توبة جنائية لان المسؤولية المدنية تقع عليه في ماله الخاص " ان القاعدة ان الدماء والأموال معصومة ، أو غير مباحة ، وان الاضرار الشرعية لا تنافي هذه العصمة ، أي لا تهدر الضمان ولا تسقطه ولو اسقطت العقوبة حفاظا على النشوس من ان تهدر . (٣)

( ١ ) " سبق تخريجه .

( ٢ ) المحلى ٣٤٤ / ١٠ - ٣٤٥

( ٣ ) الجريمة لأبي زهره ص ٤٨٠ .

ويقول ابن جزي : ( فمن فعل شيئا من ذلك فهو ضامن لما استهلكه أو أتلفه أو تسبب في إتلافه سواء فعل ذلك كله عمدا أو خطأ ) (١)

وقال الفقهاء : ان تضمين الصبي ليس من خطاب التكليف والذي هو خطاب الله تعالى المتعلق بانفعال المكلفين بالاقتضاء أو التخيير ، بل هو من خطاب الوضع الذي هو خطاب الله المتعلق بجعل الشيء سببا أو شرطا أو علة أو مانعا ، أو صحيحا أو فاسدا أو علامة أو ركنا . (٢)

وقال الشوكاني : ان لزوم ارشى جناية الصبي من احكام الوضع . (٣)

والفقه الاسلامي لا ينظر الى التضمن بانه جرأة بل ينظر اليه على انه بدل (٤) فهو تحويف عن مال مملوك وليس عقوبة ولذلك لا تسرق بين الصبي والكبير نفسه . ولهذا يكون اعفاء الاحداث من الضمان مجانباً للمعذرة ، وان كان وقع بعض التردد عند المالكية في تضمين الصبيان ، فيقول ابن جزي : ( أما الصبي الذي لا يعقل ، فلا شيء عليه فيما أتلفه

( ١ ) القوانين الفقهية ٣١٩

( ٢ ) التلويح على التوضيح ١٢٢/٢ ، شرح العنبر على مختصر

المنتهى لابن الحاجب ٢٢٠/١

( ٣ ) ارشاد المحول ص ١٠

( ٤ ) الدر المختار ١٤٠/٥

من نفس أو مال كالعجماء ، وقيل المال هدر والدماء  
على العاقلة ، وقيل الحال في ماله ، والدم على عاقلة  
ان بلغ الثلث ( ١ ) .

ويشير الشيخ احمد ابراهيم رحمه الله الى الصلة بين  
ما جاء في مذهب مالك وبين القانون المصري واصله  
الفرنسي بعدم تضمين الصبي غير المميز فيقول :  
( الفل الضار اذا صدر من غير ذى اهلية كالصبي  
غير المميز والمجنون والمعتوه فعلى مذهب مالك  
لا ضمان عليه في ماله . قارن هذا بالقانون  
الفرنسي والمصري ومجلة الالتزامات الفرنسية المادة  
٩٣ ، وذلك خلافا لابي حنيفة ، فالمسئولية تقع عليه  
في ماله ، والقاعدة عند الحنفين في ذلك ، ان الاعذار  
الشرعية لا تنافي عصمة المحل والاموال معصومة  
في دار الاسلام ، وهذا ما اتجهت اليه الراء الحديثه  
في اوروبا ، ( ٢ ) وهذا بلا شك انتصار غير مباشر  
لشريعة الاسلاميه .

وان الضمان من الجوابروهي جلب ما فات من  
المصالح بخلاف الزواج فانها شرعت لدفع المفاسد

( ١ ) القوانين الفقهية ٣١٩

( ٢ ) عواض الاهلية للشيخ احمد ابراهيم - بمجلة الاقتصاد والقانون

العدد السابع - مرجع سابق ص ١٣٥

فأساس الضمان الجبر لا الزجر والعقوبة وقد أريد  
بهذا ربح الضرر لعموم قوله صلى الله عليه وسلم  
( لا ضرر ولا ضرار ) (١) ولا شك ان اتلاف الصبي  
اضرار يتعين رفعه ، وهو لا يتحقق الا بتعويضه ، والصبي  
مسئول عن التعويض دون غيره فلا يؤخذ شخص  
بذنب غيره (٢) وهذا المبدأ مقرر في الكتاب والسنة  
فقال تعالى : ( يا ايها الذين امنوا كتب عليكم القصص  
في القتلى الحرب بالحر ) (٣) وقال تعالى : ( ولا تكسب  
كل نفس الا عليها ، ولا تزر وازرة وزر اخرى ) (٤) وقال : ( من  
عمل صالحا ثابثا لنفسه ومن اساء فعليه ) (٥)

ومن السنة قول الرسول صلى الله عليه وسلم : ( لا يؤخذ  
الرجل بجريمة ابيه ولا بجريمة اخيه ) (٦) وقال :  
( انه لا يجنى عليك ولا تجنى عليه ) (٧) وقال : ( لا تجنى  
نفس على اخرى ) (٨) .

- 
- ( ١ ) سبق تخريجه وانه صحيح كما قال الالباني في ارواء الغليل ٢٢٩/٧  
( ٢ ) مدى مسئولية عدم التمييز في الشريعة الاسلامية مجلة الحقوق  
الكويتية العدد الثالث - السنة ١ - ٤ ص ١٢١  
( ٣ ) الآية ١٧٨ من سورة البقرة .  
( ٤ ) الآية ١٦٤ من سورة الانعام .  
( ٥ ) الآية ٤٦ من سورة فصلت .  
( ٦ ) سنن النسائي ١٢٧/٧ ، وقال في مجمع الزوائد ٢٨٣/٦ رجال الصحيح  
( ٧ ) مسند احمد ٣٤٥/٤ وسنن ابي داود ٢٣٦/٤ ، والنسائي  
٥٣/٨ والبيهقي ٢٧/٨ وقال الالباني في ارواء الغليل - صحيح  
( ٨ ) النسائي ٢٥٢/٢ ورجاله رجال الصحاح .

وتحمل العاقلة الدية مع الجاني في بعض حالات القتل والجرح وقد جاز الاستثناء ، إذ أن الاسلام جاء ووجد التضامن بين القبائل العربية مبنيًا على اسس منها السليمة فاقرها ومنها غير ذلك فابطلها . وقد كان تحمل الدية مع القتل من باب المؤاساة والصلة والتخفيف عن فعل موجبها ، (١) بل كان امرا مألوفًا عند العرب قبل الاسلام ذلك من الامور الحسنة لذا اقربها . (٢) في بعض صور القتل غير العمد ، فهذه مؤاساة له واعانة وتخفيف عليه وقد قال نبي ذلك ابن القيم : ( لا ريب ان من اتلف مضمونا فان ضمانه عليه ، ولا تزور وزارة وزر اخرى ولا تؤاخذ نفس بجسيرة غيرها ، وبهذا جاء شرع الله سبحانه وتعالى وجزاؤه وحمل العاقلة الدية غير مناقض لشيء من هذا . . . ثم قال : والخطأ يعذر فيه الانسان ، فايجاب الدية في حالة فيسه ضرر عظيم عليه من غير ذنب تعمده واهـ دار دم المقتول من غير ضمان بالكلية فيه اضرار باولاده وورثته ، فلا بد من ايجاب بدله ، فكان من محاسن الشريعة وقيامها بمصالح العباد ان اوجب بدله على من عليه مولاة القاتل ونصرته فأوجب عليهم اعانتته على ذلك . وهذا كايجاب النفقات

( ١ ) المسوط ١٢٥ / ٢٧ عفى المحتاج ٩٥ / ٤

( ٢ ) العفى ٤٠١ / ٩

على الأقارب وكسوتهم ، وكذا مسكنهم واعفائهم اذا طلبوا  
النكاح ، وكايجاب فكاك الاسير من بلد العدو . ثم  
قال - فتبين ان ايجاب الدية على العاقلة من جنس  
ما اوجبه الشارع من الاحسان الى المحتاجين كابناء  
السبيل والفقراء والمساكين - الى ان قال :- والمقصود  
ان محل الدية من جنس ما اوجبه من الحقوق لبعض  
العباد على بعض . (١)

ثم ان الصبي مظنة الرحمة ، فيجب ان يخفف عليه  
في الحكم رفقا به لان الرسول صلى الله عليه وسلم  
قال : ( من لا يرحم صبيئنا ولم يوقر كبيرنا فليس منا ) (٢)  
واذا نظرنا الى ان على المخطيء العاقل البالغ  
الدية وحماتها عنه عاقبته تخفيفا للحكم عليه ،  
فالصبي اولى بتلك الرحمة وذلك التخفيف منه ، نوجب  
ان تكون الدية عليه في ماله بحال ، نى القتل  
الخطأ ، بل يجب ان تكون على عاقبته لضاعفه . (٣)

( ١ ) اعلام الموقعين ١٧/٢ - ١٨  
- مسئولية الانسان عن حوادث الحيوان والجماد - د . ابراهيم

الفاضل يوسف الديوبص ١٥-١٦

( ٢ ) مسند الامام احمد ١/٢٥٧

( ٣ ) تميين الحقائق ٦/١٣٩

المطلب الثانى :الكفارة فى القتل :

هى عبارة عن عتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين  
 فاذا لم يستطع العتق حل محلها الصيام بنص الآية:  
 (ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة ..) (١) الا أن  
 الفقهاء اختلفوا فى الكفارة على الحدث الى قولين :

القول الاول : تجب الكفارة فى ماله - قال بهذا فقهاء  
 المالكية ، الشافعية ، الحنابلة . (٢)

القول الثانى : ان الكفارة لا تجب على الحدث - قال  
 بهذا فقهاء الاحناف والظاهرية . (٣)

الادلة :

قال اصحاب المذهب الاول ان الكفارة من باب الضمان  
 فتجب فى مال الصبي القاتل ، فيعتق وليه عنه من  
 ماله ولا يصوم عنه بحال ، وان الصيام ان قام به الصبي  
 المميز اجزأه ، فان لم يكن له مال واعتق الولي عنه  
 من مال نفسه فان كان أباً او جداً جاز وكأنه ملكه  
 ثم ناب عنه فى الاعتاق ، وان كان قميماً او وصياً لم يجز

( ١ ) الآية ٩٢ من سورة النساء

( ٢ ) مواهب الجليل ٢٦٨/٩ ، مهني المحتاج ١٠٧/٤

- المعنى ٣٨/١٠

( ٣ ) جامع احكام الصغار ٦٥/٤ ، بدائع الصنائع ٢٥٢/٧

المحلى ٢٤٧/١٠

حتى يقبل القاضي له التملك . وقال الشافعي بعدم  
الاعتناق عن الحدث . (١)

وقال ابن قدامه : ( ان الكفارة حق مالي يتعلق بالقتل  
فتعلقت بالصبي كالدية ، وتفارق الصوم والصلاة لانهما  
عبادتان بدنيتان ، وهذه مالية اشبهت نفقات  
الاقارب . <sup>٢</sup> فيذكر : تتعلق بالفعل وفعله متحقق قد  
اوجب الضمان عليه ، ويتعلق بالفعل ما لا يتعلق  
بالقول . ) (٢)

واستدل اصحاب المذهب الثاني ، بحديث الرسول صلى  
الله عليه وسلم : ( رفع القلم عن ثلاث . . . . ) (٣) وقالوا  
ذلك يقالوا : ان الاحداث غير مخاطبين ، والكفارة  
عبادة محضة ، والصبي لا يخاطب بها اصلا كالصلاة  
والصيام فلا تجب الا على البالغ الحامل . (٤)  
وقال الاسروبيشى : ( لا كفارة على الصبي ) (٥)  
الترجيح :

يبدو لنا ان المذهب الاول اولى بالاعتبار لان الكفارة  
اذا كانت عتق رقبة فهي حق مالي وسبق ان اوجبنا  
الحق المالي عليه كالدية ، واذا كانت صوماً فلا تجب عليه  
لانها عبادة بدنية ، والعبادة لا تجب عليه .

(١) مخني المحتاج ١٠٧/٤ لانصاف ١٣٣/١٠ ، المخني ٣٨/١٠

(٢) المخني ٣٨/١٠

(٣) سبق تخريج الحديث .

(٤) بدائع الصنائع ٢٥٢/٧

(٥) الجامع لاحكام الصغار ٦٤/٤



المطلب الثالث :مدى ميراث القاتل من مقتوله :

(١)

اجمع الفقهاء على ان القاتل المتعمد اذا كان بالغا عاقلا لا يرث من مقتوله . ولكنهم اختلفوا فيما اذا كان القاتل حدثا الى قولين :

القول الاول : يرث - قال بهذا فقهاء الحنفية والظاهرية (٢) والقول الثاني : لا يرث اذا قتل مورثه ، وتحققت فيه شروط القتل المانع من الميراث عند من يشترط شروطا - قال بهذا فقهاء المالكية ، الشافعية والحنابلة . (٣)

الادلة :

استدل اصحاب المذهب الاول بان الحرمان ممن الميراث عقوبة لا تثبت في حق الصبي كسائر العقوبات لان العقوبة تكون في فعل محظور وتعمل الصبي لا يوصف بالخالر قبل ان يتوجه اليه خطاب الشارع لقوله صلى الله عليه وسلم ( رفع القلم عن ثلاث . . ) (٤) فلا يتعلق بقتل الصبي حرمان من الميراث . (٥)

واستدل اصحاب المذهب الثاني القائلون بعدم ميراث الصبي القاتل مورثه بالآتي :

يقول الرسول صلى الله عليه وسلم : ( لا ميراث للقاتل ) (٦)

فهذا النص عام يشمل كل قاتل صغيرا أو كبيرا كان

(١) جلاء المذنب ٧

(٢) انظر في بيان هذا في الميراث ٢٥٣/٢ - حاشي ٢٥٣/١٠

(٣) مرآة المفرد ٢٥٣/٢ - حاشي ٢٥٣/٢ - حاشي ٢٥٣/٢ - حاشي ٢٥٣/٢

(٤) سنن ترمذي ٣٧

(٥) انظر في بيان هذا في الميراث ٢٥٣/٢

(٦) سنن ترمذي ٢٩١

ولا مخصص له وان الصبي مؤاخذ بافعاله كالبالسغ  
 فيما لو اُتلف شيئا ضمنه بخطاب الوضع ، والحرمان  
 من الميراث جزاء لفعله واذا جاز ان تنفك الحقوية  
 عن الحرمان في القاتل خطأ جاز ان تنفك عن  
 حرمان الصبي . (١)

#### الترجيح :

يظهران القول الاول ارجح لقوة ادلتيه وضعف  
 ادلة الرأي الثاني ، وذلك بان لا يحرم الصغير القاتل  
 من ميراث مقتوليه لعدم قصده وكماله .

---

( ١ ) كشف الاسرار ١٤٨ / ٤ .

المبحث السادس  
 ~~~~~

تطبيق ارتكاب الاحداث لجرائم القصاص

في المملكة العربية السعودية ومصر والكويت

المطلب الاول :

ارتكاب الاحداث لجرائم القصاص في المملكة العربية السعودية :

تطبق المملكة العربية السعودية القصاص وفقا للشريعة
 الاسلامية وبحسب ما سبق ان ذكرنا في جرائم الحدود
 اما بالنسبة للاحداث ، اذا ارتكب الحدث جرائم
 القصاص او شارك فيها فان احكام الشريعة الاسلامية
 هي التي تحدد التعامل مع الحدث ، حسب المراحل
 السابقة . فقبل التمييز تنعدم المسؤولية الجنائية
 فلا يعاقب جنائيا ولا تأديبيا ، الا انه لا يعفى من
 المسؤولية المدنية .

اما بعد هذه السن الى البلوغ تعتبر المسؤولية
 تأديبية لا جنائية ، ولا يعتبر الحدث عاقدا مهما
 تكرر تأديبيه (١) .

(١) اساليب البحث العلمى وتطبيقاته في مؤسسات الاحداث
 الجانحين - د . مصباح محمد الخير .
 - بحث كتاب رعاية الاحداث الجانحين بالدول العربية
 ط - مكتب المتابعة - المنامة ص ١٧٤ .

ولا يقتل اذا قتل ولا يقطع منه عضو اذا قطع
او جرح ، كما هو الحال في البالغ الراشد (٢١) وعليه
الدية والتأديب ، كما انه لا يقتص منه اذا شارك
في القتل او الضرب او الجرح ، وانما عليه الدية
والتأديب استصلاحا لحاله

المطلب الثاني :

جرائم القتل والضرب المفضي الى الموت في القانون المصري والكويتي :

ان قانون العقوبات المصري وقانون الجزاء الكويتي
يقضى بعقوبة الاعدام على كل من قتل عمدا مع
سبق الاصرار والترصد (م / ٢٣٠ عقوبات مصرى) - (م / ١٥٠
جزاء كويتي) .

اما اذا انتفى شرط الترصد وسبق الاصرار ، أو
احدهما تخفف العقوبة الى الاشغال الشاقة المؤبدة
او المؤقتة - (م / ٢٣٠ - ٢٣٤ قانون عقوبات مصرى) - (م / ١٥٠ -
١٥١ قانون الجزاء الكويتى) .

اما اذا ضرب او جرح او قطع عضواً او منعة او فقد
منفعة ، أو انشأ تائلاً كالبصر أو فقد العين أو عاهة
يستحيل بروعها يعاقب بالحبس ثلاث سنين الى خمس
سنين ، أما اذا كان بقصد وترصد ، يحكم بالاشغال
الشاقة من ثلاث سنين الى عشر سنين . (٢)

-
- (١) الحدب والمسؤولية الجنائية في الشريعة الإسلامية - حسن على رضى
بحث من كتاب جنوح ا. حداد - سبق ذكره ص ٢٧٢ .
- (٢) المواد من ٢٣٠ / ٢٣٤ / ٢٣٦ / ٢٤٠ / ٢٤١ قانون العقوبات المصري
موسوعة التعليقات على قانون العقوبات - سيد حسن البال - مرجع
- (٣) المواد ١ / ٤٩ ، ١ / ٧٨ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ من قانون
الجزاء الكويتى - الموسوعة القضائية ٢٥ / ٧

هذا فيما اذا كان الجاني بالغا ، اما اذا كان الجاني حدثا فان قانون الاحداث المصرى والكويتى لا يسأل عديم التمييز جنائيا منها ، لم يبلغ سبع سنوات وقت ارتكاب الجريمة - (المادة ٣ من قانون الاحداث المصرى وه من قانون الاحداث الكويتى) .

اما اذا ارتكب جرائم القصاص حدث اتم السابعة من عمره ولم يكمل الخامسة عشرة اتخذت معه التدابير الواردة فى المادة ٧ من قانون الاحداث المصرى والمادة ٦ من قانون الاحداث الكويتى . (١)

اما اذا ارتكب هذه الجرائم الحدث الذي اكمل ^{عاشه كانه هذا الجرم} الخامسة عشرة ولم يكمل الثامنة عشره من العمر جنائية عقوبتها الاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة حكم عليه بالسجن او الحبس مدة لا تزيد على عشر سنوات .

اما اذا ارتكب جرائم الاطراف (العاهات) التى عقوبتها الحبس المؤقت حكم عليه بالحبس مدة لا تجاوز ثلث الحد الاقصى المقرر قانونا فى قانون الاحداث المصرى ومن نصف الحد الاقصى فى قانون الاحداث الكويتى

(١) سبق الإشارة اليها .

ويجوز للمحكمة ايداعه في مؤسسة للرعاية الاجتماعية لمدة لا تقل عن سنة طبقا لاحكام قانون الاحداث المصري او الكويتي (٦٠٥) من المادة ٧ اذا ارتكب جنحة .

ولا تجوز الزامية الا بما لا يجاوز نصف الحد الاقصى للزامية المقررة للجريمة . (المادة ١٥ من قانون الاحداث المصري والمادة ١٤ من قانون الاحداث الكويتي) .

اما اذا شارك حدث مع بالغ في ارتكاب احدي جرائم القتل والضرب المفضي الى الموت او السبذي تسبب عنه حدوث عاهة مستديمة ، لا يستفيد البالغ من العذر المقرر للصغير . الا ان قانون الاحداث الكويتي في (م / ٢٨) يرى احوالة الجميع الى المحكمة المختصة اصلا على ان تطبق احكام قانون الاحداث على الحدث الذي يزيد عمره عن الخامسة عشرة ، اما من يكمل الخامسة عشرة بحال الى محكمة الاحداث وانضمرون الى المحكمة المختصة بهم .

الفصل السادس

تأديب الأحداث - وأنواعه

المجلد السادس

تأديب الأحداث وأنواعه

المبحث الأول : تعريف التأديب ومشروعيته

المبحث الثاني : الأساليب التأديبية للأحداث
في الفقه الاسلامي

المبحث الثالث : تأديب الأحداث في النظام
السعودي والمصري والكويتي

المقدمة :

نقصد بالتأديب التعزير الذى ترك الشارع
لسولى الامر أو نائبه تقديره ليلائم الجرم
والجريمة واثارهما على المجتمع ، وتعتبر عقوبة
الحدث تأديبية خالصة ولا يسأل جنائيا بحال .
لانه ليس من اهل العقوبة الجنائية كما لم تحدد الشريعة
نوع العقوبات التأديبية التى يمكن ان توقع على
الاحداث . (١)

فيجوز للحاكم أن يعاقب بالوعظ والارشاد
والتسليم لولى الامر اولديه ، او بالتوبيخ والجلد
والحبس فى اصلاحية . (٢) أو مدرسة الى غير ذلك من
الوسائل التى تؤدى الغرض من تأديب المصطفى
وتهذيبه واصلاحه ، لان التأديب يكون حسب نوع الجريمة
فمن الاحداث من تزجره النظر ، ومنهم من لا يؤدبه
الا الجلد والحبس كما قرره كثير من الفقهاء . (٣)
واعتبار العقوبة تأديبية تجعل عدم اعتبار
الحدث عائدا بعد بلوغه بما عوقب به من قبل
البلوغ .

(١) اعلام الموقعين ٩٩/٢ ، الفقه فى ثوبه الجديد - وهبه الزحيلي
١٩٨/٦ .

(٢) المحلى ٣٤٧/١٠ ، القصاص والديات - احمد الجهمري ١٦٩

(٣) حاشية ابن عابدين ٦٢/٤ ، نبصرة الحكام ٣٢/٢

- فتاوى ابن تيمية ١٠٨/٢٨

نبين فيما يلي . . . تعريف . . . التأديب وأنواع
التأديب التي وردت في الشريعة الإسلامية ، وتناسب
الأحداث ، كما نتعرض للتأديب في النظام السعودي
والقانون المصري والكويتي .

تعريف التأديب أو التعزير :

التعزير لغة : هو التأديب ، والرد والمنع
والإعانة ، والمعاقبة بما دون الحد المقدر . (١)
ولكن الرمى من علماء الشافعية تعقب ذلك
مبيناً أن هذا وضع شرعي لا لغوي تجمعها
حقيقة التأديب لغة . ويفترقان في القيد الشرعي
وهو قولهم (بما دون الحد المقدر) لأن قيل ورود
الشرع ليس شمة حدود مقدرة ، فقال رحمه الله :
مشيراً إلى رد هذه الإطلاق في اللغة فقال : (والظاهر
أن هذا الأخير فلفظ إذ هو وضع شرعي لا
لغوي ، لأنه لم يعرف إلا من جهة الشرع ، فكيف
ينسب لأهل اللغة الجاهلين بذلك من أصله) . (٢)

(١) لسان العرب ٥٦٢/٤ ، بصائر ذوي التمييز في لطائف
الكتاب العزيز - للفيروز آبادي ٦٣/٤ ، والمعجم الوسيط
د . إبراهيم أنيس ، عبد الحليم منصور فقيه الصوالى ، محمد
خلف الله حمد - مجمع اللغة العربية المصرية ص ٥٩٨/٢
(٢) نهاية المحتاج ١٨/٨

وشرعا : هو تأديب استصلاح وزجر عن معصية
لا حد فيها ولا كفاره غالبا . (١)

مفهومية تأديب الاجداث :

قال تعالى : (وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نَشْوَاهُنَّ فَعِظُوهُنَّ
وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ) (٢) فأباح الوعظ
والهجر والضرب عند المخالفة ، سواء كانت
الزوجة صغيرة أم كبيرة .

وقال تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ
وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ) (٣)

في هذه الآية الكريمة امر الله سبحانه وتعالى الاولياء
بوقاية الصغار منهم بعض منهم فيعلمه الحلال
والحرام ويجنبه المعاصي والاثام . (٤)

وقال الرسول صلى الله عليه وسلم : (مروا اولادكم
بالصلاة لسبع واضربوهم عليها لعشر وفرقوا
بينهم في المضاجع) (٥)

-
- (١) بدائع الصنائع ٦٣/٧ ، تبين الحقائق ٢٠٧/٣ ، مختصر خليل
٣٣٢ ، المذهب ٢٨٨/٢ ، منتهى الارادات ٣٦٠/٣ ، سبيل
السلام ٤٨/٤ ، السياسة الشرعية ص ١٣٢ ، اعلام الموقعين ٩٩/٢
تمثلا عرفيا ابن الهمام (هو تأديب دون الحد) فتح القدير ١١٢/٥
والمالكية - هو موكل لاجتهاد الامام وعز الامام لمعصية الله او الحق
ادمي - مواهب الجليل ٣١٦/٦ ، وعرفه الماوردي بانه (التأديب
على ذنوب لم تشرع فيها حدود) ص ٢٠٥ ، وعرفه شيخ الاسلام
ابن تيمية (كل معصية لا حد فيها ولا كفارة) اعلام الموقعين ٩٩/٢
(٢) الآية ٣٤ من سورة النساء
(٣) الآية ٦ من سورة التحريم
(٤) الجامع لاحكام القرآن للقرطبي ١٩٦/١٨ ، وزاد المسير ٣١٢/١
(٥) سبق تفريح الحديث

قال ابن القيم : (فى هذا الحديث ثلاث آداب : امرهم بالصلاة وضربهم عليها ، والتفريق بينهم فى المضاجع)^(١)
وقد ذكر ابن الهمام على أن هذا الحديث من أقوى الأدلة^(٢) على مشروعية التعزير بعد حديث : (لا يجلد فوق عشر جلادات الا فى حد من حدود الله)^(٣)

فالحديث يدل صراحة على جواز ضرب الصغير على ترك الصلاة اذا بلغ عشر سنوات تأديبا له ليحفظ على الطاعة منذ الصغر . وقال الرسول صلى الله عليه وسلم : (ما نحل والد ولداً افضل من أدب حسن)^(٤)

وروى عن ابي بكر الصديق وعمر بن الخطاب - رضى الله عنهما - أنهما امرا بجلد من وجد مع امرأة اجنبية فى فراش مائة جلده ، وتسويد عمر لوجه شاهد الزور واركابيه على الدابة مقلوبا .^(٥)

وقال ابن الهمام : ان التعزير مشروع .^(٦)

فهذه الأدلة تدل على جواز تأديبه بأى عقوبة تعزيرية حسب ما يراه الحاكم وفقاً لمبدأ السياسة الشرعية فى إصلاح وتهذيب الأحداث .

(١) تحفة المودود ص ٢٢٤

(٢) فتح القدير ٣٤٥/٥

(٣) صحيح البخارى ٣١/٤ - مسلم ١٣٣٣/٣

(٤) الترمذى ١٦٢/٢ ، الحاكم ٢٦٣/٤ وصححه

(٥) السياسة الشرعية لابن تيمية ص ١٣٥

(٦) فتح القدير ٣٤٥/٥

حق ولى الامر وفقا لمبدأ السياسة الشرعية

فى تأديب الاحداث :

تحديد مفهوم ولى الامر:

نقصد بولى الامر هنا الحاكم المسلم الذى من ينوب عنه من ولاية الامور ممن عينهم من قضاة ووزراء كل حسب اختصاصه ، وقد جرى ان يقوم بامر التأديب القضاة بتفويض من ولى الامر . (١)

وللاب ايضا حق التأديب والتهذيب والإصلاح لقوله صلى الله عليه وسلم : (مروا أولادكم بالصلاة لسبع واضربوهم عليها لعشر) (٢)

.. فلولى الامر الحق فى تأديب الحدث وكذلك الأب والأم .

ولقد قال الصنعانى : (إن التعزير من حق الاب فان له حق ولده الصغير للتعليم بولزجره عن سىء الاخلاق والأم لها هذا الحق ، فالتعزير سواء باليد أو اللسان كالتوبيخ من أجل تغيير منكر والتزام المعروف من حق الوالدين ، ويشترك الوالدان مع الحاكم فى التعزير

(١) حاشية ابن عايدین ١٨٣/٣

(٢) سبق تخريج الحديث

والتوبيخ والزجر والوعظ والضرب الخفيف إذا
 اقتضى الأمر ، لكن الحاكم ينفرد بالحبس والنفي (١)
 ويلاحظ أن حق التأديب للأم - في الرأي الراجح
 لا يكون إلا في غيبة الأب ، وكذلك للجد والوصى تأديب
 الأحداث الذين تحت ولايتهما . (٢) باعتبار أن التأديب
 فرع عن الولاية على النفس (٣) .

وللمعلم بشرط إذن الأب ، وللمخدم الحق في
 تأديب خادمه الصغير على نحو ما يبيحه العرف . (٤)

مدى حق ولي الأمر في تأديب الأحداث:

لقد سبق أن بينا أن الصغير المميز إذا ارتكب
 جريمة من جرائم الحدود أو القصاص يعزر عليها
 وبما أن الحقوبة التعزيرية غير مقدرة شرعا ، فقد أعطى الشارع
 لولي الأمر وللقاضى سلطة واسعة في اختيار نوع
 ومقدار ما يناسب التأديب للأحداث ، وتحدث الفقهاء
 عن السلطة الممنوحة للقاضى في مجال التعزير .
 ولا خلاف بين الفقهاء في أن ولي الأمر مفوض في التأديب (٥)

(١) سبل السلام ٣٨/٤

(٢) أحكام القرآن للجصاص ١١/٢ ، وحاشية الطحاوى ٢٢٧٥/٤

- التشريع الجنائى الإسلامى ١٨٨/١

(٣) الولاية على النفس - د. زهره ص ٥٩٦

(٤) المبسوط ٤٨/٣

(٥) الإجماع لابن المنذر ١١٥ .

فقد قال ابن عابدين : (أن التعزير يختلف باختلاف الاشخاص فلا معنى لتقديره مع حصول المقصود بدونه فيكون مفوضا الى راي القاضى يقيمه ويقرر ما يرى المصلحة فيه . (١)

وقال فقهاء المالكية : (أن التعزير يختلف باختلاف الازمنة والامكنة . (٢)

وعند الشافعية يتعين على الامام أن يؤدب بكل ما يليق به وجنائته من تأديب . (٣)

وقال فقهاء الحنابلة : (أن للحاكم أن يفرض في كل حالة ما يراه كافيا لتحقيق التأديب المقصود من التعزير (٤) فنجد أن التأديب للحاكم يقرر العقوبة المناسبة حسب الجريمة والجاني والمجنى عليه والزمان والمكان في كل عقوبة عند المالكية ، إلا أن الفقهاء اختلفوا في عقوبة النفسى كما سبق والجلد .

ولكن هذه السلطة لا تكون مطلقة للقاضى فالشارع وضع لها ضوابط حسب المصلحة . فما فيها مصلحة يجب جلبها ، وما فيها منسدة يجب اجتنابها حسب المصالح الخمس (٥) التى تتحقق بأمرين :

-
- (١) حاشية ابن عابدين ١٨٣/٣
 (٢) تبصرة الحكام ٢٠٤/٢
 (٣) نهاية المحتاج ١٧٤/٧
 (٤) السياسة الشرعية " ابن تيمية ص ١٣٣
 (٥) العوائق للشاطبى ٥/٢

مراعاتها باعتبار الوجود بإقامتها ، ومن جانب سب
العدم وذلك بحمايتها .

ولم يختلف الفقهاء في التأديب للمصلحة ، حماية
للمجتمع من المجرمين وحفظ الأمن والنظام من
معتادى الاجرام للمصلحة ، كما فعل عمر بن الخطاب
رضي الله عنه عندما نفى نصرين حجاج خوفاً
من افتتان النساء به . (١)

لذا ينبغي أن تكون المصلحة مشروعة في الفقه
الاسلامي ومنضبطة بالاطار الشرعي لرعاية مصالح
العباد غير المشوية بالهوى . (٢) والعدالة والتناسب
بين الجريمة والعقوبة والأخذ بأقل قدر يحدث
به تأديب الاحداث ، ودفع فسادهم .

فإن الصبي إذا كثر شره واتخذ الولي كل التدابير
الوقائية لعلاجه ، أو كان بالولي ضعفاً أو لين فإن
القاضي يتولى تأديب الحدث معاونة للولي على
ما هو واجب عليه ، وكذلك يوءدب نى حالة ارتكاب
جريمة مخللة بالآداب حتى لا يستمرى الفساد
الذى لو نشأ عليه وترعرع فيه كان من المفسدين
في الأرض إذا بلغ . (٣)

-
- (١) الطرق الحكمية ص ١٥٧
(٢) تبصرة الحكام ٢٠٤/٢ - والنظرية العامة للجريمة بين الشريعة
والقانون - عزت حسنين ص ٥٥ - ومبادئ التشريع الجنائي الاسلامي
- فوزي محمد فوزي - دراسة مقارنه بالاتجاهات المصرية المقارنة
- شرف فوزي محمد فوزي - ط دار القلم ص ٢١٦
(٣) الولاية على النفس ص ٣٢ ، التشريع الجنائي الاسلامي ٨٥

الهدف من تعزير الحدث :

الفرض الاساسى من التعزير فى الفقه الاسلامى هو العدل والرحمة بالمجتمع والاصلاح والتهذيب وحفظ المصالح والزجر مع السردع .

ولكن بالنسبة للاحداث جعل الفقه الاسلامى الاصلاح والتهذيب هو الاساس ، فمنع تعذيب الحدث الجانى واهدار آدميته وكل ما يؤدى الى اتلافه . (١)

فيقول الزيلعى : (ان التعزير للتأديب لا يجوز فيه الاتلاف ، واقامته مقيدة بشرط السلامة) (٢) ولما كانت طبيعة الانسان غير السوى مبنية على تحكيم الرغبات والشهوات اذا ما انحرف عن الطريق القويم ورغب فى الانحراف ، جاءت هذه العقوبات التعزيرية العاجلة بانواع من الجزاءات اللازمة شرعا وعقلا لمن لم ينتفع بالوسائل التربوية والخلقية الموجودة فى العبادة ، لقوله تعالى : (ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر) (٣) لما جانبوها جاءت هذه العقوبات لدرء الفساد ولحماية مصالح العباد . (٤)

-
- (١) التعزير - عبد العزيز عامر ٢٩٣
 (٢) تبين الحقائق ٢١١/٣ ، تبصرة الحكام ٣٨٩/٢
 نهاية المحتاج ١٧٤/٧ ، كشاف القناع ٧٤/٧ المذنب ٣٤٨/١٠
 (٣) الآية ٤٥ من سورة العنكبوت
 (٤) الحقوبة التفويضية واهدائها مى ضوء الكتاب والسنة - مطبع الله
 د خيل الله سليمان الشيبى طاولى سنة ١٤٠٤ هـ ص ١٦٨ .

ولذلك ليس هدف العقوبات الشرعية ماديًا بحتًا
لايقصاع العقوبة فقط ، وإنما قصد الشارع اصلاح
وتهذيب الحدث والله اعلم بما يصلح به العباد
فقال تعالى : (اَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ) (١)
وانما ينفع الدواء اذا علم الداء والله سبحانه اعلم
بما يروع النفوس ويصلحها .

ويقول ابن تيمية رحمه الله : (وبهذا يتبين لك أن
العقوبات الشرعية كلها أدوية نافعة يصلح الله بها
مرضى القلوب وهى من رحمة الله بعباده ورأفته بهم
الداخلية نى قوله تعالى : (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ) (٢)
فمن ترك هذه الرحمة النافعة لرأفة يجدها بالمرضى
فهو إغانة على عذابه وهلاكه ، وإن كان لا يريد إلا الخير
إذ هو فى ذلك جاهل أحمق كما يفعل بعض النساء ،
وكذلك الرجال الجهال بمرضاهم وبمن يربونه من أولادهم
وغلمانهم . وفيهم فى ترك تأديبهم وعقوبتهم على ما يبتغونه
من الشر ويتركونه من الخير رأفة بهم فيكون ذلك سببا
فى فسادهم وعداوتهم وهلاكهم .) (٣)

(١) الآية ١٤ من سورة الملك .

(٢) آية ١٠٧ من سورة النساء .

(٣) مجموع الفتاوى لابن تيمية ٢٩٠ / ١٥ .

ومن اغراض العقوبة أن يكف عدوانه وأن يعتبر
به غيره من الأحداث ويسلم المجتمع منه رحمة به .

يقول ابن القيم رحمه الله : (ليس مقصود الشارع
مجرد الأمن من المعاودة ليس الا ، ولو اريد هذا
لكان قتل صاحب الجريمة فقط ، وانما المقصود
الزجر والنكال والعقوبة على الجريمة وأن يكون الى كف
عداوته أقرب وأن يعتبر به غيره ، وان يحدث له ما
يذوقه من الألم توبة نصوحا ، وأن يذكره بذلك
الأخيرة الى غير ذلك من الحكم والمصالح . (١)

وصيانة للجماعة من شيع الفساد وتغشى جرائم
الاجرام فشرع الاسلام العقوبة الدنيوية . (٢)

لذا فالحدث الذي لم تنفع فيه وسائل الاصلاح
والتهذيب ، فمن الحكمة أن تشرع التعازير لمنعه
من التدهور والانحلال . (٣)

والحق أن الفقه الاسلامي جعل الهدف الأول من
عقوبة الحدث الجاني إصلاحه وتهذيبه . (٤) لأن
الفقهاء قالوا : (إن التعزير عقوبة الفرض منها التأديب

(١) اعلام الموقعين ٢ / ١٢٥ - ١٢٦

(٢) الاسلام عقيدة وشريعة - لمحمود شلتوت ص ٣١٥

(٣) المرجع السابق ص ٣١٩

والعقوبات التفويضية واهدائها ص ١٦٩

(٤) التعزير - عبد العزيز عامر ص ٢٩٦

والاصلاح ، ولان التاديب للجاني واصلاحه تستقيم نفسه
وتبتعد عن الجريمة ، وفي ذلك صلاح للجماعة وتقويم
بنائها . (١)

طبيعة التعزير في الفقه الاسلامي للاحداث :-

- ويتميز تأديب الأحداث بخصائص معينة هي :
- (١) ان التعزير إجراء تقويم واستصلاح يقصد به
اصلاح الحدث ورعايته وكف شره عن المجتمع .
 - (٢) ان التعزير جزاء لا افعال ليست من جرائم الحدود
والقصاص بالنسبة للكبار ولكنها تعتبر جزاء للحدث
إذا ارتكب هذه الجرائم .
 - (٣) انه يختلف باختلاف طبيعة الاشخاص من حيث
الجرم والسن .
 - (٤) ان طبيعة هذا التأديب غير مقدر شرعا ومتروك
لولى الامر حسب حالات الاشخاص والاثار الذي أحدثه
الاعتداء .

خصائص تعزير الأحداث :

- (١) ان يكون تناسب بين الجريمة والعقوبة مع مراعاة
ظروف الحدث . وعليه فإذا حصل تعزير الحدث بالعقوبة
الأخف لا يصحبل ولى الامر الى الأغلظ .

(١) جرائم الأحداث في الشريعة الإسلامية - محمد الشحات الجندي
ط - د ١٤٠٦ سنة ١٤٠٦ ص ٩٣ .

(٢) لا تهمان كرامة الحدث وأدميته فلا يضرب في الوجه
 لقول الرسول صلى الله عليه وسلم : (إذا ضرب أحدكم أخاه
 فليتجنب الوجه) (١)

(٣) المعدل بين الصفار في الحكم .

ويجوز تعزير الصبي من غير معصية للمصلحة
 مع أن فعله ليس معصية لأنه ليس من أهل التكليف . (٢)
 والقول بعدم تأديب الحدث يؤدى إلى استمراره
 فى الجرائم الخطرة . وإن كان الحدث المميز لا تقع
 عليه عقوبات الحدود والقصاص كما سبق أن ذكرناه فلا
 يعنى ذلك أن الفعل الخاص بالحدث غير ضار أو غير
 ماس بسلامة وأمن المجتمع ، أو الأسس التى يقوم عليها
 بل نعلمه كالبالغ . وانتفاء الحدود والقصاص عن المميز
 لا يمنع شرعا من تأديبه وتهذيبه منعه من المعاودة
 على ارتكاب هذه المعاصى من ناحية ، وهو المنع الخاص
 وزجرا لأمثاله من القيام بهذه الأفعال صيانة للمجتمع
 وهو المنع العام .

واعفاء صاحب الحق الأذى عن حقه لا يمنع ولى الأمر
 من تأديب الحدث المميز لتحقيق المنع العام والخاص

(١) صحيح مسلم ٢٠١٦/٤

(٢) . . . الفروق للفرغانى ٢٠٨/٤ ، نهاية المحتاج ١٧٣/٧

كشاف القناع ١٣٢/٦

أقسام تأديب الحدث :

يقسم الفقهاء تأديب الحدث الى ما هو حق لله والى ما هو حق لله ولل فرد ، وما هو حق للأشخاص ، كما هو الحال فى جميع الحقوق . (١)

والمراد بحق الله هو ما تعلق به المنفع أو نفع العام بالمجتمع من غير اختصاص بأحد ، لأن محاربة الاجرام والفساد واجب . كتأديب الحدث شارب الخمر ، والمرتد ، وتارك الصلاة ، ومن يحضر مجالس الشرب ، فهنا التأديب لدفع الضرر عنه .

والمراد بحق الأفراد : هو ما تعلق به مصلحة خاصة بأحد الأشخاص ، كسبب الصبي لرجل غيوة بـ لحق المشتوم لأنه غير مكلف ، وقد يكون التأديب حقاً لله وللأشخاص ولكن يذهب فيه حق الأشخاص كالجراح . وإذا حصل عفو من صاحب الحق فإن لولى الأمر أن يؤدب الحدث للتقويم والإصلاح لما له من حق لمنع الفساد فى البلاد .- (٢)

(١) وقد قال د . عبد العزيز عامر (يحصر البعض حقوق الله تعالى فى ثمانية حقوق هى عبادات خالصة كالإيمان وعقوبات خالصة كالحدود وعقوبات قاصره كالحرمان من الميراث ، وحقوق دائرة بين الأمرين ، كالكفارات وعبادات فيها معنى المؤبقة ، كصدقة الفطر ، وموئنة فيها معنى العبادة كالعشر ، وموئنة فيها شبه العقوبة كالخراج ، وحق الله قائم بنفسه كالخمس فى الغنائم) راجع عبد العزيز عامر ، التقرير ص ٥٧ - التلويح على التوضيح ص ٧٥ ومصادر الحق للسنبورى

(٢) الاحكام السلطانية ص ٢٢٥

والواقع أنه لا توجد جريمة ليس فيها مساس بحق المجتمع الذى هو حق لله تعالى . ففى المشاجرات والسب كلها فيها جق للمجتمع ، وسائر الجرائم التى يرتكبها الاحداث . فما يقال فيها أن التأديب للأفراد لأن الصبى غير مكلف بحق الله تعالى .

قال د . عبد العزيز عامر : (ان ارتكاب الصبى فعلا محرما لا يخلو من اعتداء على حق من حقوق المجتمع مما يستحق اخذه بشىء من التأديب حسب عمره حتى لا يعتاد عليها فى المستقبل واخافة غيره . (١)

مدى تأديب الأحداث غير المميزين :

اتفق الفقهاء على أن الصبى غير المميز ليس عليه حد ولا قصاص ، ولا يسأل جنائيا ، انما يكون مسئولا مدنيا فى امواله اذا اضر بالغير ، كما سبق أن ذكرنا ويكفى تأديب الولى الرقيق للحدث ولا ينتقل بحال الى تأديب القاضى الذى لا يخلو من عنف ، لأن اساس القاضى أن يعتبر الفعل جريمة ، وفعل الحدث لا يوصف بذلك . (٢)

وقال بعض الفقهاء : ان للصغير حالة منافية للأهلية فتمتنع عنه المسؤولية قبل سن التمييز كالمجنون . (٣)

(١) التعزير - لعبد العزيز عامر ص ٥٨

(٢) الولاية على النفس - للشيخ محمد ابى زهره ص ٣٢

(٣) شرح التوضيح للتنقيح - لسعد الدين عمر التفتازانى ١٦٨/٢

التشريع الجنائى ٦٠١/١ ، المسؤولية الجنائية لبهنس ص ٢٦٢

المبحث الثاني

الاسباب التأديبية للاحداث

في الفلك الاسلامي

سسبق أن ذكرنا في تعريف الفقهاء للتعزير بأنه عقوبة غير مقدرة شرعا ، على جنابة لا حد فيها ولا قصاص. (١) بالتالي هو تأديب ليمنع عن ارتكاب الجرائم والعودة اليها . ولم يحدد الشارع عقوباً محددة لها بل وكل تقديرها لولاة الأمور من حكام وقضاة لتجديد الجرائم وتغييرها بتغيير أحوال الناس . ولأن الجرائم إذا تجددت فيبقى بعضها بلا عقوبة وذلك منافع لكمال الشريعة وشمولها . فالامام يختار العقوبة الامثل للجاني وغيرها محافظة على أمن البلاد ، ومحافظة على حرمة الله وحقوق العباد . اما أنواع العقوبات التعزيرية فكثيرة ومتنوعة حسب الجرائم واهمها وانسبها للاحداث هي :
الوعظ ، التوبيخ ، العتاب ، الهجر ، الجلوس بالحبس .

مقوبة الوعظ والهجر :

الوعظ : النصح والتذكير بالعواقب . (١)

(١) مختار الصحاح ص ٧٢٩ .

الهجر لغة : المقاطعة والامتناع عن الاتصال . (٢)
 والوعظ والهجر كعقوبة تعزيرية مشروعة لقوله
 تعالى : (واللائى تخافون نشوزهن فعظوهن
 واهجروهن) (٢) .

وقد عاقب بها النبی صلى الله عليه وسلم واصحابه
 الثلاثة الذين خلفوا عنه فى غزوة تبوك وهم : كعب
 ابن مالك ، ومرارة بن ربیع العامري ، وهلال بن
 أمية الواقفي . وظل لا يكلمهم خمسين يوماً حتى
 تابوا (٣) . ونزل فيهم قول الله تعالى : (وعلى
 الثلاثة الذين خلفوا حتى اذا ضاقت عليهم الأرض
 بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم وظنوا أن لا ملجأ
 من الله الا اليه ، ثم تاب عليهم ليتوبوا ان الله
 هو التواب الرحيم .) (٤)

وعاقب عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، ضيماً
 بالهجر مع الجلد والتغريب . وامران لا يجالسهما
 احد حتى تاب فخلى عمر بينه وبين الناس ، وهذا
 عقاب بالهجر . (٥)

-
- (١) مختار الصحاح ص ٦٩٠
 (٢) الآية ٣٤ من سورة النساء .
 (٣) احكام القرآن للقرطبي ٢٨١/٨
 (٤) الآية ١١٨ من سورة التوبة .
 (٥) اقضية الرسول صلى الله عليه وسلم - مرجع سابق ص ٥

ووعظ عمر ايضاً المرأة النى جاء زوجها يشكى
نشوزها . (١) .

وتعتبر عقوبة الهجر والوعظ والارشاد
عقوبات يكتفى بها القاضى اذا رأى فيها الكفاية
لتأديب الأحداث واصلاحهم . (٢) لأن هذه من
اهم اغراض عقوبة الأحداث ، او رأى أن فى ذلك
مصلحة . (٣) .

وينبغى أن يواجه بأسهل الوسائل ويوضح
له خطئهُ ، مع التخفيف فى ذلك . قال الفخر الرازى :
(التخفيف مراعى فى هذا السب على ابلغ الوجوه
والذى يدل عليه أنه تعالى ابتداءً بالوعظ ثم ترقى
منه الى الهجران فى المضاجع ، ثم ترقى الى الضرب
وذلك تنبيهه بجرى مجرى التصريح فى أنه مهما
فعل الفرض بالطريق الاخف وجب الاكتفاء به
ولم يجز الاقدام على الطريق الاشد .) (٤) وذلك اذا
رأى القاضى أن الوعظ أو الهجر ينفع الحدث ويؤدى
الفرض من التأديب .

(١) السنن الكبرى ٣١٥ / ٧

(٢) التمهيد (مرجع سابق) ص ٤٣٢

(٣) السياسة الشرعية - لأن تيميه ص ٥٧

(٤) التفسير الكبير ٩٠ / ١٠

التوبيخ :

التوبيخ : هو اللوم والتأنيب ، يصاحبه تعنيف
وافلاظ في القول وتقريع . (١)

وقد أجاز الفقهاء التوبيخ تأديباً إذا رأى القاضى
أن ذلك يفسى بلاصلاح الجانى وتأديبه . (٢) بأن يوجهه
الى الحدث اذا أقدم على فعل أو قول يستحق ذلك
كأن يشتم غيره ، كما ثبت أن النبى صلى الله عليه
وسلم عن أبى ذر رضى الله عنه أنه قال : (سابت رجلاً
نعييرته بامه ، فقال : صلى الله عليه وسلم : إنك امرئ
فيك جاهلية .) (٣)

وكذلك مما يدل على جواز التوبيخ قول الرسول
صلى الله عليه وسلم فى شارب الخمر لاصحابه (يكتوه) (٤)
والتبكيك هو التوبيخ . (٥)

ويمكن ان يكون التوبيخ للحدث المميز بالفاظ
متنوعة مناسبة لاصلاح وتأديب الحدث ، تبعاً لحال
المجرم والجريمة بلا قذف ولا سب . (٦)

-
- (١) القاموس المحيط ٢٨١/١
(٢) التشريع الجنائى الاسلامى ٧٠٣/١
(٣) صحيح البخارى ١٣/١
(٤) سنن أبى داود ٤٧٢/٢
(٥) عون المعبود ١٧٧/١٢ وغريب الحديث لابن الاثير ١٤٨/١
(٦) الاحكام السلطانية للماوردى ٢٣٦ ، التعزير - لعبد العزيز
عامر ٤٤٢ ، والتشريع الجنائى الاسلامى لعوده ٧٠٣/١

وينبغى عدم الاكثار من التوبيخ والمبالغة فيه لأن كثرة التوبيخ تؤدي بالحدث الى عدم المبالاة . وقد قال القاسمي : (وان لا يبالغ في التوبيخ لانك ان عودته التوبيخ والمكاشفة حملته على الوقاحة .) (١)

الجلد تعزيرا وتأديبا :

الجلد هو ضرب الجلد (٢) ، وقد شرع الاسلام عقوبة الجلد تعزيرا وتأديبا ، فقال تعالى : (وأهـجـروهم في المـضـاجع واضربوهم) (٣) نجعل الله سبحانه وتعالى عقوبة النشوز الجلد وهو نوع من التأديب .

وقال الرسول صلى الله عليه وسلم : (لا يجلد احد فوق عشرة اسواط الا في حد من حدود الله تعالى) (٤) وقال في تأديب الصبيان (واضربوهم عليها لعشر سنين) (٥) وضرب الصبيان هنا تعزيرا وتأديبا لهم وتهذبا لا عقوبة لانهم ليسوا من أهلها . (٦)

-
- (١) التربية في الإسلام - للدكتور الاهواني ص ١٣٨
 (٢) التعريفات للجرجاني ص ٤٠ ، المصباح المنير ١٠٤/١
 (٣) الآية ٣٤ من سورة النساء
 (٤) صحيح البخاري ٣١/٨ ، صحيح مسلم ١٣٠٣/٣
 قال ابن حجر في تلخيص الحبير - متفق عليه ٧٩/٤
 (٥) سبق تخريج الحديث < ٧
 (٦) بدائع الصنائع ٦٤/٧

وقيد عمل بذلك الخلفاء الراشدون ومن بعدهم
من حكام المسلمين باعتبار الجسد عقوبة تعزيرية (١) -
ولا نزاع بين الفقهاء أن الصبي المميز يضرب
على ما ارتكب من فعل للزجر (٢).

قال الكاساني : ((ان التعزير اذا وجب بجناية
ليس من جنسها ما يوجب الحد .. فالامام بالخيار
أن شاء عزره بالضرب وإن شاء بالحبس ..) (٣)

فالكاساني جعل الضرب عقوبة أساسية نفي
الجرائم التي من جنسها الحد وزاد الحبس وفيه
وجواز الضرب في الجرائم الأخرى (٤).

وقال البعض : (لا بأس بضرب الصبيان) (٥)

ويبدو لنا أنه لا شيء يمنع أن تكون عقوبة
الحد عامة لما يناسبها من الجرائم كبيرة أو صغيرة
سيما للصغار وأن عقوبة التعزير ليست مقدرة وإنما
هي للحاكم أن يحددها من حيث النوع والجنس (٦)

-
- (١) التعزير - عبد العزيز عامر ص ٣٣٠
(٢) المرجع السابق ، وتبصرة الحكام ١٣٨/٢ ، الاحكام السلطانية
٢٢٥ ، الانصاف ٣١٦/١٠ ، الفتاوى لابن تيميه ٣٣٣/٢٨
(٣) بدائع الصنائع ٦٤/٧
(٤) التعزير - لعبد العزيز عامر ص ٣٣٠
(٥) الانصاف ٢٤١/١
(٦) التشريع الجنائي الاسلامي ٦٩٠/١ ، التعزير ص ٣٥٤

لسهولة تطبيقها حسب المصلحة وللمميزات الأتية :

- (١) تخفيف الأحداث لما لها من إيلام في الجسم .
 - (٢) تختلف باختلاف الجريمة وظروفها ومرتكبها .
 - (٣) لا ينفق عليها من الدولة بشيء يذكر من النفقات .
 - (٤) تلحق المحكوم عليه فقط ، فتظهر فيها شخصية العقوبة .
 - (٥) تنفذ في الحال ، لا تعطل العمل ولا تشغل وقت أهل الحدث .
 - (٦) تقيه شرمنا سد الحبس الذي يعرضه ليتعامل الاجرام من كبار المجرمين ، ويعوده على حياة العطالة في السجن .
- لذات كنه قرر الشرع عقوبة الجلد في الأنسب والأفضل . (١)

مقدار الجلد في التأديب :

اختلف الفقهاء في مقدار الجلد تأديبا وتعزيرا الى ثلاثة آراء :

الأول : ان التعزير بالجلد لا يبلغ الحد ، قال بهذا فقهاء الاحناف والشافعية ورواية عن أحمد .
واختلف الاحناف في نهاية حد الجلد تأديبا .

(١) التعزير في الشريعة الاسلامية ص / ٣٥٤

فأبو حنيفة أنه لا يزيد على ٣٩ سوطاً ، وعند
أبي يوسف يصل إلى ٧٩ سوطاً في رواية ، وأخرى
٧٥ سوطاً . (١)

الراى الثبائى : أن للامام الا يزيد التعزير عن
عشر أسواط ، وقال بهذا بعض فقهاء الشافعية
والحنابلة والظاهرية . (٢)

الراى الثالث : أن للامام أن يزيد في التعزير على
الحد ، حسب المصلحة غير المشوبة بالهوى ، وهذا
قول فقهاء المالكية ، وابن تيمية . (٣)

ادلة الراء :

استدل اصحاب الراى الأول بقول الرسول صلى الله
عليه وسلم : (من بلغ حداً في غير حد فهو من
المعتدين) (٤) ، فأبو حنيفة يرى أن لا يتعدى
٣٩ سوطاً لأنه صرف الحد إلى حد الممالك ، واعتبر
أبي يوسف بحد الأحرار . فأبو حنيفة اعتبر أن الحديث
لم يذكر حداً بعينه بل هو عام والجلد اربعون
حد كامل للمالك فينصرف احتياطاً وهكذا الرواية
عن أحمد . (٥)

(١) بدائع الصنائع ٦٤/٧ المبسوط ٣٦/٢٤ نهاية المحتاج ٧

١٧٥/٧ ، كشف القناع ٧٣/٤ .

(٢) تبصرة الحكام ٢٤٣/٢ ، السياسة الشرعية ص ١٣٣ ،

الطرق الحكيمة ١٥٦

(٣) نهاية المحتاج ١٧٥/٧ وكشف القناع ٧٤/٤ للمعلى ١٥٦

(٤) سنت البهقي ١٤٥/٣ وهو مرسل

نصب الراية ٣٥٤/٣ ، مجمع الزوائد ٢١١/٦

(٥) بدائع الصنائع المذني ٣٤٧/١٠

أما أبو يوسف فيرى أن الأصل في الإنسان الحرية إذا أطلق إنصرف إلى حد الأحرار ، ولأن غيرهم يلحق بهم . (١)

وقال في الرواية الثانية لما أثر عن عمرو على رضى الله عنهم أنها قلنا : في التعزير ٧٥ سوطا ، واعتبره أدنى الحد . (٢)

أما الشافعية : يجب أن ينقص التعزير عن أقل حدود المعزر ، فينقص عن عشرين للمماليك وعن أربعين للأحرار . وأشار إلى الحديث السابق . (٣)

وعند الإمام أحمد : أن لا يبلغ التعزير حداً في جنس الجريمة ويجوز أن يزيد على حد غيره . وقال ابن هبيرة : (أن غلب على ظنه أنه لا يصلح له إلا الضرب وجب فعله فإن غلب على ظنه إصلاحه بغير الضرب لم يجب . (٤)

واستدل أصحاب الرأي الثاني : بقول الرسول صلى الله عليه وسلم (لا يجلد أحد فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله تعالى) (٥) وقوله صلى الله عليه وسلم : (من بلغ حداً في غير حد فهو من المعتدين) (٦)

(١) بدائع الصنائع ٦٤/٧ ، المبسوط ٣٦/٢

(٢) فتح القدير ٢١٤/٤

(٣) نهاية المحتاج ١٧٢/٧ ، المجموع ٣٥٧/١٨

(٤) المغنى ٣٥٢/١٠ ، والسياسة الشرعية ص ١٢١ ، والطرق الحكمية

ص ١٠٦ ، والروض المربع ٤١٢ ، الأنصاف ٢٤٦/٢

(٥) سبق تخريج الحديث ٦٩٠

(٦) سبق تخريج الحديث ٢٤٠

والعقوبة على قدر الجريمة وجرائم الحدود أخطـر
من غيرها ، فلا يعاقب من ارتكب جريمة الزنا مثلاً
بأقل ممن ارتكب جريمة ما دونها كالقُبلة . (١)

واستدل أصحاب الراى الثالث : أن عمر بن
الخطاب رضى الله عنه جلد من زور كتاباً على عمر
وذهب به الى صاحب بيت المال ، فأخذ منه مائلاً
مائة جلده ثلاث مرات ولم يخالفه احد من الصحابة
فأصبح اجماعاً . كما جلد على بن أبى طالب رضى الله
عنه من شرب خمراً فى رمضان ثمانين جلدة الحد
وعشرين سوطاً لفطره فى رمضان .

وان أبى الاسود (كندما استخلفه ابن عباس على قضاء
البصرة ، فأتى بسارق كان قد جمع المتاع فى البيت ولم
يخرجه فضربه خمسة وعشرين سوطاً وخلقى سبيله . (٢)

ومن خلال هذه الأدلة يبدو ان الأولى
باعتبار هو قول المالكية لان الجرائم تختلف
 باختلاف الزمان والمكان والأشخاص ، وطالما أننا نقرر
هذه العقوبة على الاحداث نرى ان يتترك أمر
تقدير العقوبة للحاكم دون تقييد بعدد معين

(١) التعزير - لعبد العزيز عامر ص ٣٤١

(٢) أبو اسود هو : أبو الاسود الدؤلى البصرى واسمه طالم
بن عمرو بن عثمان بن حذال بن عمرو بن خنيس ويقال اسمه عثمان
بن عمرو (ت ٦٩) وعمره ٨٥ سنة - تهذيب التهذيب ١٠ / ١٢

حتى يقرر العقوبة المناسبة للآحداث التي تنفي
بغرض التأديب والاصلاح لهم ، وهذا ما يتفق
مع مبدأ التعزير الذي ترك الامر فيه للحاكم .

كما نرى ان تكون هذه العقوبة في كل جريمة
حدية يعاقب فيها البالغ بالجلد وماشابهها
من جرائم وفي السرقة الكاملة أو اذا تعذر ركن
من أركانها والمشاجرة والضرب .

كما قال ابو يوسف يقرب كل نوع من باب
يقرب اللبس والقبلة من حد الزنى ، والقذف بغير
الزنى يقرب من حد القذف . (١)

على أنه يشترط في الضرب أن يكون غير مبرح
وبالقدر اللازم فقط وعن ذنب وقع معسلاً ، وان
لا يكون الضرب في الأماكن المحظورة كالبطون
والوجه والاذن . (٢)

حبس الاحداث :

تعريف الحبس :

الحبس في اللغة : المنع والامساك ويراد به الموضع

أو السجن . (٣)

(١) الفصول الخمسة عشر فيما يوجب التعزير - للاستروبش - مخطوط

(٩٥٠ مجاميع) مكتبة بخت با : زهر رقم ٦١٠٣ ص ١٤

- التعزير - لعبد العزيز عامر ص ٤٦٨

(٢) النظام الجنائي ، اسسه العام في الاتجاهات المعاصرة والنقطة

الاسلامى - د . عبد الستار خضر - معهد . داره بالرياض ص ٢١٦

(٣) لسان العرب ٣٤٤ / ٧ ، المصباح المنير ١ / ١٢٨ .

شـرعاً : بمعنى الوضع فى الحبس او السجن . (١)

وعرضه البعض : بانه تعويق الشخص ومنعه من التصرف بنفسه سواء كان فى بيت او مسجد او مكان معد لذلك . (٣)

وهذا التعريف اعم من السابق الا اننا نريد حبس الحدث المحكوم عليه فى مكان من الامكنة ومنعه من التصرف استظهاراً لحق الآخرين ومنعاً له من الهروب وحماية له من الانحراف تأديباً واصلاحاً .

مشروعية الحبس :

استدل الفقهاء على مشروعية الحبس او السجن بقوله تعالى : (قال رب السجن احب الى مما يدعونى اليه ، ولا تصرف عني كيدهن اصاب اليهن واكن من الجاهـليـن) (٣) وقال تعالى : (لَيْسَ جَنَّةٌ حَتَّىٰ جِئَ) (٤) وقال : (وَدَخَلَ مَعَهُ السَّجْنَ فَتَيَان) (٥)

دللت هذه الآيات على أن يوسف عليه السلام دخل السجن وليث فيه بضع سنين ، وقال تعالى (وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذَا أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ) (٣)

-
- (١) فتح القدير ٢٧٨/٦ ، تبصرة الحكام ٣١٥/٢ ، نهاية المحتاج ٣١٣/٤ ، المغنى ٣٣٨/٤ ، المحلى ١٧٢/٨ احكام القرآن للقرطبي ١٨٤/٩
- (٢) نظام الحكومة النبوية المسمى بالتراتب الادارية للشيخ /عبدالحى الكنانى ٢٩٥/١ ، تبصرة الحكام ٣١٥/٢ الطرق الحكيمة ١٤٨
- (٣) الفتاوى الهندية ١٨٨/٢ ، تبصرة الحكام ٣٧٣/٢ احكام السلطنة ٢٢٤ ، المعنى ٣٤٨/١٠
- (٤) الآية ٣٣ من سورة يوسف . (٥) الآية ٣٥ من سورة يوسف
- (٦) احكام القرآن للجصاص ١٧٣/٣ ، المستصنى ١٨٤/٢
- (٧) الآية ١٠٠ من سورة يوسف .

وعند يوسف الخروج من السجن نعمة واحسانا (١) وانه
 شرع من قبلها شرع لنا ما لم يرد دليل بنسخه (٢)
 كما ان الله سبحانه وتعالى امر بحبس الزانيات في البيوت
 فقال : (واللائي ياتين الفاحشة من نسائكُم
 فاستشهدوا عليهن اربعة منكم فان شهدوا فامسكوهن
 في البيوت . .) (٣)

وقد كانت عقوبة الزنا للنساء في همدون الاسلام
 الحبس في البيوت (٤) لكنه نسخ .

وفي قوله تعالى : (ودخل معه السجن فتيان) قال
 القرطبي : صدارا او كيارا . (٥)

والرسول صلى الله عليه وسلم حبس رجلا في تهمة
 ثم خلى عنه (٦) . وان عمر رضى الله عنه سجن الحطيئة
 في قوله للزرقان بن بدر . (٧) وسجن عثمان رضى الله
 عنه احد اللصوص حتى مات في السجن .

-
- (١) المستصفى للغزالي ١٨٤/٢
 (٢) تبصرة الحكام ٣١٥/٢
 (٣) الآية ١٥ من سورة النساء
 (٤) الجامع لاحكام القرآن للقرطبي ٨٤/٥
 (٥) المرجع السابق ١٨٤/٩
 (٦) سنن الترمذي ٢٨/٤ ، النسائي ٦٦/٨ ، الحاكم ١٠٢/٤
 وحسنه الترمذي ، عون المعبود ٥٨/١٠ ، وصححه الحاكم ووافقه
 الذهبي .
 ٧ وصحبه الرسول صلى الله عليه وسلم ٥٥ وصنف عليه الرزاه ٢٠٦/٨

وَأَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَنَى سَجْنَا فِي الْكُوفَةِ ، وَقَدْ
 سُمِيَ بِإِنْعَمَا وَلَمْ يَكُنْ مَسْتُوثًا الْبِنَاءُ فَكَانَ الْمَسْجُونُونَ
 يَخْرُجُونَ مِنْهُ ، فَيَهْدِمُهُ وَيَبْنِي مَحْبَسًا أَيْ حَصَنًا . (١)
 وَلَمْ يَخَالَفْ أَحَدٌ عَلَى مَشْرُوعِيَةِ الْحَبْسِ (٢) وَعَلَيْهِ
 فَيَجُوزُ حَبْسُ الْحَدَثِ إِذَا اسْتَشْرَى أَمْرُهُ وَكَثُرَ إِجْرَامُهُ
 مَنَعًا لِفَسَادِهِ وَدَفْعًا لْضَرَرِهِ عَنِ الْآخِرِينَ (٣) . لِقَوْلِهِ
 تَعَالَى : (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا
 عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ) (٤) وَحَبْسُ الْحَدَثِ مِنَ الْأَجْرَامِ
 تَعَاوُنٌ عَلَى الْبِرِّ ، وَإِطْلَاقُ سَرَّاحِهِ بِحَيْثُ يَفْسُدُ
 فِي الْأَرْضِ عَوْنًا لَهُ عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَالْفَسَادِ ، وَقَالَ
 بَعْضُ النُّقَطَاءِ : (الْقَاضِي أَنْ يُحْبَسَ الصَّبِيُّ النَّاجِرُ
 عَلَى وَجْهِ التَّأْدِيبِ لَا عَلَى وَجْهِ الْعُقُوبَةِ) (٥)

-
- (١) اقضية الرسول صلى الله عليه وسلم ، عبد الله محمد بن نرج
 المالكي القرطبي ص ٥ - تخريج الدلالات السمعية على ما كان
 في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم من الحرف والصنائع
 والعمالات الشرعية للخزاعي التلمساني (ت ٧٨٩هـ) تحقيق
 الشيخ محمد ابوسلامه ط المجلس الاعلى للشئون الاسلامية
 سنة ١٤٠١هـ ص ٣١٥ ، مصنف عبد الرازق ٣٠٦/٨
 (٢) حاشية ابن عابدين ٣٧٦/٥ ، تبصرة الحكام ٣١٩/٢ ،
 تهذيب الفروق ١٣٦/٤ ، فتح الباري ٤٧٢/٥ ، نيل
 الاوطار ٣٤٣/٨ ، التراتيب الادارية ٢٩٧/١ ، فقه السنة
 ٤٩٥/٣ للسيد سابق - ط دار الاصفهاني للطباعة
 (٣) معين الحكام ص ١٧٦ ، تبصرة الحكام ١٤٨/٢ ، الاحكام
 السلطانية ٢٢٠ حاشيتا قليوبي وعميرة ٢٠٥/٤ ،
 الانصاف ١٥٨/١٠
 (٤) الآية ٢ من سورة المائدة
 (٥) معين الحكام ص ١٧٦

وقال الدسوقي : (لا يجوز لأحد تأديب أحد إلا أمام
أونائبه أو الوالد لولده الصغير أو معلماً ، حبساً
أو لأمماً ، أو ضرباً بسوط وغيره ، حتى تصلح حالهم) (١)
وصلاح الأحداث من الفساد واجب وإذا تركوا
هملاً أفسدوا وأضروا ، فإذا لم يبق إلا حبسهم وجب
حبسهم لأن القاعدة الفقهية تقول : ما لا يقوم الواجب
إلا به فهو واجب . (٢)

وقد قال ابن حزم : (من أتى من الصبيان جنائفة
دم أو جرح أو مال ففرض أيداعه في بيت ليكفأذاه -
حتى يبلغ الصبي ، وهذا من قبيل التعاون على
البر والتقوى ، وتركهم لهذا يعتبر تعاوناً على الإثم
والعدوان) (٣)

وهذا يتفق مع وجهه النظر الحديثة من وضع
الأحداث الذين لم يبلغوا الحلم إذا ارتكبوا جريمة
في مكان خاص بهم لرعايتهم والعناية بهم وحفظهم . (٤)

(١) حاشية الدسوقي ٣٥٢/٤

(٢) القواعد لابن رجب الحنبلي ص ٦٤

الاشياء والنظائر للسيوطي ص ٢٨

(٣) المحلي ٣٤٧/١٠

(٤) القصص والديات ، أحمد الحصري ص ١٦٩

موقف الفقهاء من اعداد مكان الحبس :

اختلف الفقهاء في اعداد مكان للحبس سجنًا كان
أو مؤسسة اصلاحية الى قولين :
القول الأول : عدم جواز اتخاذ الحاكم حبسًا
معدًا - قال بهذا ابن هبيرة وابن تيمية . (١)
القول الثاني : بجواز اتخاذ الحاكم مكانًا معدًا للسجن
- قال بذلك جمهور الفقهاء . (٢)

الادلة :

استدل اصحاب الراي الأول بأن الرسول صلى الله عليه
وسلم لم يتخذ حبسًا معدًا فيما إذا ارتكب شخص
جريمة أو اتهم ، ولكن كان يحبسه في مسجد أو يقيم
عليه حارس بملازمته ، وهو ما يسمى بالترسيم . وكذلك
كان الخليفة ابوبكر الصديق رضي الله عنه ، فلم يكن
هناك سجن معد لنص المنازعات . (٣)
فقد قال ابن عابدين : (وصح حبسه ولو في
بيته بأن يمنع من الخروج منه) . (٤)

- (١) نظام الحكومة النبوية المسمى بالتراتب الادارية - للشيخ
عبد الحى الكتانى ص ٢٩٢ ، والطرق الحكمية ص ١٤٠
- (٢) حاشية ابن عابدين ٦٦/٤ ، تبصرة الحكام ٣١٦/٢
- (*) الفروق للقرافى ١٣٦/٤ ، الطرق الحكمية ص ١٤٠
- (٣) نظام الحكومة النبوية - المصدر السابق ص ٢٩٢
- (٤) حاشية ابن عابدين ٦٦/٤

وأجاز البعض حبسه في بيت غيره ، فقال ابن
غرجون : (على أن الموقوف إذا كان امرأة فأنها
توقف عند امرأته صالحة إذا أمكن ، وإن كان رجلاً
فأنه يوقف عند من يوثق به أن أمكن . (١)

وقال ابن القيم : (لا يجب حبسه في مكان معين
بل المقصود منعه من التصرف حتى يؤد الحق
فيحبس ولو في دار نفسه بحيث لا يمكن من الخروج) (٢)
وقد كان القاضي شريح إذا قضى على رجل بحق
يحبسه في المسجد إلى أن يقوم بما عليه فإن أعطى
الحق والا أمر به إلى السجن . (٣)

وقد سئل بعض الفقهاء من الحنفية عن السجن
في المدرسة فقالوا : بأن العبرة في ذلك لصاحب
الحق لا القاضي فإذا لم يطلب صاحب الحق فلا أمر
للقاضي . (٤)

وعليه فلا مانع من السجن في المدرسة أو لأصلحية
إذا طلب صاحب الأمر أو اختار القاضي ولم يعارض المدعى . (٥)
وأما الحبس الآن ، فقد قال بعض الفقهاء : لا يجوز عند
أحد من المسلمين وذلك أنه يجمع الجمع الكثير في موضع
يضيق عنهم غير متمكنين من الوضوء والصلاة وقد يرى

(١) تبصرة الحكام ٣٢٩/٢ ، حاشية ابن عابدين ٦٦/٤

(٢) الطرق الحكمية ص ١٤١

(٣) فتح الباري ٤٧٢/٥

(٤) حاشية ابن عابدين ٣٧٩/٥ ، البحر الرائق ٣٠٨/٦

(٥) حكم الحبس في الشريعة الإسلامية - محمد بن عبد الله الأحمد

ط الرياض سنة ١٤٠٤ هـ ص ٣١٠

بعضهم عنوة بعض ويؤذيهم الحر والصيف . (١)
 واستدل اصحاب المذهب الثاني : الذين ذهبوا بجواز
 اتخاذ الحاكم للحبس بالآتي :
 بفعل عمر بن الخطاب رضى الله عنه واشتراءه
 لدار صفوان بن امية للسجن بمكة .
 وحبس عثمان بن عفان رضى الله عنه احد اللصوص
 حتى مات في السجن ، وبنى على رضى الله عنه
 سجنا . (٢) وقال البعض ان علماً رضى الله عنه هو
 اول من بنى السجن وجعل له مكانا مخصوصا
 ومعدا . (٣)

(١) نظام الحكومة النبوية للكتاني ص ٢٩٥

(٢) فتح الباري ٧٦/٥

(٣) التراتيب الادارية - مرجع سابق ٢٩٤

الآراء في السجن :

الواقع ان الخلاف بين الرأيين بسيط اذ ان الأول
أجاز السجن في المسجد والبيت أو في المدرسة
وان كان ذلك كذلك فمن باب أولى اتخاذ بناية
معدة للسجن تسمى باى اسم سجن أو اصلاحية
أو دار ملاحظته اذا كانت تحقق الغرض من التأديب
فيبدو لنا جواز اتخاذ مكان معد للتأديب
بالنسبة للاحداث واصلاح المنحرف ليخرج عضو
صالحا نافعاً لنفسه والمجتمع هو المطلوب .

كما ان الاجرام انتشر والمصلحة تقتضى قيام
اصلاحيات أو دور ملاحظة لمقابلة الزيادة في الاجرام
وظهرت عصابات منظمة حتى بين الأحداث ويمكن
مواجهتها الا باتخاذ التدابير الوقائية والعلاجية .
والحدث الخطر الذى لم تند فيه الرعاية الوقائية
والعلاجية هل يترك يعيث بالأمّن أم يقتل ، وهو ليس
من أهل هذه العقوبة . ولما كان لا يمكن من هذا ولذا
لا بد من حبسه في سجن أو مدرسة أو مؤسسة اصلاحية
معدة لهم حسب ما يراه الحاكم لا صلاحهم وتاديبهم
والمعاملة اللائقة بهم . ولا يكون كما قال ابن هبيرة
حبس ضيق لا ينفي الحر والبرد ويمنع الطبيعة
والعبادة بل لا بد ان يكون معداً اعداداً حسناً يصلح ان

يكون للتأديب والاصلاح للأحداث . ولا مانع
أن تكون الحياة به أقل من الحياة الخارجية وأكثر
تأديبا واصلاحا وتهذيبا .

الفصل بين الأحداث والكيبار في الحبس :

بما أن الحدث يعزر على سبيل التأديب فإنه
أن حبس تأديبا لا يحبس مع الكبار ، لما في ذلك من
الفساد المنافي للمقصود من سجنه وهو التأديب
كما قال بذلك بعض الفقهاء (١) حتى لا يتلذذ الأحداث
على الكبار من معتادى الاجرام ، فلا بد من إعداد
حبس معد للكبار وآخر للصغار .

وقال الدسوقي : (الأمر البالغ يحبس وحده) (٢)
عازا كان قد قالوا بإعداد حبس خاص بالأمرد البالغ
خونا من الفساد والفتنة فمن باب أولى فصل الأحداث
عن الكبار في السجن . حيث أن الحدث يسجن من أجل
الاصلاح والتأديب والتهذيب خلافا للكبير الذى يسجن
للدفع والزجر . كما قال صاحب معين الحكام بأن
يحبس الصبي الناجر على وجه التأديب لا على وجه
العقوبة . (٣)

- (١) معين الحكام ١٧٤ ، حاشية الدسوقي ٢٨٠/٣
مبنى المحتاج ١٥٦/٤٠ ، كشف القناع ١٢٢/٦
(٢) حاشية الدسوقي ٢٨٠/٣
(٣) معين الحكام ١٧٤/١

الفصل بين الذكور والاناث وتصنيفهم :

يجب على أى دور من دور الملاحظة فصل الفتيات بعيدا عن الذكور ، سيما المراهقين . وذلك لما يترتب على الاختلاط بينهم من نسيان (١) ، وقد نص على ذلك بعض الفقهاء فقالوا : (ينبغي ان يكون للنساء محبس على حده تحرزا من الفتنة) (٢) وقال آخر : (وحبس النساء بموضع لا رجال فيه) (٣) وقال ابن القيم : (اختلاط الرجال بالنساء سبب لكثرة الفواحش والزنا .) (٤)

كما يجب تصنيف المجرمين حسب أعمارهم وذلك بأعداد اماكن لكل فئة من العمر اذا امكن ذلك بفصل الأكبر عن الأصغر بين الأحداث . (٥) والأكبر خطورة عند مرتكبي الجرائم البسيطة ، كما قال عمر بن عبد العزيز الى أمائه : (اذا حبس قومنا^(١) نى دين فلا يجمع بينهم وبين أهل الدعارات فى بيت واحد ولا حبس واحد واحد للنساء حبسا على حده) (٦)

-
- (١) حكم الحبس فى الشريعة الإسلامية ص ٣١٩
 - (٢) حاشية ابن عابدين ٣٧٩/٥ ، الفتاوى الهندية ١٤/٣
 - (٣) التاج الاكلیل ٤٨/٥
 - (٤) الطرق الحكمية ص ٣٧١
 - (٥) حكم الحبس فى الشريعة الإسلامية ص ٣١٥
 - (٦) الطقات الكبرى : ابن سعد / ط / دار صادر بيروت ٣٥٦/٥

تقدير مدة حبس الحدث :

قال جمهور الفقهاء: بأن مدة الحبس متروكة للحاكم أو القاضي لأن النهاية من حبس الحدث أصلاحه، وصلاحه لا يعرف إلا بظهور حاله أمام القاضي . (١) وحدده الشافعي بمدة سنة . (٢)

وقال الماوردي : (الحبس الذي يحبسونه فيه يكون على حسب ذنوبهم وحسب هفواتهم . فمنهم من يحبس يوما ومنهم من يحبس أكثر منه إلى غاية مقدرة . وذهب بعض أصحاب الشافعي إلى تقدير غايته بشهر للاستبراء والكشف وبسنة أشهر للتأديب والتقويم) (٣)

والراجح هو رأي الجمهور لأن التعزير أصلا للحاكم حسب الظروف ، فقد يتوب في مدة بسيطة وقد تطول وصلاحه لا يحدد بمدة .

(١) فتح القدير ٣٤٥/٥ ، حاشية الدسوقي ٣١٥/٤ ، كشف القناع ١٢٦/٦ ، نهال المحتاج ٢٢/٨ ، الأحكام السلطانية - لابي يعلى ٢٨٩

(٣) مغني المحتاج ١٩٤/٢ - أسنى المطالب ١٦٢/٤

(٣) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٣٦

المبحث الثالث
=====

تأديب الأحداث

في المملكة العربية السعودية ومصر والكويت

المطلب الأول :

أنواع تأديب الأحداث :

تستوجب مصلحة الحدث والمجتمع اتخاذ إجراءات تأديبية لمن يرتكب فعلا يعاقب عليه الشرع .
وتعتبر هذه الإجراءات وسائل لإصلاح الحدث .
لذا نجد أن بعض الأنظمة والقوانين في الدول الإسلامية تضمنت تدابير تأديبية لإصلاح الحدث إلى السلوك القويم كإجراء وقائي وعلاجي للحد من ظاهرة الاجرام (١) .
كما نرى عند النظر لهذه الإجراءات التي جاءت بها لوائح دور الرعاية الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية وقانون الأحداث المصري والكويتي لحماية الأحداث خارج إطار النظام الجنائي الذي يدفع الحدث إلى

(١) التشريعات الخاصة برعاية الأحداث الجانحين في الدول العربية والخليجية - د . د ريه العوض - من كتاب جنوح الأحداث ص ٣٣١ .

الجريمة، لذا نرى أنواع تأديب الأحداث في هذه
الانظمة . (١) يختلف باختلاف سنه وهي تتدرج
مع تغير السن الى ثلاث مراحل :-

المرحلة الأولى : هي مرحلة انعدام الادراك والتمييز
والتي تبدأ بولادة الحدث وتنتهى ببلوغه سن
السابعة ، ففى هذه المرحلة ليس على الحدث مسئولية
جناية سلا يحد ، اذا ارتكب جريمة حدية ، ولا يقتص
منه اذا قتل أو ضرب أو جرح ولا يعزر تأديباً
بنوجيه اللوم له أو توبيخه . فقد حددت لائحة
دور الملاحظة فى المادة «١» الى أنها تهدف الى
رعاية الأحداث الذين لا تقل أعمارهم عن سبع
سنوات (٢) ، فهم هم المخالفة ليس لما دون السابعة تأديب .

(١) لا يوجد نظام متكامل للأحداث وانما أصدرت لوائح الى دور
الرعاية الاجتماعية المختلفة ولم تبين اللائحة الأساسية لدور
الملاحظة الاجتماعية فيها التدابير التى توقع على الحدث
ومع ذلك فإن م ٧ من لائحة ذكرت بأن تتولى الدور تنفيذ
الأحكام والقرارات بحق الأحداث ويتم تنفيذ العقوبات البدنية
تحت اشراف هيئة حكومية مكونة من مندوب محكم الأحداث ومحقق
الدار ومندوب عن شرطة الدار يتولى تنفيذ العقوبة ويثبت التنفيذ
فى محضر لهذا الغرض ، - جنوح الأحداث ص ٣٣٧

(٢) لائحة دور الملاحظة الاجتماعية ، التراث القانونى السعودى -
للمستشار أحمد سعيد عبد الخالق ٩١/٧
الموافق عليها بقرار مجلس الوزراء رقم ٦١ تاريخ ١٣/٥/١٣٩٥ هـ

وكذلك حدد القانون المصري والكويتي أنَّ الحدث منذ
الميلاد الى السابعة من العمر غير مسئول جنائياً
(م ٣٠ من القانون المصري - م ٥ من القانون الكويتي) فقد
واعقبت أحكام الشريعة الإسلامية . (١)

حيث نصت المادة ٣ من قانون الأحداث المصري
بالـ (٢) تتوفر الخطورة الاجتماعية للحدث الذي تقل سنه
عن السابعة اذا تعرض للانحراف في الحالات المحددة
في المادتين السابقتين (٢) أو اذا صدرت منه واقعة تعد جناية
أو جنحة .

(١) تقييم قانون الأحداث بالكويت - لمحمد جبر الفهد - ط دار البحوث
بالكويت ص ٢٥ .

(٢) م ٢٠ من القانون المصري : تتوفر الخطورة للحدث اذا تعرض
للانحراف في أي من الحالات التالية :

- (١) اذا مارس جمع اعقاب السجائر أو غيرها من الفضلات والمهملات
- (٢) اذا فُجد متسولاً وبعض من أعمال التسول عرض سلع أو خدمات
نافهة أو القيام بالعاب بهلوانية أو غير ذلك مما لا يصلح مورداً
حديداً للعيش .
- (٣) اذا قام بأعمال تتصل بالدعارة أو الفسق أو بافساد الآخلاق
أو القمار والمخدرات ونحوها أو خدمة من يقومون بها .
- (٤) اذا لم يكن له محل إقامة مستقر أو كان يبيت عادة في الطرقات
أو في أماكن أخرى غير معدة للإقامة أو المبيت فيها .
- (٥) اذا خالط المعرضين للانحراف أو المشتبه فيهم أو الذين
اشتهر عنهم سوء السيرة .
- (٦) اذا اعتاد الهرب من معاهد التعليم أو التدريب .
- (٧) اذا كان ساء السلوك ومارقاً من سلطة أبيه أو وليه أو وصيه أو
من سلطة أمه في حالة وفاة وليه أو غيابة أو عدم أهليته ولا يجوز
في هذه الحالة اتخاذ أي إجراء قبل الحدث ولو كان في إجراءات
الاستدلال الآتية على اذن أبيه أو وليه أو وصيه حسب الأحوال .
- (٨) اذا لم يكن له وسيلة مشروعة للعيش ولا عائل مؤتمن .

ونص القانون الكويتي على : (ألا يسأل جزائياً من لم يبلغ من العمر وقت ارتكاب الجريمة تمام السنة السابعة) م/٥ .

الأأنه كان يستحسن على واضعي قانون الأحداث المصري ازالة الموضع في م/٣ بالنص صراحة على عدم المسؤولية الجنائية للأحداث دون السابعة . (١)
أن الحدث في هذه السن ستعرض فيه عدم الادراك للعمل الجنائي وعواقبه والقدرة على ارتكاب الجريمة . (٢)

المرحلة الثانية : وهي مرحلة الادراك الضعيف والتمييز، أي بعد السابعة وقبل بلوغ الخامسة عشرة (٣)
نفى هذه الحالة في النظام السعودي الأمر متروك للقاضي الذي تعرض عليه القضية على أن يراعى في اعتباراته عند المحاكمة سن الحدث والحالة الاجتماعية والصحية والعقلية ، ويجيز النظام السعودي والقانونون

-
- (١) رعاية الأحداث - للبشري الشوريجي ص ٦٠٧
(٢) الموسوعة الجنائية - عبد الملك الجندی ط بيروت - اصدارات التراث العربي سنة ١٩٧٦ - ٢٧٢/١
(٣) نبي الشريعة بعد السابعة الى البلوغ الذي حددده البعض بالخامسة عشر والامام أبو حنيفة ومالك بالثامنة عشر وذلك اذا لم يحتلم أو تحص الفتاة ، نفى هذه الحالة لا بعد ولا يقتص منه ولكنه يعزري الشرع . فينبغي أن يوضح ذلك .

المصري والكويتي أن توقع عليه التدابير التالية :

التسليم : هو تسليم الحدث الى أحد أبويه أو وليه أو وصيه أو لأحد أقربائه الموثوق بهم ، أو أسرة بديله وذلك للأشراف الدقيق على سلوكه . لأن المنشلم شخص ملتزم بذلك طبقاً للنظام (١) والقانون لأنه تعهد برعايته (م ٩٤ قانون مصري - وم ٨٦) قانون أحداث كويتي) ويجب المحافظة عليه . فمن تسلم حدثاً وأهمّل فيه وفي أداء واجبه نحوه عوقب حسب (المادة ٢٢ مصرى - ٢٠ كويتي) (٢)

التوبيخ : هو توجيه اللوم والتأنيب الى الحدث على ما صدر منه ، وحثه على السلوك القويم . لأن من الأحداث ما ينزجر بالتوبيخ ويصرفه عن الاجرام ويتعين أن يصدر التوبيخ من القاضي بحضور الحدث حتى يكون له الأثر المطلوب ، ولا يتصور أن يكون التوبيخ غيائياً ، كما يستحسن تحذيره على أن لا يعود إلى مثل ما فعله من جرم . و ينص هذا من الجرائم البسيطة (م ٨ أحداث مصري) و (م ٧ أحداث كويتي) .

- (١) جرائم الأحداث - دراسة مقارنة للشرق الاوسط - للاستاذين محمد مظهر سعيد ، وفتح الله محمد المرصفي طدار النهار - بمصر - الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - ادارة الشؤون الاجتماعية والصحية . ص ٦-٧
- (٢) دراسات في علم الاجتماع الجنائي - حسن علي خفاجي ص ٢٢٧

الاختيار القضائي : يقصد بالاختيار القضائي وضع الحدث في بيئته الطبيعية ، تحت الاشراف والتوجيه والتربية من مراقب السلوك ، والباحث الاجتماعي ، مع مراعاة الواجبات التي تحددها المحكمة . ولا يجوز أن تزيد المدة في قانون الأحداث المصري عن ثلاث سنوات (١٢/م أحداث مصري) - وعن سنتين في القانون الكويتي (٩/م أحداث كويتي) - فهو وسيلة لمساعدة الحدث في حل مشكلاته واصلاح أمره بعيدا عن العقوبة .

ناذا فشل الحدث في الاختيار القضائي عرض الأمر على المحكمة مرة أخرى لتتخذ ما تراه مناسبا من التدابير . (١)

ويعرف هذا النظام بنظام مراقبة السلوك ، لأنه يهدف الى توجيه الحدث واعطائه الفرصة لتحسين سلوكه وتعديل أخطائه واقامة الدليل على ذلك . وهذا النظام يحقق ميزة اجتماعية بابقاء الروابط الأسرية بين الحدث وأسرته .

(١) رعاية الأحداث - للبشرى الشورىجى ص ٦٤١
- التشريعات الخاصة برعاية الأحداث الجانحين في الدول العربية الخليجية - بدريه العوض - مرجع سابق ص ٣٣٣ .

فيجوز للمراقب الاجتماعي تعديل أمر المراقبة
بإضافة شروط أو نقصانها متى ما دعى الأمر لذلك
ويجوز للمحكمة إلغاء أمر المراقبة .

ويبدو أن هذا التدبير مناسب إذا كانت
أول مرة للحدث مع عدم خطورة الحدث .

التدريب المهني للحدث: _____ من سلطة المحكمة أن تصدر
قرارها بالحقاق الحدث إلى أحد المراكز المخصصة
بالتدريب المهني، أو المزارع والمصانع والمتاجر التي تقبل
تدريبه مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات . (م / ١٠ أحداث
مصرى) وهو تدبير تقويىى اصلاحي يعلم الحدث عملا
يكسب منه دخلا مشروعا ، ويلتزم بسلوك اجتماعى هادف
وعلى الجهة التي يعمل بها أن ترفع تقارير عنه
(م / ٤٣ أحداث مصرى) وعلى القاضى أو متدوب عن المحكمة
زيارته أو الاكتفاء بالتقارير عنه (م / ٤٢ أحداث مصرى)
ويجوز للقاضى زيادة المدة أو استبدال التدابير ، أو
انتهائها وفقا لأحكام (م / ٥٥ أحداث مصرى) . (١)

الزام الحدث بواجبات معينة للقاضي أن يلزم
الحدث بعدم ارتياد أنواع من الأماكن ، كدور السينما
والمقاهي ، ويفرض عليه الحضور في أوقات محددة
أمام أشخاص أو هيئات معينة ، أو بالمواظبة على بعض
الاجتماعات التوجيهية - كالندوات الدينية والمساجد
ومثل ذلك من القيود التي تحدد بقرار من وزير
الشؤون الاجتماعية ، ويكون الحكم بهذه التدابير
لمدة لا تقل عن ستة أشهر ، ولا تزيد عن ثلاث سنوات
(١١/م أحداث مصرى) .

كما للمحكمة تبديل هذا التدبير اذا رأت مدى
ذلك مصلحة . (١) (م / ٤٤-٤٥ من قانون الأحداث المصري)

الإيداع في مؤسسة صحية : من سلطة المحكمة ايداع
الحدث في مؤسسة صحية إذا رأت أن حالته الصحية
تتطلب الرعاية والعلاج الطبي . وبناء على التقارير
الطبية ، على أن يعاد النظر في هذا التدبير اذا
تبين للمحكمة غير ذلك واذا سمحت حالته الصحية
بذلك . (م / ١٤ أحداث مصرى) - (م / ١١ أحداث كويتى)

(١) رعاية الأحداث - للشوربجي ص ٦٤٠

وتتولى المحكمة الرقابة عليه حتى تتحسن حالته
أو يبلغ سن الحادية والعشرين ، ففي هذه الحالة
ينقل الى المستشفيات المخصصة لعلاج الكبار ، وذلك
إذا كان الحدث مصاباً بمرض عقلي أو نفسي لا ينقضى
إلا بشفاء الحدث وزوال خطورته على المجتمع .

الجلد : أسقطت بعض النظم الحديثة بما فيها
قانونى الأحداث المصرى والكويتى عقوبة التأديب
الجسمانى .

وقد كان الجلد مقرراً فى معظم النظم السى
تأخذ بالقانون الأنجلوسكسونى ، وكما هو مقرر
سلنا فى الفقه الإسلامى وتعمل به المملكة العربية
السعودية الآن . (١) وهذا العقاب يعتبر كما يبدو
لى من أنجح أنواع التأديب للأحداث لأنه للآباء
ضرب الابن لعشر دفعات
فالأفضل الرجوع الى نية عقوبة الجسد فى الجناح والجنايات إذا كان
الحدث يمكن أن ينصلح بهذا التأديب ، خاصة
فى الجرائم التى يعاقب عليها الشرع بالجلد
على أن لا تصل حداً بحال ، ويراعى فيها العمر

(١) جرائم الأحداث - دراسة مقارنة
للشرق الأوسط ص ٦

الجمعية

والبنية والجريمة ، فليس من الاصلاح نى شىء أن نرسل
حدثاً فى مشاجرة أو وُلح امرأة أو جريمة لسواط
الى اصلاحية . وعليه ندعوا القوانين الحديثة
أن لا تسقط هذه العقوبة وأن ترجع اليها كما كانت
مقررة فى قانون العقوبات المصرى لسنة ١٩٠٤م^(١) وكما
قرر الشرع الحنيف .

واذا أصدرت المحكمة حكماً بالجلد على الجاني
يتم تنفيذ هذه العقوبة البدنية فى المملكة
العربية السعودية بأشراف هيئة مكونة من مندوب
من شرطة الدار لتنفيذ العقوبة ، ومندوب من محكمة
الأحداث ومحقق الدار ، وينسب أن تثبت العقوبة
عند التنفيذ نى محضر يوقع عليه المندوبون ومعتمد
من مدير الدار . (٢)

وان كان د . عبد الله ناصح عنوان نرى . التدرج فى العقوبة .
وأن لا يلجأ للضرب الا بعد استنفاد التدابير التى
اخف منها ، وأن لا تزيد الضربات على عشرين ضربات . (٣)
بعد بلوغه العاشرة للحديث (واضربوهم عليها لعشر) (٤)

-
- (١) الموسوعة الجنائية - عبد الملك الجندى ٢٧٨/١
(٢) المؤسسات الخاصة برعاية ووقاية الأحداث الجانحين
فى الدول العربية الخليجية - عواطف الحبشى ص ١٠٧
(٣) تربية الأولاد فى الاسلام ١٠
(٤) سبق تخريج الحديث . ٣٤

ولا أننا نرى الأمر للقاضى بضرب فى الجرائم
التي مثلها يضرب فيه . ويختار ما يتناسب مع
جريمة الحدث وعمره وظروفه . (١)

وأجاز قانون الأحداث المصرى المصادرة كاحراز
المخدرات والسلاح والذخيرة ، واغلاق المحل . (٢) على
الحدث الذى لا تتجاوز سنه خمس عشرة سنة . (المادة
٧ أحداث) .

أما الحبس فى المؤسسات العقابية ، فعلى المحكمة
أن تأمر بإيداع الحدث فى احدى المؤسسات المعترف
بها من قبل أى دولة من الدول التى بها مؤسسات
اصلاحية (١٣/م أحداث مصرى - ١٠/م أحداث كويتى) ويجب
أن لا تزيد مدة الايداع على عشر سنوات فى الجنايات
والجنح ، وخمس سنوات فى الجنح ، وثلاث سنوات
فى حالات التعرض للانحراف . وعلى مؤسسات الايداع
كتابة تقرير عن الحدث كل سنة أشهر .

وهذا التدبير من أهم وأشد التدابير التى توقع
على الأحداث ويقابلها عقوبة الحبس أو السجن
عند الكبار . ويمكن استبدال هذا التدبير بغيره .

(١) الحدث والمسئولية الجنائية فى الشريعة الاسلامية - حسن على
رضا - من جنوح الأحداث ص ٣٧٧ .

وينتهي هذا التدبير في المملكة العربية السعودية متى بلغ العشرين من العمر أو أثبت التحقيق براءته أو ثبت للوزير صلاح حال الحدث (٧/م من لائحة دور الملاحظة) .

أما في القانسون المصري والكويتي ينتهى هذا التدبير متى بلغ الحدث احدى وعشرين سنة (١٩/م - أحداث مصرى - ١٣/م - أحداث كويتي)

المرحلة الثالثة :

هى المرحلة التى يتم فيها الحدث الخامسة عشرة من العمر ولا يتجاوز الثامنة عشرة

منى هذه المرحلة تخفف العقوبات ، كالقتل والاشغال الشاقة على الحدث لعدم بلوغه سن الرشد ولحدائة سنه .

إلا أنه يعاقب تأديبا جنائبا ، ولم يحدد النظام السعودى أنواع العقوبة التأديبية لأن الأمر متروك لولى الأمر لتحديد ما يراه مناسبا ، كما هو الحال فى الشريعة الاسلامية . إلا أنه يجوز للقاضى أن يوقع عليه عقوبة التسليم أو اللوم أو التوبيخ أو الضرب أو وضع الصغير فى اصلاحية أو وضعه تحت المراقبة الخاصة .

واعتبار العقوبة تأديبية لا جنائية يؤدى الى
اعتبار الحدث ^{غير} عاقدا . (١)

أما قانون الأحداث المصرى والكويتى لا تحسم
على الحدث فى هذه المرحلة بالاعدام أو الاشغال الشاقة
المؤبدة أو المؤقتة ، وإنما يحكم عليه بالسجن أو الحبس
أو ايداعه احدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية
(م/١٥ أحداث مصرى - م/١٤ أحداث كويتى) عندما يصدر
الحكم بسجنه يلاحظ أن يكون فى سجن يتلاءم مع سنه
وأن لا يختلط بمن يخشى فسادهم وأن يحبس فى مؤسسات
عقابية منفصلة عن المؤسسات العقابية الخاصة بالبالغين (٢)
(م/١٧ كويتى) .

وسوف نتفحص عن مؤسسات رعاية الأحداث العقابية
فى كل من المملكة العربية السعودية والكويت ، نظرا لتعدد
مسميات هذه المؤسسات . ^و ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠} ^{١٠١} ^{١٠٢} ^{١٠٣} ^{١٠٤} ^{١٠٥} ^{١٠٦} ^{١٠٧} ^{١٠٨} ^{١٠٩} ^{١١٠} ^{١١١} ^{١١٢} ^{١١٣} ^{١١٤} ^{١١٥} ^{١١٦} ^{١١٧} ^{١١٨} ^{١١٩} ^{١٢٠} ^{١٢١} ^{١٢٢} ^{١٢٣} ^{١٢٤} ^{١٢٥} ^{١٢٦} ^{١٢٧} ^{١٢٨} ^{١٢٩} ^{١٣٠} ^{١٣١} ^{١٣٢} ^{١٣٣} ^{١٣٤} ^{١٣٥} ^{١٣٦} ^{١٣٧} ^{١٣٨} ^{١٣٩} ^{١٤٠} ^{١٤١} ^{١٤٢} ^{١٤٣} ^{١٤٤} ^{١٤٥} ^{١٤٦} ^{١٤٧} ^{١٤٨} ^{١٤٩} ^{١٥٠} ^{١٥١} ^{١٥٢} ^{١٥٣} ^{١٥٤} ^{١٥٥} ^{١٥٦} ^{١٥٧} ^{١٥٨} ^{١٥٩} ^{١٦٠} ^{١٦١} ^{١٦٢} ^{١٦٣} ^{١٦٤} ^{١٦٥} ^{١٦٦} ^{١٦٧} ^{١٦٨} ^{١٦٩} ^{١٧٠} ^{١٧١} ^{١٧٢} ^{١٧٣} ^{١٧٤} ^{١٧٥} ^{١٧٦} ^{١٧٧} ^{١٧٨} ^{١٧٩} ^{١٨٠} ^{١٨١} ^{١٨٢} ^{١٨٣} ^{١٨٤} ^{١٨٥} ^{١٨٦} ^{١٨٧} ^{١٨٨} ^{١٨٩} ^{١٩٠} ^{١٩١} ^{١٩٢} ^{١٩٣} ^{١٩٤} ^{١٩٥} ^{١٩٦} ^{١٩٧} ^{١٩٨} ^{١٩٩} ^{٢٠٠} ^{٢٠١} ^{٢٠٢} ^{٢٠٣} ^{٢٠٤} ^{٢٠٥} ^{٢٠٦} ^{٢٠٧} ^{٢٠٨} ^{٢٠٩} ^{٢١٠} ^{٢١١} ^{٢١٢} ^{٢١٣} ^{٢١٤} ^{٢١٥} ^{٢١٦} ^{٢١٧} ^{٢١٨} ^{٢١٩} ^{٢٢٠} ^{٢٢١} ^{٢٢٢} ^{٢٢٣} ^{٢٢٤} ^{٢٢٥} ^{٢٢٦} ^{٢٢٧} ^{٢٢٨} ^{٢٢٩} ^{٢٣٠} ^{٢٣١} ^{٢٣٢} ^{٢٣٣} ^{٢٣٤} ^{٢٣٥} ^{٢٣٦} ^{٢٣٧} ^{٢٣٨} ^{٢٣٩} ^{٢٤٠} ^{٢٤١} ^{٢٤٢} ^{٢٤٣} ^{٢٤٤} ^{٢٤٥} ^{٢٤٦} ^{٢٤٧} ^{٢٤٨} ^{٢٤٩} ^{٢٥٠} ^{٢٥١} ^{٢٥٢} ^{٢٥٣} ^{٢٥٤} ^{٢٥٥} ^{٢٥٦} ^{٢٥٧} ^{٢٥٨} ^{٢٥٩} ^{٢٦٠} ^{٢٦١} ^{٢٦٢} ^{٢٦٣} ^{٢٦٤} ^{٢٦٥} ^{٢٦٦} ^{٢٦٧} ^{٢٦٨} ^{٢٦٩} ^{٢٧٠} ^{٢٧١} ^{٢٧٢} ^{٢٧٣} ^{٢٧٤} ^{٢٧٥} ^{٢٧٦} ^{٢٧٧} ^{٢٧٨} ^{٢٧٩} ^{٢٨٠} ^{٢٨١} ^{٢٨٢} ^{٢٨٣} ^{٢٨٤} ^{٢٨٥} ^{٢٨٦} ^{٢٨٧} ^{٢٨٨} ^{٢٨٩} ^{٢٩٠} ^{٢٩١} ^{٢٩٢} ^{٢٩٣} ^{٢٩٤} ^{٢٩٥} ^{٢٩٦} ^{٢٩٧} ^{٢٩٨} ^{٢٩٩} ^{٣٠٠} ^{٣٠١} ^{٣٠٢} ^{٣٠٣} ^{٣٠٤} ^{٣٠٥} ^{٣٠٦} ^{٣٠٧} ^{٣٠٨} ^{٣٠٩} ^{٣١٠} ^{٣١١} ^{٣١٢} ^{٣١٣} ^{٣١٤} ^{٣١٥} ^{٣١٦} ^{٣١٧} ^{٣١٨} ^{٣١٩} ^{٣٢٠} ^{٣٢١} ^{٣٢٢} ^{٣٢٣} ^{٣٢٤} ^{٣٢٥} ^{٣٢٦} ^{٣٢٧} ^{٣٢٨} ^{٣٢٩} ^{٣٣٠} ^{٣٣١} ^{٣٣٢} ^{٣٣٣} ^{٣٣٤} ^{٣٣٥} ^{٣٣٦} ^{٣٣٧} ^{٣٣٨} ^{٣٣٩} ^{٣٤٠} ^{٣٤١} ^{٣٤٢} ^{٣٤٣} ^{٣٤٤} ^{٣٤٥} ^{٣٤٦} ^{٣٤٧} ^{٣٤٨} ^{٣٤٩} ^{٣٥٠} ^{٣٥١} ^{٣٥٢} ^{٣٥٣} ^{٣٥٤} ^{٣٥٥} ^{٣٥٦} ^{٣٥٧} ^{٣٥٨} ^{٣٥٩} ^{٣٦٠} ^{٣٦١} ^{٣٦٢} ^{٣٦٣} ^{٣٦٤} ^{٣٦٥} ^{٣٦٦} ^{٣٦٧} ^{٣٦٨} ^{٣٦٩} ^{٣٧٠} ^{٣٧١} ^{٣٧٢} ^{٣٧٣} ^{٣٧٤} ^{٣٧٥} ^{٣٧٦} ^{٣٧٧} ^{٣٧٨} ^{٣٧٩} ^{٣٨٠} ^{٣٨١} ^{٣٨٢} ^{٣٨٣} ^{٣٨٤} ^{٣٨٥} ^{٣٨٦} ^{٣٨٧} ^{٣٨٨} ^{٣٨٩} ^{٣٩٠} ^{٣٩١} ^{٣٩٢} ^{٣٩٣} ^{٣٩٤} ^{٣٩٥} ^{٣٩٦} ^{٣٩٧} ^{٣٩٨} ^{٣٩٩} ^{٤٠٠} ^{٤٠١} ^{٤٠٢} ^{٤٠٣} ^{٤٠٤} ^{٤٠٥} ^{٤٠٦} ^{٤٠٧} ^{٤٠٨} ^{٤٠٩} ^{٤١٠} ^{٤١١} ^{٤١٢} ^{٤١٣} ^{٤١٤} ^{٤١٥} ^{٤١٦} ^{٤١٧} ^{٤١٨} ^{٤١٩} ^{٤٢٠} ^{٤٢١} ^{٤٢٢} ^{٤٢٣} ^{٤٢٤} ^{٤٢٥} ^{٤٢٦} ^{٤٢٧} ^{٤٢٨} ^{٤٢٩} ^{٤٣٠} ^{٤٣١} ^{٤٣٢} ^{٤٣٣} ^{٤٣٤} ^{٤٣٥} ^{٤٣٦} ^{٤٣٧} ^{٤٣٨} ^{٤٣٩} ^{٤٤٠} ^{٤٤١} ^{٤٤٢} ^{٤٤٣} ^{٤٤٤} ^{٤٤٥} ^{٤٤٦} ^{٤٤٧} ^{٤٤٨} ^{٤٤٩} ^{٤٥٠} ^{٤٥١} ^{٤٥٢} ^{٤٥٣} ^{٤٥٤} ^{٤٥٥} ^{٤٥٦} ^{٤٥٧} ^{٤٥٨} ^{٤٥٩} ^{٤٦٠} ^{٤٦١} ^{٤٦٢} ^{٤٦٣} ^{٤٦٤} ^{٤٦٥} ^{٤٦٦} ^{٤٦٧} ^{٤٦٨} ^{٤٦٩} ^{٤٧٠} ^{٤٧١} ^{٤٧٢} ^{٤٧٣} ^{٤٧٤} ^{٤٧٥} ^{٤٧٦} ^{٤٧٧} ^{٤٧٨} ^{٤٧٩} ^{٤٨٠} ^{٤٨١} ^{٤٨٢} ^{٤٨٣} ^{٤٨٤} ^{٤٨٥} ^{٤٨٦} ^{٤٨٧} ^{٤٨٨} ^{٤٨٩} ^{٤٩٠} ^{٤٩١} ^{٤٩٢} ^{٤٩٣} ^{٤٩٤} ^{٤٩٥} ^{٤٩٦} ^{٤٩٧} ^{٤٩٨} ^{٤٩٩} ^{٥٠٠} ^{٥٠١} ^{٥٠٢} ^{٥٠٣} ^{٥٠٤} ^{٥٠٥} ^{٥٠٦} ^{٥٠٧} ^{٥٠٨} ^{٥٠٩} ^{٥١٠} ^{٥١١} ^{٥١٢} ^{٥١٣} ^{٥١٤} ^{٥١٥} ^{٥١٦} ^{٥١٧} ^{٥١٨} ^{٥١٩} ^{٥٢٠} ^{٥٢١} ^{٥٢٢} ^{٥٢٣} ^{٥٢٤} ^{٥٢٥} ^{٥٢٦} ^{٥٢٧} ^{٥٢٨} ^{٥٢٩} ^{٥٣٠} ^{٥٣١} ^{٥٣٢} ^{٥٣٣} ^{٥٣٤} ^{٥٣٥} ^{٥٣٦} ^{٥٣٧} ^{٥٣٨} ^{٥٣٩} ^{٥٤٠} ^{٥٤١} ^{٥٤٢} ^{٥٤٣} ^{٥٤٤} ^{٥٤٥} ^{٥٤٦} ^{٥٤٧} ^{٥٤٨} ^{٥٤٩} ^{٥٥٠} ^{٥٥١} ^{٥٥٢} ^{٥٥٣} ^{٥٥٤} ^{٥٥٥} ^{٥٥٦} ^{٥٥٧} ^{٥٥٨} ^{٥٥٩} ^{٥٦٠} ^{٥٦١} ^{٥٦٢} ^{٥٦٣} ^{٥٦٤} ^{٥٦٥} ^{٥٦٦} ^{٥٦٧} ^{٥٦٨} ^{٥٦٩} ^{٥٧٠} ^{٥٧١} ^{٥٧٢} ^{٥٧٣} ^{٥٧٤} ^{٥٧٥} ^{٥٧٦} ^{٥٧٧} ^{٥٧٨} ^{٥٧٩} ^{٥٨٠} ^{٥٨١} ^{٥٨٢} ^{٥٨٣} ^{٥٨٤} ^{٥٨٥} ^{٥٨٦} ^{٥٨٧} ^{٥٨٨} ^{٥٨٩} ^{٥٩٠} ^{٥٩١} ^{٥٩٢} ^{٥٩٣} ^{٥٩٤} ^{٥٩٥} ^{٥٩٦} ^{٥٩٧} ^{٥٩٨} ^{٥٩٩} ^{٦٠٠} ^{٦٠١} ^{٦٠٢} ^{٦٠٣} ^{٦٠٤} ^{٦٠٥} ^{٦٠٦} ^{٦٠٧} ^{٦٠٨} ^{٦٠٩} ^{٦١٠} ^{٦١١} ^{٦١٢} ^{٦١٣} ^{٦١٤} ^{٦١٥} ^{٦١٦} ^{٦١٧} ^{٦١٨} ^{٦١٩} ^{٦٢٠} ^{٦٢١} ^{٦٢٢} ^{٦٢٣} ^{٦٢٤} ^{٦٢٥} ^{٦٢٦} ^{٦٢٧} ^{٦٢٨} ^{٦٢٩} ^{٦٣٠} ^{٦٣١} ^{٦٣٢} ^{٦٣٣} ^{٦٣٤} ^{٦٣٥} ^{٦٣٦} ^{٦٣٧} ^{٦٣٨} ^{٦٣٩} ^{٦٤٠} ^{٦٤١} ^{٦٤٢} ^{٦٤٣} ^{٦٤٤} ^{٦٤٥} ^{٦٤٦} ^{٦٤٧} ^{٦٤٨} ^{٦٤٩} ^{٦٥٠} ^{٦٥١} ^{٦٥٢} ^{٦٥٣} ^{٦٥٤} ^{٦٥٥} ^{٦٥٦} ^{٦٥٧} ^{٦٥٨} ^{٦٥٩} ^{٦٦٠} ^{٦٦١} ^{٦٦٢} ^{٦٦٣} ^{٦٦٤} ^{٦٦٥} ^{٦٦٦} ^{٦٦٧} ^{٦٦٨} ^{٦٦٩} ^{٦٧٠} ^{٦٧١} ^{٦٧٢} ^{٦٧٣} ^{٦٧٤} ^{٦٧٥} ^{٦٧٦} ^{٦٧٧} ^{٦٧٨} ^{٦٧٩} ^{٦٨٠} ^{٦٨١} ^{٦٨٢} ^{٦٨٣} ^{٦٨٤} ^{٦٨٥} ^{٦٨٦} ^{٦٨٧} ^{٦٨٨} ^{٦٨٩} ^{٦٩٠} ^{٦٩١} ^{٦٩٢} ^{٦٩٣} ^{٦٩٤} ^{٦٩٥} ^{٦٩٦} ^{٦٩٧} ^{٦٩٨} ^{٦٩٩} ^{٧٠٠} ^{٧٠١} ^{٧٠٢} ^{٧٠٣} ^{٧٠٤} ^{٧٠٥} ^{٧٠٦} ^{٧٠٧} ^{٧٠٨} ^{٧٠٩} ^{٧١٠} ^{٧١١} ^{٧١٢} ^{٧١٣} ^{٧١٤} ^{٧١٥} ^{٧١٦} ^{٧١٧} ^{٧١٨} ^{٧١٩} ^{٧٢٠} ^{٧٢١} ^{٧٢٢} ^{٧٢٣} ^{٧٢٤} ^{٧٢٥} ^{٧٢٦} ^{٧٢٧} ^{٧٢٨} ^{٧٢٩} ^{٧٣٠} ^{٧٣١} ^{٧٣٢} ^{٧٣٣} ^{٧٣٤} ^{٧٣٥} ^{٧٣٦} ^{٧٣٧} ^{٧٣٨} ^{٧٣٩} ^{٧٤٠} ^{٧٤١} ^{٧٤٢} ^{٧٤٣} ^{٧٤٤} ^{٧٤٥} ^{٧٤٦} ^{٧٤٧} ^{٧٤٨} ^{٧٤٩} ^{٧٥٠} ^{٧٥١} ^{٧٥٢} ^{٧٥٣} ^{٧٥٤} ^{٧٥٥} ^{٧٥٦} ^{٧٥٧} ^{٧٥٨} ^{٧٥٩} ^{٧٦٠} ^{٧٦١} ^{٧٦٢} ^{٧٦٣} ^{٧٦٤} ^{٧٦٥} ^{٧٦٦} ^{٧٦٧} ^{٧٦٨} ^{٧٦٩} ^{٧٧٠} ^{٧٧١} ^{٧٧٢} ^{٧٧٣} ^{٧٧٤} ^{٧٧٥} ^{٧٧٦} ^{٧٧٧} ^{٧٧٨} ^{٧٧٩} ^{٧٨٠} ^{٧٨١} ^{٧٨٢} ^{٧٨٣} ^{٧٨٤} ^{٧٨٥} ^{٧٨٦} ^{٧٨٧} ^{٧٨٨} ^{٧٨٩} ^{٧٩٠} ^{٧٩١} ^{٧٩٢} ^{٧٩٣} ^{٧٩٤} ^{٧٩٥} ^{٧٩٦} ^{٧٩٧} ^{٧٩٨} ^{٧٩٩} ^{٨٠٠} ^{٨٠١} ^{٨٠٢} ^{٨٠٣} ^{٨٠٤} ^{٨٠٥} ^{٨٠٦} ^{٨٠٧} ^{٨٠٨} ^{٨٠٩} ^{٨١٠} ^{٨١١} ^{٨١٢} ^{٨١٣} ^{٨١٤} ^{٨١٥} ^{٨١٦} ^{٨١٧} ^{٨١٨} ^{٨١٩} ^{٨٢٠} ^{٨٢١} ^{٨٢٢} ^{٨٢٣} ^{٨٢٤} ^{٨٢٥} ^{٨٢٦} ^{٨٢٧} ^{٨٢٨} ^{٨٢٩} ^{٨٣٠} ^{٨٣١} ^{٨٣٢} ^{٨٣٣} ^{٨٣٤} ^{٨٣٥} ^{٨٣٦} ^{٨٣٧} ^{٨٣٨} ^{٨٣٩} ^{٨٤٠} ^{٨٤١} ^{٨٤٢} ^{٨٤٣} ^{٨٤٤} ^{٨٤٥} ^{٨٤٦} ^{٨٤٧} ^{٨٤٨} ^{٨٤٩} ^{٨٥٠} ^{٨٥١} ^{٨٥٢} ^{٨٥٣} ^{٨٥٤} ^{٨٥٥} ^{٨٥٦} ^{٨٥٧} ^{٨٥٨} ^{٨٥٩} ^{٨٦٠} ^{٨٦١} ^{٨٦٢} ^{٨٦٣} ^{٨٦٤} ^{٨٦٥} ^{٨٦٦} ^{٨٦٧} ^{٨٦٨} ^{٨٦٩} ^{٨٧٠} ^{٨٧١} ^{٨٧٢} ^{٨٧٣} ^{٨٧٤} ^{٨٧٥} ^{٨٧٦} ^{٨٧٧} ^{٨٧٨} ^{٨٧٩} ^{٨٨٠} ^{٨٨١} ^{٨٨٢} ^{٨٨٣} ^{٨٨٤} ^{٨٨٥} ^{٨٨٦} ^{٨٨٧} ^{٨٨٨} ^{٨٨٩} ^{٨٩٠} ^{٨٩١} ^{٨٩٢} ^{٨٩٣} ^{٨٩٤} ^{٨٩٥} ^{٨٩٦} ^{٨٩٧} ^{٨٩٨} ^{٨٩٩} ^{٩٠٠} ^{٩٠١} ^{٩٠٢} ^{٩٠٣} ^{٩٠٤} ^{٩٠٥} ^{٩٠٦} ^{٩٠٧} ^{٩٠٨} ^{٩٠٩} ^{٩١٠} ^{٩١١} ^{٩١٢} ^{٩١٣} ^{٩١٤} ^{٩١٥} ^{٩١٦} ^{٩١٧} ^{٩١٨} ^{٩١٩} ^{٩٢٠} ^{٩٢١} ^{٩٢٢} ^{٩٢٣} ^{٩٢٤} ^{٩٢٥} ^{٩٢٦} ^{٩٢٧} ^{٩٢٨} ^{٩٢٩} ^{٩٣٠} ^{٩٣١} ^{٩٣٢} ^{٩٣٣} ^{٩٣٤} ^{٩٣٥} ^{٩٣٦} ^{٩٣٧} ^{٩٣٨} ^{٩٣٩} ^{٩٤٠} ^{٩٤١} ^{٩٤٢} ^{٩٤٣} ^{٩٤٤} ^{٩٤٥} ^{٩٤٦} ^{٩٤٧} ^{٩٤٨} ^{٩٤٩} ^{٩٥٠} ^{٩٥١} ^{٩٥٢} ^{٩٥٣} ^{٩٥٤} ^{٩٥٥} ^{٩٥٦} ^{٩٥٧} ^{٩٥٨} ^{٩٥٩} ^{٩٦٠} ^{٩٦١} ^{٩٦٢} ^{٩٦٣} ^{٩٦٤} ^{٩٦٥} ^{٩٦٦} ^{٩٦٧} ^{٩٦٨} ^{٩٦٩} ^{٩٧٠} ^{٩٧١} ^{٩٧٢} ^{٩٧٣} ^{٩٧٤} ^{٩٧٥} ^{٩٧٦} ^{٩٧٧} ^{٩٧٨} ^{٩٧٩} ^{٩٨٠} ^{٩٨١} ^{٩٨٢} ^{٩٨٣} ^{٩٨٤} ^{٩٨٥} ^{٩٨٦} ^{٩٨٧} ^{٩٨٨} ^{٩٨٩} ^{٩٩٠} ^{٩٩١} ^{٩٩٢} ^{٩٩٣} ^{٩٩٤} ^{٩٩٥} ^{٩٩٦} ^{٩٩٧} ^{٩٩٨} ^{٩٩٩} ^{١٠٠٠} ^{١٠٠١} ^{١٠٠٢} ^{١٠٠٣} ^{١٠٠٤} ^{١٠٠٥} ^{١٠٠٦} ^{١٠٠٧} ^{١٠٠٨} ^{١٠٠٩} ^{١٠١٠} ^{١٠١١} ^{١٠١٢} ^{١٠١٣} ^{١٠١٤} ^{١٠١٥} ^{١٠١٦} ^{١٠١٧} ^{١٠١٨} ^{١٠١٩} ^{١٠٢٠} ^{١٠٢١} ^{١٠٢٢} ^{١٠٢٣} ^{١٠٢٤}

المطلب الثاني :

المؤسسات الاجتماعية لرعاية الأحداث
الجانحين في المملكة والكويت

(١) دور التوجيه الاجتماعي

بالمملكة العربية السعودية :

أنشئت هذه الدور عام ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م - باسم
اصلاحيات الأحداث ، وعند انشاء وزارة العمل والشئون
الاجتماعية غير اسمها الى دور التوجيه وهي دور بكل
من الرياض والمدينة المنورة والدمام والطائف والقصيم
وتضم هذه الدور الأحداث المنحرفين والمعرضين للانحراف
الذين لا تقل أعمارهم عن سبع سنوات ولا تزيد عن
اثنى عشرة سنة ، ويجوز التجاوز الى ثمانى عشرة سنة
من الفئات الآتية :

- ١- الأحداث الذين يرتكبون مخالفات يعاقب عليها
النظام .
- ٢- الأحداث الذين لا يخضعون لسلطة آبائهم أو أولياء
أمورهم .
- ٣- المشردين الذين ليس لهم مأوى .
- ٤- الأحداث الذين قد يتعرضون للانحراف نتيجة عوامل

أسرية أو اجتماعية أو أن يكون في انحرافهم ضرر
 يهدد مستقبل الأحداث والأفراد ، وذلك لاصلاحهم
 أو درأ أخطار الفساد عنهم . (١) ان كانوا معرضين
 للانحراف ، وتقدم اليهم كافة سبل العناية الدينية
 والثقافية والاجتماعية والصحية والتعليمية والرياضية . (٢)
 وبعد تخرج الحدث من هذه المؤسسة ، وإذا بلغ
 الثامنة عشرة ، تكون متابعتهم وملاحظتهم بدور الملاحظة
 الاجتماعية . (٣)

-
- (١) دراسات في علم الاجتماع - خفاجي ص ٢٣٤
 - وهناك فكرة لزيادة وانشاء دور للتوجيه حسب الخطط المستقبلية .
 (٢) اللائحة الأساسية لدور التوجيه الاجتماعي (م / ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤)
 المؤسسات الخاصة برعاية ووقاية الأحداث الجانحين في الدول
 العربية الخليجية - عواطف الحبشي ص ٩٥ .
 - دراسات في علم الاجتماع - د . علي خفاجي ص ٤٤
 (٣) دراسة تحليلية لمراحل تطور رعاية الأحداث بالمملكة العربية
 السعودية - سعد بن سعد السيد سلطان (ماجستير) أحداث

قسم الاجتماع - جده (سنة ١٣٩٧ - ١٣٩٨ هـ) ص ٩٣
 - المؤسسات الاجتماعية العاملة في مجال رعاية الأحداث والفكر
 الاسلامي - أحمد فوزي الصاوي ص ٣٦٠

جدول يوضح توزيع الأحداث المودعين

بدور التوجيه الاجتماعي حسب سبب الإيذاء

المجموع	دار التوجيه الاجتماعي					سبب الإيذاء
	الرياض	القصيم	الدام	الطائف	المدينة المنورة	
١٠٥	٢٥	١٠	١٣	٤٩	٨	تفكك أسرى
١٧٢	٧٤	٣٥	٢٨	٢٩	٦	هروب من المدرسة والمنزل
٩	٦	—	—	٣	—	تشرد
١٤٦	٤٨	٢٥	٤٨	١٥	١٠	مصابة رفقاء سوء
٣٤	—	٢٠	—	١٤	—	مروق
—	—	—	—	—	—	مخالفات مرورية
١١	٩	٢	—	—	—	سرقه
١٦	١٥	١	—	—	—	تعاطى خمور ومخدرات
١٤	١٣	١	—	—	—	عمل فاحشه
—	—	—	—	—	—	تعدى على فمتلكات الغير
٤	٦	٣	—	—	—	أخرى
٥١١	١٩١	٩٧	٨٩	١١٠	٢٤	المجموع

نلاحظ أن أعلى نسبة للآحداث المودعين بالتوجيه الاجتماعي بالملكة العربية السعودية كما يوضح الجدول ، بسبب الهروب من المدرسة والبيت ، ومصابة رفقاء السوء .

وكان ينبغي توضيح الجرائم المرتكبة منفردة عن الانحراف لأننا نرى أن مرافقة رفقاء السوء سبب للجريمة وليس جريمه ، . وهم أمر يندربا لانحراف لذا ينبغي فصل الأحداث المجرمين من المعرضين للاجرام .

جدول يوضح توزيع الأحداث المودعين بدور التوجيه حسب الأعمار

اسم الدار	أعمار	الأحداث	بالسنوات	المجموع		
	٦	٩	١٢	١٥	١٨	
دار التوجيه الاجتماعي بالرياض	١	٥٠	١٠٤	٣٦	—	١٩١
،، ،، ،، بالقصيم	—	١٥	٣٦	٤٦	—	٩٧
،، ،، ،، بالدمام	—	٢٨	٢٦	٢٧	٨	٨٩
،، ،، ،، بالطائف	٢	٢٢	٤٩	٣٣	٤	١١٠
،، ،، ،، بالمدينة المنورة	١	٢	١٢	٩	—	٢٤
المجموع	٤	١١٧	٢٢٧	١٥١	١٢	٥١١

* نلاحظ أن أكثر الأحداث الذين تنحصر أعمارهم بين ١٢-١٥ سنة .

جدول يوضح توزيع الأحداث المودعين بدور التوجيه حسب مدة بقائهم بها

اسم الدار	مدة أقل من سنة	١ -	٢ -	٣ -	٤ -	أكثر من ٥ سنوات	المجموع
التوجيه الاجتماعي بالرياض	٤٣	٧٩	٣٨	٢٥	١	٥	
،، ،، ،، بالقصيم	٣٣	٤٤	١٧	٢	١	—	
،، ،، ،، بالدمام	٣١	٤١	٧	١٠	—	—	
،، ،، ،، بالطائف	٤٨	٣٢	٦	١٩	٥	—	
،، ،، ،، بالمدينة المنورة	٢٤	—	—	—	—	—	
المجموع	١٧٩	١٩٦	٦٨	٥٦	٧	٥	

* نجد أن أكثر الأحداث ^{يقيمون} بدور التوجيه من أقل من سنة إلى أقل من سنتين

دور الملاحظة الاجتماعية :

لقد كان الأحداث يسجنون في السجون العامة مع المجرمين الكبار فيتعلمون منهم أساليب الإجرام لذا رأت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية إنشاء دور الملاحظة الاجتماعية بالرياض سنة ١٣٩٢ هـ لما يتعرض له هؤلاء الأحداث من أخطار الاحتكاك مع الكبار: (١) ثم أنشئت دور أخرى بجده والدمام والقصيم (٢) وكان الإيداع بسبب السرقة والمخالفات المرورية والمخدرات ونحوها الفاحشة واعتداء على الممتلكات وتشرد وهروب من المنزل والمدرسة . (٣) وذلك حسب اللائحة الأساسية لدور الملاحظة الاجتماعية التي حددت بقرار مجلس الوزراء السعودي عام ١٣٩٥ الموافق ١٩٧٦ م - وحددت اللائحة التنفيذية قرار وزارى أهداف دور الملاحظة واجراءات القبول والتحقيق والمحاكمة والتنفيذ للأحكام التي تتم جميعها داخل الدور حيث يزود القاضى بتقرير اجتماعى عن ظروف وخطة العلاج المقترحة للحدث .

-
- (١) دراسة تحليلية لمراحل تطور رعاية الأحداث في المملكة بحث سبق الإشارة اليه ص ٩٤ .
 - (٢) الطفل في الشريعة الإسلامية ص ٤١٨
 - (٣) رعاية الأحداث الجانحين بالدول العربية الخليجية ط مكتب المتابعة المناه ص ٢٣
 - (٤) اللائحة الأساسية لدور الملاحظة الاجتماعية سنة ١٣٩٥ هـ

وتهتم هذه الدور بالأحداث الذكور الذين لا تقل أعمارهم عن سبع سنوات ولا تتجاوز ثمانى عشرة سنة فى الحالات الآتية :

- (أ) الأحداث الذين يحتجزون رهن التحقيق والمحاكمة من جهة سلطات الأمن أو الهيئات القضائية المختصة .
 (ب) الأحداث الذين يقرر القضاء إبقاءهم على دور الملاحظة . (١)

وتوفر الدار المأوى والغذاء والكساء وفقا للشروط الصحية والغنية اللازمة ، وتوفير للأحداث برامج دراسية وتدريبية لرعايتهم ، وبرامج دينية ورعاية صحية .

كما تقوم بدراسة أسباب مشاكل الأحداث وإيجاد الحلول المناسبة لها ، وبالتفسيق بين وزارتى العمل والشئون الاجتماعية والداخلية بانتداب عسكري للمحافظة على الأمن وحراسة الدور من الخارج بالملايس المدنية ، ويسلم مندوب الشرطة الحدث فور القضاء القبض عليه الى دور الملاحظة للتحقيق معه داخل الدار بحضور المختصين فيها . وتتم المحاكمة داخل دور الملاحظة بالتفسيق بين وزارة الشئون الاجتماعية والجهات المختصة .

(١) اللائحة الأساسية لدور الملاحظة الاجتماعية م / ١ فقره (ب)
 المؤسسات الخاصة برعاية ووقاية الأحداث الجانحين فى
 الدول العربية الخليجية - عواطف الحبشى ص ٩٨

وتنتهى إقامة الحدث بالدار متى ما أثبت التحقيق
أو المحاكمة براءته ، أو بلغ العشرين من عمره أو ثبت
للوزير صلاح حاله ووافق القاضى على ذلك . (١)
وتهدف دور الملاحظة والرعاية الحدث دينيا
 واجتماعيا وصحيا ونفسيا وثقافيا ورياضيا .

وفيما بعد نبين بعض الجداول لتوزيع الأحداث
المودعين بدور الملاحظة الاجتماعية من حيث سبب
الايذاء والسن ومدد قائلهم بالدور خلال الفترة
من أول رجب عام ١٤٠١ هـ حتى نهاية شهر جمادى الثانية
عام ١٤٠٢ هـ الموافق ٤ مايو ١٩٨١ م الى ٢٤ أبريل ١٩٨٢ م
تقريباً .

(١) انظر لائحة دور الملاحظة الاجتماعية الموافق عليها بقرار مجلس
الوزراء رقم ٦١١ بتاريخ ١٣/٥/١٣٩٥ المواد ١-١٢ .
كما أن الدار بدأت فى تطبيق الرعاية اللاحقة للأحداث الذين
أفج عنهم منذ عام ١٤٠١ هـ - انظر الأحداث والسلوك المنحرف
(رسالة ماجستير) محمد ناصر الدباغ العجمي - جامعة الملك
عبد العزيز بجده عام ١٤٠٤ هـ ط ٢ ص ٢٨ .
أنشأت المملكة أربعة دور ملاحظه فى كل من الرياض والدمام
وجده والقصيم .

جدول يبين توزيع الأحداث بدور الملاحظة

الاجتماعية - حسب سبب الايداع/ذكره

المجموع	دور الملاحظة الاجتماعية				سبب الايداع
	بجده	بالقصيم	بالدمام	بالرياض	
٢	—	٢	—	—	تفكك أسرى
١٧	١	٤	١١	١	هروب من المنزل والمدرسة
٢٤	١	٤	٣	١٦	تشرد
٣	—	٣	—	—	مصابة ونقاء السوء
٥	٤	١	—	—	مروق
٣ ٨٨	—	١١٩	—	٢٦٩	مخالفات مرورية
٤٢٢	٥٣	٥٢	١٠٥	٢١٢	سرقة
٣١٨	٦٧	٨٦	٣١	٣٤	تعاطي المسكر والمخدرات
٣١٨	٤٣	٤٨	١٠٠	١٢٧	فعل فاحشه
١٥٢	٣٠	٥٦	—	٦٦	تعدى على ممتلكات الغير
٢٢٣	٤٠	١١	٨٧	٨٥	مخالفات اخرى
١٨٧٢	٢٣٩	٣٨٦	٣٣٧	٩١٠	المجموع

* نلاحظ أن أكثر الجرائم هي السرقة والمخالفات المرورية .
وكما سبق أن ذكرنا لا بد من فصل الأحداث الذين يرتكبون أفعالاً يعاقب عليها الشرع ، من الأحداث الذين يتعرضون للانحراف وكذلك فصل الأحداث مرتكبي المخالفات المرورية التي لا يكون فيها الحدث سارقاً للسيارة عن الأحداث المنحرفين .

جدول يوضح توزيع المودعين بالدار حسب الأعمار

اسم الدار	-٦	-٨	-١٢	-١٥	-١٨	المجموع
الملاحظة الاجتماعية بالرياض	—	—	٦٨	٢٣٩	٦٣٠	٩١٠
،، ،، بالدمام	—	٣٤	١٣٦	١٦٧	—	٣٣٧
،، ،، بالقصيم	—	٦	٩٧	٢٥٥	٢٨	٣٨٦
،، ،، بجده	—	١	٤٠	١٦٢	٣٦	٢٣٩
المجموع	—	٤١	٣٤١	٨٢٣	٦٦٧	١٨٧٢

* نجد أن أكثر الأحداث اجراها في الفترة بين الخامسة عشر والثامنة عشر.

جدول يوضح توزيع الأحداث بدور الملاحظة حسب مدة بقائهم بها

اسم الدار	أقل من سنة	-١	-٢	-٣	-٤	٥ فأكثر	المجموع
الملاحظة الاجتماعية بالرياض	٩١٠	—	—	—	—	—	٩١٠
،، ،، بالدمام	٣٣٧	—	—	—	—	—	٣٣٧
،، ،، بالقصيم	٣٧٥	٧	—	٤	—	—	٣٨٦
،، ،، بجده	٢٢٧	١٢	—	—	—	—	٢٣٩
المجموع	١٨٤٩	١٩	—	٤	—	—	١٨٧٢

* نلاحظ أن أكثر الأحداث يستمر بقاؤهم هم أقل من سنة.

مؤسسة رعاية الفتيات:

تضم هذه الدار الفتيات اللّاتى لا تقل أعمارهن عن اثنتى عشرة سنة ولا تتجاوز الثلاثين من الفئات التالية :

(١) الفتيات اللّاتى يحجزن رهن التحقيق أو المحاكمة من قسـل سلطات الأمن أو القضاء المختص بذلك .

(٢) الفتيات اللّاتى يصدر الحكم عليهن بالإيداع بهذه المؤسسة بحيث يصدر أمر بالتوقيف أو الحبس . (١)

على أن توضع الفتيات دون سن الخامسة عشرة بقسم خاص بهن .

تتم اجراءات القبول والتحقيق والمحاكمة داخل المؤسسة وتنتهى فترة الإقامة فيما اذا أثبت التحقيق عدم ادانتها أو حكم ببراءتها أو قضت المدة المحكوم عليها بها ، أو ثبت صلاح حالها .

وتقوم المؤسسة برعاية الفتاة صحيا وتربويا ودينيا ومهنيا حتى تخرج الفتاة مواطنة صالحة . (٢)

(١) اللائحة التنفيذية لمؤسسة رعاية الفتيات بالرياض م / ١ فقرة ب من رعاية الأحداث الجانحين (مرجع سابق) ص ٩٩-١١٢

(٢) دراسة مقارنة لسمات الشخصية للجانحين وغير الجانحين بالمملكة العربية السعودية - لحسين عبد الفتاح الغامدى - رسالة ماجستير سنة ١٤٠٤ هـ ص ٦٩-٧١

جدول يوضح توزيع التفتيات المودعات بمؤسسة

رعاية الفتيات بالرياض - حسب سبب الايداع (١)

العدد	سبب الايداع
٩	هروب من المنزل والمدرسه
١٠	تذكك أسرى
٤	تشرد
١	مصابة رفقاء السوء
٧٠	نقل فاحش
٤	سرقة
١٧	تعاطى المسكر والمخدرات
٣٣	حالات أخرى معرضة للانحراف
١٤٨	المجموع

* نلاحظ من الجدول أعلاه أن معظم الفتيات اللاتي يدخلن المؤسسة بفعل فاحش .

(١) نقلا عن مؤسسات خاصه برعاية ووقاية الأحداث الجانحين في
الدول العربية الخليجية - عواطف الحبشى ص ١١٣ .

المؤسسات المختصة بالأحداث المنحرفين بالكويت :

نجد أن قانون الأحداث الكويتي استحدث دور الرعاية
الأحداث المنحرفين وأخرى للمعرضين للانحراف
ذكورا وإناثها .

فالذي يرتكب فعلا يعاقب عليه القانون يتم
إيداعه وفقا لرأى النيابة أو المحكمة على النحو التالي :

(١) التوقيف بدار الملاحظة .

(الحبس الاحتياطي والتحفظ على الحدث)

(٢) الإيداع بدار الرعاية الاجتماعية .

(أحكام الإيداع)

(٣) الحبس بدار التقويم الاجتماعي .

(أحكام الحبس)

أما المعرضون للانحراف فيوضعون بالدور الآتية :

(١) دار الضيافة الاجتماعية للفتيان .

(٢) دار الضيافة الاجتماعية للفتيات .

الدور المختصة بالأحداث المعرضين للانحراف بالكويت :

(١) دور الضيافة الاجتماعية للفتيان :

وهي تنقسم الى قسمين : مركزا لاستقبال ، ودار للضيافة
الاجتماعية ، وذلك للذكور والإناث . حيث صدر قرار

بموجب القانون رقم (٣) لعام ١٩٨٣ الموافق ١٤٠١ هـ

فى شأن الأحداث .

(١) مركز الاستقبال للذكور :

الهدف من انشائه هو استقبال الأحداث الذكور المعرضين للانحراف من مختلف الجنسيات لحين اتخاذ قرار نهائى بشأنهم من هيئة رعاية الأحداث . (١) أما بالابواء بدار الضافة الاجتماعية للفتيات أو بالتسليم للأهل ، أو التحويل لجهة اختصاص أخرى وفقاً لمصلحتهم . وذلك لمن لا يقل عمره عن سبع سنين ولا يزيد عن ثمان عشرة سنة (٢)

مصادر تحويل الحالات : تستقبل الحالات الواردة

اليها من (الادارة العامه للمباحث الجنائية - شرطة الأحداث - المخافر) التابعين لوزارة الداخلية وذلك فى حال وجود بعض المشردين أو من دخلوا البلاد خلسة . (٢) وسجلت ضدّهم قضايا ويقل عمرهم عن خمس عشرة سنة لحين صدور حكم من محكمة الأحداث.

(١) م / ١ ب من قانون الأحداث الكويتى .

(٢) يستحسن أن لا يعتبر عدم الإقامة للحدث جريمة أو انحرافاً بل ينبى ارجاعه الى موطنه ان كان له موطن .

كما تحول بعض الحالات المضبوطة بارتكاب فعل
من الافعال الآتية :

(١) اذا وجد الحدث متسولا أو مارس أى عمل لا يصلح
أن يكون موردا للعيش . لأن هذا يؤدى به الى
الانحراف والاجرام وذلك اما باستقلال حاجته
وسهولة اقتناعه بالجريمة .

(٢) اذا قام بأعمال تتصل بانفعال الفاحشة والنجور
أو القمار أو المخدرات أو المسكرات أو نحوها أو قام
بخدمة من يقومون بها .

(٣) اذا خالط المشردين أو المشتبه بهم أو الذين
اشتهر عنهم سوء السيرة أو فساد الأخلاق .

(٤) اذا اعتاد الهروب من البيت أو من معاهد التعليم
أو التدريب .

(٥) اذا وجد بغير وسيلة مشروعة للعيش أو بدون عائل
مؤتمن .

(٦) اذا كان مارقا من سلطة أبويه أو من سلطة ولي الأمر .

(٧) اذا لم يكن له محل إقامة مستقرا وكان يبيت عادة نسي
أماكن غير معدة للإقامة أو المبيت فيها .

(م / ١ فقره (ج) من قانون الأحداث الكويتي)

أسلوب الرعاية بمركز الاستقبال : يتبع فيه أسلوب
الذيواء الموقت لفترة تتراوح بين شهر وثلاث
شهور حتى تصدر هيئة رعاية الأحداث قراراً
بشأن تحويل الحدث الى الجهة المناسبة وهذا
القرار المتخذ يتم على ضوء التقرير الشامل المرفوع
من مركز الاستقبال الى الهيئة ، على أن يكون مستوفى
كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بالحدث وأسرته
والتأكد من استقرار الحالة بالدار وموافقة أهل
لوضع الابن بالدار .

تكيف الحدث مع جماعات الدار ومسئوليتها (١)
من أحداث وموظفين .

ب) دار الضيافة الاجتماعية للفتيان :

الهدف من انشائها هو رعاية الأحداث الذكور المعرضين
للانحراف بين سن السابعة والثامنة عشرة من مختلف
الجنسيات . ويحول اليها من مركز الاستقبال التابع
لادارة رعاية الأحداث . (١/م ب من قانون الأحداث)

أساليب الرعاية بها :

(١) الذيواء الكامل : وذلك لمن يثبت عدم ملائمة
الحدث لطروقه الأسرية ، ولا يحدد له زمن حيث يخضع
للاصلاح وتحسين السلوك ، وأوضاعه الأسرية وقد

(١) وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل - ادارة رعاية الأحداث

التقرير السنوي لعام ١٩٨٥ م ص ٣٠

تستمر حتى بلوغه الحادى والعشرين من العمر
ونقلاً لقانون الأحداث (م/١٣ أحداث) ويسمح للحدث
بزيارة أهل أسبوعياً وفى العطلات ، وذلك وفق نظام
معين . (١)

(٢) الرعاية المنزلية : تتم لمن تحسنت حالاتهم بدار
الضيافة ، أو تحسنت ظروفهم الأسرية ، يسمح لهؤلاء
بالإقامة لدى أهل فى بيئتهم الطبيعية ويتم
تتبعهم لفترة زمنية محددة .

(٣) الرعاية النهارية : وهى لمن كانوا ضمن حالات
الضيافة وتحسنت أوضاعهم وسلوكهم ، أو تحسنت ظروفهم
الأسرية إلا أنهم يعانون من سوء توافق المجتمع
الخارجى ، فيفسح لهم المجال لمواصلة تعليمهم بمدرسة
الرعاية وهم داخل أسرهم الطبيعية .

(٤) الرعاية اللاحقة : وهى لمن كان بالدار وتحسنت
ظروفهم وسلوكهم وصدر قرار بانتهاء التعامل معهم
إلا أنهم فى حاجة للمساعدة .

إجراءات ترك الدار :

يترك الحدث بالدار للآتى :

(١) بحث المؤسسات الخاصة برعاية ووقاية الأحداث - عواطف الحبشى
من رعاية الأحداث الجانحين بالدول العربية الخليجية ص ٦٦

- أ) تقبل الأسرة للحدث وتذير اتجاهاتها نحوه
وتقبل الحدث للأسرة أيضا .
- ب) تحسين سلوك الحدث خارج وداخل الدار .
- ج) تحسين الظروف السلبية للأسرة (اجتماعيا واقتصاديا)
- د) اقتناع ولي الأمر باستلام الحدث .
- هـ) وضع الحدث المهني أو الدراسي ، بحيث لا يعرقل
ترك الدار مسيرته نحو المستقبل .
- و) عند بلوغه سن الحادية والعشرين كحد أقصى .
- ز) تهيئة الجو للحدث ليتلاءم مع الجو الخارجي .
- ح) تحويل الحالة الى رعاية نهائية أو منزلية
لمدة أقصاها عام . للتأكد من سلوكه وتحسن ظروفه .
- وكذلك دار رعاية النتيات بالكويت . (١)

(١) انظر التقرير السنوي لعام ١٩٨٥ م الموافق ١٤٠٥ هـ
من ادارة رعاية الأحداث التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية
والعمل بالكويت * من صفحة ١٣-٣٧ .

جدول يوضح توزيع الأحداث حسب أسباب الالتحاق
وبقيا لبنود قانون الأحداث السبعة بالمادة ١/ مقره (ب)

الدار	البنود المعرضة للانحراف					
	هروب من بيت ومد رسقه	تسول وسرقه	انحراف مخدرات	مخالطه رفقاء السوء	بدون عائل موثمن	مروق من ساحة ولى امر
استقبال	٨	٣	٣	٣	٣	٨
ضيانته	٢٠	١٠	٢٤	١٩	٢	٢٤
المجموع	٢٨	١٣	٢٧	٢٢	٥	٣٢

* نلاحظ فى الجدول أن أكثر انحرافات الأحداث بسبب الخروج من ساحة ولى الأمر ، وهروب من المنزل أو المدرسة ثم تعاطى المخدرات .

ذلك حسب التقرير السنوى لعام ١٩٨٥ م لدار الرعاية وكان ينبغى ابعاد السرقه والمخدرات لأن هذه جرائم وليس انحرافات .

المؤسسات الخاصة بالأحداث المنحرفين بالكويت :

(١) دار الملاحظة : تعتبر من المؤسسات الاجتماعية المغلقة ، للحفاظ على الأحداث الذين يرتكبون أفعالاً يحاسب عليها القانون ، وتأمّر النيابة بحبسهم حسب احتياطياً للتحقيق لحين عرضهم على محكمة الأحداث . على أن لا يقل عمر الحدث عن خمس عشرة سنة ولا يتجاوز الثامنة عشرة من جميع الجنسيات . (١)

وتختص دور الملاحظة الاجتماعية للفتيات أيضاً بالاناث اللاتي بتهمن في قضايا ممن بلغن الخامسة عشرة من العمر ولم يتجاوزن الثامنة عشرة* وتأمّر نيابة الأحداث بحبسهن احتياطياً على ذمة التحقيق . (٢)

(١) التقرير السنوي لرعاية الأحداث بالكويت لعام ١٩٨٥ م ص ٤٠
(٢) نفس المرجع السابق ص ٤٥ .

جدول يوضح الأحداث المذكور حسب الاتهام
بالكويت عام ١٩٨٥ م

العدد	التهمة
٥٧	سرقة وشروع في السرقة
٢٠	هتك عرض وضرب وخطف
٥	سكر وحياسة خمور
٣	تزوير
٥	قتل
١٠	تهديد وضرب وشروع في القتل
٢	حياسة سلاح
١٢	المجموع

* نلاحظ أن السرقة تمثل أكثر أنواع الجرائم عند الأحداث المذكور ثم الفعل الفاحش في الكويت^(١).

⑤ حسب احصائية عام ١٩٨٥ م

التقرير السنوي لرعاية الأحداث بالكويت ص ٤١

٢- دار الرعاية الاجتماعية للأحداث الذكور: هي دار

الإيواء للأحداث الذين حكمت عليهم المحكمة ويحاولون إلى الدار عن طريق وزارة العدل المكلفة بإدارة تنفيذ الأحكام .

وفيما يلي جدول بأنواع الجرائم التي يرتكبها الأحداث بدار الرعاية الاجتماعية .

جدول يوضح عدد الأحداث بالكويت حسب نوع القضية

بدار الرعاية الاجتماعية

نوع الانحراف	سرقة	هتك عرض	اعتداء بالضرب وإذى بليغ	قيادة سيارة بدون رخصة قيادة	سكر
العدد	١٩	٤	٢	١	١
النسبة	%٧١	%١٤ ½	%٧ ½	%٣ ½	%٣ ¼

* نلاحظ أيضا أن أكثر أنواع الجرائم للأحداث المحتجزين بدار الرعاية الاجتماعية بالكويت بسبب السرقة ثم هتك العرض .

٣- دار الرعاية الاجتماعية للفتيات : تقوم برعاية الفتيات المنحرفات اللاتي تأمر المحكمة بإيداعهن بها حتى تتحسن ظروفهن وسلوكهن ، على أن ينتهي هذا الإيداع ببلوغهن للعاشرة الحادية والعشرين من العمر .

٤- دار التقويم الاجتماعي : تقوم برعاية الأحداث المحكوم عليهم بالحبس من محكمة الأحداث لخطورة إجرامهم .

ونيمابلى نبين بالجدول أنواع الجرائم المرتكبة بالنسبة للأحداث الذكور لعام ٨٤ - ١٩٨٥م (١)

(١) التقرير السنوى لدار الرعاية بالكويت ص ٤٣ .

جدول يوضح أنواع الجرائم المرتكبة
بالنسبة للأحداث الذكور لعامي ٨٤-١٩٨٥ م

النسبة	العدد	التهمة
%٤٦٢٣	٤٩	سرقه
%٤٧٢	٥	شروع في السرقة
%١٨٨٩	٢	تعاطى مسكر في مكان عام
%١٣٢١	١٤	هتك عرض
%١٨٨٩	٢	دخول مسكن بقصد ارتكاب جريمة
%٢٨٣	٣	قيادة سياره بدون رخصه
%٢٨٣	٣	قتل خطأ - قيادة دراجة نارية بدون رخصه
%١٨٨٩	٢	قتل - حيازة سلاح ناري
%٧٥٥	٨	ضرب أدى الى اذى بليغ
%١٨٨٩	٢	اخفاء متهمين هاربين
%٠٩٤	١	شروع في مواقعه
%٠٩٤	١	انتحال صفة رجال المباحث
%٠٩٤	١	دخول البلاد خلسة
%٩٤٣	١٠	خروب من دار الرعايه

* نلاحظ أن جرائم السرقة هي أعلى نسبه ثم هتك العرض في الكويت
ومن الأحداث من ارتكب أكثر من جريمة واحده

(٤٠٢)

يمثل هذا الجدول الاحداث الذين يعتبرون على درجة كبيرة من الخطورة في الكويت من السجناء بحسب الجنس ولم تتوفر معلومات عن جرائمهم حتى يمكن عرضها

السنة	الكويتيون		غير الكويتيون		المجموع	
	الذكور	الاناث	الذكور	الاناث	الذكور	الاناث
١٩٧٠	٤٧	١٠	١٣٥	٢٩	٢١١	١٨٢
١٩٧١	٧٣	١	١٤٣	٢٣	٢٤٠	٢١٦
١٩٧٢	١١٢	٠	١٣٩	٣٦	٢٨٧	٢٥١
١٩٧٣	٥٢	٤	١٢١	٣٦	٢١٣	١٧٣
١٩٧٤	٦٣	١	١١٨	٣٢	٢١٤	١٨١
١٩٧٥	١٢٧	٣	١٨٩	٣٦	٣٥٤	٣١٦
١٩٧٦	٦٧	٠	١٢٤	٤٤	٢٣٥	١٩١
١٩٧٧	٦٥	٠	١٢٦	٠	١٩١	٠
١٩٧٨	٧٨	٠	١٤٣	٠	٢٢١	٠
١٩٧٩	٨٣	٠	١٥٤	٠	٢٤٧	٠
١٩٨٠	٦٤	٠	٢١٣	٠	٢٧٧	٠
١٩٨١	٦٠	٠	٢٠٧	٠	٢٦٧	٠
١٩٨٢	١٠٠	٠	٢١٤	١٠	٣٢٤	٣١٤

* المصدر سجن الاحداث بالكويت عام ١٩٨٣ من كتاب تقويم

قانون الاحداث الكويتي ص ٦٣ .

والتمسك بالدين جعل الشباب اكثر واقبل خطورة نحو الجريمة

ونجد ان نسبة الاناث اقل لتمسك المرأة بالاداب الاسلامية .

التقويم الاجتماعي للأنث: أيضا يختص بالأنث اللاتي
تأمر محكمة الأحداث بإيداعهن لمدة محددة.
ويشترط أن لا يقل عمر الفتاة عن الخامسة عشرة
وإن يتجاوز الثامنة عشر. ونبين أدناه بعض جرائم
الفتيات حسب النوع.

جدول يوضح بعض جرائم الفتيات حسب نوع الجريمة

نوع الاجرام	زنا	مرور وسكر واصابة خطأ	مخالفة قانون الإقامة	المجموع
العدد	٢	١	١	٤

* نلاحظ قلة جرائم الأنث وأن أكثر جرائمهن الزنا.

جدول يوضح الأحكام الموقعة على الأحداث
الذكور لعامي ٨٥ و ٨٤

مدة الحكم	العدد	النسبة المئوية
أقل من سنة	٤٨	٧٧,٤%
من سنة الى ٣ سنوات	١١	١٧,٧%
من ٣ سنوات الى ٥ سنوات	٢	٣,٢%
من ٥ سنوات الى ١٠ سنوات	١	١,٦%

خاتمة:

تكاد تتفق الأنظمة الوضعية مع الشريعة الإسلامية في تدابير الأحداث العلاجية ، خاصة في تسليم الحدث لولي الأمر أو الأسرة البديلة المؤتمنة أو التبني وغيرها من الأساليب ، إلا أنها تختلف مع الشريعة الإسلامية في الجلد والذي يعتبر أنضل أنواع التدابير كما سبق أن بينا ذلك بالنسبة للأحداث.

وبما أن القوانين الوضعية ألزمت القاضي بتدابير محددة إلا أن الشريعة الإسلامية تركت الأمر برمته للقاضي إن شاء سلمه لولي الأمر أو للأسرة المؤتمنة أو المؤسسة الإصلاحية التي يرى أنها الأنضل .

الفصل السابع

محاكمة الأعداء

الفصل السابع

محاكمة الاحداث - وفيه المباحث التالية :

- المبحث الاول : تخصص شرطة للاحداث .
- المبحث الثاني : الاجراءات التي تتبع امام محاكم الاحداث في الثقه الاسلامى .
- المبحث الثالث : تشكيل محاكم للاحداث في الفقته الاسلامى .
- المبحث الرابع : اجراءات محاكمة الاحداث في المملكة العربية السعودية والقانون المصرى والكويتى .
- المبحث الخامس : تشكيل محاكم للاحداث في النظام السعودى والقانون المصرى والكويتى .

المبحث الأول

تخصيص شرطية للأحداث

الشرطية لغة : طائفة من أعوان الولاية لهم علامات يعرفون بها . (١)

ولم ترد كلمة شرطية في القرآن الكريم ، وإنما وردت كلمة (الأشراف) التي أخذت الشرطية من معناها .
 وورد لفظ الشرطية في السنة : قال أنس بن مالك رضي الله عنه - ان قيس بن سعد كان يكون بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم بمنزلة صاحب الشرطية من الأمير . (٢)
 وعن منير السعدى - رضي الله عنه - قال : خرجت أسقى فرساً الى في السحر فمررت بمسجد بني حنيفة وهم يقولون : ان مسيلة رسول الله ، فأتيت عبد الله بن مسعود فأخبرته فبعث الشرطية فجاءوا بهم فاستتابوا فتابوا فحلى سبيلهم ، وضرب عنق عبد الله بن النواحيه . (٣)
 كما تطورت الشرطية في عهد علي رضي الله عنه وأصبح يتولاه عليه القوم .

(١) تاج العروس ١٦٢/٥ ، مختار الصحاح ٣٣٤

(٢) صحيح البخاري بشرح فتح الباري ١٣٠/١٣٣

(٣) مسند الإمام أحمد ٤٠٤/١

وتساعد الشرطة الوالى على معرفة المتحرفين وتنفيذ
أوامره بكل دقة ، ولها حق التأديب والجلب . (١) وحتى
لقب صاحبها فى الاسلام بوالى الجرائم . (٢) حتى أصبحت
مسئولة عن الاشراف على السجون . ويصرف عليها من
بيت مال المسلمين . (٣)

وان المجتمع بقدر ما يحتاج الى جهاز جيش يجاهد
فى سبيل الله ويدافع عنه ، يحتاج كذلك الى جهاز
شرطة قوى أمين يدفع عنه أخطار المجرمين وان كانت
هذه الفكرة قديمة ، الا أنها تطورت لتواكب حضارة
العصر وكثرة الجرائم . (٤)

ويوصى الاسلام بأن يختار رجل الشرطة على أساس
التقوى والثقة والأخلاق والقوة فى الحق . (٥) لقوله
تعالى : (إِنَّ خَيْرَ مَنْ اسْتَأْجَرَ الْقَوَى الْإِيمَانِ) (٦)

(١) مسند الامام أحمد ١٥٠/١ ، أخبار القضاة لوكيع ١١/٣

تبصرة الحكام ١٢/٢ ، سنن أبى داود ٢٤٣/٤

(٢) تبصرة الحكام ١١٥/٢

(٣) الخراج لأبى يوسف ص ٨٨

(٤) رجل الأمن والممارسة الادارية - أحمد قناوى القنمى - ط /

الدار السعودية جده .

(٥) أدب القضاة لابن أبى الدم - مرجع سابق ص ١٠٨

(٦) الاية ٢٦ من سورة القصص .

ومهمة الشرطة هو احضار الخصوم واستدعائهم ، وحفظ النظام ومنع تقدم فير ذى الدور ، ومنع الأزعاج ورفع الأصوات ، ويقفون بين يدي القاضى حتى ينتظراً وأمره واستكمالا لهيئة مجلس القضاء . (١)

وقد كان الحسن البصرى بنكر على القضاء اتخاذ هذا الصنف من الأعوان ، فلما ولي القضاء ، وشوش عليه ما يقع من الناس عنده ، قال : لا بد للسلطان من وزعه . (٢)

ووجود شرطة للأحداث تقرأها حسن السياسة الشرعية لتفسير الأخلاق (٣) والآداب ، ولا سيما وأن الشرطة بشكل عام هى أول من يتصل بالحدث عند التبليغ عنه ، فمن الضروري أن يتمتع بالأمانة والأخلاق ، وحسن التدريب والمعاملة وهى تقوم كذلك بالقبض والتحقيق الابتدائى مع الحدث تمهيدا لما يتخذه القاضى أو ما تتخذه المؤسسات الإصلاحية اذاً أن الصغير اذا ما استشعر الأمن والأمان سهل صلاحه وتكوين سلوكه ، لأن الشرطة نى بعض الدول ما زالت تعامل الأحداث بنفس القسوة التى تعامل بها عتاه المجرمين ، وهذا ما يجعل الحدث مجرماً يصعب إصلاحه . (٤)

(١) تبصرة الحكام ٣٣/١ ، تاريخ القضاء فى الاسلام ص ١٢٨-١٣٠ .
 (٢) وزعه : السلطة التى تتناوب الدخول على القاضى من تاريخ تصاح ص ٧٩
 (٣) أدب القضاء - بن اسى الدم ص ١٠٨
 (٤) رعاية الأحداث - لمنير العصره ص ٢٥ ، تقييم قانون الأحداث بالكويت محمد جبر الفهد ص ٨٢ .

لذا يبدو لنا أن إنشاء هيئة مختصة بشئون الأحداث من الشرطة تعد اعدادا خاصا لهذه المهمة وتحدد واجباتها ، وطريقة اداها ، والمظهر الخارجى لها من حيث الزي (الملابس) أو المقرر الذى يباشرون فيه عملهم .

كما ينبغى الزام الشرطة بالآتى :

- (١) معاملة الحدث معاملة خاصة فى طريقة احضاره وتسليمه ومخاطبته أثناء التحقيق معه .
- (٢) عدم الخلط بين المتهم الحدث والبالغ .
- (٣) عدم اللجوء الى التعذيب أو استعمال السلاح فى المطاردة .
- (٤) التمسك بالدين والأخلاق والمهارات العالية المستوعبة لجميع الجوانب .
- (٥) الإصلاح والتقويم التى أقرها الاسلام وكدها كل الاتجاهات المعاصرة وأبرزتها المؤتمرات العالمية (٢) والعربية والندوات العلمية الى ضرورة وأهمية قيام شرطة متخصصة للتعامل مع ظاهرة اجرام الأحداث (٣).

(١) رعاية الأحداث - منير العصره ص ١٤٠
 (٢) تقرير منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الانترپول) فى مقرها بمؤتمر الأمم المتحدة المنعقد فى لندن سنة ١٩٦٠ م
 (٣) المؤتمر العربى الخامس للدفاع الاجتماعى للمنظومة العربية للدفاع الاجتماعى بالرباط - ص ١٠٤ - ١٠٥

مسئولية الشرطة : الشرطة مسئولة عن حماية المجتمع

من كل أذى ومن كل ما يهدد الأمن العام ومنع المعتدى -
وردعه والمحافظة على حق المعتدى عليه . (١) نهى

مسئولة عن :

(١) الوقاية من ارتكاب الجريمة بحفظ الأمن وسلامة الدولة
والمجتمع .

(٢) المحافظة على أرواح وأموال وأعراض المجتمع .

(٣) توفير السكن والراحة للمجتمع .

(٤) المحافظة على الآداب العامة ومنع كل من يمس المواطنين
في الأعمال المخالفة للنظم والعادات وتقاليده وقيمه
الروحية .

(٥) منع وقوع الصغار والمشردين في الجرائم .

(٦) الاهتمام بمنع الأماكن التي يحتمل أن تكون مراكز جذب
للأحداث كالسينما ودور الملاهي .

(١) رجل الأمن والممارسة الإدارية ص ٦٠ - ٦٢
المجلة العربية للفاع الاجتماعي لسنة ١٩٧٢م العدد الرابع ص ٢٥
من كتاب نظام الشرطة في الاسلام الى اواخر القرن الهجري - محمد
الشريف الرضى ط/ دار العربية للكتاب ص ١١

المبحث الثاني

الإجراءات التي تتبع أمام محاكم الأحداث

المقدمة : ليس في الشريعة الإسلامية إجراءات خاصة بمسائل جنائية وأخرى مدنية ، أو بإجراءات للكتاب وأخرى للصغار ، فلم يتعرض الرسول صلى الله عليه وسلم لها ، لأن الإجراءات تختلف باختلاف الزمان والمكان . (١)

لذا ترك الأمر لولي الأمر والقضاء الإسلامي سلطات واسعة لتحقيق المصلحة المرسلة الى هي الوصف المناسب الذي لم يكن له من الشرع شاهد بالاعتبار أو الالتهاء . (٢)

والمصلحة كالمنفعة وزنا ومعنى في اللسان ، فالتخاذ إجراءات خاصة بالأحداث فيه منفعة لهم وتدفع عنهم الفساد لتغير الأحكام بحسب الزمان والأحوال . (٣)

(١) القضاء والتقاضى والتنفيذ - د . عبد الرحمن عبد العزيز القاسم ص ١٤٧
- حكم الاسلام في القضاء الشعبي - د . فؤاد عبد المنعم أحمد ص ٣٩
(٢) المستصفى للغزالي ١/ ١٣٩
(٣) أعلام الموقعين ١٤/ ٣

لذلك فأن الاجراءات التي تتبع مع الحدث من التبليغ عنه والقبض عليه وكيفية احضاره الى المحكمة والتحقيق معه ، وتقدير مدى ما ارتكبه ، أو ما تعرض له من انحراف ، لابد أن تكون له اجراءات خاصة به مع الشرطة والمحكمة والمؤسسات الاصلاحية سدا للزرائع . وأن تكون اجراءات ميسرة وسهلة . (١)

وان مبادئ الفقه الاسلامي لا تمنع تطویر الاجراءات في الدولة بما يتلاءم مع حضارة العصر ويحفظ كيان الأمة ويساير مصالح العباد . (٢)

قال محمد الرحيلي : (لابد للقضاء من مسايرة العصر والتقدم والتوسع في جميع مرافق الحياة ، ويجب على ولاة الأمر والعلماء والقضاء اصلاح القضاء وتطويره . (٣)

(١) ضوابط المصلحة للبوطي ص ٢٧٢

(٢) القضاء في الاسلام - محمد سلام مدكور ص ١٥٥

(٣) التنظيم القضائي - الرحيلي ص ١١٢

المطلب الأول:-التبليغ عن الحدث :

من المعلوم أن كل الأنظمة والقوانين تعطى لكل فرد في الدولة الحق في رفع الدعوى الى السلطات والتبليغ عن الجرائم أو مخالفة النظام العام ، بل الامتناع عن التبليغ يعتبر أحيانا جريمة في حد ذاته . (١)

فيجوز لصاحب الحق أو الحدث نفسه أو ولي أمره الشرعى أو هيئة كهنة الأُمُر بالمعروف والنهي عن المنكر أو رعاية الأحداث في الدولة ممثلة في النائب العام (٢) أو بالواسطة المساعدة له من رجال الشرطة ، ملاحقة الجرائم والمجرمين والتبليغ عنهم ورفع الدعوى ضدهم والمطالبة بتأديبهم . (٣) لأن السياسة الشرعية تقتضى التبليغ عن الحدث إذا ارتكب جرماً أو خالف النظام العام لمصلحته ولأمن المجتمع ، لأن الجرائم أفعال محرمة مضرّة ومُسَدّة للمصلحة الخاصة والعامة .

(١) رعاية الأحداث - لمنير العصره ص ١١٨
 (٢) لم يطرق الفقه الاسلامى النيابة العامة بهذا الاسم ، وإنما عرف نظام أوسع منها هو نظام الحسبة والنيابة جزء من نظام الحسبة الذى يتعلق بالجرائم ورعاية أمور عديمى الأهلية وناقصيها (نظام القضاء فى الاسلام) ص ٧٣ .
 (٣) نظام القضاء فى الشريعة الاسلامية - د . عبد الكريم زيدان ط١ / اولى سنة ١٤٠٤ هـ بغداد ص ١٣١ .

والاسلام يأمر بإزالة النساد والضرر بالعباد ،
 لأن حقوق الناس المبلغ عنها لا تخلو اما أن تكون من
 حقوق الله الخالصة ، أو حقاً مشتركاً لله والعبد (١) كما
 سبق أن بيناه الا أن التبليغ عن الحدث المحتاج للرعاية
 والوقاية والحماية يقصد به حمايته في حالة المجز
 عن اصلاحه (٢) . وان كان لا خلاف بين الفقهاء في قيام الدعوى
 على الحدث . (٣) الا أن بعض فقهاء الحنفية اشترطوا
 احضار أبه أو وصيه فقال الطرابلسي : (بشرط احضار
 الصغير . . . لأنه مؤاخذ بأفعاله ولكنه يحضر معـه
 أبوه أو وصيه .) (٤)

وعليه فيجوز التبليغ عن الحدث ورفع الدعوى له وعليه
 بواسطة الولى أو الوصى ان كان له ذلك وان كان ممسكاً
 فله أن يرفع الدعوى بنفسه حتى لا تضيع الحقوق . فأن
 لم يكن له ولى ولا وصى نصب القاضى له وصياً . اذ أنه
 لا خلاف في ضرورة انصاف المدعى على الحدث واعطائه
 حقه ، الا أنهم اختلفوا في الطريقة التي يتبعها القاضى
 في سبيل اوصول الحق الى صاحبه .

-
- (١) نظام القضاء في الشريعة - د . عبد الكريم زيدان ص ١٣١
 (٢) رعاية الأحداث - لمير العصر ص ١٤٧
 (٣) الفتاوى الهندية ٤٢٧/٣ ، تبصرة الحكام ٨٨/١ مثنى المحتاج
 ٤٠٧/٤ ، كشاف القناع ٢٧٨/٤ .
 (٤) معين الحكام ص ٥٩
 (٥) نظرية الدعوى بين الشريعة الاسلامية وقانون المرافعات المدنية
 والتجارية - د . محمد نعيم عبد السلام ياسين ط / وزارة الاوقاف
 عمان ص ٢٧٨ .

المطلب الثاني :القبض على الحدث :

إذا ارتكب الحدث جريمة من الجرائم فلا بد أن يقبض عليه سواء كان في مكان الجريمة أو بعد أن يبتعد عنها ولكن يجب أن يراعى فيها عمر الحدث ، سيما وهو لا يحتاج الى مقاومة ولا تستعمل له القيود الحديدية لما لها من آثار سيئة في نفس الحدث .

واختلف العلماء في تصويره وأخذ بصماته الى قولين :

القول الأول : يجوز أخذها .

والقول الثاني : عدم أخذها ^{جواز} .

واستدل أصحاب الرأي الأول بأن تصويره وأخذ بصماته من أهم الطرق لاثبات شخصيته وذو فائدة للكشف عن الحقيقة ، وقد يكون اثباتا لبراءته ، وذلك أفضل من وضعه في الاصلاحيات والايذاء المؤقت .

وأصحاب الرأي الآخر يرون أن في هذا الاجراء خطراً

على نفسية الحدث المرجو من ذلك صلاحه . (١)

وان الشريعة الاسلامية حريصة على أبنائها الصغار

والتصوير فيه شيء من التأديب بما فيه من نشر .

(١) رعاية الأحداث - منير المعصره ص ١٢٢ .

جنوح الأحداث ص ٣٣٢ .

والمطلوب من التأديب الاصلاح ، فالبعد به عن
التصوير والبصمات أفضل له فيما يبدو لنا . لأن الحدث
لا تسرى عليه أحكام العود . والمقصود من التصوير هو
لمعرفة متددتها الاجرام .

احضار الحدث للمحاكمة :

قال الفقهاء بوجوب حضور المدعى عليه مجلس
القضاء متى ما طلب منه ذلك . (١) لقوله تعالى : (وَإِذَا دُعُوا
إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ
وَأَنْ يَكُنْ لَهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ ، أُولَئِكَ
مُفْرَضُونَ أَمْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ يَخَانُوا أَمْ يَخَانُونَ أَنْ يَحْيَى اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ
بَلْ أَوْلَتْكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ، إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا
إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا
وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ .) (٢)

امتدح الله الذين يستجيبون لمن دعاهم الى حكم
الله ورسوله ووصفهم بالفلأاح ، وذم الذين يعصون الاستجابة
لحكم الله ورسوله ووصفهم بالمرض والظلم . وما ذم ناركه
فأمره واجب ، فاجابة الداعى الى حضور مجلس القضاء واجب . (٣)

(١) نتائج الأفكار - للقاضى زاده ٢٤٢/٦

(٢) الآية ٤٨ - ٥١ من سورة النور .

(٣) أحكام القرآن لابن العربي ١٣٧٨/٣

وقال تعالى : (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُتُوا نَصِيحًا مِنْ
الْكِتَابِ يَدْعُونَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يَتَوَلَّى فُرِيْقٌ
مِنْهُمْ وَهُمْ مُعْرِضُونَ) (١)

وقال الرسول صلى الله عليه وسلم : (من دعى الى سلطان
فلم يجىء فهو ظالم لا حق له .) (٢)

وقد حضر الصحابة رضوان الله عليهم محاكم القضاء
واستجابوا لمناديتهم للتقاضي ، فحضر عمر بن الخطاب
عند زيد ، وعلى بن أبي طالب عند شريح مع اليهودي ، وتعل
ذلك التابعون من بعدهم ، ولا يعلم أحد أنه أنكر
الحضور فكان اجماعاً . (٣)

ولأن الحقوق لا تصل لأصحابها الا بحضور المتقاضين (٤)
ولا ينبغي أن يذهب القاضي الى كل نى مكانه ، فكان
لابد من حضور الحدث المدعى أو المدعى عليه اذ لا يتم
الواجب الا بما هو واجب . (٥)

(١) الآية ٢٣ من سورة آل عمران .

(٢) رواه الطبراني فى الكبير ٢٧٣/٧ وفى استاده مساند
ووثقه ابن عدى وضعفه الائمة مجمع الزوائد ١٩٨/٤

(٣) العناية على الهداية ١٤٢/٦

(٤) القضاء على الغائب - عبد الله بن مصلح الشامي

رسالة ماجستير ص ٩٢

(٥) الأشباه والنظائر للسوطى ٢٠

سبل احضار الحدث الى المحكمة :

لقد سبق أن قلنا بوجوب احضار الحدث المدعى عليه الى المحكمة . وقد بين الفقهاء الطرق التي يمكن احضار المدعى عليه بالآتي :

أولاً باعطاء المدعى ورقة مختومة بختم القاضي المدعى عليه بطلبه فيها القاضي بالحضور . (١) اذا امتنع بهت اليه بعض أعماله الواقفين بابه . (٢) فقد اعتاد أن يكون مع القضاة شرطة لمساعدتهم في تسخير المحكمة واحضار الخصوم واذا امتنع عزّره القاضي بما يراه مناسباً . (٣) واذا امتنع ضيق القاضي عليه وسمربابه وختم عليه وقال الأحناف : (٤) ان يجعل عليه البيت سجناً (٥) ، واذا امتنع اختلف الفقهاء في القبض عليه واحضاره بالقوة الى قولين :

القول الأول : بجواز الهجوم على الممتنع في داره واخراجـه من منزله قهراً واحضاره الى المحكمة وهو قول فقهاء المالكية والشافعية وقول للحنابلة ، وبه قال أبو يوسف ومحمد بن الحنفية . (٦)

-
- (١) معين الحكم ٩٩ ، الخرشى ١٧٤/٧ ، تبصرة الحكم ٣٠٢/١
منه في المحتاج ٤١٦/٤ ، المغني ٥٥/١٠
- (٢) معين الحكم ٩٩ ، نهاية المحتاج ٢٨١/٨ ، المغني ٥٥/١٠
- (٣) معين الحكم ٩٩ ، تبصرة الحكم ٣٠٢/١ ، أدب القضاء لأبي أبي الدم ص ٨٨ والمغني ٥٥/١٠ ، مجموع الفتاوى ٣٩٧/٣٥
- (٤) القضاء والتقاضى والتنفيذ ، عبد الرحمن عبد العزيز القاسم ص ١٤٧
- (٥) معين الحكم ص ٩٩
- (٦) تبصرة الحكم ٣٠٢/١ و منه في المحتاج ٤١٦/٤ ، المغني ٥٥/١٠

القول الثاني : عدم جواز الهجوم على المستتر وتفتيشه ولكن يجوز للقاضي التشديد والتضييق عليه في دأره حتى يخرج . قال به أبو حنيفة وفقهاء الحنابلة . (١)

استدل أصحاب القول الأول بالآتي :

روى عن نافع أن عمر بن الخطاب نأخذه بالمدينة فأتاهم حتى هجم عليها في منزلها ثم ضربها بالدرة حتى سقط خمارها فقيل له : يا أمير المؤمنين إن خمارها قد سقط . قال : إنه لا حرمة لها ، وقد روى عنه أيضا أنه هجم على بيت رجلين أحدهما قرشي والآخر ثقفى ، بلغه أن نبي بيتهمما شرابا فوجد نبي بيت أحدهما ولم يجد نبي بيت الآخر ، وقيل إن ذلك مروى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه . (٢)

وقد اتفق الفقهاء على أن من رأى منكرا في بيت أحد أو سمع منه صوت فساد فأن الهجوم عليه والدخول من غير استئذان لتغيير ذلك المنكر جائز ، لأنه من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وفشله هذا ، فإنه باستتاره وامتناعه أصبح ظالما وارتكب ذنبا فكان الهجوم عليه لازالة المنكر جائزا .

(١) جامع العضولين ١٩/١ ، الفروع لابن مفلح ٨٨٩/٣

المعني ٥٥/١٨

(٢) أدب القاضي لابي سعد السفهاني عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي

(ت ٥٦٢ هـ) نسخة مخطوطة ومصورة بمركز البحث العلمي ته جنسي

برقم ١٥٠ - ٣٥٣٤

ان ايصال الحق الى صاحبه وبعثه المدعى على خصمه
أمر واجب على القاضى وسبيل ذلك هو احضار الخصم
اذ لا يتم الا بذلك ، وما لا يتم الواجب الا به فهو
واجب ، فلا بد من احضار الحدث ولكن ينبغى هنا
مراعاة حالة الصبي وظروفه . (١)

واستدل أصحاب القول الثانى بالآتى :

- الآيات الواردة فى النهى عن دخول البيوت من غير
اذن لقوله تعالى : (يا ايها الذين امنوا لا تدخلوا بيوتا
غير بيوتكم حتى تستأذنوا وتسلموا على أهلها
ذلك خير لكم لعلكم تذكرون ، فإن لم تجدوا فيها أحدا فلا
تدخلوها حتى يوءذن لكم ، وإن قيل لكم ارجعوا فارجعوا
هو أزكى لكم والله بما تعملون عليم) (٢) . فهذا نهى صريح
عن دخول البيوت من غير استئذان . وإذا لم يكن أحد
فيها أو أمر بالرجوع لمن لم يوءذن له ، وقيل له ارجع
قال تعالى : (يا ايها الذين امنوا لبستأذنكم الذين ملكت
أيمانكم والذين لم يبذلوا الحلم) (٣) .
فإذا كان الأمر بالأذن لمن ملكه أيانكم فأنباعده
من باب أولى .

(١) الحكم على النائب - رسالة ماجستير ص ١١٥

(٢) الآية ٢٨ من سورة النور

(٣) الآية ٥٨ من سورة النور

وقال الرسول صلى الله عليه وسلم : (الاستئذان ثلاث
فإن أذن لك فادخل وإلا فارجع) (١) فالأصل نهي
الشريعة الإسلامية عدم دخول بيوت الغير إلا للضرورة
التي تقتضي ذلك ، وقد احتاط من أجاز الهجوم بعدم
النظر في عورات الناس .
لذلك يبدو أنه لا مانع من أحضار المتهم قهراً
حتى لا تضيق الحقوق ، وخاصة وسائل البحث وإخراج
المتهم أصبحت سهلة ميسورة . (٢)

مدى جواز اكراه الحدث على الاعتساف

أثناء التحقيق معه بضرب وخلافه :

يجب أن لا يكره الحدث بأي وسيلة من وسائل الإكراه
للاعتساف بما ارتكبه لأن المكروه لا يجوز إقراره لقوله
صلى الله عليه وسلم : (رفع عن أمتي الخطأ والنسيان
وما استكرهوا عليه) (٣) ولأنه قد أكره بغير حق
فلا يجوز إكراهه على الاعتساف . لأن الرسول صلى
الله عليه وسلم عندما اعترف ماعز الذي أقر على نفسه
أربع مرات والرسول يعرض عنه فيصير على الاعتساف

(١) الموطأ ص ٦٨٥ / ١

(٢) حكم القضاء على الزائب - مرجع سابق ص ١٩٩

(٣) سبق تخريج الحديث .

والرسول صلى الله عليه وسلم يقول : لعنك قبايت أو
 تمزت أو نذارت بحرض له بالرجوع عن الاعتصاف (١)
 وجاء في المعنى (ولا يصح الاقرار من المكروه
 نلو ضرب الرجل ليعترف بالزنا فأقر بالزنا
 لم يثبت عليه الزنا باعتصافه المكروه عليه ، وقال : تعلم
 بين أهل العلم خلافا أن اقرار المكروه لا يجب
 به حد . (٢)

وروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال :
 (ليس الرجل بأمين على نفسه اذا جوعته أو ضربته
 أن يعترف بما ليس عنده لدفع الضرر الحاصل عليه
 لأن العاقل لا ينهمم بقصد الضرر بنفسه ومع
 الكراه بذلب على الظن أنه يقصد بأثراره دفع
 الضرر عنه . (٣)

(١) متفق عليه .

(٢) المعنى ١٨٤ / ١٠

(٣) رسالتان هامتان الأولى مع القضاء والثانية مع المحققين
 والمرشدین - سليمان بن محمد بن عبد الله الجميضي - قاضي المحكمة
 بمكة المكرمة - الطبعة الثانية ص ٥٠ - ٥١ .

وقال الرسول صلى الله عليه وسلم : (ادُّعُوا الْحَدَّودَ
بِالشَّيْبَاتِ) (١) .

وعليه تأييد لا يجوز إكراه الحدث على الاعتصاف
وذلك لأنه إن كان مراهقاً ، سيطرنا عليه طبيعة المراهقة وصغر السن
فقد رأينا منه الحد . فإن إماماً أن يخطيء بالعنو خير
من أن يخطيء في العقوبة (وتجب مناصحة الحدث المتهم
وأمره بالاستقامة بالحكمة والموعظة الحسنة ، ولا يؤنب
بتسوية وفلذاتة ، بل يعامل باللين والمرونة في التحقيق
معه وعدم إكراهه بالاعتصاف . لقوله تعالى : (خذِ
الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ) (٢) وقال
تعالى : (وَإِنْ تَعَفَّوْا وَتَصَفَّحُوا وَتَغْفِرُوا فَإِنَّ اللَّهَ
غَفُورٌ رَحِيمٌ) (٣)

سيرات الجلسة :

يحرص القضاء الاسلامي على علنية الجلسة وأن
يكون مجلس القضاء في مكان عام يحضر فيه كل من
يريد كما كان يفعل الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه
من بعده ، ولكن العلنية ليست بأمر واجب بل أمر
متروك للقاضي حسب ما يراه من مصلحة سير الجلسة
والمراعاة والحكم ، فله أن يجعل الجلسة علنية

(١) سبق تخريج الحديث
(٢) الآية ١٩٩ من سورة الأعراف .
(٣) الآية ١٤ من سورة التافين .

وله أن يجعلها سرية ،^١ إذا نص أمر ولايته ففى
النظام الذى يتبعه فى ذلك سرى أو علنيا . (١) -
مراماة لآداب العامة والحرمان . (٢)

فالأفضل فى حالات محاكمة الأحداث أن تكون
الجلسة سرية لمصلحة الحدث من استمراء الحدث
للقوف أمام الناس وينظرون اليه بعين الاجرام
وخاصة العوام الذين لا يراعون حرمة الأسر والآداب
ولا سيما ، إن كان النزاع المعروض ينطوى على غش
سمة الحدث . (٢)

الوكالة أو المحاماة عن الأحداث :

لا خلاف بين الفقهاء فى جواز المحاماة بصفة
عامه إلا أنهم اختلفوا فى الحدود ، ومن الوكالة
الدفاع عن المتهمين الأحداث . لأنهم لا يستطيعون
بأنفسهم رد الخصومات أمام القضاة . (٣)

(١) حاشية الدسوقي ١٣٩/٤ ، تنصرة الحكام ٣٤/١ ، المغنى ٩٦٦/١١

السلطة القضائية ونظام القضاء فى الاسلام ص ٢٧٨

- القضاء فى الاسلام ، محمد سلام مذكور ص ٤٩

- القضاء فى الاسلام ، تاريخه ونظامه - د . ابراهيم نجيب

- نظام القضاء فى الاسلام ص ١١١

(٢) القضاء ونظمه فى الكتاب والسنة - عبد الرحمن ابراهيم عبد العزيز

الحميصى - رسالة دكتوراه سنة ١٤٠٤ هـ ص ٤١٩

(٣) روضة القضاء وطرق النجاة - لآسى القاسم على بن محمد أحمد الرجبى

السمنانى (ت ٤٩٩ هـ) تحقيق د . صلاح الدين الناهى ط١/

الرسالة بيروت ١/٦٣٦ .

لذا يجوز له أن يوكل في الخصومة كل ما يجوز له أن يتولاه بنفسه . (١) .

قال السمناني : (وقيم الحجة للصغير الذي تكلم كما تقيمها الكبير) . (٢)

ويجب أن يكون المحامي مأمونا على الحرم وأنه ربما يتوكل للنساء ، فينبذ أن يكون ممن لا يتهم بريئة في كلام النساء . (٣) .

ولما كان الصغير غير مكلف وكان يحتاج الى ما يحتاج اليه البالغ من الدفاع عنه وكان عاجزاً عن ذلك جاز له أن يوكل محام عنه ، فإن كان المدعى عليه طفلاً نى حجر القاضي أقام له وكيلًا يدافع عنه .

لذلك فيما يبدو لا مانع من قيام محام يدافع عن الأحداث خاصة وسبق أن ذكرنا أنه ليس عليهم حد وقصاص ثم إن الحدث قد يستطيع أن يبين لأحد يطمئن له أكثر من غيره .

(١) التنظيم القضائي بالمملكة العربية السعودية

- محمد مصطفى الرحيلي ص ٧٦

(٢) روضة القضاة وطرق النجاة ص ١٧٩ - ١٨١

(٣) المرجع السابق .

المبحث الثالث
 =====

تشكيل محاكم الأحداث في الفقه الاسلامي

باعتبار الاسلام القضاء جزءاً من الحكم وسياسته ، اذ لا يستقيم حكم صالح الا بقضاء صالح . والقضاء بهذا أصبح فرضاً على المسلمين ولازماً من لوازم الحياة الاجتماعية ، وقد نص عليه سبحانه وتعالى في آيات كثيرة من القرآن منها قوله تعالى : (واذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل) (١) الا أنه لم يضع تنظيماً تفصيلياً للقضاء بل ترك الأمر لولي الأمر من المسلمين لاختيار لكل عصر من العصور ما يناسب مع أوضاعه ولبروقه وفق المبادئ والقواعد التي رسمها الاسلام ، اذ لا يمنع تخصيص القضاء بالزمان والمكان والنوع فحسب بل كل ما يخص نظام الدولة العامة ، والرسول صلى الله عليه وسلم أول من تولى القضاء في الاسلام ثم ولي بعض أصحابه وخلفاؤه من بعده . (٢)

(١) الآية ٥٨ من سورة النساء .

(٢) أقضية الرسول صلى الله عليه وسلم لابن صلاح ص ٥
 أخبار القضاة لوكع ١١/١ ، السلطة القضائية في الاسلام
 د . شوكت محمد عاميان ط / دار الرشيد سنة ١٣٩٣ هـ - ص ٦٣
 - القضاء والتقاضى والتنفيذ - عبد الرحمن عبد العزيز القاسم ص ٣٣

ولقد كان القضاء عامًّا لم يأنهرا التخصص^{فيه} إلا نبي عهد
عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، بعد اتساع الدولة .
فلما كان أن يختار القضاة حسب المصلحة العامة
وما تدعو اليه الحاجة (١) . فله أن يختص بعض قضاة
بأنواع قضايا معينة كقضاة للأحكام ، والمعاملات
والأحداث نبي وقت التمييز أو بعده . وإذا خصصوا
بذلك حسب المصلحة ، فليس لهم أن يقضوا بفقر
ما خصصوا فيه . (٢)

-
- (١) أدب القاضي أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي
الصرى الشافعي (ت. ٤٥٠ هـ) تحقيق محمد هلال السرحان
سنة ١٣٩١ هـ ط / الإرشاد بن داد ١٥٩ / ١ ١٧٢
- روضة القضاء وطرق النجاة للسمناني ٢٢ / ١
القضاء في الإسلام لمحمد سلام مذكور ط / دار النهضة العربية ٣٦
(٢) حاشية ابن عابدين ٤٣٤ / ٥ فتح الجليل ١٥١ / ٤
مذهبي المحتاج ٣٧٩ / ٤ ، كشف القناع ٢٦٠ / ٤ المذني ٤٨١ / ١١
- أحكام السلطانية الماوردي ص ٧٣
- أحكام السلطانية لابن يعلى ٦٩
- أدب القضاء وهو الدرر المتلومات في الأقضية والحكومات - لشيخ
الدين أبي إبراهيم بن عبد الله المعروف بابن أبي الدم الحموي
الشافعي (ت. ٦٤٢ هـ) تحقيق محمد مصطفى الرحيلي ط / دار الفلم
ص ١٠٠

المطلب الأول :

استجابة النقص الاسلامي لتخصيص محاكم للأحداث :

التخصيص لغة : خلاف العام - وهو قصر العام على بعض من أنراداه . ويقال اختصه بالشئ : قصره عليه وخصه به بلا اشتراك . (١)

وتقال البعض : (هو تحديد سلطة القاضى لنوع من الدعوى ومكانها وزمانها) (٢)

ويقصد الفقهاء بتخصيص القضاء (بأنه تصرر ولاية القضاء على بعض من الولاية العامة .) لأن ولاية القضاء اما أن تكون عامة غير مخصصة واما أن تكون خاصة ومقيدة . (٣) والتخصيص أمر جائز حسب ما يحدده ولى الأمرى الاسلام عند التولية . لأن القاضى وكيل عن ولى الأمر (٤) وله أن يقبده وفقا للمصلحة بالزمان والمكان أو النوع أو الأشخاص ، وله أن يجعله عاما . (٥)

(١) القاموس المحيط ٣٠١/٢ ، المصاح المنبر ١٧١/١ ،

- التعريفات للجرجاني ص ٥١ .

(٢) نظرية عدم سماع الدعوى للتفاد من الشريعة والقانون -

حامد عبد الرحمن ص/٥١ نقلا عن النظام القضائى نى الاسلام

لأحمد محمد ملجى ص ١٤١ .

(٣) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٦٩ ، الأحكام السلطانية

لأنى على / ٤٩ ، المعنى ٣٨١/١١ كشف القناع ٢٩١/٦

(٤) القضاء نى الاسلام - محمد سلام مذكور ص ٢١

(٥) مجموع الفتاوى لابن تيمبه ٦٠/٣٥

ونكرة تخصيص المحاكم بالنوع والمكان والزمان لها
أصل في الإسلام ، فقد كلف الرسول صلى الله عليه وسلم
بعض الصحابة : بالقضاء في بعض الأماكن وبعض القضايا ،
تأسند إلى حذيقه بن اليمان الفصل في قضية معينة
لعمامه بخبرة حذينة في موضوع النزاع . (١)

وكذلك عندما بعث أسيل موسى الأشعري ومعاذ
ابن جبل رضي الله عنهما إلى اليمن وعين كل واحد
منهما في مكان خاص وقال لهما : (يسرا ولا تحسرا
بشرا ولا تنفرا) (٢) وعمل أصحابه كذلك بتخصيص
القضاء ، والمصلحة تقتضي الأخذ بما هو أوفق للناس
وتترك العسر إلى اليسر من القواعد الفقهية في
الفقه الإسلامي . (٣)

وقد قال جمهور الفقهاء ليس ما يمنع شرعا من أن
يعين الحاكم قاضي لمكان وزمان معين ونوع
معين كتحيين قاضي للنساء دون الرجال ، والأحداث
دون الكبار ، وذلك إذا رأى أن فيه المصلحة
وحاجة الناس .

(١) زاد المعاد ٥٦٧/٢ ، تاريخ الأمم الإسلامية - محمد
الخضري ص ٤٥٨ ، حكم الإسلام في القضاء الشعبي ص ٦٠
(٢) صحيح البخاري ١٥٧٨/٤
(٣) ضوابط المصلحة البيوطي ص ٢٧٢ ، الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٦

وقد قال بذلك جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية
والشافعية والحنابلة . (١)

وقال ابن النجيم الحنفى : (القضاء يجوز تخصيصه
بالزمان والمكان واستثناء بعض الخصومات .) (٢)

وقال فقهاء المالكية (وجاز تعدد قاضى مستقل
عام فى النواحي أو الأحكام أو خاص بناحية أو شرع) (٣)
وقول ابن قيم الجوزية : (اعلم أن عموم الولايات
وخصوصها وما يستفاده المسئولى بالولاية يتلقى من الألفاظ
والأشكال والعرف وليس لذلك حد فى الشرع ، فقد
يدخل فيه ولاية القضاء فى بعض الأماكن وفى بعض
الأزمنة ما يدخل فى ولاية الحرب وقد تكون فى
بعض الأماكن والأزمنة قاصرة على الأحكام الشرعية نقلاً
فبستفاد من ولاية القضاء فى كل قطر ما جرت به
العادة واقتضاء العرف .) (٤)

-
- (١) حاشية ابن عابدين ٤/ ٤٧٥ ، معين الحكام ص ١٢ ، الفتاوى
البيزانية ١/ ٤١٦ ، التاج الأكليل ٦/ ١١٠ ، الشرح الكبير
٤/ ١٢٤ ، الطرق الحكمية ٢٣٩ ، كشف القناع ٦/ ٢٨٦
الأحكام السلطانية ٦٩ ، من نى المحتاج ٤/ ٣٧٩ ،
النظام القضائى الإسلامى ١٦٧ .
(٢) الأشياء والنظام ص ٢٠ .
(٣) حاشية الدسوقي ٤/ ١٢١ .
(٤) الإقرار أعمال الأبرار - يوسف الأردبلى ٢/ ٦٠٥ .
الطرق الحكمية ص ٢٣٢ . تنصرة الحكام فى أصول
القضية ومناهج الأحكام لبرهان الدين إبراهيم بن على بن أبى القاسم
بن محمد بن نرحون المالكى المدنى (ت ٧٩٩ هـ) ط / أخيره بهامش
فتح العلى المالكى ١/ ١٨

(٤٣١)

وبما أن السياسة الشرعية هي تدبير لشئون العامة
للدولة الإسلامية بما يكتل تحقيق المصالح ورفع
المضار مما لا يتعدى حدود الشريعة الإسلامية
وأصولها الكلية. (١) وإن

وقد قام محاكم الأحداث بحقوق مصالح الصغار
ويجدهم عن مناسد الكبار. (٢)

خاتمة :

في الواقع أن النفاذ السليم وفق اجتهادات الفقهاء
لا يعرف الشكيات ، لا أصلاً ولا استثناءً ، أن الأمر
في النهاية متروك لولي الأمر دون الزام شكل معين
للاجراءات فله أن يضع النظم التي يمكن أن تنظم
الاجراءات وفق الشرع ، لأن الدعوى كانت تـمـر
أمام القاضي في الاسلام بتقديم الخصم ، وجلب
المدعى عليه وسماع الدعوى ثم الحكم عليه في أي مكان
سواء كان منزلاً أو مسجداً متى ما ثبت ذلك على المدعى بتسليمه
بوسائل الاثبات الشرعية ، وإذا لم يحضر الخصم أو امتنع أرسل اليه
من الأعوان من يحضره وأخذ الحق لصاحبه .

وليس ما يمنع شرعاً وإلى الأمر من تخصيص محاكم
الأحداث حسب المصلحة .

(١) السياسة الشرعية لخلاف ٢٢

(٢) وإن كان مفهوم محاكم الأحداث عند ابن القيم يقصد بها محاكم
الجرائم الكبرى الماسة بكبار الدولة - الحارق الحكمة ص ١٤٣
- تاريخ الطبري أبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٥٣١٠هـ)
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط / دار المعارف سنة ١٩٧٠م

المبحث الرابع

اجراءات محاكمة الأحداث في المملكة العربية

السعودية ومصر والكويت

— مدخل للبحث: لا يختلف الأمر في المملكة العربية السعودية عن النظام الاسلامي ، فأن القضاء يسير على مبادئ الفقه الاسلامي ، ومع ما تقتضيه المصلحة في بعض المسائل الاجتهادية وفق السياسة الشرعية. (١) رغم أن نظام الاجراءات الجنائية في المملكة العربية السعودية تحست الدراسة ولإعداد (٢) ، إلا أنها أصدرت بعض الأنظمة كنظام القضاء (٣) واللوائح ثلاثية دور الملاحظة الاجتماعية (٤) تشير فيها الى محاكمة الأحداث واللوائح المنظمة لذلك وأثرها من خلال المطالب الآتية :

- (١) القضاء والتقاضى والتنفيذ ، عبد الرحمن عبد العزيز القاسم ص ١٥٠
- (٢) التنظيم القضائي في المملكة العربية السعودية في ضوء الشريعة الاسلامية ونظام السلطات القضائية - سعود بن سعد الديب ط/ أولى بالرياض سنة ١٤٠٣ هـ ص ٣٤١
- (٣) جريدة أم القرى السنة الثالثة والخمسون العدد ٢٥٩٢ ، الجمعة الموافق ٢٩ شعبان سنة ١٣٩٥ هـ الموافق ٥ سبتمبر ١٩٧٥ م
- (٤) لائحة دور الملاحظة الاجتماعية الموافق عليها مجلس الوزراء بقراره رقم ٦١١ بتاريخ ١٣/٥/١٣٩٥ هـ ط/ أولى بالمطبعة الحكومية بمكة المكرمة سنة ١٣٩٥ هـ ص ٦

المطلب الأول :التحرى والاستدلال :

يقتضى التحرى والاستدلال المرحلة الأولى فى الاجراءات الجنائية ويمثلان أول خطوة يعهد وقوع الجريمة لتجميع الأدلة المادية والقرائن التى تثبت وقوع العمل الاجرامى لتسهيل مهمة التحقيق . (١)

ويتولى هذا الأمر فى المملكة العربية السعودية سلطات الأمن والهيئات القضائية المختصة (م/نقره أ - لائحة دور الملاحظة الاجتماعية) ومديرى الشرطة مكلفون من قبل الوزارة بالاهتمام بالقضايا الخاصة بالأحداث ومتابعة اجراءات القبض والتسليم لدور الملاحظة والتحقيق والاحالة للمحكمة والافراح واثبات كل ذلك بالمحاضر الرسمية وبسجلات الدار ، وأن عليهم توفير الأمن الاجتماعى واتخاذ التدابير اللازمة لمنع أى اجراء فىر نظامى يقع على الأحسداث واجراء التحقيق الفورى فى أى شكوى أو اخبارية تصل لعلمه .

(التعميم رقم ١٦ ش/٤٣٨٢ فى ٨/١١/١٤٠٠ هـ)

(١) ضمانات الحرية الشخصية أثناء التحرى والاستدلال
فى القانون العقارن - د . محمد على السالم عياد
الحلبى ط/ ذات السلال سنة ١٤٠١ هـ ص ٢٧-٤٣

أما في القانون المصري فيقوم بأجراءات التحري والاستدلالات رجال الضبط القضائي (١) أما بالنسبة للأحداث فيتولى أمرها بعض الموظفين الذين يعينهم وزير العدل بالاتفاق مع وزير الشئون الاجتماعية في دوائر الاختصاص لسلطات الضبط القضائي فيما يختص بالجرائم التي تقع من الأحداث وفي كل حالات التعرض للانحراف (م/٢٤ من قانون الأحداث المصري) .

وفي الكويت يتولى هذا الأمر شرطة الأحداث حيث تقدم الحدث للنيابة ، وتتولى النيابة مباشرة الدعوى الجزائية في كافة مراحلها بالنسبة للجنايات والجناح التي يرتكبها الحدث .
(م/٣١ قانون الأحداث الكويتي)

ويبدو لنا أن الأفضل أن تكون هناك شرطة خاصة للأحداث كما هو الحال في مصر والكويت ، ولكن ينبغي أن تكون من المشهود لهم بالاستقامة في الدين

(١) اختصاص رجال الضبط الإداري القضائي في التحري والاستدلال - د . محمد علي السالم ال عياد الحلبي ط/أولى دار السلاسل سنة ١٤٠٢ هـ ص ٧٢ .
- قانون الإجراءات الجنائية - معلقا عليه - د . مأمون سلامة سنة ١٩٨٠ م ص ٢١٦ +

وحسن السلوك والسمعة الطيبة والرغبة في هذا العمل والخبرة والمعرفة بشئون الاحداث . (١)

المطلب الثاني :

استدعاء الحدث المتهم للتحقيق
والقبض عليه ان لزم الأمر:

- أولاً القبض على الحدث: للمحقق أن يستدعي -

الحدث المتهم للتحقيق معه فيما نسب اليه من ارتكاب جريمة معاقبة عليها نظاما في المملكة العربية السعودية وذلك بأمر كتابي يحدد فيه مكان وزمان التحقيق والسلطة الأمرة بذلك .

واذا لم يحضر بعد الابلاغ بواسطة رجل الشرطة وانذاره دون عذر شرعى فللمحقق اصدار أمر بضيطة واحضاره ويعمم عنه ان كان غائبا أو هاربا (م / ١٠٦ ، ١٢٧ ، ١٥٤ من نظام الأمن العام) .

أما اذا كان حاضرا فيأمر بالقبض عليه اذا توفرت الأسانيد النظامية الموجبة لذلك كاتهام الحدث بارتكاب جريمة معاقبة عليها بالحد أو التعزير أو الاتيان

(١) المجلة العربية للدفاع الاجتماعي - د . صلاح عبد المتعال
مارس سنة ١٩٧١م نقلا عن رعاية الأحداث لبشرى الشوربجي ص ٦٩١
- الاشراف القضائي على التحقيق - د . حسن صادق المرصاوي
المجلة الجنائية التي تصدرها المركز القومي للبحوث الاجتماعية
والجنائية بمصر - العدد ٢-٣ يوليو ونوفمبر ١٩٧٧م
المجلد العشرون ص ٢١

بفعل يخالف الآداب الشرعية والنظام العام أو وجد
متلبسا بجريمة .

وقد نصت تعليمات مدير الأمن العام رقم ٩٧ فى
٩٩/١/١٦ على أن جميع رجال الأمن العام مكلفون بالحيلولة
دون وقوع الجرائم بالبحث عن مرتكبيها والقبض
عليهم .

وقد أوجب النظام على الشرطة القبض على من يشاهد
متلبسا بجريمة أو تتوجه إليه الريبة وتسليمه لمركز
الشرطة وعمل المحضر اللازم معه (م/٥٢ ٢٨٤٠ -
٢٩١ ، ٣٠٧ من نظام الأمن العام) .

وقد يقبض على الحدث متلبسا بالجريمة أو تتوفر
حالة التلبس اذا شوهد الجانى بالعين المجردة
أثناء ارتكاب الجريمة أو ظهرت عليه آثارها بعد
برهنة من وقوعها وقادت دلائل قوية ضده أو شك
رجل الأمن فى شخص يمشى فى وقت متأخر من الليل
أن يستوقفه ، فاذا تبين ارتكابه لجريمة قبض عليه
وسلمه لمركز الشرطة . (١)

(١) تعليمات الأمن العام رقم ٢٥٩ ح /
فى ١٣٩٩/٢/٤ هـ .

ثانيا - الحالات التي يجب القبض فيها على الحدث : يتم القبض على

الحدث اذا توفرت أدلة على ارتكابه الجرم المنسوب اليه وذلك في الحالات الآتية :

(١) مشاهدته متلبسا بالجريمة أو وجدت قرائن تدل على ارتكابه أو شروحه في ارتكاب أحد الجرائم الكبرى والمشار اليها في العادة الثالثة من قرار مجلس الوزراء رقم ٧٢٥ وتاريخ ٢٣/١٢/١٣٨٠ هـ وهي القتل والحرباسة وقضايا المسكرات والمخدرات والسلاح .

(٢) اذا دعت الضرورة لذلك (م/١٥٢ من نظام الأمن العام)

ثالثا - اصدار أمر القبض على الحدث : خول النظام لمدير

الأمن العام ومديرى الشرطة ورؤساء المناطق والشعب الجنائية وضباط المخافر في حدود اختصاصهم صلاحية اصدار الأمر بالقبض على الحدث المتهم ان كان حاضرا وضبطه واحضاره لمركز الشرطة للتحقيق معه في الاتهام الموجه اليه ان كان غائبا أو هاربا وعممت وزارة الداخلية برقم ٢/٧٩٩ س فى ١٤-١٥/٢/١٤٠٠ هـ أنه عند التعميم للقبض على المتهم الهارب لا يذكر الفعل المتهم به ، وقد أو جب النظام على رجال الشرطة تعقب المجرمين وضبطهم بعد ارتكاب الجرائم (م/٨ ح/٧٢ ب ٢/١٢ ، ٢/٢٥ ، ٦/٨٨ ، ٨٠٢/٩٨ من نظام الأمن العام) .

كما صدر قرار مجلس الوزراء رقم ٦١١ فى ١٣/٥/٩٥
بلائحة دور الملاحظة الاجتماعية ، كما صدرت اللائحة
التنفيذية بقرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية
رقم ٣٥٤ بتاريخ ٣/٨/٩٥ والمعمم من الوزارة برقم
٢٨٢٢٤/١٦ فى ٨/٧/١٣٩٥هـ بأمر تسليم الحادث
لدار الرعاية الاجتماعية فور القبض عليه .
(م/ ١٠ /م من لائحة دار الرعاية الاجتماعية)

أما فى القانون المصرى - فيجوز للموظفين الذين
يعينهم وزير العدل الاتفاق مع وزير الشؤون الاجتماعية
فى دائرة اختصاصهم سلطات الضبط القضائى فيما
يختص بالجرائم التى تقع من الأحداث أو بحالات التعرض
للانحراف (م/ ٢٤ من قانون الأحداث المصرى)

ثم أنشئت شرطة الأحداث التى يتعين عليها
القبض والكشف عن جرائم الأحداث، والقبض على الحدث
والتصرف فى أمره. (١)

وفى الكويت تتولى شرطة الأحداث القبض على
الحدث وتقديمه النيابة العامة .
(م/ ٣١ من قانون الأحداث الكويتى)

(١) الاشراف القضائى على التحقيق - د . حسن صادق المرصاوى
المجلة الجنائية - مرجع سابق ص ٢١
- رعاية الأحداث فى الاسلام والقانون المصرى ص ٦٩٩
- جرائم الأحداث . ص ١٧

المطلب الثالث:التحقيق مع الحدث:

عممت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في المملكة العربية السعودية بمرقم ١٦/س/٤٣٨٢ في ٨/١١/١٤٠٠ هـ بتعليمات محدودة عند التحقيق مع الأحداث بقصد تأمين سلامتهم ورعايتهم .

ففي جميع الأحوال يسلم الحدث فور القبض عليه الى السلطات المختصة في دور الملاحظة الاجتماعية وتجري التحقيق معه داخل الدار بحضور المختصين فيها (م / ١٠) من لائحة دور الملاحظة الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية) ونصت (م / ١) من اللائحة بأن الحدث هو من يقل عمره من الذكور عن سبع سنوات ولا يتجاوز ثمانى عشرة سنة ، ويرسل الحدث المطلوب ايداعه الدار بمذكرة رسمية من الجهة التي أمرت بتوقيفه فوراً للدار ولا يحتجز بأى حال فى أى مكان آخر . وعلى الداران التحقق من أن سنّه بين السابعة والثامنة عشره سنة ، وذلك بما يثبت عمره من شهادة ميلاد أو بادراجه ضمن حفيظة نفوس والده أو بموجب تقرير طبي (م / ٢ من لائحة دور الملاحظة) .

ويتم ارسال الحدث للدار مع مندوب عن الشرطة
مرتديا الثياب المدنية ومن الأشخاص المشهود لهم
بالخلق القويم والسمعة الطيبة ، وحظرت
التعليمات وضع القيود الحديدية في يديه ، الا اذا
كانت حالته شاذة وخيف هروبه .، وذلك تحت
مسئولية المحقق ، كما حظرت من أى اجراء من
شأنه جرح شعور الحدث حسب التعميم رقم (١٦ /
٤٣٨٢ - بتاريخ ١١/٨/١٤٠٠ هـ) وخطاب رئاسية
القضاء بالمملكة العربية السعودية رقم ١٤/١٠/٣ م بتاريخ
١٣٨٧/٤/٢٢ هـ .

كيفية التحقيق مع الحدث : يتم التحقيق مع الحدث وذلك
بانتقال المحقق الى دار الملاحظة لاجراء التحقيق
بها وعليه أن يتصل بمكتب الخدمة الاجتماعية لاستدعاء
الحدث وذلك بحضور مندوب الدار الاخصائي الاجتماعي
بها ، واذا دعت الضرورة في التحقيق لخروج الحدث
للارشاد على الطيبة عن مكان وقوع الجريمة فيجب
أن يصاحب المحقق مندوب الدار بعد ايداع الحدث
الدار يمنع الاتصال به الا بحضور المحقق ومندوب الدار .
وتوجب التعليمات اثبات كل هذه الاجراءات بالمحاضر
الرسمية وسجلات الدار .

(التعميم السابق رقم ٤٣٨٢/١٦ بتاريخ ١١/٨/١٤٠٠ هـ)

بمجرد ايداع الحدث دار الملاحظة الاجتماعية
 بجرى له فحص طبي . ونفسى شامل لدراسة حالته
 الصحية والنفسية ، فضلا عن اجراء البحث الاجتماعى
 لمعرفة ظروفه العائلية ودافع ارتكاب الجريمة
 وأسباب اعوجاج سلوكه (التعميم رقم ٢١٠٤ / س بتاريخ
 ١٢ / ٧ / ١٣٨٩ هـ) وهذا التقرير يزود به المحقق لرفاقه
 بملف القضية لاطلاع قاضى الأحداث عليها ولمعرفة
 الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والعوامل
 التى يرجح أنها ^{كانت} سببا فى ارتكاب الجريمة وخطوة
 العلاج والتدابير المقترحة لتقويمه . (م / ٥ من اللائحة
 التنفيذية) .

ويستثنى من الفحص الطبى مرتكبى حوادث المرور
 من الأحداث باعتبار أن مخالفات المرور من جرائم
 الخطأ غير المقصود . (تعميم رقم ٣٥٣٦ / ١٦ بتاريخ
 ٣ / ٢ / ١٣٩٦ هـ)

التحقيق مع الفتيات المودعات بدور الرعاية الاجتماعية :
 صدر تنظيم
 ايداع الفتيات دور الرعاية الاجتماعية للفتيات بقرار
 مجلس الوزراء رقم ٨٦٨ وتاريخ ١٦ / ٧ / ١٣٩٥ هـ ولائحته
 التنفيذية بقرار وزير العمل والشئون الاجتماعية
 رقم ٢٠٨٣ بتاريخ ٢٢ / ١١ / ١٣٩٦ هـ .

وتتضمن اللائحة : أن تهيب المؤسسة المكان المناسب
بها ليكون مقرا لاجراء التحقيق بمعرفة المختصات
بذلك (م/٥) .

وفى جميع الأحوال يجرى التحقيق مع الفتيات
داخل المؤسسة وتحضره مديرة الدار ومن تنتسب إليها
لهذه المهمة . على أن يجرى التحقيق فى ظل جو
تشعر معه الفتاة من خلاله بالطمأنينة والراحة
النفسية (م/٦ من لائحة الرعاية الاجتماعية) .

وتتم محاكمة الفتاة داخل الدار ، ويجب تقديم
الفتاة أمام المحكمة وأن يزود القاضى المختص بتقرير
اجتماعى مفصل عن حالة الفتاة وظروفها الاقتصادية
والاجتماعية والبيئية والعوامل التى يرجح أنها
كانت سببا فى ارتكاب الجريمة ، وخطة العلاج
والتدابير المقترحة لتقويمها ، وذلك للاستئناس بها
عند النظر للقضية (م/٧ من اللائحة) .

وقد عممت الوزارة عنه برقم (١٦ / ١٩٢ بتاريخ
١٢ / ١ / ١٤٠٠ هـ) (١)

المطلب الرابع:سرية الجلسات :

لقد قلنا بجواز عقد الجلسات في محاكمة الأحداث سرية اذا اقتضت المصلحة ، وقد أكد ذلك النظام السعودي ، حيث قرر بأن يكون النظر في القضية في جلسة خاصة لا يحضرها الا من يرى القاضي حضورهم من أولى أمر الحدث وكاتب الضبط والشهود ومسؤولي التحقيق اذا استدعى الأمر ذلك . ويكتفى به عند حضور مدع عام . (قرار رقم ٢٦/٢/ت بتاريخ عند حضور مدع عام .) قرار رقم ٢٦/٢/ت بتاريخ ١٩/٤/٢٩ في النظام السعودي (١)

كما نص القانون المصري على سرية المحاكمة وبأنه لا يجوز أن يحضر محاكمة الأحداث الا أقاربه والشهود والمحامون والمراقبون الاجتماعيون ومن تجيز له المحكمة بأذن خاص ، ويجوز للمحكمة أن تأمر بإخراج الحدث من المحكمة بعد سؤاله أو بإخراج أي أحد ممن ذكروا في الفقرة السابقة للضرورة ، الا المحامي في حالة إخراج الحدث أو المراقب الاجتماعي ، أما الإدانة فلا بد من إفهامه بذلك ويكتفى بحضور وليه أو وصيه نيابة عنه اذا رأت المحكمة المصلحة في ذلك (م/٣٤ أحداث مصري)

كذلك أشارت (م/٢٩ أحداث كويتى) الى أنها
بمعنى واحد اذ يقومان بتقديم تقارير للمحكمة
تبين أسباب انحراف الحدث ومقترحاته الاصلاحية
(م/٣٥ - أحداث مصرى) .

ولا خلاف فى سرية المحاكمة للضرورة بين الفقه
الاسلامى والنظام السعودى والقانون المصرى والكويتى .

المبحث الخامس

تشكيل محاكم الأحداث في النظام السعودي

والقانونون المصري والكويتي

كان يحاكم الأحداث في الماضي أمام المحاكم العادية التي تعرض أمامها أخطر الجرائم للبالغين . وقد اتضح أنه من المصلحة تجنب الأحداث من المثول أمام المحاكم العامة وافرادهم بمحاكم متخصصة تحقق الأهداف من إعادتهم أسويا إلى المجتمع .

فنادى المصلحون إلى ضرورة إنشاء محاكم متخصصة للأحداث . ولقد سبق أن ذكرنا أن الفقه الاسلامي أجاز قيام محاكم متخصصة وفقا لمبدأ السياسة الشرعية .

ولقد عمل بذلك النظام السعودي ، حيث أصدر عام ١٣٨٩هـ تعميم رئاسة القضاء آنذاك رقم ٢٦/٢ ت في ٢٩/٤/١٣٨٩هـ بتخصيص محكمة قضاء للأحداث .

وفي عام ١٣٩٣هـ صدرت موافقة وزارة العدل السعودي على ندب أحد القضاة للنظر في قضايا الأحداث خصيصا بدار الملاحظة بالرياض التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية . (١)

(١) التنظيم القضائي في المملكة العربية السعودية

وفي عام ١٣٩٤هـ أنشئت محكمة متخصصة للأحداث
في مدينة الرياض وفي المدن الكبرى الأخرى . ينتدب
لها أحد قضاة محاكم تلك الجهات . وفي بقية
المدن الأخرى تنظر من قبل قاضي المحكمة التي
توجد بها . (١)

وقد تضمن نظام القضاء لسنة ١٣٩٥هـ بجسواز
انشاء محاكم متخصصة بأمر ملكي بناءً على اقتراح
مجلس القضاء الأعلى (١٣/م) (٢) و ١٠/م - فقره ب -
من لائحة دور الملاحظة الاجتماعية الموافق عليها
من مجلس الوزراء بقراره رقم ٦١١ بتاريخ ١٣/٥/١٣٩٥هـ. (٣)
وقد نصت اللائحة بأن تتم محاكمة الأحداث وكذلك
مجازاتهم داخل دور الملاحظة الاجتماعية بالاتفاق
بين وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والجهات المختصة. (٤)
(٣/١٠/م من لائحة دور الملاحظة الاجتماعية)

-
- (١) التنظيم القضائي في المملكة العربية السعودية ص ٤٥١
(٢) جريدة أم القرى السنة الثالثة والخمسون العدد ٢٥٩٢ .
الجمعه ٢٩ شعبان ١٣٩٥هـ الموافق ٥ سبتمبر ١٩٧٧م
(٣) لائحة دور الملاحظة بالمملكة العربية السعودية ص ٦

أما في مصر فقد أنشئت أول محاكم للأحداث في القاهرة والأسكندرية في ٨ مارس سنة ١٩٠٥ م (١) وبصدور قانون الاجراءات الجنائية سنة ١٩٥١ م الذي أكد على ضرورة انشاء محاكم خاصة للأحداث في الفصل الرابع عشر منه .

أما في القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ م بشأن الاحداث فقد نص على أن تشكل في مقرر كل محافظة محكمة أو أكثر للأحداث ، ويجوز بقرار من وزير العدل انشاء محاكم للأحداث وفي غير ذلك من الأماكن وتحدد دوائر اختصاصها في قرار انشائها (م/٢٧ أحداث مصرى) كما يجوز للمحكمة عند الاقتضاء أن تنعقد في احدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأحداث (م/٣٠)

(١) أنشئت أول محكمة للأحداث في العالم في شيكاغو بأمريكا ثم مصر في سنة ١٩٠٥ م ثم إنجلترا في ١٩٠٨ م ثم سائر دول العالم تدريجيا وان كان الطرابلسي في رسالة المجرمون الأحداث قال : أول محكمة أنشئت سنة ١٨٧٨ م في أمريكا ص ٢٨٠ ، والموسوعة الجنائية - جنيدى عبد الملك ٢٩٥/١ وقضاة الأحداث علما وحدثا وعلا للدكتور سعد بسيسو سنة ١٩٥٨ م ص ٤٦ ، ٤٧ - عن رعاية الأحداث لبشرى الشورجى ص ٧٠٨ - الاجراءات الجنائية في التشريع المصرى - د . مأمون محمد سلامة ٩٢/٢

كما نص القانون الكويتي على إنشاء محكمة أحداث واحدة أو أكثر تشكل من قاضي فرد وذلك في نطاق التنظيم القضائي (٢٥/م أحداث كويتي) . (١)

لقد سبق أن أوضحنا أن الأصل في المحاكم العادية هي أن تفصل في جميع الجرائم ولجميع الأشخاص ، إلا أنه يجوز لولي الأمر تخصيص محاكم خاصة للأحداث . وتختص محكمة الأحداث في المملكة العربية السعودية بالنظر في قضايا الأحداث في الجنح والتعزيرات والحدود التي ليس فيها رجم ولا قتل ولا قطع .

أما إذا كان الفعل المرتكب جنائية قتل أو حـد يستوجب قطعاً أو رجماً ، والحدث قد أتم الخامسة عشرة فتتظر القضية من قبل المحاكم المختصة . (٢)

وفي القانون المصري يتحدد الاختصاص في محكمة الأحداث بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو توفرت فيه إحدى حالات التعرض للانحراف أو المكان الذي يضبط فيه الحدث أو المقيم فيه هو أو وليه أو وصيه أو أمه حسب الأحوال . (٣٠/م أحداث مصري)

(١) قانون الأحداث الكويتي رقم ٣ لسنة ١٩٨٣م في شأن الأحداث .

(٢) التنظيم القضائي في المملكة العربية السعودية ص ٤٥٣ .

إن محاكم الأحداث محاكم ذات طبيعة خاصة من حيث الأشخاص الذين يحاكمون أمامها والجراءات التي تتبع في نظر الدعاوى التي تختص بها .
والأصل في اختصاص المحاكم هو شخص الحدث ، وليس نوع الجريمة ، ولهذا فهي من المحاكم ذات الاختصاص الخاص المقيّد بفئة معينة من المتهمين هم الصغار . (١) فإذا شارك في الجريمة غير حدث وجب تقديم الأحداث الى محكمة الأحداث والآخرين الى محكمة الجنح أو الجنايات بحسب الأحوال . (٢)
(م/٢٩ - قانون الأحداث المصري) و (م/٢٨ - الأحداث الكويتي)

المطلب الثاني :

تخصيص قضاة للأحداث :

يستحب أن يكون للأحداث قضاة خاصون مختلفون عن قضاة الكسار ، لأن طبيعة الحدث تقتضي اختصاصا معيناً يساعد في متابعة الحدث ومعالجته وفهم طبيعته وسلوكه ، كما ينبغي أن تتوفر في قاضي الأحداث الخبرة والتقوى والامام بالعلوم الاجتماعية والنفسية وله دراية بقضايا ومشاكل الصغار وطرق معاملتهم لمعالجته اياهم (٣) لأن الهدف من محاكمته اصلاحه

(١) أصول الاجراءات الجنائية في القانون المصري للمرصفاوى ٦٧٥
(٢) الاجراءات الجنائية في التشريع المصري - د . مأمون محمد سلامة ٩/٢
(٣) موانع المسؤولية الجنائية - د . عبد السلام التونجي ط/ معهد البحوث والدراسات العربية سنة ١٩٧١ م ص ١٨٦ .

وتتبعه وتقوم به ، ويكون ذلك بعد التعرف على أسباب إجرامه ثم تقرير التدبير المناسب لحالته ومراقبة تنفيذه . (١)

ويحاكم الحدث أمام قاضي الأحداث في بعض المناطق التي أنشئت فيها محاكم أحداث ، وينتدب قاضي من المحكمة إلى البلد الذي لم يكن به محكمة مختصة للأحداث في المملكة العربية السعودية .

(م / ١٠ / ج من لائحة دور الملاحظة الاجتماعية)

ويبدو لنا أن النظام السعودي أخذ بنظام القاضى الفرد فى قضاء الأحداث فيما يتعلق منها بقضايا المخالفات والجناح وقضايا الحدود التى عقوبتها دون القتل أو القطع أو الرجم ، كتعاطى المسكرات والمخدرات أو القذف . أما جنایات القطع والسرقة والقتل والرجم فى الزنا ، فقد أخذ النظام فيها بقضاء الجماعة . (٢) وذلك إذا أتم الحدث الخامسة عشر من العمر ولم يبلغ الثامنة عشرة كاملة . ذلك بوقت ارتكابه الجريمة وليس بوقت رفع الدعوى . (٣) وكان ينبغى أن تكون فيما إذا أتم الحدث من عمره خمسة عشرة سنة ولم يبلغ بالعلامات السابقة الذكر .

(١) التنظيم القضائى فى المملكة ص ٤٥٢ .

(٢) المرجع السابق ص ٤٥٣

(٣) - المادة ٢ من قانون رقم ٣ فى شأن الأحداث الكويتى ص ٨

أما القانون المصري فتشكيل محكمة الأحداث من قاضى فرد واحد يعاونه خبيران من الاختصاصين أحدهما على الأقل من النساء^(١) وجوبا^(٢) (م/٢٨ قانون الأحداث المصري) .

يعين الخبيران المشار إليهما بقرار من وزير العدل بالاتفاق مع وزير الشؤون الاجتماعية (م/٢٨/٢ أحداث مصري) .

وأشار قانون الأحداث الكويتى الى القاضى الفرد وذلك فى (م/٢٥ أحداث كويتى)

(١) على الرغم من انتقاد بعض العلماء لشروط الأنوثة فى أحد خبراء محكمة الأحداث - قال محمود نجيب حسنين فى القسم العام ص ١٠٣ : (ما الضرر فى أن يكون الخبيران من الرجال اذا كان لهما الدراية) ويرى د . سعدى بسيو فى قضاء الأحداث ص ٤٧ أن وجود المرأة فى محكمة الأحداث لازم قياسا على وجود أب وأم للولد وقال بشرى الشورى فى رعاية الأحداث ص ٧١٣ وجودهما يؤثر جو من الاطمئنان للحدث - والحق أنه كان لا بد من وجود أنثى أن تكون عند محاكمة الفتيات لأن الأنثى تنضى لها بمشاكلها أكثر من الرجل .

- الاجراءات الجنائية فى التشريع المصرى ٩/٢

وعلى القاضى دراسة أوراق القضية قبل حضور
الحدث لديه للاستئارة بما تضمنته من معلومات ، مع
مراعاة سن الحدث وحالته الصحية والبدنية
والاجتماعية عند التحقيق معه . (١)

ويبدو لنا أنه لا مانع أن يكون القاضى فرد يعاونه
معاونون له خبراء بعلم النفس الجنائى والاجتماعى
والاجرام والطب ولو بتقارير يستأنس بها عند
نظر القضية . وأن يكون القاضى ملما بتلك العلوم
ولا داعى الى محاكمة بعض الأحداث فى محكمة الأحداث
وأخبرين فى المحكمة الكبرى طالما أن هناك اتفاق
بين الفقه الاسلامى والنظام السعودى والقانون
المصرى والكويتى طالما أن الغرض من تخصيص محاكم
خاصة وقضاة هو مراعاة نفسية الحدث وأن الهدف
فى محاكمته هو اصلاحه وتقويمه وتوجيهه الوجهة الصالحة
وذلك للامام بطبيعة وأسباب اجرامه ومن ثم تقرير
التدابير المناسبة فى حقه .

(١) تقييم قانوين الأحداث بالكويت - محمد جبير الفهد -
الادارة العامة للتخطيط والمعلومات - ادارة البحوث
والدراسات ص ٧٦ .

الْمَخَاتِمَةُ

الخاتمة

أهم نتائج البحث هي :

(١) إن الفاظ الطفل والصبي والصغير والغلام والحدث الفاظ مترادفة تحمل معنى واحد^١ هو صغر السن الذي لم يبلغ الحلم ، فعند البلوغ تنتفي هذه الصفة ويأخذ الشخص لفظاً مقابراً لهذه الألفاظ .

وإن الفاظ اجرام وجنح وانحراف لغة بمعنى واحد إلا أنها تختلف في المفهوم الشرعي والقانوني ، فالشرعة لا تعتبر الحدث مجرماً أو جانحاً أو منحرفاً إلا إذا ارتكب فعلاً يعاقب عليه حدد أو تعزير ، أو ترك واجب شرعي .

ونلاحظ أن النظام السعودي والقانون المصري والكويتي أخذوا بالتقسيم الإسلامي لاطوار الحدث .

إن الحدث في المرحلة الأولى منذ مولده إلى السابعة من عمره إذا ارتكب جريمة لا يعاقب عليها جنائياً ولا تأديبياً .

(٢) البلوغ يكون بالعلامات الشرعية المتفق عليها كالأحلام والانبثات ، والحيض والحمل للناس^٢ . وفي عدم طمو^٣ تلك العلامات مقدر بالسن عند بلوغه الثامنة عشرة بالسنة الهجرية . وفي حالة الاختلاف في السن يرجع إلى الطبيب الشرعي المؤتمن في دينه .

(٣) اهتم الاسلام بالرعاية الوقائية للأحداث وكفل للصغار منذ الولادة بل قبل الولادة الى البلوغ حقوقا مادية ومعنوية تمنعهم من الانحراف وشملت الايتام واللقطاء .

وان قيام المجتمع الاسلامى الملتزم بقيم ومبادئ الاسلام والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تحول دون الاجرام والانحراف .

(٤) تبين لنا أسباب الجريمة أن الصغير لا يبرث الجريمة ولكنه يكتسبها ، للعوامل الداخلية والخارجية وأهمها التصدع الأسرى ورفقاء السوء والحالة الاقتصادية للأسرة والاعلام المنحرف .

(٥) لا يمكن المقارنة بين الشريعة والقوانين الوضعية فى الحدود والنعايزر لاختلاف البنية التشريعية نى مجال الاجرام والعقوبات وأن الشريعة الاسلامية قد نصت على جرائم محددة ، وهى جرائم الحدود والقصاص والدية فلا تقام الحدود ولا القصاص على الحدث ما لم يبلغ وأن كان يكون مسئولا مسئولة مدنية عن التحويل عما سببه من ضرر لغيره ، وبؤدب استصلاحا لحاله .

(٦) إن جرائم التأديب تشمل كل ما يمكن ان يجرمه ولى الأمر طبقا للقواعد العامة للشريعة الاسلامية ويضع العقوبات المناسبة حسب ظروف الزمان والمكان والسن .

لذلك لم تضع الشريعة الاسلامية تدابير معينة لتأديب الأحداث كما هم الحال فى القانون الوضعى وإنما ترك

الأمر للقاضي ، لأن التأديب غير محدد بالنسبة للبالغين ويمكن اعتبار التوبيخ والتسليم لولى الأمر والالحاق بالتدريب المهني والالزام بواجبات معينة والاختصاص القضائي والايذاء في مؤسسات الرعاية ، وسائل تأديبية تتناسب مع مقاصد الشريعة في تعزيز الأحداث حسب تقدير القاضي . ويمكن اضافة عقوبة الضرب تأديبياً واستصلاحاً للأحداث .

(٧) تتحمل العاقلة الدية كاملة عن الحدث اذا ارتكب الجريمة خطأ . أما اذا ارتكب جريمة مستوجبة للدية فانه لا يتحملها كاملة في ماله وانما تشاركه العاقلة ، واذا لم يكن له عاقلة تتحملة عنه الدولة ان كان معسراً .

(٨) لا تجب عليه العقوبات التبعية كالنفي والحرمان من الميراث ولا يعتبر عائدا اذا ارتكب جريمة بعد البلوغ .

(٩) تخصيص محاكم وشرطة واجراءات جنائية خاصة بالأحداث ، وسرية المحاكمات اذا اقتضت المصلحة أمراً لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية .

(١٠) لا تقام الحدود في مصر والكويت ، ولا تعاقب على الخمر ولا تمنع من السكر لذاته الا اذا كان في طريق عام ولا تعتبر الزنا جريمة اذا حصل التراضي بين الطرفين ولم يكن في مكان عام .

ولم يرد في القوانين الوضعية ايضاً نص صريح على حكم المرتد سواء كان بالغاً او حدثاً .

(١١) الا انها تتفق مع الفقه الاسلامى فى أنزركلها
 ١٠ اقترحت الحدت من سن البلوغ قربة هبأبدالمسؤولية الجنائية .

الاقتراحات والتوصيات

ان كان لى ان اقترح او اوصى ، فاقترح الأتى :-

(١) قيام نظام موحد للأحداث وفق الشريعة الإسلامية
 ونبذ القوانين الوضعية . ويمكن أن يتم هذا الأمر باختيار
 علماء بالشريعة الإسلامية يشاركونهم فى هذا الموضوع
 رجال التربية وعلم الاجتماع والاجرام والقانون والطب النفسى
 من المسلمين المخلصين . وأن تتولى المملكة العربية السعودية
 هذا النظام بحكم انها مهبط الوحي وتجربتها فى تطبيق
 احكام الشريعة الإسلامية .

(٢) انشاء جهاز شرطة متخصص للأحداث لمكافحة
 اجرامهم وانحرافهم على ان يكون انفرادهم على علم كاف
 وواع بنفسية الأحداث وظروفهم وعلى درجة من التقوى
 والاخلاق .

(٣) تخصيص قضاة لمحاكمة الأحداث مؤهلين علمياً ونفسياً .

(٤) أن تصرف فى الحبس بين الأحداث المعرضين للانحراف
 والمنحرفين الذين يرتكبون جرائم وافعال يعاقب عليها
 الشرع كما هم الحال فى قانون الأحداث الكويتى .

(٥) انشاء مراكز متخصصة لمعالجة مشاكل الأحداث .

(٦) رفع الروح الإيمانية وتحسين وتطوير وسائل وأساليب الرعاية الوقائية والعلاجية للأحداث . وانتهاج سياسة إعلامية رشيدة تنمى فى الطفل روح الأسلام وتبعده عن الجريمة والمجرمين .

(٧) أن تقوم الدول الأسلامية بمزيد من الدعم للمنظمات الأسلامية والوكالات المتخصصة فى رعاية الأحداث مثل الجمعية الأفريقية الخيرية لرعاية الأمومة والطفولة (١) التى تعمل على التكافل بين المسلمين بسد حاجتهم وحمايتهم من التشرد والضاع ، وذلك بإنشاء دور لايوائهم وتأهيلهم وقام مشاريع استثمارية لمساعدتهم فى ذلك .

هذا جهدى فى البحث . واننى أعلم يقيناً أن الكمال المطلق لكتاب الله وحده ، وأما عمل الانسان فمعرض للنقص والخطأ والنسيان وما أصدق كلمة العماد الاصفهاني : (انى رأيت أنه لا يكتب انساناً كتاباً فى يومه الا قال فى فده لو غبرت هذا لكان أحسن ولو زيد كذا لكان يستحسن ولو قدم هذا لكان أفضل ولو ترك هذا لكان أجمل ، وهذا من أعظم العبر وهو دليل على استبلاء النقص على جملة الشـر) . (٢)

(١) احدى الروافد المتخصصة لمنظمة الدعوة الاسلامية .

(٢) معجم الأدباء ١/١

وبعد هذا فإن وفقت فله الحمد ، والإغاني التمس
مخلصا النقد الهادف والتوجيه ان تكرم اساتذتي بذلك
فقد يستقيم ما اعوج منه ويصلح شأنه ويكون التوجيهات
السديدة والنصائح القيمة هادية لى فى مستقبل أيامى
والله المستعان . وما توفيقى الا بالله .
وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين .

الفهارس

القرآن وعلومه =====

القرآن الكريم :

- ١- احكام القرآن لأبى بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربى (ت ٥٤٣ هـ).
تحقيق على البجاوى ط البابى الحلبي بمصر سنة (١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م).
- ٢- احكام القرآن : لأحمد بن على الرازى الجصاصى (ت ٣٧٠ هـ) ط دار الكتاب
بيروت مصور عن الطبعة الاولى سنة ٣٢٥ م - ١٩٠٧ م
- ٣- احكام القرآن لمحمد بن درويش الشافعى (ت ٢٠٤ هـ) جمعة البيهقى
(ت ٤٥٨ هـ) ط دار الكتاب العلمية . بيروت سنة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- ٤- اضاء البيان فى ايضاح القرآن بالقرآن لمحمد الامين بن محمد المختار
الشنقيطى . ط المدينة سنة ١٤٠٠ - ١٩٧٩ م .
- ٥- بصائر ذوى التميز فى لطائف الكتاب العزيز لمحمد بن يعقوب الفيروز ابادى
(ت ٨١٧ هـ) تحقيق محمد على النجار وعبد العليم الطحاوى ط المجلس
الاعلى للشئون الدينية بالقاهرة سنة ١٣٥٣ هـ - ١٩٧٣ م .
- ٦- تفسير سورة النور لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية (ت ٧٢٨ هـ) تحقيق محمد ابراهيم
زايد وعبد المعطى قسلى ط - الوعى بحلب سنة ١٣٩٧ - ١٩٧٧ م .
- ٧- تفسير القرآن العظيم لابي الفداء اسماعيل بن كثير القرشى الدمشقى (ت ٧٧٤)
ط دار الفكر العربى بدون تاريخ .
- ٨- التفسير القيم : لشمس الدين محمد بن ابى بكر المعروف بابن قيم الحوفريفة
(ت ٧٥١ هـ) حققه محمد حامد الشافعى ط المركز الدولى للتراث العربى بيروت بدون تاريخ
- ٩- التفسير الكبير لابي عبد الله محمد الفخر الرازى (ت ٩٠٦ هـ) ط ثلاثة دار احياء
التراث العربى بيروت - بدون تاريخ .
- ١٠- جامع البيان عن تأويل اى قرآن لاسى جعفر محمد بن خسر الطبرى (ت ٣١٠) .
ط البابى الحلبي بمصر سنة ١٣٧٣ - ١٩٥٤ م .

- ١١- الجامع لاحكام القرآن لأبى عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى القسطنطينى
(ت ٦٧١ هـ) ط احياء التراث الاسلامى بيروت بدون تاريخ .
- ١٢- روح المعانى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى : لأبى الفضل شهاب
الدين محمود الالوس (ت ١٢٧٠ هـ) ط دار احياء التراث العربى بيروت
بدون تاريخ .
- ١٣- زاد المسير فى علم التفسير : لأبى الفرج جمال الدين عبد الرحمن محمد
بن على بن أحمد الجوزى القوشى البغدادى (ت ٥٩٧ هـ) ط المكتب
الاسلامى بيروت ١٣٨٤ - ١٩٦٤ م .
- ١٤- فتح الغدير : لمحمد بن على بن محمد الشوكانى (ت ١٢٥٠ هـ) . ط
اليابى الحلبى بمصر سنة ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م .
- ١٥- فى ظلال القرآن : سيد قطب ط دار الشروق بيروت سنة ١٣٩٨ - ١٩٧٨ .
- ١٦- المنجم المفهرس لألفاظ القرآن : لمحمد فؤاد عبد الباقي ط دار احياء التراث
العربى بيروت بدون تاريخ .
- ١٧- المفردات فى غريب القرآن : لأبى الحسن بن محمد الراغب الاصفهاني
(ت ٥٠٢ هـ) ط اليابى الحلبى بمصر سنة ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م .
- ١٨- النكت والعيون : لأبى الحسن على بن محمد بن حبيب الكمال الماوردى المصرى
(ت ٤٥٠ هـ) ط دار الأوقاف بالكويت بدون تاريخ .

- كتب الحديث وعلومه :

- ١- ارواء الغليل فى تخريج احاديث منار السبيل لمحمد ناصر الدين الألبانى ط
المكتب الاسلامى بيروت / دمشق سنة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- ٢- الترغيب والترهيب من الحديث . عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله المذرى
(ت ٦٥٦ هـ) ط دار احياء التراث العربى بيروت سنة ١٣٨٨ - ١٩٦٨ .

- ٣- تلخيص تخريج احاديث الرافي الكبير لشهاب الدين أحمد بن علي بن الجبر
محمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ط - المدينة المنورة سنة ١٣٨٤هـ
٠ م ١٩٦٤
- ٤- جامع البيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله . يوسف بن عبد الله
بن عبد البر المدينة المنورة المكتبة العلمية - بدون تاريخ .
- ٥- جامع الأصول في احاديث الرسول . لمجد الدين ابي السعادات المبارك
بن محمد بن الاثير الجزري (ت ٦٠٦هـ) تحقيق عبد القادر الارناؤوط . ط
دار البيان دمشق - سنة ١٩٦٩ - ١٣٨٩هـ .
- ٦- الجرح والتعديل ، للأمام الرازي ابي محمد عبد الرحمن ابي حاتم محمد بن
ادريس بن المنذر التميمي الحنفي (ت ٣٢٧هـ) ط دار الكتب العلمية - بيروت
- بدون تاريخ .
- ٧- سبل السلام شرح يبلوغ المرام لمحمد بن اسماعيل الصنعاني (ت ١١٨٢هـ)
ط - اليايبي الحلبي - بمصر سنة ١٣٥٩ - ١٩٦٠ م .
- ٨- سنن ابن ماجه . لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٣هـ)
تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - ط - اليايبي الحلبي بمصر سنة ١٣٧٢ هـ
٠ م ١٩٥٢
- ٩- سنن ابي داود - سليمان بن الاشعث السجستاني الأزوي (ت ٢٧٥هـ) معه
كتاب معالم السنن للخطابي (ت ٣٨٨هـ) ط - دار الحديث - سورية سنة
١٣٨٨هـ - ١٩٦٩ م .
- ١٠- سنن الترمذي ، محمد بن عيسى (ت ٢٧٩هـ) تحقيق أحمد شاکر
ط - اليايبي الحلبي بمصر سنة ١٩٥٦ م - ١٩٣٧ م ط - دار الفكر سنة
١٣٩٢ - ١٩٧٤ م .
- ١١- سنن الدارقطني ، علي بن عمر (ت ٣٨٥هـ) تحقيق عبد الله هاشم يمانى
ط - المدينة المنورة ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .

- ١٢- سنن الدارمي - عبد الله بن عبد الرحمن (ت ٢٥٥ هـ) ط - دار احياء السنة النبوية - بمصر - بدون تاريخ .
- ١٣- السنن الكبرى للإسحاق . احمد بن علي بن الحسين (ت ٤٣٩ هـ) ط صيدر باد بالدكي دار المعارف العثمانية ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٥ م .
- ١٤- سنن النسائي احمد بن علي (ت ٣٠٣ هـ) ط - المكتبة التجارية بالقاهرة سنة ١٣٤٨ - ١٩٣٠ م .
- ١٥- شرح السنة لابي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي (ت ٥١٦ هـ) تحقيق شعيب الارناؤوط ومحمد زهير شاريش - ط - المكتب الاسلامي بيروت (١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م) .
- ١٦- شرح معاني الآثار - أحمد بن محمد الطحاوي ، حقة وعلق عليه محمد زهري البخاري (ت ٣٢١ هـ) ط - دار الكتب العلمية بيروت سنة ١٣٩٩ هـ ١٩٧٩ م .
- ١٧- صحيح البخاري بابي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري الجعفي (ت ٢٥٦ هـ) تحقيق د / مصطفى ديب البقا - ط - دار القلم - دمشق بيروت سنة ١٤٠١ م ١٩٨١ م .
- ١٨- صحيح الجامع الصغير لناصر الدين الالواني ، واصله الجامع الصغير لجلال الدين بن عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ) ط - المكتبة الاسلامي بيروت ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٩ م .
- ١٩- صحيح مسلم ، الجامع الصحيح - مسلم بن الحجاج الشافعي (ت ٢٦١ هـ) تحقيق عبد الله احمد ابو زينه - ط - دار الشعب القاهرة - بدون تاريخ .
- ٢٠- صحيح مسلم يشرح النووي ابو زكريا محي الدين بن يحيى ابن شمس (ت ٦٧٦ هـ) ط . دار احياء التراث العربي - بيروت . سنة ١٣٩٢ - ١٩٧٢

- ٢١- فتح الباري يشرح صحيح البخاري لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني
(ت ٨٥٢هـ) تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - ط - المكتبة السلفية - بدون تاريخ
- ٢٢- الفردوسي بمأثور الخطاب : لابي شجاع شبروية بن شهر دار بن شبرويه
الديلمي (ت ٥٠٩هـ) تحقيق السعيد بن بسيوني زغلول ، ط ، دار البار
بمكة المكرمة . ودار الكتب العلمية - بيروت - سنة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ م .
- ٢٣- فيض القدير شرح الجامع الصغير ، لمحمد بن عبد الرؤوف بن علي المناوي
(ت ١٠٣٢هـ) ط - دار الفكر العربي - بيروت سنة ١٣٩١ - ١٩٧٢ م .
- ٢٤- كشف الخفاء ومزيل الالباس لاسماعيل بن محمد العلجوني (ت ١١٦٢هـ) .
ط - دار التراث العربي - بيروت ١٣٥١ - ١٩٣٢ م .
- ٢٥- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد لنور الدين علي بن ابي بكر الهيثمي
(ت ٨٠٧هـ) ط - دار الكتاب - بيروت ١٩٦٧ م - ١٣٨٧هـ .
- ٢٦- المستدرك على الصحيحين . للحاكم محمد بن عبد الله الشافري (ت ٤٠٥هـ)
ط . مكتب النصر الحديث بالرياض . وفي ذيلة تلخيص المستدرك للذهبي
بدون تاريخ .
- ٢٧- مسند الامام احمد بن حنبل ، بسها مشبه منتخب كنز العمال في السنن
والاقوال والافعال ط - المكتب الاسلامي - بيروت . سنة ١٣٩٨ - ١٩٧٨ م .
- ٢٨- مشكاة المصابيح ، محمد بن عبد الله الخطيب التيرمزي (ت ٢٣٧هـ) تحقيق
محمد ناصر الدين الالباني - ط - المكتب الاسلامي بدون مشق (١٣٨٠ - ١٩٦١)
- ٢٩- المصنف في الأحاديث والآثار لأبي شيبه عبد الله بن محمد ابي شيبه
ابراهيم بن عثمان بن ابي بكر بن ابي شيبه الكوفي العباسي (ت ٢٣٥هـ) تحقيق
مختار احمد البذاوي ط الدار السلفية بالسند ١٤٠١ - ١٩٨١ م .

- ٣٠- مصنف عبد الرزاق . لابي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١ هـ)
تحقيق بخيت الرحمن الاعظمي ط أولى بيروت ١٣٩٢ - ١٩٧٢ م .
- ٣١- المنتقى شرح موطأ الامام مالك للياجى . سليمان ابن سعد بن ايوب
الياجى الاندلسى (ت ٤٩٤ هـ) ط - دار الكتاب العربى - بيروت - مصدر
سنة ١٣٣٢ هـ - ١٩١٣ م .
- ٣٢- الموطأ للامام مالك بن انس (ت ١٨٥ هـ) تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي
ط - اليايى الحلبى بمصر - بدون تاريخ .
- ٣٣- نصيب الراية فى تخريج احاديث الهداية جمال الدين ابن محمد عبد الله
بن يوسف الحنفى الزيلعى (ت ٧٦٢ هـ) ط المكتب الاسلامى ١٣٩٣ - ١٩٧٣
- ٣٤- نيل الاوطار شرح منتقى الاخبار محمد بن على بن محمد الشوكانى (ت ١٢٥ هـ)
ط - دار الفكر بيروت - سنة ١٩٧٣ - ١٣٨٣ هـ .
- كتب الاصول والقواعد الفقهية :
- ١- الأحكام فى اصول الاحكام ، لابي الحسن على بن ابي على محمد الأمدى
(ت ٦٣١ هـ) ط - محمد على صبيح - بمصر سنة ١٣٨٧ - ١٩٦٧ م .
- ٢- ارشاد الفحول الى تحقيق الحق فى علم الأصول ، محمد بن على بن محمد
الشوكانى (ت ١٢٥ هـ) ط - أوله اليايى الحلبى بمصر سنة ١٣٥٦ -
١٩٣٧ م .
- ٣- الأشباه والنظائر على مذهب ابي حنيفة النعمان ، لزين العابدين بن
ابراهيم بن النجيم (ت ٦٤٤ هـ) تحقيق عبد العزيز محمد الوكيل - ط - اليايى
الحلبى - بمصر سنة ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .
- ٤- الأشباه والنظائر فى قواعد وفروع فقه الشافعية لجلال الدين عبد الرحمن
السيوطى (ت ٩١١ هـ) ط - اليايى الحلبى - بمصر سنة (١٣٧٨ - ١٩٥٨)

- ٥- أصول الفقه لمحمد أبو زهره - ط - دار الفكر العربي بمصر بدون تاريخ
- ٦- أصول السرخسي. أبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (ت ٤٩٠ هـ) حققه أبو الوفاء الأفغانى ط - دار الفكر العربي ببيروت سنة ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .
- ٧- أصول الفقه : محمد أبو النور زهير . ط . دار الطباعة المحمدية بالازهر . بدون تاريخ .
- ٨- أصول مذهب الامام أحمد بن حنبل د / عبد المحسن التركي ط اولى جامعة عين شمس - بمصر سنة ١٣٦٤ هـ - ١٩٤٤ م .
- ٩- التحرير فى أصول الفقه ، الجامع بين اصطلاحى الحنفية والشافعية ، كمال الدين محمد عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود السيوطى الشهير بابن همام الدين الاسكندرى الحنفى (ت ٨٦١ هـ) ط - اليابى الحلبى بمصر ٣٥١ - ١٩٣٢ م .
- ١٠- التلويح على التوضيح لسعد الدين التفوتى زامى (ت ٧٤٧ هـ) ط محمد على صبيح - بالازهر بدون تاريخ .
- ١١- تفسير التحرير لمحمد أمين المعروف بامير بادرشا ، الحسينى الحنفى الخرسانى البخارى على كتاب التحرير ، لكمال الدين محمد بن الهمام (ت ٨٦١ هـ) ط - مصطفى اليابى - الحلبى - بمصر ١٣٥٠ هـ - ١٩٣١ م .
- ١٢- حاشية البناتى على شرح المحلى على جميع الجوامع لتاج الدين عبد الوهاب بن على السبكى (ت ٧٧١ هـ) ط - الازهرية - بمصر ١٣٠٩ هـ - ١٨٩١ م .
- ١٣- روضة الناظر وجنة المناظر، عبد الله بن أحمد بن قدامة (ت ٦٢٠ هـ) ط السلفية القاهرة - سنة ١٣٤٢ هـ - ١٩٢٣ م .

- ١٤- فتح الغفار شيخ المنار المعروف بمشكاة المصابيح ، وأصول المنار للشيخ زين الدين بن ابراهيم السعيد المعروف بابن التجميع الحنفى (ت ٦٤٤هـ) ط - مصطفى اليايى الحلبي سنة ١٣٥٥ - ١٩٣٦م .
- ١٥- الفسروق : شهاب الدين ابى العباس الصنهاجى المستنهور بالقراف (ت ٦٨٤هـ) وفيها شبه تهذيب الفروق والقواعد السنية فى الاسرار الفقهية ط - دار المعرفة - بيروت - بدون تاريخ .
- ١٦- القواعد فى الفقه الاسلامى لأبى الفرح عبد الرحمن بن رجب الحنبلى (ت ٧٩٥هـ) تحقيق طه عبد الرحمن الرؤوف سعد . ط . اولى بالمكتبة الازهر - بمصر سنة ١٣٦٢ - ١٩٧٢م .
- ١٧- كشف الأسرار على أصول فخر الإسلام - اليزدوى . علاء الدين عبد العزيز احمد البخارى (ت ٧٣٠هـ) ط دار الكتاب العربى بيروت " ١٣٩٤ - ١٩٧٤م .
- ١٨- المستقصى فى عالم الاصول لآبى حامد محمد بن محمد الغزالى ويلييه فواتح الرحموات يشرح مسلم النبوات ط دار حادر بولاق - بمصر سنة ١٣٢٢ - ١٩٠٤ .
- ١٩- الموافقات فى اصول الاحكام لآبى اسحق بن ابراهيم بن موسى اللخمى القرناطى المعروف بالشاطبى (ت ٧٩٠هـ) ط محمد على صبيح بالازهر سنة ١٣٨٩ - ١٩٦٩م) .

كتب الفقه :

أ - الفقه الحنفي .
=====

- ١- الأُصل : محمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨٩هـ) ط . دار المعارف بالهند سنة ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .
- ٢- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع : لعلاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي (ت ٥٧٨هـ) ط - ثانية دار الكتاب العربي - بيروت ١٣٧٤ - ١٩٧٤م .
- ٣- تبين الحقائق شرح كنز الدقائق لفخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي (ت ٧٤٣هـ) وبهامشه حاشية شلبي ط دار المعارف - بيروت ط ثانية وأولى سنة ١٣١٣ - ١٨٩٥م .
- ٤- التعريفات لأبي الحسن علي بن محمد بن علي الجرمان المعروف بالسيد الشريف (ت ٨١٦هـ) ط الدار التونسية (١٣٩١ - ١٩٧١) .
- ٥- جامع أحكام الصفار : لمحمد بن محمود الاسروبيش (ت ٦٣٢هـ) تحقيق عبد الحميد عبد الخالق البيزلي ط أولى دار المعارف بغداد ١٤٠٤ - ١٩٨٣
- ٦- حاشية ابن عابد بن : رد المحتار لمحمد أمين الشهير بابن عابد بن علي الدر المختار شرح تنوير الأبصار ط - ثالثة دار الفكر العربي بيروت ١٣٩٩ - ١٩٧٩م .
- ٧- حاشية الطحاوي : علي موافي الفلاح شوح نور الايضاح حسن بن عمار الشربخاني (ت ١٠٦٩هـ) مع موافي الفلاح شرح نور الايضاح بهامش متن نور الايضاح مع تقريرات سنة في حاشية الطحاوي ط البايي الحلبي بمصر (١٣٦٦ - ١٩٤٦) .

- ٨- الحراج - لابن يوسف يعقوب بن ابراهيم (ت ١٨٢ هـ) ط . السلفية بمصر سنة ١٣٨٢ - ١٩٦٢ .
- ٩- الفتاوى الهندية : جمع جماعة من علماء الهند برياسة الشيخ نظام خولى سنة (١٠٧٠ هـ) بهامشها فتاوى قاضيخان . والفتاوى البزازية ط . دار المعرفة بيروت ١٣٩٣ - ١٩٧٣ .
- ١٠- شرح فتح القدير لكمال الدين محمد بن عبد الواحد السواس المعروف بابن اللمام (ت ٦٨١ هـ) مع تكملة نتائج الافكار في كشف الرموز والاسرار لقاضي زاده (ت ٦٨٨ هـ) على الهداية شرح بداية المبتدى للمرتيناني فسي (ت ٥٩٣ هـ) بهامشه شرح العناية على الهداية لكمال الدين محمد بن محمد الياورى (ت ٧٨٩ هـ) ط دار صادر بيروت ١٣١٥ - ١٨٧٩ م .
- ١١- الميسوط : لابي بكر محمد بن احمد بن ابي سهل الرضوي (ت ٤٩٠ هـ) ط الثالثة دار المعارف بيروت - بدون تاريخ .
- ١٢- محاسن الاسلام وشرائع الاسلام : لابي عبد الله محمد بن عبد الرحمن البخاري (ت ٤٥٦ هـ) ط دار الكتب العلمية - بيروت - بدون تاريخ .
- ١٣- معين الحكام فيما تردد بين الخصمين : لعلى بن خليل الطرابلسي (ت ٨٤٤ هـ) ويليه لسان الحكام في معرفة الاحكام . ابراهيم بن ابي اليمن محمد بن ابي الفضل المعروف بابن الشحنة الحنفي . ط ثانية مصطفى الياسي الحلبي بمصر ١٣٩٣ - ١٩٧٣ .
- ١٤- الهداية شرح بداية المبتدى : لابي الحسن على بن ابي بكر بن عبيد الجليل الرشدي الميرغني (ت ٥٩٣ هـ) ط . دار صادر بيروت مصدر المطبعة الكبرى الاميرية بولاي بمصر .

الفقه المالكي :

=====

- ب -
- ١- الاشراف على مسائل الخلاف : للقاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر
البغدادى المالكي (ت ٤٢٢ هـ) .
 - ٢- بداية المجتهد المقتصد لمحمد بن احمد بن محمد بن احمد ابن رشد
القرطبي الاندلسي الشهير بابن رشد الحفيد (ت ٥٩٥ هـ) ط . دار الكتب
الحدیثة القاهرة - بدون تاريخ .
 - ٣- مهلة السالك لا قرب المسالك : للشيخ احمد القناوى على الشرح الصغير
لسيد احمد الدردير ط . مصطفى اليابى الحلبى . بمصر سنة ١٣٧٢ هـ .
١٩٥٢ م .
 - ٤- تبصرة الحكام فى اصول الاقضية ومناهج الاحكام لبرهان الدين بن على
بن فرحون المالكي (ت ٧٩٩ هـ) بهامش فتح العلى المالكي لابی عبد
الله الشيخ محمد احمد عيسى (ت ١٢٩٩ هـ) ط . مصطفى اليابى
الحلبى (١٣٧٨ - ١٩٥٨ م) .
 - ٥- جواهر الاكليل - لمصالح عبد السمیع الابى الازهرى - لمختصر خليل لخليل
بن اسحق (ت ٧٧٦ هـ) ط . دار احیاء الكتب العربیة اليابى الحلبى
بدون تاريخ .
 - ٦- حاشية الدسوقي : لشمس الدين محمد بن عرفه المالكي (ت ١٢٣٠ هـ) على
الشرح الكبير للدردير المسمى (فتح القدير) على مختصر خليل ط . دار
احیاء الكتب العربیة بمصر - بدون تاريخ .
 - ٧- شرح الخرشي على مختصر خليل لابی عبد الله محمد بن عبد الله الخرشي
المالكي (ت ١١٠١ هـ) ط . دار صادر بيروت - بدون تاريخ .

- ٨- الشرح الكبير للدردري احمد بن محمد (ت ١٢٠١هـ) على مختصر خليل
ط - دار احياء الكتب العربية عيسى اليايبي الحلبي . بمصر - بدون تاريخ .
- ٩- الفواكه الدواني : للنضراوى على رسالة ابن أبى زيد القيروانى عبد الله
بن عبد الرحمن (ت ٣٨٦هـ) لأحمد بن غنيم بن سالم النضراوى ط . اليايبي
الحلبي بمصر ١٣٧٤ - ١٩٥٥ .
- ١٠- قوانين الاحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية لمحمد بن احمد جزئسى
القرناطى المالكي (ت ٧٤١هـ) ط . دار العلم بيروت ١٣٩٤ - ١٩٧٤ .
- ١١- مختصر خليل : لخليل بن اسحق المالكي (ت ٧٦٧هـ) ط . دار احياء
الكتب العربية بمصر . بدون تاريخ .
- ١٢- المدونة الكبرى للإمام مالك (ت ١٧٩) رواية سحنون بن سعيد التميمي
(ت ٢٤٠هـ) عن عبد الرحمن بن القاسم العنقي (ت ١٩١هـ) ط اول تصوير
دار صادر بيروت ١٣٥٣ - ١٩٣٣ م .
- ١٣- مواهب الجليل : لشرح مختصر خليل ، لأبى عبد الرحمن محمد بن محمد عبد
الرحمن المعروف بالخطاب (ت ٩٥٤هـ) بهامشه التاج الاكليل لمختصر خليل
لأبى عبد الله محمد بن يوسف بن أبى القاسم الصيدري الشهير بالمواهب
(ت ٨٩٧هـ) ط . دار الفكر بيروت سنة ١٣٩٨ - ١٩٧٨ .

- ج - الفقه الشافعى :
=====
- ١- أسنى المطالب فى شرح روض الطالب : لذكريا بن محمد الانصارى الشافعى
(ت ٩٣٦ هـ) هو شرح على روض الطالب لابن ابى بكر الفرى اليمنى
ط . المكتبة الاسلامية بالقاهرة - بدون تاريخ .
- ٢- الأم : لابی عبد الله محمد بن ادريس الشافعى (ت ٢٠٤ هـ) ط . دار المعرفة
بيروت ١٣٩٣ - ١٩٧٣ .
- ٣- الأنوار لاعمال الابرار : ليوسف ابراهيم الأردبيلى (ت ٧٩٩ هـ) ط . مؤسسة
الحلبى وشركاه بالقاهرة ١٣٨٩ - ١٩٦٩ .
- ٤- تحفة المحتاج بشرح المنهاج : أحمد بن حجر الهيئى بهامش حسواس
الشروانى وابن قاسم العيادى ط - صادر بيروت - بدون تاريخ .
- ٥- هاشيتا قلوبى وعميرة على شرح الجلال المحلى شهاب الدين احمد البرس
الملقب بعميره (ت ٩٥٧ هـ) وحاشية قلوبى لشهاب الدين احمد بن احمد
بن سلامه الملقب بقلوبى (ت ١٠٦٩) ط مصطفى اليايى الحلبي مصر بدون تاريخ
- ٦- روضة الطالبين لذكريا يحيى بن شرف النووى الدمشقى (ت ٦٧٦ هـ) ط .
المكتب الاسلامى - دمشق - بيروت - بدون تاريخ .
- ٧- المجموع شرح المذهب لابی زكريا شمس الدين بن شرف النووى (ت ٦٧٦ هـ)
ويليه فتح العزيز شرح الوجيز لابی القاسم عبد الكريم بن الرافعى (ت ٦٢٣ هـ)
التلخيص الجيد فى تخريج الرافعى الكبير لابی الفضل أحمد بن على بن
حجر العسقلانى (ت ٨٥٢ هـ) ط . دار الفكر بيروت - بدون تاريخ .
- ٨- مغنى المحتاج الى معرفة معانى الفاظ المنهاج لابی زكريا يحيى بن شرف
النووى ط . المكتبة الاسلامية - بيروت - بدون تاريخ .

- ٩- المذهب لابی اسحق ابراهيم بن على بن يوسف القيروزي الشيرازي
(ت ٤٧٦هـ) ط . مصطفى اليابى الحلبي - بمصر - بدون تاريخ .
- ١٠- نهاية المحتاج الى شرح المنهاج شمس الدين محمد بن العباس الرملى
(ت ١٠٤هـ) ومعه شرح المنهاج لشهاب الدين احمد بن حجر الهيتمي ط
اليابى الحلبي بمصر سنة ١٣٨٦ - ١٩٦٧ .
- د - الفقه الحنبلى :
=====
- ١- الاختيارات لشيخ الأ سلام أحمد بن تيمية (ت ٧٢٨هـ) اختارها الشيخ
علاء الدين ابوالحسن على بن محمد عباس البعلبى دمشقى (ت ٨٠٣هـ)
ط . السنة المحمدية بالقاهرة ١٣٦٩ - ١٩٥٠ م .
- ٢- الافصاح عن معانى الصحاح للفرير يحيى بن محمد بن هبيرة الحنبلى (ت ٥٦٠هـ)
ط . الدجوى بالقاهرة ١٣٨٩ - ١٩٧٨ .
- ٣- الاقناع لموسى بن أحمد الحجاوى (ت ٩٦٨هـ) ط . المكتبة التجارية - بمصر
١٣٥١ - ١٩٣٢ .
- ٤- اعلام الموقعين عن رب العالمين لمحمد بن أبى بكر ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)
راجع عبد الرؤوف سعد - ط - الكليات الازهرية . بمصر .
- ٥- الانصاف فى معرفة الراجح من الخلاف ، لعلاء الدين على بن سليمان المرداوى
(ت ٨٨٥هـ) حققه محمد حامد الفقى ط . أولى على نفقة الملك سعود بن
عبد العزيز ١٣٧٤ - ١٩٥٥ م .
- ٦- تحفة المبرود فى احكام المولود ، لشمس الدين ابى عبد الله محمد ابن قنيم
الجوزية (ت ٧٥١هـ) تحقيق عبد القادر الأرناؤوطى ط . دار البيان دمشق
١٣٦١ - ١٩٧١ .

- ٧- الروض المريع ، شرح زاد المستقنع بمختصر المقنع ، لموسى بن احمد الحجاوى (ت ٩٦٠هـ) شرح وتعليق منصور بن يونس البهوتى ط السلفية بالقاهرة ١٣٨٠ - ١٩٦٠ .
- ٨- الروض الندى شرح كافى المبتدى فى فقه الامام أحمد لأحمد بن عبد الله أحمد البعللى (ت ١١٨٩هـ) ط السلفية السعودية بدون تاريخ .
- ٩- شرح منتهى الارادات ، لمنصور بن يونس البهوتى (ت ١٠٥١هـ) ط . ١ . المكتبة السلفية المدينة المنورة - بدون تاريخ .
- ١٠- الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية لأبى قيم الجوزية محمد بن أبى بكر (ت ٧٥١هـ) تحقيق محمد جميل غازى . ط . المدن بمصر - ١٢٩٧ - ١٩٧٧ .
- ١١- الفروع لمحمد بن مفلح (ت ٧٦٣هـ) ط . المنار بمصر ١٣٣٩ - ١٩٢٠ .
- ١٢- كشف القناع عن متن الإقناع ، لمنصور بن يونس بن ادريس . البهوتى (ت ١٠٥١هـ) مكتب النصر الحديثة بالرياض - بدون تاريخ .
- ١٣- مجلة الأحكام الشرعية ، أحمد بن عبد الله الغازى (ت ١٣٥٩هـ) تحقيق د / عبد الوهاب ابوسليمان د / محمد ابراهيم أحمد على ط . تباهة جدة ١٤٠١ - ١٩٨١ م .
- ١٤- مجموع فتاوى شيخ الاسلام أحمد بن تيمية جمع عبد الرحمن بن محمد بن فاسم العاصمى النجدى الحنبلى وابنه محمد . ط . أولى بالرياض ١٣٩٨ - ١٩٧٧ .
- ١٥- مسائل الامام أحمد لأبى داؤد سليمان بن الأشعث بن اسحق بن بشير بن شداد السحيتانى . ط . ثمانية بيروت ، سعد السيد محمد رشيد رضا بد ، ن تاريخ .

- ١٦- مطالب اولي النهى وشرح غاية لمتنهي لمصطفى السيوطي الرحبياني دمشق
بها مشر تجريد رواية الغاية والشرح لحسن الشطبي ط المكتب الاسلامي
دمشق ١٣٨٠ - ١٩٦١ .
- ١٧- المعنى وبليّة الشرح الكبير لموفق الدين ابي محمد عبد الله ابن محمد
بن محمود بن قدامه (ت. ٦٣٠هـ) ط . الكتاب العربي بيروت ١٣٩٢-١٩٧٢ .
- ١٨- المقنع لموفق الدين عبد الله بن احمد بن قدامه العقديسي (ت ٦٢١) ط .
السلفية .

هـ - الفقه الظاهري : =====

- ١- المحلي : لابي محمد علي بن احمد بن سعيد حزم الاندلسي الظاهري
(ت ٤٠٦هـ) ط الامام المكتب التجاري للنشر والتوزيع - بيروت . بدون
تاريخ .
- ٢- مراتب الاحماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات لابي محمد علي
بن احمد بن حزم . وتقديم مراتب الاجماع لابن تيمية . ط . دار المكتب
العلمية - بيروت - بدون تاريخ .

كتب اللغة : =====

- ١- الافصح في فقه اللغة : لعبد الفتاح الصعدي وحسن يوسف موسى ط .
ثانية دار الفكر العربي بصرى ١٣٥٢ - ١٩٦٤ .
- ٢- تاج اللغة وصمام العربية : لاسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ)
تحقيق احمد عبد الغفار عطارة ط دار الملايين - بيروت . علم نقشة
الشرية ١٤٠٢ - ١٩٨٢ .

- ٣- تهذيب اللغة : لابی منصور محمد بن احمد الازهرى (ت. ٣٧٠هـ) تحقيق
تحقيق عبد السلام محمد هارون . محمد على النجار ط . دار المصرية
١٣٨٤ - ١٩٦٤ .
- ٤- القاموس المحيط : لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزى (ت ٨١٧) ط .
دار العربية ببيروت - بدون تاريخ .
- ٥- لسان العرب لابی الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الافريقى
المصرى (ت ٦٦١هـ) ط . دار صادر بيروت ١٣٧٤ - ١٩٥٥ .
- ٦- مختار الصحاح محمد بن ابى بكر بن عبد القادر الرازى (ت ٦٦٦هـ) ط .
دار الیاب بدون تاريخ .
- ٧- المخصص : لابی الحسن على بن اسماعيل النحوى اللغوى الاندلسى
المعروف بابن سیده (ت ٤٥٨هـ) ط . اولی بولاق بمصر ١٣١٦-١٨٩٦
- ٨- المصباح المنیر : أحمد بن محمد بن على المقرئ الصیوفى (ت. ٧٧٠هـ)
ط . مصطفى البابى الحلبي بمصر - بدون تاريخ .
- ٩- المعجم الوسيط : مجمع اللغة العربية ، ابراهيم مصطفى احمد حسن
الزيات ، حامد عبد القادر ، ومحمد على النجار اشرف عليه عبد السلام هارون
ط . دار التراث بقطر . بدون تاريخ .

المخطوطات والموسوعات والتراجم
=====

- ١- أدب القاضى : لأبى سعد السمعانى عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمى (ت ٥٦٢ هـ) نسخة مخطوطة ومصورة بمركز البحث العلمى بجامعة أم القرى بمكة المكرمة رقم ١٥٠ فقه حنفى مصوره من النسخة الموجودة بمكتبته الا زهر
رقم ٢٧١١
٢٣٧١٢
- ٢- الأصابة فى تميز اسماء الصحابة : أحمد بن على بن حجر العسقلانى (ت ٨٥٢ هـ) ط . المصرية ١٣٢٨ - ١٩١٠ م .
- ٣- الذخيرة : شهاب الدين ابن ادريس القرافى (ت ٦٨٤ هـ) مخطط ومصدر بمركز البحث العلمى بجامعة أم القرى بمكة المكرمة تحت رقم ٥٩١ فقه مالكي
- ٤- معجم فقه السلف عشرة ، صحابه ، وتابعين : محمد المنتصر الكنانى ط الصفا . بمكة ١٤٠٦ - ١٩٨٥ م .
- ٥- موسوعة ابراهيم النعمى : اعداد محمد رويس قلعجى ط الهيئة المصرية العامة مركز البحث العلمى بمكة ١٣٩٩ - ١٩٧٩ .
- ٦- موسوعة عبد الله بن مسعود : محمد رويس قلعجى ط . مكتب الخانجى للطباعة والنشر ط . المدنى بمصر مطبوعات مركز احياء التراث العلمى ١٤٠٤ - ١٩٨٤ م .
- ٧- موسوعة عثمان بن عفان : محمد رويس قلعجى ط المدنى بمصر مكتب الخانجى للطباعة والنشر مطبوعات مركز احياء التراث العلمى سنة ١٤٠٤ - ١٩٨٣ .
- ٨- الموسوعة الفقهية الكويتية : ط . وزارة الاوقاف والشئون الاسلامية الكويت ط اولى ١٤٠٦ - ١٩٨٥ .

٩- وفيات الاعيان : لابن خلكان أحمد بن محمد (ت ٦٨١هـ) تحقيق محمد

محي الدين عبد الحميد ط . مكتبة النهضة المصرية سنة ١٣٧١ - ١٩٥١ .

كتب القانون وعلم الاجرام :

=====

١- اثر التفكك العائلى وجنوح الاحداث : جعفر الامير الياسينى ط دار العلم

للمعرفة بيروت سنة ١٤٠٢ - ١٩٨١ م

٢- اختصاص رجال الضبط القضائى فى التحرى والاستدلال د / محمد على

السالم ال عياد الخلبى ط دار السلاسل بالكويت ١٤٠٢ - ١٩٨١ .

٣- اسباب الجريمة وضعف السلوك الاجرامى : د / عدنان الدورى ط اولسى

سنة ١٣٨٢ - ١٩٧٢ .

٤- اصول الاجراءات الجنائية فى القانون المصرى : حسن على المرصفاوى

ط . منشأة المعارف الاسكندرية - بدون تاريخ .

٥- انحراف الاحداث : جان شازال ترجمة حامد شوكت ومحمد مصطفى زيدان

وتحبيب فائى الدورى ط . القاهرة ١٣٨٠ - ١٩٦٠ .

٦- انحراف الاحداث : د / انور محمد الشرقاوى ط دار الثقافة بالقاهرة ١٣٩٨

١٩٧٧ .

٧- انحراف الاحداث : عبد العزيز فتح الباب ط اولى مكتبة النهضة بالقاهرة

سنة ١٣٧٧ - ١٩٥٧ .

٨- انحراف الاحداث ومشكلة العوامل : د / منيره العصره ط المكتب المعصرى

الحدبت ١٣٩٤ - ١٩٧٤ .

٩- بعض المتغيرات النفسية والاجتماعية فى جنوح الاحداث : د / عزت سيد اسماعيل

بحث فى كتاب جنوح الاحداث ط . وكالة المطبوعات بالكويت ١٤٠٥ - ١٩٨٤ .

- ١٠- التأهيل الاجتماعي والمهني للأحداث (الجاهلي) : علوان محمد
حسنين اسماعيل . ط . المركز العربي للدراسات العربية والامنية بالرياض
١٤٠٠ - ١٩٧٩ .
- ١١- التراث القانوني السعودي : اعداد . أحمد سعيد عبد الخالق ١٤٠٤
١٩٨٤ .
- ١٢- التشريعات الخاصة برعاية الأحداث (الجاهلي) في الدول العربية
والخليجية د / بدرية العوض . بحث بكتاب حنوح الأحداث ط وكالة
المطبوعات بالكويت ١٤٠٥ - ١٩٨٤ .
- ١٣- تقييم قانون الأحداث بالكويت : محمد جبر الفهد ط دار البحوث
بالكويت ١٤٠٢ - ١٩٨٣ .
- ١٤- التكافل الاجتماعي في الاسلام ودوره في الوقاية من انحراف الأحداث
د / احمد محمد العسال . بحث بكتاب معالجة الشريعة الاسلامية
لمشاكل انحراف الأحداث . ط . المركز العربي لدراسات العربية
والاحنية بالرياض ١٤٠٧ - ١٩٨٦ .
- ١٥- التنظيم المدرسي والتحدث التربوي : د / نبيل السمالوطي ط . دار
الشروق ١٤٠٠ - ١٩٧٩ .
- ١٦- جرائم الأحداث : دراسة مقارنة للشرق الاوسط ، لمحمد سعيد وفتح الله
محمد الموصفي . ط . دار البناء بمصر الامانة العامة لحامعة السدول
العربية ادرة الشؤون الاجتماعية والصحية ١٣٨١ - ١٤٦١ .
- ١٧- جرائم الأحداث في الشريعة الاسلامية : محمد الشحات الجندی . ط .
دار الفكر العربي القاهرة ١٤٠٦ : ١٩٨٥ .

- ١٨- دراسات فى علم الاجتماع الجنائى : د / حسن على خفاجى . ط . ثانية
١٤٠١ - ١٩٨١ .
- ١٩- دروس فى علم الاجرام : د / عمر السعيد . ط دار النهضة العربية بيروت
بسدون تاريخ .
- ٢٠- دور الخدمة الاجتماعية فى علاج الاحداث المنحرفين من وجهة نظر الشريعة
الاسلامية : د / محمد سلامة محمد غيارى ط المركز العربى للدراسات
الامنية بالرباط سنة ١٤٠٤ - ١٩٨٣ .
- ٢١- رجل الامن فى الممارسة الادارية : احمد قناوى القناص ط . الوارد السعودية
جدة ١٤٠١ - ١٩٨١ .
- ٢٢- رعاية الاحداث الجانحين بالدول العربية الخليجية ، سلسلة الدراسات
الاجتماعية والعمالية : عبد الله علوم حسنو - خلف احمد خلف عواطف الحبشى
د / مصباح محمد الخبير ، ويوسف الياس . ط . مكتب المتابعة بالنامنة
ط . اولى سنة ١٤٠٥ - ١٩٨٤ .
- ٢٣- رعاية الاحداث فى الاسلام والقانون المصرى . للبشرى الشربجى منشأة
المعارف بالاسكندرية ١٤٠٦ - ١٩٨٥ .
- ٢٤- سبب الجريمة : د / عبد الله احمد قادري ط . دار المجتمع بجدة ١٤٠٦ هـ
١٩٨٥ م .
- ٢٥- شرح قانون العقوبات المصرى : لسعيد مصطفى السعيد . ط . ثانية
دار النهضة بمصر ١٣٦٧ - ١٩٤٧ .
- ٢٦- ضمانات الحرية الشخصية اثناء التحرى ، الاستدلال فى القانون المقارن
د / محمد عظمى السالم عباد الحلبي ط . ذات السلاسل جامعة الكويت
- ٢٧- علم الاجتماع الجنائى : د / حسن الساعاتي ، ط مكتبة النمسة بالقاهرة
بسدون تاريخ .

- ٢٨- علم الاجرام والعقاب : لرؤوف عبيد ، ط خامسة دار الفكر العربى بمصر
سنة ١٤٠٢ - ١٩٨١ .
- ٢٩- علم الاجرام والعقاب رمسيس بهنام ط . المعارف الاسكندرية ١٣٩٠ -
١٩٧٠ .
- ٣٠- علم الاجرام وعلم العقاب : عيود السراج ، ط . ثانياة جامعة
الكويت ١٤٠٣ - ١٩٨٣ .
- ٣١- الحدث والاحرام، المبادئ للدفاع الاجتماعى : نائل عبد الرحمن وعمر
نجم وهيفاء ابو غزالة . ط . المملكة الاردنية سنة ١٤٠٤ - ١٩٨٣ .
- ٣٢- علم الاجرام والعقاب : مأمون سلامة . ط . دار الانسان بمصر
١٣٩٥ - ١٩٧٥ .
- ٣٣- اصول علم النفس : احمد عزت . ط . دار المعارف القاهرة ١٣٩٨ -
١٩٧٧ .
- ٣٤- الفئات الخاصة واساليب رعايتها . سعد المغربى ، ط . اولى دار
الثقافة العربية بمصر . ١٣٩٧ - ١٩٦٧ .
- ٣٥- قانون الاجراءات الجنائية بمصر معلقا عليه : د / مأمون سلامة ، ١٤٠١
١٩٨٠ .
- ٣٦- القانون الجنائى وحجراته الاساسية ، ونظريات العامة دراسة مقارنة
لمحمد محى الدين عوض ١٣٩٥ - ١٩٧٥ .
- ٣٧- قانون العقوبات : القسم العام الجريمة د / مأمون محمد سلامة
ط . دار الفكر العربى بمصر سنة ١٤٠٧ - ١٩٨٦ .
- ٣٨- القانون الكويتى رقم ٣ لسنة ١٩٨٣ م بشأن الاحداث .
- ٣٩- القانون المصرى رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ م بشأن الاحداث .

- ٤٠- المؤسسات الاجتماعية العاملة في مجال رعاية الأحداث والفكر الإسلامي د / احمد فوزى الصادق بحث ضمن كتاب معالجة الشريعة الإسلامية لمشاكل انحراف الأحداث ط . المركز العربي للدراسات الامنية بالرياض لسنة ١٤٠٧ - ١٩٨٦ .
- ٤١- مبادئ النظام الدستوري في الكويت . عبد الفتاح حسن . ط . دار النهضة بيروت ١٣٨٨ - ١٩٦٨ .
- ٤٢- مجموعة الوثائق الدستورية والدساتير المصرية نصوص وتحليل اصدها مركز التنظيم المكبرو فيلم بالاهرام ١٣٩١ - ١٩٧١ م
- ٤٣- مرشد الاجراءات الجنائية : وزارة الداخلية بالمملكة العربية السعودية بسدون تاريخ .
- ٤٤- الموصفاوى فى قانون العقوبات الخاص : لحسن صادق الموصفاوى . ط منشأة دار المعارف الاسكندرية سنة ١٣٩٩ - ١٩٧٨ .
- ٤٥- مظاهر واسباب الحنوح عند الاحداث د / عبد الله محمد خوخ ط المركز العربي للدراسات العربية والاجنبية بالرياض . ١٤٠٣ - ١٩٨٢ .
- ٤٦- موانع المسؤولية الجنائية : د / عبد السلام التونجى . ط . قسم البحوث والدراسات القانونية والشرعية ١٣٩١ - ١٩٧١ .
- ٤٧- موسوعة التعليقات على قانون العقوبات والقوانين . دراسة عربية مقارنة مقارنة : حسن البغال ط . أولى دار الثقافة العربية ١٣٩٥ - ١٩٦٥
- ٤٨- الموسوعة الجنائية : عبد الملك الجندى . ط . التراث العربي بيروت ١٣٩٦ - ١٩٧٦ .
- ٤٩- الموسوعة الفصائية فى احكام المحاكم الكويتية : اعداد احمد سعيد عبد الخالق سنة ١٣٩٤ - ١٩٧٤ .

- ٥٠- الوسيط في شرح قانون الجزاء الكويتي القسم الخاص د . عبد المهيمن
بكر سالم ط ثانية بالكويت ١٤٠٣ - ١٩٨٣
- ٥١- الوسيط في شرح القانون المدني : د / عبد الرزاق احمد السنبهري
ط . دار النهضة العربية مصر ١٣٩٩ - ١٩٧٠ .
- ٥٢- اساليب البحث العلمي وتعريفاته ومؤسسات الاحداث الجانحين د /
مصباح محمد الخير بحث بكتاب رعاية الاحداث الجانحين بالدول العربية
والخليجية ط . مكتب المتابعة بالضامة ١٤٠٥ - ١٩٨٤ .

الرسائل الجامعية

- ١- الاحداث والسلوك المنحرف : محمد ناصر الدباغ الصجى : رسالة
ماجستير بجامعة الملك عبد العزيز بجده سنة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م
- ٢- احكام اللقيط في الفقه الاسلامي : عمر بن محمد السبيل : رسالة ماجستير
من كلية الشريعة والدراسات الاسلامية بجامعة ام القرى بمكة المكرمة
سنة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م
- ٣- اشتراك في جريمة القتل : زكريا عبد الرزاق المصري : رسالة ماجستير
كلية الشريعة بجامعة الملك عبد العزيز نزع مكة المكرمة سنة ١٣٦٩هـ
- ٤- الوسيط (كتاب الحدود) : ابن المنذر (ت ٣١٨هـ) تحقيق ابي حماد
صفيراحمد محمد ضيف : رسالة ماجستير : كلية الشريعة بجامعة المدينة
المنورة ١٣٩٧ - ١٩٨٧م
- ٥- دراسة تحليلية لمراحل تطور رعاية الاحداث بالمملكة العربية السعودية
اسعد بن سعد وتاي : رسالة ماجستير قسم الاجتماع بجامعة الملك
عبد العزيز بجده سنة ١٣٩٨ - ١٩٧٩م

- ٦- دراسة مقارنه للسمات الشخصية للجانحين وغير الجانحين بالملكـة
العربية السعودية : حسين عبد الفتاح الغامدى : رسالة ماجستير كلية
التربية جامعة أم القرى بمكة المكرمة سنة ١٤٠٤ - ١٩٨٣
- ٧- صيانة الاسلام للحرص والنسب : لشرف بن على الشريف : رسالة ماجستير
كلية الشريعة جامعة الملك عبد العزيز فرع مكة ١٣٩٤ هـ
- ٨- عناية الاسلام بالطفولة : عبد الرحمن الهاشمي : رسالة ماجستير كلية
الشريعة جامعة أم القرى بمكة المكرمة سنة ١٤٠٠ - ١٩٨٠
- ٩- القضاء على الغائب : عبد الله مصلح الثمالي : رسالة ماجستير كلية
الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الملك عبد العزيز فرع مكة المكرمة
١٣٩٩ - ١٩٧٩
- ١٠- القضاء ونظامه في الكتاب والسنة : عبد الرحمن ابراهيم عبد العزيز الحميصي
رسالة دكتوراه - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى
بمكة المكرمة ١٤٠٤ - ١٩٨٤
- ١١- كتاب الجنائيات (من الحاوي الكبير) : د.بي الحسن على بن محمد المأوردي
(ت. ٤٥٠ هـ) حققه يحيى بن احمد مطايع الجرد : رسالة دكتوراه بجامعة
أم القرى بمكة المكرمة سنة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤
- ١٢- المسؤولية الجنائية : عبد الله بن سعد الرشيد : رسالة دكتوراه بكلية
الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة سنة ١٤٠١ هـ - ١٤٠١ هـ
- ١٣- المؤثرات السلبية في تربية الطفل المسلم وطرق علاجها : لعائشة
عبد الرحمن سعيد الجلال : رسالة ماجستير بكلية التربية بجامعة
أم القرى بمكة المكرمة سنة ١٤٠٥ - ١٩٨٤
- ١٤- نظرية الخطأ في الفقه الاسلامي : رسالة دكتوراه لمحمد عبد الله محمد
أحمد : كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة
سنة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤

- ٧- مجلة الحقوق الكويتية : تصدرها كلية الحقوق بجامعة الكويت : السنة السادسة : العدد الثالث - ذو القعدة سنة ١٤٠٢ هـ الموافق سبتمبر ١٩٨٢ م - ١-٤ مدى مسئولية عديم التمييز في الشريعة د . ابو نزيه عبد الباقي .
- ٨- مجلة القانون - الدار البيضاء - المذرب السنة ١٩٦٦ م - اجرام الضار ومحاكمة الاحداث - محمد بن حداد
- ٩- المجلة القانونية بتونس : يصدرها مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية بتونس العدد الاول السنة الاولى اكتوبر ١٩٧٤ م انحراف الاحداث بين الوقاية والاصلاح - لمحمد منصور
- ١٠- مجلة القلانون والاقتصاد لسنة ١٩٣٢ العدد السابع يصدرها اساتذة كلية الحقوق بالقاهرة ، عواض الاهليه الشيخ احمد ابراهيم
- ١١- مجلة لواء الاسلام - دينية ثقافية اجتماعية : احمد حمزه : عدد نوفمبر لسنة ١٩٧٥ م
- ١٢- مجلة المنار : محمد وشيد رضا : ط / مصر العدد ١٥
- ١٣- مجلة الوحي الاسلامي : وزارة اوقاف والشؤون الاسلامية بالكويت ربيع اول سنة ١٣٩١ هـ العدد ٧٥ السنة السابعة : مؤيد بن وميلاد كلمه : نند الكرم الخليل .

كتب أخرى :

- ١- أحكام الولاد في الإسلام : لزكريا البرني : ط/الدار القومية بالقاهرة
سنة ١٣٨٢ - ١٩٦٤ م
- ٢- أحكام السرقة في التشريع الإسلامي : بحث مقارن : د. محمد فهمي
السرجاني : ط/المكتبة التوسعية بمصر : سنة ١٤٠٠
- ٣- الأحكام السلطانية : د. علي محمد بن الحسين الزراء الحنبلي (ت. ١٤٠٥ هـ)
تحقيق : محمد حامد النقي : ط/البابى الحلبي بمصر ١٣٨٦-١٩٧٦
- ٤- الأحكام السلطانية والولايات الدينية : د. الحسن علي بن محمد بن
حبيب البصري الماوردي (ت. ٤٥٠ هـ) ط/البابى الحلبي بمصر سنة
١٣٩٢ - ١٩٧٣ م
- ٥- أحياء علوم الدين : د. علي حامد محمد بن محمد اله زالي (ت. ٥٠٠ هـ)
ط/المكتبة التجارية القاهرة بدون تاريخ .
- ٦- أخبار القضاة لوكيع : محمد بن خلف بن حيان (ت. ٣٠٦ هـ) ط/عالم
الكتب ببيروت - بدون تاريخ
- ٧- أدب القاضي : د. الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري
الشانقي (ت. ٤٥٠ هـ) تحقيق محمد هلال السرحان : ط/الرشاد -
بغداد سنة ١٣٩١ - ١٩٧١ م
- ٨- أدب القضاة من أبي الدم : وهو الدر المنظوم في القضاة والحكمات :
نشاب الدين أبي إبراهيم بن عبد الله المعروف بأبي الدم الحموي
الشانقي (ت. ٦٤٢ هـ) تحقيق محمد مصطفى الرحيمي : ط/مجمع اللغة
العربية دمشق سنة ١٣٩٥ - ١٩٧٥

٩- الأسرة والمجتمع : على عبد الواحد واني : ط/ مكتبة النهضة بالقاهرة

١٣٨٦ - ١٩٦٦ م

١٠- الأسرة المسلمة والوقاية من الانحراف : د. محمد عبد الله عرنه : بحث

مقدم بالمركز العربي الدراسات الامنية بالرياض سنة ١٤٠٠-١٩٨٠

١١- الاسلام عقيدة وشريعة : محمود شلتوت : ط/ دار الشروق بيروت ١٣٩٤-

١٩٧٤ م

١٢- اصول العلم الاقتصاد : د. السيد عبد المولى : ط/ دار الفكر العربي

بدون تاريخ

١٣- الاعلام الاذاعي والتلفزيوني : د. ابراهيم امام : بدون تاريخ

١٤- الاعلام ودوره في التوجه الاسلامي : مهدي ابراهيم : ط/ جامعة

ام درمان اسلامية .

١٥- اخبة الرسول صلى الله عليه وسلم : د. عبد الله محمد بن فريح المالكي

المصريون لابن اللع (ت ٤٨٧هـ) تحقيق محمد ضياء الرحمن الاعظمي

ط/ دار الكتاب المصري لسنة ١٣٩٨ - ١٩٧٨ م

١٦- تاريخ الامم الاسلامية : احمد بن حنبل الخضر (ت ١٣٤هـ) ط/

الاستقامة بالقاهرة سنة ١٣٦٦ - ١٩٤٦

١٧- تاريخ الضري : د. جعفر محمد بن جبر الطبري (ت ٣١٠هـ) تحقيق

محمد ابو الفضل ابراهيم : ط/ دار المعارف سنة ١٣٩٠ - ١٩٧٠

١٨- تاريخ القضاة في الاسلام جو محمد عبد المنعم البهي : ط/ لجنة المان

العربي بالقاهرة سنة ١٣٨٧ - ١٩٦٥

١٩- التاريخ الكبير : د. عبد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم الجصلي البخاري

(ت ٥٦٥هـ) مصور عن النسخة الهندية - بدون تاريخ

- ٢٠- تحديد المسؤولية الجنائية والشرعية الإسلامية : د . محمد سلام مذكور
ابحاث الندوة العالمية لدراسة تطبيق الشريعة ومكانة الجريمة
 بالرياض عام ١٣٩١ - ١٩٧١ م
- ٢١- تخريج الدلالات السمعية على ما كان نبي عهد الرسول صلى الله عليه وسلم
من الحرف والصنائع والعملات الشرعية للخزاعي التكسمانيخ (ت ٧٨٩هـ) تحقيق
محمد أبو سلامه ط/ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية سنة ١٤٠١ - ١٩٨٠ م
- ٢٢- التربة في الإسلام : أحمد نواد الأهواني : ط/ دار احياء الكتاب العربي
بالقاهرة سنة ١٣٧٥ - ١٩٥٥ م ومعه الرسالة المفصلة لأحوال المعلمين وأدب
المعلمين : لمحمد بن عبد السلام سحنون (ت ٢٥٦هـ)
- ٢٣- تربة الولاد في الإسلام : د . عبد الله ناصح طوان : ط/ دار السلام
ببيروت - بدون تاريخ
- ٢٤- التشريع الجنائي الإسلامي مقارن بالقانون الوضعي : عبد القادر عوده :
ط/ دار الكتاب العربي بيروت بدون تاريخ
- ٢٥- التعزير في الشريعة الإسلامية : د . عبد العزيز عامر : ط/ دار الفكر
العربي ط/ خامسة سنة ١٣٩٦ - ١٩٧٦ م
- ٢٦- تصل النشأتين وتحصيل السعادتين : الراتب الصنهاجى : الحسين
ابن محمد (ت ٥٠٢هـ) بدون تاريخ
- ٢٧- التنظيم القضائي في المملكة العربية السعودية : محمد مصطفى الزحبي
ط/ دار الفكر - دمشق سنة ١٤٠١ - ١٩٨٠ م
- ٢٨- التنظيم القضائي في المملكة العربية السعودية في ضوء الشريعة الإسلامية
ونظام السند القضائية : سعود بن سعد آل دريد ط/ أولى الربيع
سنة ١٤٠٣ - ١٩٨٢ م

- ٢٩- جرائم امن الدولة ومعويتها في الفقه الاسلامي : د . يوسف عبد الهادي الشال / ط/ المختار الاسلامي بالقاهرة ١٣٩٦-١٩٧٦
- ٣٠- جرائم القذف والسب العلني وشرب الخمر بين الشريعة والقانون : -
 سعيد الخالهد الخالق النوى : ط/ المكتبة العصرية بيروت ١٣٩٣-١٩٧٣
- ٣١- جرائم هتك العرض والاغتصاب وهتك العرض - الفعل الفاضح : الزنا
 معلقا عليه باحكام محكمة النقض : احمد محمود خليل : ط/ جامعة
 ا. سكندرية ١٤٠٢ - ١٨٣
- ٣٢- الجريمة : لمحمد ابو زهره : ط/ دار الفكر العربي ١٣٩٧-١٩٧٦
- ٣٣- الجنائية بين الفقه الاسلامي والقانون الوضعي : نصر غرم الله : ط/ دار
 الرياض ١٣٩٨ - ١٩٧٧
- ٣٣- الحدث والمسئولية الجنائية في الشريعة الاسلامية : حسن علي رضا :
 عن كتاب جنوح الاحداث : ط/ الكويت ١٤٠٤ - ١٩٨٣
- ٣٥- الحركة الاسلامية وحاجتها الى الاعلام الاسلامي : د . كليم صدقي : ضمن
 اجاث ووقائع اللقاءات الثالثة العالمية للشباب الاسلامي المنعقد بالرياض
 ط/ ثانه سنة ١٣٩٦-١٩٧٦
- ٣٦- حقوق انسان في السلام والوقاية من الانحراف للاحداث : محمد الصنبح
 : ط/ المركز العربي للدراسات امنة بالرياض : ١٤٠٤-١٩٨٤
- ٣٧- تحقيق الواجب في الشريعة الاسلامية والقانون : بدران الحشيش : ط/
 مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر الاسكندرية ١٤٠٢-١٩٨٧ م
- ٣٨- حكم سلام في القضاء الشعبي : د . بوءاد عبد المنعم احمد : ط/ مكتبة
 ا. سكندرية لسنة ١٣٩٤-١٩٧٣

- ٤٩- حكم الحبس في الشريعة الإسلامية : محمد بن عبد الله الأحمد : ط/ الرياض سنة ١٤٠٤ - ١٩٨٣
- ٥٠- السياسة الشرعية ونظام الدولة الإسلامية في الشؤون الدستورية والخارجية والمالية : عبد الوهاب خلاف : ط/ السلفية بالقاهرة ١٣٥٠-١٩٣١
- ٤١- دراسات في التنمية الاقتصادية : د. عاطف السيد : ط/ دار المجتمع العلمي جده سنة ١٣٩٩ - ١٩٧٨
- ٤٢- دراسة حول الطب الوقائي : د. عمار عمر : كتاب العربي : مطبعة الحومه بالكويت ١٣٩٩ - ١٩٧٨ م
- ٤٣- رسالتان هامتان الأولى مع القضاة والثانية مع المحققين والمرشدين : سلمان محمد عبد الله الحميضي : ط/ ثانيه ١٤٠٠ - ١٩٨٠
- ٤٤- رسالة الحدود والنماز عند ابن القيم دراسه مؤلفه : بكر عبد الله ابوزيد : ط/ أولى المكتب الإسلامي بيروت سنة ١٤٠٣ - ١٩٨٢
- ٤٥- رسالة في السياسة لابن سينا في مجموع السياسة لابي النصر البارابسي (ت ٥٣٣٤هـ) وابي الحسن المدي ابوزيد (ت ٤١٨هـ) والشيخ الرئيس ابن سينا (ت ٤٣٨هـ) تحقيق د. نواف عبد المنعم احمد : ط/ مؤسسة شباب بجامعة الاسكندرية ١٤٠٣ - ١٩٨٢
- ٤٦- روضة القضاة وطريق النجاة : دى القاسم على بن محمد احمد الرحبي السمناني (ت ٤٩٩هـ) تحقيق صلاح الدين الناهي : ط/ الرئاسة بيروت : سنة ١٤٠٤ - ١٩٨٤
- ٤٧- زاد المعاد في شدى خير المساد : شمس الدين ابى عبد الله محمد ابن القيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) ط/ السنة المحمدية بالقاهرة ١٣٧٠ - ١٩٥١

- ٤٨- الزواج في الشريعة الإسلامية : على حسب الله : ط/دار الفكر العربي
بالتقاهرة : سنة ١٣٩١-١٩٧١
- ٤٩- السلطة القضائية في الإسلام : د. شوكت محمد عليان : ط/دار الرشيد
سنة ١٣٩٣-١٩٧٣
- ٥٠- السلطة القضائية ونظام القضاة في الإسلام : نصر الدين نريد محمد واصل
ط/الافان بالقاهرة ١٣٩٧-١٩٧٦
- ٥١- السياسة الشرعية في اصلاح الراعى والرعية : د.بى العباس محمد ايسن
تيميه (ت ٧٢٨هـ) تحقيق : محمد ابراهيم البنا ومحمد احمد عاشور
ط/الشعب بالقاهرة بدون تاريخ
- ٥٢- السياسة والشارة في تدبير الامارة : د.بى بكر محمد بن احسن المنزادى
الحضرمي : تحقيق على سامى النشار : ط/دار الثقافة بالمغرب سنة
١٤٠١ - ١٩٨١
- ٥٣- الشريعة الإسلامية واثرها في الظاهرة الاجرامية : لمحمود القناوى : موضوع
في الندوة العلمية لدراسة تطبيق الشريعة ومكانة الجريمه بالربلساس
سنة ١٤٠٣ - ١٩٨٢
- ٥٤- التفر بين اهلوية الوجوب واهلية الاداء : لمحمود مجيد سعود الكبيسى :
ط/دار احياء التراث الاسلامى بقطر : سنة ١٤٠٣-١٩٨٢
- ٥٥- ضحى الاسلام : احمد امين : ط/ثالثه مكتبة التمهضه بالقاهره سنه
١٣٩٣-١٩٧٣
- ٥٦- ضوابط المصاحفة في الشريعة : سلامة : محمد سعيد الوائلى : ط/بروت
سنة ١٣٩٧-١٩٧٦

- ٥٧- الطب النفسي الشرعي : د . محمد الخولي
- ٥٨- الطبقات الكبرى : لابن سعد : ط/ دار صادر بيروت
- ٥٩- الطفل في الشريعة الإسلامية : نشأته وحياته ، حقوقه التي كفلها الإسلام
د . محمد بن احمد الصالح : ط/ الفرزدق التجارية بالريش ١٤٠٣ ١٩٨٢
- ٦٠- العدالة الاجتماعية في الإسلام : لسد قطب : ط/ دار الشروق
بيروت ١٣٩٩ - ١٩٧٨
- ٦١- العقوبة التفويضية واهدائها في ضوء الكتاب والسنة : مطبع الله د خيل له
سليمان الهيبي : ط/ اولى جده ١٤٠٤ - ١٩٨٣
- ٦٢- عقوبة السارق بين القطع وضمان المسروق : للقاضي احمد تونيق الاحلي
ط/ دار الجدي بالرياض سنة ١٤٠٤ - ١٩٨٣
- ٦٣- ثلاثة الاباء ما لبثا في الشريعة الإسلامية : د . سعاد ابراهيم صالح
ط/ تهايه بجده ١٤٠٤ - ١٩٨٤
- ٦٤- الفقه الإسلامي وادلته وهبه الرحيلي : ط/ دار الفكر بدمشق سنة
١٣٩٥ - ١٩٧٥
- ٦٥- الفقه الإسلامي في ثوبه الجديد المدخل الفقهي العام : مصطفى احمد
الزرقاء : ط/ دار الفكر بيروت ١٣٨٨ - ١٩٦٨
- ٦٦- فقه عمر بن الخطاب رضي الله عنه موازنا بفقه اشهر المجتهدين في الحدود
وملابساتها : د . ربيع بن راجح الرحيلي : ط/ اولى دار الفزب
الإسلامي بيروت ١٤٠٣ - ١٩٨٢
- ٦٧- القصص والدماء والحصان المسلح في الفقه الإسلامي : احمد الحصري
ط/ مكتبة الكلمات ما زهر ١٣٦٧ - ١٩٤٧

- ٦٨- القضاء في الاسلام : محمد سلام مذكور : ط/ دار النهضة العربية
بالقاهرة بدون تاريخ
- ٦٩- القضاء والتفويض والتنفيذ : عبد الرحمن عبد العزيز القاسم : ط/ السعادة
بالقاهرة سنة ١٤٠٣ - ١٩٨٢
- ٧٠- كلفة ود منه : ترجمة عبد الله بن المقفع : ط/ الاميرية بالقاهرة سنة
١٣٧٥ / ١٩٥٥
- ٧١- لفظة الكبد في نصيحة الولد : للامام ابي عبد الرحمن بن الجوزي (٥٨٨)
تحقيق مروان قبانى ط/ المكتب الاسلامى ١٤٠٣ - ١٩٨٣
- ٧٢- مبادئ التشريع الجنائى الاسلامى : شريف موزى محمد نوزى : دراسة
مقارنه بالاجابات العصرية المقارنه ط/ دار التلم بيروت
- ٧٣- مبدأ المساواة في الاسلام من الناحية الدستورية مع المقارنة بالديمقراطيات
المدنية : د. نواز عبد المنعم احمد : ط/ الثانية با. سكندرية سنة
١٣٩١ - ١٩٧٢
- ٧٤- مجموعة بحوث فقهيته : د. عبد الكريم زيدان : ط/ مكتب القدس مؤسسة
الرسالة ١٤٠٢ - ١٩٨٢
- ٧٥- المدخل لدراسة الفقه الاسلامى : حسين حامد حسان : ط/ ثانيه مكتبة
المنتبى بمصر سنة ١٣٩٥ - ١٩٧٥
- ٧٦- مسئولية الانسان عن حوادث الحيوان والجماد : د. ابراهيم الناضل يوسف
الديو : ط/ مكتب الاقصى عمان ١٤٠٤ - ١٩٨٣
- ٧٧- المسئولية في الاسلام والتنمية الذاتية : حسن صالح الحشمان : ط/ الاتحاد
الدولى للبنوك الاسلامية بدون تاريخ

- ٧٨- مصادر الحق في الفقه الاسلامي : عبد الرازق السنهوري : ط/معهد
البحوث والدراسات العربية بالقاهرة ١٣٨٧-١٩٦٧
- ٧٩- مفتاح السجادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم : احمد بن مصطفى
الشهير بطاسي كبرى : ط/دار الكتب الحديثه بدون تاريخ
- ٨٠- مقدمة ابن خلدون : ط/رابعه دار احياء التراث العربي ببيروت ١٣٦٨-
١٩٧٨
- ٨١- مقدمة الاقتصاديات الكلية : د . عبد الحميد الخزالي
- ٨٢- مكاشفة القلوب المقربة من علام الغيوب : لابي حامد الخزالي : تحقيق
عبد الله احمد ابوزينه : ط/دار الشعب القاهرة
- ٨٣- مكانة الجريمة في الشريعة الاسلامية : ابراهيم عبد الله التاصر : ط/
بيداد سنة ١٣٩٣-١٩٧٢
- ٨٤- موقف الشريعة الاسلامية في النظريات النسبية والاجتماعية المنسوبة للانحراف
الحداث : د . نبيل محمد صادق احمد ١٤٠٣-١٩٨٢
- ٨٥- النسب في الشريعة والقانون : د . احمد محمد احمد : ط/دار القلم
الكويت سنة ١٤٠٣-١٩٨٢
- ٨٦- نظام الحكومة النبوية المسمى بالتراتب الادارية : عبد الحى الكتانى
- ٨٧- نحو تربية اسلامية : احمد محمد جمال : ط/تهامه بجده ١٤٠٠-١٩٧٩
- ٨٨- النظام الجنائي اسسه العامه في الاتجاهات المتاصرة والفقه الاسلامي
عبد الفتاح خضر : ط/معهد الادارة بالرياض
- ٨٩- نظام الشرطة في الاسلام الى اواخر القرن الرابع الهجري : احمد الشريف
الرضي : ط/الدار العربية للكتاب بالقاهرة ١٤٠٤-١٩٨٣

- ٩٠- نظام القضاء نى الشريعة الإسلامية : د . عبد الكريم زيدان : ط/اولى
بيداد سنة ١٤٠٤ - ١٩٨٣
- ٩١- نظام القضاء نى الاسلام : القسم الاول : جمال صادق المصفاوى : ط/
جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ١٣٩٦-١٩٧٦
- ٩٢- النظرية العامة للجريمة بين الشريعة والقانون : عزت حسنين : ط/دار
العلوم بالرياض ١٤٠٤ - ١٩٨٣
- ٩٣- نظرية الدعوى بين الشريعة الإسلامية وقانون المرافعات المدنية والتجارية
د . محمد نعيم عبد السلام ياسين : ط/ وزارة الاوقاف عمان : ١٣٩٢-١٩٧٣
- ٩٤- نمو الأدل وتنشئته بين الأسرة وفى دور الحضارة : د . نوزيه ديباغ
ط/ دار النهضة المصرية بالقاهرة ١٣٩٩-١٩٧٨
- ٩٥- وسائل الام نى الدول العربية والخليجية وخلاقتها بظاهرة جنوح
الاحداث : د . شاله احمد الحمري : بحث من كتاب جنوح الاحداث :
ط/ الكويت ١٤٠٣ - ١٩٨٤
- ٩٦- الوأبة العامة على النفس : دراسة مقارنه بين الشقه الاسلامى والقانون
الوضئى : د . احمد على الشاذلى : ط/اولى با زهر: سنة ١٣٩٩-١٩٧٨
- ٩٧- الوأبة على النفس: محمد ابو زهره : ط/دار الفكر بالقاهرة
- ٩٨- نهج السلاغه للشريف الرضى : شرح الشيخ محمد عبده : ط/عيسى البابى
الطبلى بالقاهرة بدون تاريخ

النصل الأول : التعريفات ومراحل البلوغ

رقم الصفحة	المبحث الأول التعريفات :
١	تمهيد
٢	تعريف الطفل
٥	تعريف الصبي
٨	تعريف الغلام
١٠	تعريف الصبي
١٢	تعريف الحدث
١٥	معنى الحدث في الأنظمة المعاصرة
١٦	خاتمة
١٧	تعريف الجرام والجناية والاعتصاف
١٧	تعريف الجرام
١٨	تعريف الجرام في القانون الوضعي
٢٠	تعريف الجنحة
٢١	الجنح في القانون الوضعي
٢٣	تعريف الاعتصاف
٢٤	خاتمة
	المبحث الثاني : المراحل التي يمر بها الحدث حتى البلوغ :
٢٧	تمهيد
٢٨	تقسيم المراحل التي يمر بها الحدث
٢٨	مرحلة تدفق النسل
٣٠	تحديد سن التمييز

٣٢	تقدم التمييز في النظام السعودي والقانون الوضعي
٣٤	مرحلة التمييز
٣٧	المبحث الثالث: مرحلة البلوغ
٣٧	تعريف البلوغ وعلاماته وموقف الفقهاء منه
٤٠	الاحتلام والانزال
٤٣	الحيض والحمل
٤٥	الانبات
٥٠	اعتبار البلوغ بالسنة
٥١	سن البلوغ
٦٠	تحديد سن الحدث في الأنظمة والقوانين
٦١	تحديد السن الأدنى في القانون
٦٣	الحكم أقصى لسن الحدث
	تحديد السن بين التقويم الهجري والميلادي
٦٥	وكيفية اثباتها
٦٧	<u>الفصل الثاني: الرعاية الوقائية للأحداث</u>
٦٨	المبحث الأول: تعريف الرعاية
٦٩	أهمية الرعاية بالصغار
٧٠	مراحل الرعاية بالصغار
٧١	المبحث الثاني: الرعاية الوقائية قبل الولادة
٧١	حسن اختيار الزوجين
٧٣	المحاذرة عليه من الشيطان

٧٣	منع الاجهاض
٧٤	تأجيل اقامة الحدود والتعزير الذى يضر بالجنيين
٧٥	حق الصغير فى النسب
٧٨	المبحث الثانى : العناية بالصغار بعد الولاده
٧٨	استحباب الاذان والاقامة للموالود
٧٨	اختيار الاسم الحسن
٨١	حضانة الصغير
٨٤	الرضاعة للطفل
٨٧	النفقة على الصغير
٩٠	حقه فى الميراث
٩٢	المحافظة على مال الصغير
٩٤	العدل بين الاولاد
٩٧	الرباية التربوية للحدث
٩٨	انواع التربية
٩٨	العناية بالتربية الروحية للصغير
١٠١	العناية الاخلاقية بالصغير
١٠٢	التربية البدنية والصحة
١٠٤	التربية العقلية
١٠٧	عناية اسلام بالمعتملى
١١٠	ربانة التباط
١١٢	الشريعة اسلامية وقاية من الاحرام
١١٥	الرعاية الوقائية للاحداث فى المملكة ومصر والكويت

١١٦	الرعاية الوقائية للأحداث في المملكة العربية السعودية
١٢١	عدم تشييل الأحداث في المملكة العربية السعودية
١٢٢	الرعاية الوقائية للأحداث في مصر
١٢٥	حق ثبوت النسب للطفل في مصر
١٢٨	تشذيل الحدث في مصر
١٢٨	الضمان الاجتماعي
١٢٩	حق الحدث في القانون المدني المصري
١٣٠	الرعاية الصحية
١٣١	الرعاية الوقائية للأحداث في الكويت
١٣٢	مؤسسات الرعاية بالكويت
١٣٦	انواع مؤسسات الرعاية بدولة الكويت
١٤٠	<u>الفصل الثالث: أسباب إجرام الأحداث</u>
١٤١	تمهيد وتقسيم ومدى السبب
١٤٤	المبحث الأول: مدى اعتبار الوراثة سببا للإجرام
١٥٢	المبحث الثاني: ١. أسباب الخاصة بذات الحدث
١٥٢	الجنس
١٥٣	السن والمراهقة
١٥٦	الحالة الجسمية
١٥٧	مدى تأثير عدم الإيمان في الجريمة
١٦١	المبحث الثالث: الأسباب المحيطة (الخارجية)
١٦١	باجرام الأحداث

١٦٢	التفكك الأسرى ودوره فى اجرام الاحداث
١٦٣	الاختيار السىء عند الزواج
١٦٤	عمل المرأة خارج البيت
١٦٦	دوام النزاع والشجار بين الزوجين
١٦٧	الطلاق
١٧٠	اليتيم
١٧٢	رفقاء السوء واثرتهم فى اجرام الاحداث
١٧٧	الاثراء قتصادى فى جرائم الاحداث
١٨١	تشكيل الاحداث
١٨٣	اثر وسائل الاعلام فى اجرام الاحداث
١٨٩	<u>الفصل الرابع : ارتكاب الاحداث لجرائم الحدود</u>
١٩٠	جرائم الاحداث الحديثة
١٩١	تمهيد وتنظيم
١٩٦	جريمة الردة : تعريف الردة
١٩٧	الردة فى الحديث
٢٠٤	جريمة البغى
٢٠٤	تعريف البغى
٢٠٥	بغى الحديث
٢٠٨	جريمة الزنا
٢٠٨	تعريف الزنا
٢٠٩	مقوية الزنا

٢١١	وطء الحدث
٢١٣	وطء الحدث المرأة المألقة
٢١٦	وطء البالغ الحافل الصغيرة
٢١٩	مدى تطبيق عقوبة النفي على الحدث
٢٢١	جريمة القذف
٢٢١	تعريف القذف
٢٢١	حكم القذف
٢٢٤	حد القذف
٢٢٤	القذف من الصدير
٢٢٥	قذف الحدث من البالغ
٢٢٩	شرب المسكرات (الخمر)
٢٢٩	تعريف الخمر
٢٣٢	عقوبة الخمر
٢٣٤	عقوبة الصدير في شرب الخمر
٢٣٥	إذا سقى كبير صعباً خمر
٢٣٧	السرقعة
٢٣٨	السرقعة من الحدث
٢٤٢	اشتراك الحدث مع المكلّف في السرقعة
٢٤٥	ضمان الحدث السارق المال المسروق
٢٤٩	جريمة الحراسة
٢٤٩	معنى الحراسة
٢٥٢	الحراسة من الحدث
٢٥٤	اشتراك الحدث في الحراسة مع المكلّف

٢٥٩	جرائم الحدود في المملكة العربية السعودية
٢٦١	جرائم الحدود في القانون المصري والكويتي
٢٦٢	حكم المرتد في القانون المصري والكويتي
٢٦٥	حكم البهانة
٢٦٦	حكم السرقة
٢٦٨	حكم الزنا
٢٦٩	حكم القذف
٢٧٠	حكم الخمر

٢٧٣ الفصل الخامس: ارتكاب الاحداث لجرائم القصاص

٢٧٤	المبحث الأول: تعريف القصاص ومشروعيته
٢٧٦	المبحث الثاني: اعتداء على النفس (القتل)
٢٧٨	انواع القتل
٢٨١	اجنبية على ما دون النفس
٢٨٢	انواع التي يجب بها القصاص فيما دون النفس
٢٨٦	الاجنبية على ما هو نفس من وجبة دون اخرى
٢٨٨	المبحث الثالث: ارتكاب الاحداث لجرائم القصاص منردا
٢٩٢	حكم عمد الصبر
٢٩٤	انذار دمي القاتل، نه حين قتل كان صبرا
٢٩٥	المبحث الرابع: اشتراك في جريمة القتل
٢٩٦	اشتراك الحدت مع الجالدين في جرائم القصاص

٣٠٦	المبحث الخامس: الدية والكفارة وعدم الميراث
٣٠٦	الدية
٣٠٧	مدى وجوب الدية على الحدث في القتل
٣١٨	الكفارة في القتل
٣٢٠	مدى ميراث الحدث القاتل من مقتوله
	المبحث السادس: تطبيق ارتكاب الحدث لجرائم القصاص
٣٢٢	في المملكة العربية السعودية ومصر والكويت
٣٢٢	ارتكاب الاحداث لجرائم القصاص بالمملكة
	جرائم القتل والضرب المفضى الى الموت
٣٢٣	في القانون المصري والكويتي
٣٢٦	<u>الفصل السادس: تأديب الاحداث وانواعه</u>
٣٢٨	المقدمة
٣٢٩	تعريف التأديب أو التمييز
٣٣٠	مشروعية تأديب الاحداث
	حق ولي الامر ونفا المبدأ السباسة الشريعة
٣٣٢	في تأديب الاحداث
٣٣٦	الهدف من تمييز الحدث
٣٣٩	طبيعة التمييز في الفقه الاسلامي
٣٣٩	خصائص التمييز
٣٤١	اقسام تأديب الاحداث
٣٤٢	مدى تأديب الاحداث غير المميزين

المبحث الثاني : الأساليب التأديبية للأحداث

- ٣٤٣ في النقه الاسلامي
- ٣٤٣ عقوبة الوعظ والهجر
- ٣٤٦ التوبيخ
- ٣٤٧ الجلد تعزيرا وتأديبا
- ٣٥٣ حبس الأحداث
- ٣٥٨ موقف الفقهاء من اعداد مكان للحبس
- ٣٦٢ الفصل بين الأحداث والكبار في الحبس
- ٣٦٣ الفصل بين الذكور والاناث وتصنيفهم
- ٣٦٤ تقدير مدة حبس الحدث
- المبحث الثالث : تأديب الأحداث
- ٣٦٥ في المملكة العربية السعودية ومصر والكويت
- ٤٦٥ انواع تأديب الأحداث
- ٣٦٩ التسليم لولى الامر
- ٣٦٩ التوبيخ
- ٣٧٠ الاختبار القضائي
- ٣٧١ التدريب المهني للحدث
- ٣٧٢ الزام الحدث بواجبات معينة
- ٣٧٢ الايداع في مؤسسة صحية
- ٣٧٣ الجلد
- ٣٧٥ الحبس في مؤسسات عقابية
- المؤسسات الاجتماعية لرعاية الأحداث الجانحين
- ٣٧٨ في المملكة العربية السعودية والكويت
- ٣٧٨ دور التوجيه الاجتماعي بالمملكة العربية السعودية

٣٨٣ دور الملاحظة الاجتماعية في المملكة العربية السعودية

٣٨٨ مؤسسات رعاية الفتيات

المؤسسات المختصة بالأحداث المنحرفين

٣٩٠ والمعرضين للانحراف بالكويت

٣٩٠ الدور المختصة بالأحداث المعرضين للانحراف بالكويت

٣٩٧ المؤسسات الخاصة بالأحداث المنحرفين بالكويت

٤٠٥ الفصل السابع: محاكمة الأحداث

٤٠٦ تخصيص شرطة للأحداث

الإجراءات التي تتبع أمام محاكم الأحداث في

٤١١ الفقه الإسلامي

٤١١ المقدمة

٤١٣ التبليغ عن الحدث

٤١٥ القبض على الحدث

٤٢١ مدى جواز اكراه الحدث في الاعتراف أثناء التحقيق

٤٢٣ سرية الجلسة

٤٢٤ الوكالة أو المحاماة عن الأحداث

٤٢٦ تشكيل محاكم الأحداث في الفقه الإسلامي

٤٢٨ استجابة الفقه الإسلامي لتخصيص محاكم للأحداث

٤٢٨ إجراءات محاكمة الأحداث

٤٣٢ في المملكة العربية السعودية ومصر والكويت

٤٣٣ التحري والإستدلال

٤٣٥	استدعاء الحدث المتهم للتحقيق والقبض عليه
٤٣٥	القبض على الحدث
٤٣٩	التحقيق مع الحدث
٤٤٣	سرية الجلسات
	تشكيل محاكم الأحداث في النظام
٤٤٥	السعودي والقانون المصري والكويتي
٤٤٩	تخصيص قضاة للأحداث
٤٥٣	الخاتمة
٤٦٠	المراجع